

الجمهورية التركية  
جامعة وان يوزنجويل  
معهد العلوم الاجتماعية  
قسم العلوم الإسلامية

العدة النَّحْوِيَّة عند الباقُولي في كتابه شرح التَّمع  
دراسة وصفية تحليلية

رسالة دكتوراه

الباحث  
صهيب محمد أوغلو

إشراف  
الأستاذ الدكتور محمد شيرين جنار

وان - 2022

## الإهداء

إلى من كان نبزاساً ينير طريق العلم لي والدي الفاضل حفظه الله.

إلى صاحبة القلب الرقيق والصدر الحنون والذتي الفاضلة أطال الله في عمرها.

إلى من التي كانت عوناً لي في دراستي زوجتي الغالية حفظها الله.

إلى ابنتي آلاء وابني يحيى قرطي عينيي وقلذتي كبدي جعلهما الله من الصالحين.

إلى كل من علمني ولو حرفاً.

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع، سائلاً المولى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

## فهرس الموضوعات

ii	المحتويات
vi	الرموز والاختصارات
vii	المقدمة
1	1. التمهيد
1	1.1. ابن جَنِّي وكتابه اللمع
1	1.1.1. ابن جَنِّي
2	1.1.2. كتابه اللمع
2	1.2. شرح اللُّمع
4	1.3. جامع العلوم أبو الحسن الباقولي وكتابه شرح اللمع
4	1.3.1. مكانته
6	1.3.2. مولده ووفاته
7	1.3.3. آثاره
9	1.3.4. الدراسات التي كتبت عنه
10	1.3.5. كتابه شرح اللمع
11	2. التعريف بالعلة النُّحوية
11	2.1. مفهوم العلة وتاريخها ومراحل تطورها
11	2.1.1. تعريف العلة
14	2.1.2. تاريخ العلة النُّحوية
16	2.1.3. مراحل العلة
30	2.2. أنواع العلة النُّحوية ومسالكها وقوادحها وكتبها
30	2.2.1. أنواع العلة
38	2.2.2. مسالك العلة، وقوادحها
47	2.2.3. كتب العِلل

- 2.3. تأثير العلة النحوية بالعلة المنطقية والعلة الأصولية وموقف المحدثين منها 49
- 2.3.1. تأثير العلة النحوية بالعلة المنطقية ..... 50
- 2.3.2. تأثير العلة النحوية بالعلة الأصولية ..... 52
- 2.3.3. موقف المحدثين من العلة والتعليل النحوي ..... 56
3. **علل الإعراب والبناء في الأسماء** ..... 67
- 3.1. **علل المعرب من الأسماء** ..... 67
- 3.1.1. **علل عامة في الإعراب** ..... 67
- 3.1.2. **علل الأسماء الخمسة** ..... 78
- 3.1.3. **علل التثنية** ..... 81
- 3.1.4. **علل جمع المذكر السالم** ..... 92
- 3.1.5. **علل جمع التانيث** ..... 93
- 3.1.6. **علل الممنوع من الصرف** ..... 95
- 3.2. **علل المبني من الأسماء** ..... 101
- 3.2.1. **علل الضمائر** ..... 101
- 3.2.2. **علل الأسماء الموصولة** ..... 107
- 3.2.3. **علل أسماء الأفعال** ..... 113
- 3.2.4. **علل أسماء الاستفهام** ..... 116
- 3.2.5. **علل الظروف** ..... 119
4. **علل والإعراب والبناء في الأفعال** ..... 127
- 4.1. **علل المعرب من الأفعال** ..... 127
- 4.1.1. **الفعل المضارع** ..... 127
- 4.1.2. **علل الأفعال الخمسة** ..... 139
- 4.1.3. **علل نصب الفعل المضارع** ..... 142

144	4.1.4 .علل فعل الشرط وجوابه
148	4.2 .علل البناء في الأفعال
148	4.2.1 .تعليل تقسيم الأفعال إلى ثلاثة أقسام
151	4.2.2 .علة الفعل الماضي
152	4.2.3 .علة فعل الأمر
155	4.2.4 .علل الفعل المضارع
159	4.2.5 .علل فعل التعجب
162	4.2.6 .علل فعل حبذا
166	5 .العِلل النحوية في مباحث الأسماء
166	5.1 .علل المرفوعات من الأسماء
166	5.1.1 .علل المبتدأ
172	5.1.2 .علل الفاعل
177	5.1.3 .علل التنازع
182	5.2 .علل المنصوبات والمجرورات من الاسماء
182	5.2.1 .علل المفعول المطلق
186	5.2.2 .علل ظرف الزمان
188	5.2.3 .علل ظرف المكان
189	5.2.4 .علل المفعول معه
192	5.2.5 .علل الحال
197	5.2.6 .علل التمييز
203	5.2.7 .علل الاستثناء
209	5.2.8 .علل النداء
221	5.2.9 .علل حروف الجر

224	6. علل النواسخ والتوابع وموضوعات آخر
224	6.1. علل النواسخ
224	6.1.1. علل كان وأخواتها
236	6.1.2. علل إن وأخواتها
248	6.1.3. علل لا النافية للجنس
254	6.1.4. علل أفعال المقاربة
259	6.1.5. علل أفعال القلوب
261	6.2. علل التوابع والمشتقات والحروف والعدد
261	6.2.1. علل النعت (الصفة)
265	6.2.2. علل التوكيد
269	6.2.3. علل اسم الفاعل
274	6.2.4. علل الحروف
276	6.2.5. علل العدد
280	7. منهج الباقولي في التعليل النحوي
280	7.1. أنواع العلل عند الباقولي
302	7.2. منهج الباقولي (الخصائص، التقويم، القواعد النحوية)
302	7.2.1. خصائص الباقولي في التعليل النحوي
310	7.2.2. تقويم منهج الباقولي في التعليل النحوي
311	7.2.3. القواعد والأصول النحوية في شرح اللمع
314	الخاتمة والتوصيات
314	النتائج
315	التوصيات
317	المصادر والمراجع

## الرموز والاختصارات

ط	طبعة
هـ	الهجري
م	الميلادي.
د.ط	بدون طبعة.
د.ت	بدون تاريخ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل لكلِّ شيءٍ عِلَّةً وسبباً، وأنزل القرآن بلسانٍ عربي مبين مُنَجِّماً، وجعل أفصح من نطق به نبيّه محمداً صلى الله عليه وسلم، وبعد:

فإنَّ اللغة العربية حافظت على قوامها وسلامتها من التحلُّ والتَّمخُل بفضل كتاب الله؛ وحفاظاً عليه قام أهل العلم والاختصاص بشحذ الهمم -بعد أن فشا اللحن وانتشر- ليستتبوا القواعد بعد استقراءٍ محكمٍ فأخذوا بضم الشبيه إلى الشبيه وحمل النظير على النظير فأتوا بنظامٍ بديعٍ وعمل جليلٍ.

وكانوا إلى جانب تعييدهم للظواهر اللغوية مهتمين بالعلل التي تفسر تلك القواعد التي أسسوا عليها فناً (علم النحو) من أرقى فنون اللغة وأعلاها، فليس هناك قواعد وضوابط من دون تعليل لها، حيث كان لا بُدَّ لكل قاعدة من عِلَّةٍ وتفسيرٍ، فالتعليل غالباً ما يكون تفسيراً للنظام الذي تقوم عليه القواعد النحوية وربطاً بين جزئياته، وهو الذي أمدَّ النحو بكلِّ ما له وما عليه، فكاد النحو يكون عِللاً، وبذلك اكتسب أهمية عظيمة بعد أن اكتمل البناء الأساسي للنحو، فكانت الجهود مُرَكَّزةً عليه ومُوجَّهةً إليه، إلى أن استعظم أمرُ العلة وبلغت غاية أمرها، فهي قديماً كانت محطَّ أنظار النحاة، بإيراد الأحكام والقواعد النحوية مقرونة بعلمها، وإفراد مصنَّفات خاصة بها، وحديثاً محلَّ جدلٍ ونقاشٍ بكتابة الدراسات عنها، وبيان مناهج النحاة في تناولها، وهي تستحق بأن يتناولها الباحثون بالدراسة والنقد.

فهي دراسة لما وراء النَّحو وإمداد له بالحيوية والنشاط، وهي التي قد تصعب الدرس النحوي وقد تسهله، وهي التي انقسم المُحدِّثون إلى مؤيدين لها ورافضين، وعليها قامت نظرية العامل التي تُعدُّ أساس النحو، ولم يكن النُّحاة سواسية في تناولها وعرضها والاستدلال بها في المسائل الفرعية والجزئيات الصغيرة، فلكل نَحْوٍ منهجٌ ومسلكٌ في عرض ما لديه من العِلل، قوي أم ضعيف، أصاب فيه أم أخطأ، أطال أم قصر، وإيماناً مني بضرورة الوقوف على تلك العِلل التي تركها لنا النُّحاة بالدراسة والنقد مراجعةً للتراث، وإبرازاً لجهودهم في خدمة هذا الفن وتقييماً لها عازمة الأمر على دراسة العلة عند عالم جليل من علمائنا الأفاضل وهو جامع العلوم أبو الحسن الباقولي، وذلك من خلال كتابه شرح اللَّمع بأطروحة موسومة بـ(العِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ عِنْدَ الباقولي في كتابه شرح اللَّمع لابن جني -دراسةٌ وصفيةٌ تحليليةٌ-)، وكان لهذا الاختيار أسبابه، الأول:

يكمن في عدم التّطَرُّقِ لهذا الموضوع من قبل. والثاني: كامن في العصر الذي وجد فيه الباقولي، وهو القرن السادس الهجري لقلّة الدراسات عن العلة فيه؛ ولأنه نهاية مرحلة ازدهار العلة. والثالث: كامن في غزارة عِلَلِ هذا الكتاب التي تُعدُّ من أبرز سماته. والرابع: في مكانة هذا الرجل الذي استدرِك على أبي علي الفارسي في علل القراءات بتصنيف كتاب سماه المستدرِك على أبي علي، فكان جديراً بأن يكون محلَّ البحث والدراسة لذاته، وعَيَّنَةً لِمَا توصل إليه موضوع العلة النحوية من تطور وتحوُّل في عصره؛ حيث له باع طويل في النحو ويُعدُّ من المحققين فيه، وهو رتبة لا ينالها إلا من عَزَّ من العلماء، فكانت دراسة العِلَّةِ النحوية لديه من الأهمية بمكان، ولا سيَّما إذا عرفنا ولعه الشديد بتعليل المسائل النحوية، فكلَّ ذلك كان سبباً في عقد العزم على المُضِيِّ في هذه الدراسة، وذلك بعد موافقة وتشجيع من أستاذه الأستاذ الدكتور محمد شيرين جنار الذي شَرَّفَ الأطروحةَ بإشرافه عليها.

واقترضت طبيعة هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يرصد ظاهرة التعليل بتتبع العِلَلِ الواردة في الكتاب واستقراءها، وتصنيفها على أبواب النحو واختيار عناوين لجزئياتها، ومعرفة أنواع العِلَلِ التي اعتمدها الباقولي، وعرض أهم العِلَلِ من كل باب من الأبواب النحوية الواردة في الكتاب، وتَعَهُّدُهَا بالنقد والنقاش بإيراد عِلَلِ المتقدمين عليه والمتأخرين عنه في كل مسألة على حدة، ومعرفة مَنْ سبقه في القول بِعِلَّتِهِ ومن أخذ بها من بعده، وبيان قيمة علته من تلك العِلَلِ، وترجيح إحداها كلاً ما أمكن ذلك، أو الإرسال فيها دون ترجيح إن تعذَّرَ الترجيحُ، أو اقتراح علة أخرى، وكذلك ملاحظة التطور الذي أصاب العلة في مراحلها المختلفة، واعتمدت في ذلك على أمهات مصادر النحو ابتداءً من كتاب سيبويه إلى العصر الحديث، وحرصت على ألا أترك قرناً من القرون السالفة إلا باعتماد مصدر أو أكثر فيه، وراعيت التسلسل الزمني في عرض العِلَلِ في البحث، وكان للمصادر الحديثة على تنوعها واختلافها نصيب في تكوين بنية البحث بعرض آراء أصحابها عن العلة، والاستفادة منها، ومن خلال هذا كُله استطاع البحث أن يُجيبَ عن السؤال الرئيس للبحث، وهو: ما منهج الباقولي في التعليل النحوي؟ وما تَشَعَّبَ عنه من الأسئلة الفرعية، مثل: السؤال عن أهمية العِلَلِ وأنواعها وتطورها، وموقف المحدثين منها.

وقد كَثُرَتِ الدِّراسَاتُ في الآونة الأخيرة عن العِلَّةِ النَّحْوِيَّةِ، وسبق السابقون من الباحثين إلى الحديث عنها من زوايا مختلفة: إمَّا في دراسات مُستقلة لها، وأمَّا في بعض الأجزاء من دراساتهم، ومن أهمِّها:

ما كتبه مازن المبارك عن العلة النحوية في كتابه (النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها) حيث قسم الكتاب إلى بابين الأول للنحو العربي، والثاني للغة النحوية، واستعرض فيه العلة في القرنين الثاني والثالث والرابع، وبين النزعة المنطقية في النحو، واختتم بعرض آراء ابن مضاء وأثرها في النحو.

وتناولها حسن خميس سعيد الملح في كتابه (نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين)، وفيه تحدث عن مفهوم التعليل، ومراحل التي مرّت بها العلة، وقد ذكر لكل مرحلة أهم سماتها، ثم تكلم عن نظرية التعليل من حيث الدوافع والطبيعة والتقسيمات والأصول التي قام عليها، وخصّص الفصل الأخير للحديث عن موقف المحدثين منه.

وكذلك خالد بن سليمان مهنا الكندي في كتابه (التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث) خصّص الفصل الخامس من الباب الأول للتعليل النحوي في الدرس اللغوي العربي القديم، وعرض فيه تعريفات العلة، وتقسيم العلة، ونشأة التعليل، وشروط العلة، ومسالكها وقوادحها، وجعل الباب الثاني للتعليل النحوي عند المحدثين.

ودرويش أحمد عن التعليل اللغوي في أطروحته للدكتوراه الموسومة (التعليل اللغوي عند البغداديين في ضوء الدرس اللساني الحديث) تطرّق فيها إلى نشأة النحو، والمدارس النحوية، والتعليل اللغوي من حيث الماهية والتأصيل، وتعرّض أيضاً للحديث عن موقف القدامى والمحدثين عن العلة.

كما تكلم جلال شمس الدين عن العلة في كتابه (التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين). خصّص الباب الأول للسمع والتجريد، والباب الثاني للتعليلات غير العقلية كالتعليل بالاستخفاف والاستتقال، والتعليل بالعامل، والباب الثالث للتعليلات العقلية كالتعليل بالتأويل العقلي، والتعليل بالقياس التمثيلي، والتعليل بالحسن والقبح، وفي كل منها يعرض للعلل في الأصوات والصرف والنحو، وليس للنحو إلا نصيب يسير من البحث.

كما تكلم علي أبو المكارم عن العلة النحوية في كتابه أصول التفكير النحوي في باب مستقل تحدث فيه عن نشأته وأسبابه وخصائصه.

وهذه الدراسات عُنِيَتْ بالجانب النظري للغة من حيث التاريخ والمفهوم والتطور، ولم تتعرض للعلل النحوية في المسائل النحوية إلا عرضاً، بيدّ أنه كان هناك نوعان آخران من

الدراسات عن العلة أكثرَ علاقةً وقرباً من هذا البحث، فالنوع الأول منهما: كان يتناول العلة حسب المسائل النحوية، ومن أهمّها:

- العِللُ النحوية في كتاب سيبويه للباحث أسعد خلف العوادي كان هدف البحث هو إثبات أنّ العلة النحوية وليدةُ بيئةٍ عربية، وأنّ كتابَ سيبويه كتاب عِلل، وعِلله لغوية بسيطة؛ لذا كثيراً ما كان يتوقف عند توصيف علة عند سيبويه ويكتفي بها. (رسالة ماجستير)

- والتعليل النحوي عند المبرد في كتابه المقتضب للباحث علي عباس فاضل، عرض فيه عِلل المبرد وأعقبه بما ورد لدى سيبويه غالباً، وقد يذكر بعض النحاة الذين اعتمدوا على علة المبرد. (رسالة ماجستير).

- والعِللُ النحوية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج (ت:316هـ) للباحث حسن ياسين عباس، قسمها أربعة فصول وأوسعها الفصل الأول الذي خصصه للعِلل النحوية في الإعراب، ويُعرّف المصطلحات النحوية مع استطراد فيها أحياناً، ولم يضع لكل علة مسألة إنما يذكر الباب النحوي وما فيه من العِلل إجمالاً، ويذكر علة ابن السراج، ويعقبه أحياناً بما لدى المبرد وسيبويه، وفي كثير من الأحيان يكتفي بذكر علة ابن السراج.

- والعلة النحوية عند الرّضي في شرح الكافية للباحث علي سعيد الخيكاني، يذكر علة الرّضي بنصها ويعقبها بما لدى سيبويه وغيره من النحاة مع تسليط الضوء على ما لدى المعاصرين من آراء حولها أحياناً. (رسالة ماجستير).

- والتعليل النّحوي عند الرّماني في شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وصفية تحليلية للباحث صالح بن مطلق القرشي المالكي نكر المسائل النحوية التي أراد التعليل لها بوضعها في مطالب بدأ بوضع نص المسألة وأعقبها بتفسير اعتلال الرّماني والمناقشة والموازنة للمسألة أجاد في عرض العِلل ومناقشتها إلا أنه استطرّد كثيراً إلى أن بلغت الأطروحة تسعمئة صفحة.

والنّوع الثاني من الدراسات هو الذي يتناول العلة عند عِلَمٍ من أعلام النحاة، ويستعرض العِلل حسب أنواعها، لا حسب المسائل النحوية، ومن هذه الدراسات:

- التعليل النحوي عند ابن الورّاق بين الرواية الحية والبرهان الجدلي، للباحث  
خلدون جميل الحنيطي. (رسالة ماجستير).

- والتعليل اللغوي في كتاب سيبويه للباحث شعبان عوض العبيدي، تناول  
العلة النحوية في الفصل الخامس من البحث أنواع العلة مصنفاً إياها إلى: العِلل  
الاستعمالية والعِلل التحويلية، وعلل بين الاستعمالية والتحويلية، والعِلل الدلالية، وأورد  
لكل صنف منها بضع علل مع التمثيل لها.

وجاءت هذه الدراسة وقد استفادت ممّا سبقها من الدراسات التي كانت لكلٍ منها ما  
يُميّزها من غيرها رغم تشابه الموضوع، وممّا يُميّز هذه الدراسة عن غيرها -فضلاً عن  
اختلاف موضع البحث وعنوانه- أنّها جاءت بعلة قد شملت معظم أبواب النحو ومتوسطة  
الحجم، ليست بمختصرة فتخل ولا بطويلة فتمل، وقائمة على التحليل والنقاش لبيان العلة  
الراجحة والتطور الذي أصابها وموقف المحدثين منها في كثير من المسائل، وأمّا الدراسات  
السابقة التي كانت تُعنى بالعلة النحوية في الجزئيات الفرعية وفقاً للمسائل والأبواب النحوية  
فهي في عمومها تختلف باختلاف الباحث ووجهة نظره في المسائل الجزئية، وفي كثير من  
المسائل لم تف بالغرض من حيث التحليل والمناقشة إلا التي كانت تختص بالعلة عند  
الرّماني، ولكنها استطرقت بكثرة النقول والتعريفات لدى النحاة إلى أن بلغت تسعمئة صفحة.

فكان جديد هذه الدراسة أنه بينّ منهج الباقر في التعليل النحوي؛ فكان عيّنة لما  
توصلت إليه العلة في النصف الأول من القرن السادس، ورصد تطور العلة منذ عهد سيبويه  
إلى العصر الحاضر في بعض المسائل، وانتقد النحاة في بعض المسائل على ضوء الموروث  
النحوي والمناهج الحديثة نقداً بناءً للمساهمة في تقويم النحو وتيسيره والنهوض به.

وقد أدّرتُ هذا البحث على ستة فصول، مسبوقاً بمقدمة وتمهيد، ومُذيلاًً بخاتمة  
وفهارس.

فالمقدمة تضمنت: أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والمنهج المتبع فيه، والدراسات السابقة  
عليه، وهيكل البحث.

والتمهيد اشتمل على لمحة من حياة صاحب المتن وشارحه.

ووقف الفصل الأول على العلة النحوية وتاريخها، وانقسم إلى ثلاثة مباحث، تناول الأول مفهوم العلة وتاريخها ومراحل تطورها، والثاني تناول أنواع العلة ومسالكتها وقوادحها وكتبها، وتناول الثالث تأثر العلة النحوية بالعلة المنطقية والعلة الأصولية، وموقف المُحدّثين من العلة والتعليل النحوي.

وبعد الفصل الأول، الذي يُعدُّ مدخلاً لبقية الفصول، توجّه الفصل الثاني إلى علل الإعراب والبناء في الأسماء في مبحثين: الأول كان مخصصاً للحديث عن علل المعرب من الأسماء؛ ليأتي الثاني مُكمِّلاً له في تناوله علل المبني من الأسماء.

وانصرف الفصل الثالث إلى الكلام على علل البناء والإعراب في الأفعال؛ فكان مُتمِّماً لما بقي من علل الإعراب والبناء، وكان على مبحثين أيضاً: الأول للحديث عن علل المعرب من الأفعال، والثاني للحديث عن علل البناء في الأفعال.

واتّجه الفصل الرابع إلى الكلام على علل النحو في مباحث الأسماء، وقد تكوّن من مبحثين: تناول الأول علل المرفوعات من الأسماء، والثاني علل المنصوبات والمجرورات من الأسماء.

وأما الفصل الخامس فقد تضمن ما بقي من الموضوعات النحوية التي لم تشتمل عليها الفصول السابقة؛ فانصرف إلى الحديث عن علل النواسخ والتوابع وموضوعات أخرى في مبحثين، الأول: تناول علل النواسخ، والثاني: تناول علل التوابع والمشتقات والحروف والعدد.

وأخّص الفصل السادس والأخير لبيان منهج الباقرلي من خلال مبحثين الأول: تناول أنواع العِلل لديه، والثاني: منهج الباقرلي من حيث الخصائص والتقويم، والقواعد والأصول التي وردت في الكتاب.

ثم ختمت الدراسة بأهم النتائج التي تمخّضت عنها.

ولن أضع القلم حتى أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذي الجليل البرفسور محمد شيرين جنار، صاحب الفضل الكبير في كتابة هذه الأطروحة، بمتابعته المستمرة، وملاحظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة، فما فتى يقوم اعوجاجها ويصوّب أخطاءها، حتى بلغت بها الحال كما هي عليه الآن، شكر الله له وأجزل مثوبته.

وكذلك الشكر موصول لأعضاء لجنة الحكم، على ما بذلوه من نفيس أوقاتهم في قراءة هذه الدراسة، وعلى إبداء ملاحظاتهم القيمة التي ستعكس بلا شك على الدراسة تقويماً لها وتصويماً، فما كان فيها من الصواب والإحسان فمن الله الموفق إلى هادي السبيل، وما دون ذلك فعائد إلى عجزى وتقصيري، فحسبي أني بذلت ما في وسعي من جهد واجتهاد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## 1. التمهيد

### 1.1. ابن جني وكتابه المع

يُعدُّ ابن جني من أساطين اللغة وجهابذتها، لولا العرف الذي يُتَّبَعُ في الدراسات الجامعية الأكاديمية في التعريف بمن يتصل بالبحث صلة وثيقة؛ لما تعرضت لذكر سيرته، فإن لم يكن لها من بُدِّ كان الإيجاز في عرضها عرضاً.

#### 1.1.1. ابن جني

هو أبو الفتح عثمان بن جني النَّحْوِي اللُّغَوِي ولد في الموصل، ونشأ فيها، ونُسِبَ إليها، وكانت ولادته حوالي 330هـ، وقيل إنَّه وُلِدَ قبل 300هـ<sup>1</sup>. وعُرِفَ بنسبته إلى أبيه (جني) الذي كان مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلية<sup>2</sup>.

كان من الحذاق البارعين في اللغة والأدب، "وصنَّفَ في ذلك كتباً أبرَّ بها على المتقدمين وأعجز المتأخرين"<sup>3</sup>، وهو في الصرف أكثر دقَّةً وتمكُّناً من غيره من العلوم<sup>4</sup>.

ومن أهم شيوخه وأساتذته أبو علي الفارسي، وقد لزمه دهرًا طويلاً من عمره.

تُوفِّي ابن جني في العقد الأخير من القرن الرابع سنة اثنتين وتسعين وثلاثمئة من الهجرة (392هـ)<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، المطبعة الرحمانية بمصر، ص128. والحموي، ياقوت، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993، 1585.83/4. والسُّيُوطِي، جلال الدين بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، 132/2.

<sup>2</sup> ابن النديم، الفهرست، ص128، والحموي، ياقوت، معجم الأدباء، 81/12-115، والأنباري، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، ط3، 1985م، ص332-334. والسُّيُوطِي، عبد الرحمن، بغية الوعاة، 132/2.

<sup>3</sup> الحموي، معجم الأدباء، 1585/4.

<sup>4</sup> الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، 1585/4.

<sup>5</sup> ابن النديم، الفهرست، ص128، والحموي، معجم الأدباء، 1585/4، والأنباري، طبقات الأدباء، ص246، والسُّيُوطِي، بغية الوعاة، 132/2.

كان ابنُ جَنِّي غزير العلم كثير التصنيف، فله عشرات المؤلفات بين مطولات ورسائل قصيرة، موزعة على اللغة والأدب، ومن أهمّها:

- الخصائص، وسر صناعة الإعراب، واللمع، والمحتسب في القراءات<sup>6</sup>.

### 1.1.2. كتابه اللمع

يُعَدُّ كتاب اللمع في العربية لابن جني من الكتب التي ألفت بأسلوب سهل وميسر، للمبتدئ الذي يريد أن يُلَمَّ بشيء من النحو، فهو كتاب تعليمي يهدف إلى ذكر الموضوعات النحوية بشكل مختصر، ويتميز عن غيره من المختصرات بوضوح عبارته وأسلوبه البسيط وإيجازه، فلا يذكر فيه خلاقات النحاة وعللهم إلا ما ندر؛ ولهذا لم يذكر شيئاً عن التنازع ولا الاشتغال، ومما يدل على مكانة هذا الكتاب وأهميته لدى العلماء كثرة الشروح عليه، كما أنّ لمكانة المؤلف وعظيم قدره بين العلماء دوراً في اكتسابه أهمية، ولا سيّما من أمثال ابن جني العبقرى الفذّ ذي الذوق الرفيع والحسّ المرهف.

### 1.2. شروح اللمع

- 1- شرح اللمع للثمانيني<sup>7</sup>.
- 2- شرح اللمع لابن برهان (456 هـ)<sup>8</sup>.
- 3- شرح اللمع لقاسم بن محمد الواسطي (469 هـ)<sup>9</sup>.
- 4- شرح اللمع للحسن بن أسد الفارقي (487 هـ)<sup>10</sup>.
- 5- شرح اللمع للطائي (498 هـ)<sup>11</sup>.

---

<sup>6</sup> ابن النديم، الفهرست، ص128، والحموي، معجم الأدياء، 1585/4، والأنباري، طبقات الأدياء، ص246، والسُّيُوطِي، بغية الوعاة، 132/2.

<sup>7</sup> حققه فتحي علي حسانين في كلية اللغة العربية/جامعة الأزهر، لنيل درجة الدكتوراه، 1981م.

<sup>8</sup> حققه فائز فارس، ط1، الكويت، 1984م.

<sup>9</sup> حققه رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، 2000م. وينظر: السُّيُوطِي، بغية الوعاة، 262/2.

<sup>10</sup> ابن القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1982م، 329/1. والسُّيُوطِي، بغية الوعاة، 500/1.

<sup>11</sup> السُّيُوطِي، بغية الوعاة، 515/1.

- 6- شرح اللّمع لأحمد بن عبد الله المهابادي<sup>12</sup>.
- 7- شرح اللّمع ليحيى بن علي التبريزي (502هـ)<sup>13</sup>.
- 8- شرح اللّمع ناصر بن أحمد الخوي (507هـ)<sup>14</sup>.
- 9- البيان في شرح اللّمع للشريف الكوفي (539هـ)<sup>15</sup>.
- 10- شرح اللّمع للباقولي (543هـ). وهو موضوع بحثنا.
- 11- شرح اللّمع لابن الشجري (542هـ)<sup>16</sup>.
- 12- شرح اللّمع لمحمد بن علي الحلبي (550هـ)<sup>17</sup>.
- 13- شرح اللّمع لابن الخشاب (567هـ)<sup>18</sup>.
- 14- شرح اللّمع لابن الدهان (569هـ)<sup>19</sup>.
- 15- شرح اللّمع لشُمَيْمِ الجَلِّي (601هـ)<sup>20</sup>.
- 16- شرح اللّمع للعكبري (616هـ)<sup>21</sup>.
- 17- شرح اللّمع للقاسم بن القاسم الواسطي (626هـ)<sup>22</sup>.
- 18- توجيه اللّمع لابن الخباز (637هـ)<sup>23</sup>.
- 19- شرح اللّمع للمالقي (657هـ)<sup>24</sup>.

<sup>12</sup> المصدر نفسه، 320/1.

<sup>13</sup> المصدر نفسه، 338/2.

<sup>14</sup> المصدر نفسه، 310/2.

<sup>15</sup> حققه علاء الدين حموية، دار عمار، عمان-الأردن، ط1، 2002م.

<sup>16</sup> السُّيُوطِي، بغية الوعاة، 324/2.

<sup>17</sup> المصدر نفسه، 173/1.

<sup>18</sup> ابن القفطي، إنباه الرواة، 100/2، والسُّيُوطِي، بغية الوعاة، 30/2.

<sup>19</sup> حقق جزء من هذا الشرح من قبل فريد عبد العزيز السُّلَيْمِ، دار التدمرية، الرياض-السعودية، ط1، 2011م.

وينظر: السُّيُوطِي، بغية الوعاة، 587/1.

<sup>20</sup> السُّيُوطِي، بغية الوعاة، 156/2.

<sup>21</sup> المصدر نفسه، 39/2.

<sup>22</sup> المصدر نفسه، 261/2.

<sup>23</sup> حقق هذا الشرح من قبل فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة-مصر، ط1، 2002م.

<sup>24</sup> السُّيُوطِي، بغية الوعاة، 473/1.

### 1.3.1. جامع العلوم أبو الحسن الباقولي وكتابه شرح المع

جامع العلوم الباقولي: (نسبه ومولده، وفاته، صفاته، أسانذته، مكانته، آثاره)<sup>25</sup>.

نسبه: هو أبو الحسن الباقولي علي بن الحسين بن علي الأصفهاني (الأصبهاني) النحوي، الضرير، يكنى بأبي الحسن، وله ألقاب عدّة، منها: الباقولي والجامع وجامع العلوم، وعماد المفسرين، ونور الدين<sup>26</sup>.

وهذه الألقاب فيها دلالة كبيرة على عظيم شأنه وعلو مكانته وسعة علمه، وجلالة قدره، وأما نعتة بالباقولي فقد ذكره ممن ترجموا له دون بيان سببه، فهل ذلك عائد إلى مكان إقامته<sup>27</sup> أم إلى صنعة البواقيل<sup>28</sup> التي عُرِفَتْ بها أسرته؟

#### 1.3.1.1 مكانته

نقل كل من ياقوت والسُّيُوطِي ثناء أبي الحسن الباقولي عليه حين قال: "هو في النحو والإعراب كعُبة لها أفاضل العصر سدنة، وللفضل فيه بعد خفائه أسوة حسنة"<sup>29</sup>.

وقد وصفه الإمام الطبرسي (ت: 548هـ) -وهو من المعاصرين للباقولي- ب: البصير، والإمام النحوي، والنحوي، وأنه من المجودين من محققي زماننا في النحو، كما وصفه بالإمام في العلوم العربية، وأنه واحد زماننا في هذا الفن<sup>30</sup>.

---

<sup>25</sup> الحموي، معجم الأدباء، 4/1736، السُّيُوطِي، بغية الوعاة، 2/160، والدالي مقدمة تحقيق كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ص11، إبراهيم أبو عباة، مقدمة تحقيق شرح المع، ص55. وكحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين في تراجم مصنفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1993م، 2/430-431.

<sup>26</sup> الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، 4/1736.

<sup>27</sup> إبراهيم أبو عباة، مقدمة تحقيق شرح المع للباقولي، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، 1990م، ص55.

<sup>28</sup> الدالي، مقدمة تحقيق كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ص10.

<sup>29</sup> الحموي، معجم الأدباء، 4/1736، والسُّيُوطِي، بغية الوعاة، 2/160-161.

<sup>30</sup> الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ت: الحاج هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، 3/48، 2/282، 4/507، 5/214، 2/471.

وقال البيهقي فيه فيما نقل السُّيُوطِي عنه: "استدرك على أبي علي الفسوي، وعبد القاهر الجُرْجَانِي، وله هذه الرتبة"<sup>31</sup>.

إنَّ ترجمته كانت عند أصحاب التراجُمِ والسِّيَرِ مقتضياً، فلم تتجاوز بضعة أسطر في نسبه وأقوال بعض العلماء فيه<sup>32</sup>، ولهذا لم تصل إلينا كيفية تَعَلُّمِهِ وتَعْلِيمِهِ وَمَنْ هم الشيوخ الذين تَلَقَّى تعليمه عنهم، وتلمذ عليهم، كما غاب عَنَّا مَنْ هم الذين تتلمذوا على يديه وأخذوا عنه، ولكن كتبه خير مترجم له وأصدق على ما لديه من سعة في العقل، وبسطة في العلم، وقوة في الذاكرة، وتَمَكُّنٍ في اللغة وعلوم القرآن، ولو لم يكن له من المصنَّفات سوى المستدرك على إمام النحاة وشيخهم أبي علي الفارسي لكفاه، فكيف به وقد صنَّف بضعة عشر كتاباً في فنون شتى وبأساليب مختلفة، حتى حاز لقب الجامع وجامع العلوم، وعماد الفسرين.

لا يمكن لأحد أن ينكر ما لدى الباقولي من سعة العلم وغزارته، وتَنَوُّعٍ في العلوم، فهو مُلَمَّ بالأصول والفروع، ويستحضر ما يشاء منها حيث شاء، حتَّى نعته البيهقي -كما مرَّ- بأنَّه في النحو كعبَةٌ وأقرانه لها سدنة، ومعاصره الطوسي عدَّه من المحققين في النحو، وشهد له بأنه واحد زمانه فيه، وهو على بصيرة بمذاهب النحاة، وعلى دراية بأدلتهم وحججهم، ويُعَلِّل لمذهبه بأدلة قوية، ومما يدل على ذلك استدراكه على أبي علي وتصنيف كتاب في ذلك، وإبداعه في تصنيف كتاب فريد من نوعه، وهو جواهر القرآن ونتائج الصنعة، فقد جاء على تسعين باباً، جعل كلاً منها لظاهرة في النحو، أو الصرف أو القراءات أو البلاغة مستقصياً ما جاء شبيهاً لها في القرآن بضم الشبيه إلى الشبيه وحمل النظير على النظير.

ومما يمكن أن يؤخذ عليه هو تجرؤه على العلماء، وقسوته عليهم، فمن ذلك قوله لابن جني في شرح اللع: "ولو كانت صحبتته مع الشيخ كما يدعيه وأنَّه لم يفهم أحدٌ كلام الشيخ فهمه، وأنَّه أقام معه أربعين سنة... فإنَّ تأثير الصحبة في هذه الآية لم يظهر، لأنَّ الشيخ رحمه الله، ورضي عنه، ذكر في الآية وجهين. فأين منهما أبو الفتح، ولم يفهمهما؟!"<sup>33</sup>.

وكذلك شدة اعتداده بنفسه، ونطقه بعبارات بعيدة عن التواضع، ويفهم منها الغرور بالنفس والعُجْبُ بها، وإلا فما معنى قوله: "وينبغي أن تعرف حقي عليك، وتشكرني على ما أمنحه من

<sup>31</sup> السُّيُوطِي، بغية الوعاة، 160/2.

<sup>32</sup> الحموي، معجم الأدباء، 1736/4، والسُّيُوطِي، بغية الوعاة، 160/2-161.

<sup>33</sup> الباقولي، شرح اللع، ص 378.

فوائده، وتدعو لي آناء ليلك ونهارك"<sup>34</sup>، وقوله: "فاعرف هذا، فإنه مشكل، ولا يعرفه إلا من أخذه من أفواه الرجال"<sup>35</sup>. وقوله: "ولولا أنني شرطت أن لا أكتمك ما منحني ربي، لكان بالأحرى كتمان هذه الدقيقة"<sup>36</sup>، عفا الله عنه، وغفر له، ومما يحسب له اعترافه بفضل غيره عليه واعترافه بمكانة العلماء فمن ذلك مما قاله عن أبي علي: "فهبك استقر كلامك على ما ذكرته في التذكرة، ففهمنا بذلك أنّ الذي وقع في الحجة، تخليط، فلم ناقضت في هذا؟! فذكرت في (عسق)، خلاف ما ذكرت في: (هود). وعلى الجملة، فقد عفا الله عنك، إذ لولاك لما فهم كتاب سيبويه، ولا مشكلاته. وإذا كان كذلك، فبك نأخذ عليك"<sup>37</sup>. ففي قوله هذا اعتراف بمكانة أبي علي، وتقدير له على جهوده، وأنه قد يؤخذ عليه ولكن بكلامه هو، وهذا في قمة الإنصاف والتواضع، وهذا مما يثير الجدل حول شخصية الباقرلي فأحياناً يصدر منه من العبارات ما تفوح منها رائحة التكبر والعجب والشدة، وأحياناً أخرى يتكلم بكلام في غاية التواضع والتقدير للعلماء. على كل عفا الله عنه، وغفر له ورضي عنه، فالرجل صاحب تصنيفات قيمة لا يمكن إنكارها قَدَّم فيها ما لديه من نفائس العلم وجواهره.

### 1.3.2. مولده ووفاته

توفي الباقرلي في سنة ثلاث وأربعين وخمسمئة (543هـ)<sup>38</sup>، وأمّا تاريخ ولادته فلم يرد ذكره في كتب من ترجموا له فغاب عنا، وليس بعد هذا إلا الظن والتخمين، ورجح الدّالي أن يكون مولده في القعد السادس من القرن الخامس للهجرة<sup>39</sup>.

<sup>34</sup> الباقرلي، شرح اللمع، ص 495.

<sup>35</sup> الباقرلي، شرح اللمع، ص 528.

<sup>36</sup> الباقرلي، شرح اللمع، ص 450.

<sup>37</sup> الباقرلي، شرح اللمع، ص 496.

<sup>38</sup> حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م،

493/2. والبغدادي، إسماعيل بن محمد، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار أحياء التراث

العربي، بيروت-لبنان، 597/1.

<sup>39</sup> الدالي، مقدمة كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ت: محمد أحمد الدالي، ص 11.

### 1.3.3. آثاره

ترك الباقولي بضعة عشر مصنفاً قيماً في النحو والتفسير والقراءات وعلوم القرآن فاستحق لقب الجامع، وعماد المفسرين، "ومن نظر في تصانيفه علم أنه لاحقٌ سبقَ السابقين"<sup>40</sup>.

ورأيت أن أرتب مصنّفاته ترتيباً ألفبائياً؛ لعدم التمكن من معرفة ترتيبها الزمني في التأليف، وإليك بيانها:

- الإبانة في تفصيل مآلات القرآن، ت: الدالي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الكويت، 2009م.

- الاستدراك على أبي علي الفارسي في الحجة، ت: الدالي، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي-الكويت، ط: 1، 2007م.

- البيان في شواهد القرآن<sup>41</sup>.

- التتمة. لم يذكره من ترجم له، وذكره المؤلف في كتابه جواهر القرآن ونتائج الصنعة، ص998.

- جواهر القرآن ونتائج الصنعة، تح: الدالي، دار القلم-دمشق، 2019م.

وهذا الكتاب حققه إبراهيم الأبياري، ونسبه إلى الرّجّاج مُشكِّكاً في نسبه إليه؛ لذا سماه: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، وفي دراسته على الكتاب قدّم أدلة على أنه لا يمكن أن يكون للزجاج، وظلّ الأمر على حاله إلى أن جاء الأستاذ أحمد راتب النفاخ، وكشف اللثام، وأظهر الحقيقة في أنّ الكتاب لأبي الحسن الباقولي الأصفهاني شارح اللمع، وأنّ اسمه الجواهر، ثم أكدّ محقق شرح اللمع صحة ما ذهب إليه النفاخ من خلال التشابه القوي بين جواهر القرآن، وبين شرح اللمع<sup>42</sup>.

<sup>40</sup> الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، 4/1737.

<sup>41</sup> الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، 4/1736.

<sup>42</sup> إبراهيم أبو عباة، مقدمة تحقيق شرح اللمع للباقولي، ص73-76.

وقد قال الدالي في وصف الكتاب: "ولا يُعزَفُ له نظيرٌ في بابه حتى الساعة"<sup>43</sup>.  
والدالي من المحققين المجودين الذين يسعون جاهدين في إخراج التراث الإسلامي بأفضل  
صورة، ولا سيما مصنفات جامع العلوم الباقولي.

- الخلاف بين النحاة. وقد ذكره الباقولي في شرح اللمع حين قال: "وقد ذكرنا هذا  
مستقصى في الخلاف"<sup>44</sup>.

- الشامل. لم يذكره أحد ممن ترجم للباقولي، وذكره في كتابه كشف المشكلات  
ص1498.

- شرح الأبيات. لم يذكره أحد ممن ترجموا لصاحبه، وذكره الباقولي في كشف  
المشكلات، وهو يريد "شرح أبيات الحجة"<sup>45</sup>.

- شرح اللمع. وهو موضوع البحث. حققه إبراهيم أبو عباة، وهو من مطبوعات جامعة  
الإمام محمد بن سعود في الرياض، 1990م.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في علل القرآن، ت: محمد أحمد الدالي، وهو  
من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1995م.

- ما تلحن فيه العامة في التنزيل، تح: الدالي، مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد  
74، ج1/1999م.

- المجمل في شرح الجمل. ذكره ياقوت بهذا الاسم<sup>46</sup>، والشُّيُوطي سماه شرح الجمل<sup>47</sup>.

- مسائل في علم العربية والتفسير، تح: الدالي، مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد14،  
عدد4، عام1998م.

- المُلَخَّص، ذكره الباقولي، في الإبانة، وكشف المشكلات.

- نكت الأقاويل، ذكره الباقولي، في كشف المشكلات ص726.

---

<sup>43</sup> مقدمة تحقيق جواهر القرآن ونتائج الصنعة، 7/1.

<sup>44</sup> ذكره في شرح اللمع، ص575. وفي موضع آخر يقول: "وقد ذكرتها في الخلاف بين النحاة" ص765.

<sup>45</sup> الدالي، أحمد محمد، مقدمة التحقيق لـ جواهر القرآن ونتائج الصنعة للباقولي، 19/1.

<sup>46</sup> الحموي، معجم الأدباء، 4/1737.

<sup>47</sup> الشُّيُوطي، بغية الوعاة، 2/160.

- كشف الحجة. ذكره في كشف المشكلات، ص781. 48

#### 1.3.4. الدراسات التي كتبت عنه

ومن أهم الدراسات المتعلقة بجامعة العلوم أبي الحسن الباقولي وكتبه:

- 1- أبو الحسن الباقولي واختياراته النحوية من خلال كتابه كشف المشكلات وإيضاح المعضلات عرض ونقد، علي محمد فاخر، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر-مصر، 2011م.
- 2- شرح اللمع أبي البركات الكوفي وأبي الحسن الباقولي دراسة موازنة، نادى أنور توفيق، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر-مصر، 2014م.
- 3- الظواهر الصوتية في كتاب (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات) لأبي الحسن الباقولي (ت 543 هـ)، علي عواد ميزر، رسالة ماجستير، جامعة المثنى/ كلية التربية، العراق، 2014م.
- 4- مسائل الخلاف النحوية بين جامع العلوم الباقولي وأبي البقاء العُكْبَرِيّ من خلال كتابيهما كشف المشكلات والتبيان في إعراب القرآن دراسة نحوية تحليلية، حمزة عبد الله النشرتي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، مصر، 2012.
- 5- المسائل اللغوية في كتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في علل القراءات للباقولي ت 543 هـ. محمد ضو عبد العزيز، جامعة طرابلس/ كلية اللغات، ليبيا، 2015م.
- 6- الباقولي وجهوده النحوية والصرفية من خلال كتبه الثلاثة(الجواهر- شرح اللمع- الكشف في نكت المعاني)(رسالة الدكتوراه).
- 7- اعتراضات جامع العلوم الباقولي على أبي علي الفارسي(جمعاً ودراسة). أحمد علي المكرفح، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جدة/ السعودية، 2014م.

---

<sup>48</sup> الحموي، معجم الأدباء، 1736/4، الشُّبُوطِي، بغية الوعاة، 160/2، وإبراهيم أبو عباة، مقدمة تحقيق شرح اللمع، ص60-69. والدالي، أحمد محمد، مقدمة التحقيق لـ جواهر القرآن ونتائج الصنعة للباقولي، ط1، دار القلم-دمشق، 2019م، 14/1-28، ومقدمة تحقيق كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ص11.

8- دراسة المسائل النحوية في كتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم الباقولي (543هـ). مصطفى محمد أحمد محمد، رسالة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب/ قسم اللغة العربية، 2011م.

### 1.3.5. كتابه شرح اللمع

كتبه الباقولي صاحب عقل فذ وبصيرة نافذة، فأجاد في التعبير، وأفاد بأسلوب يسير وألّم بأصول هذا الفن ودقائقه، فهو كتاب متوسط الحجم عظيم النفع، كثير العِلل، فلا يترك مسألة إلا وقد عللها بتعليل جيد، فقد يذكر أكثر من علة لموضع واحد، وأحياناً يسترسل في إيجاد الافتراضات المحتملة التي يمكن أن يعترض بها على علته فيفندها جميعاً، ليطمئن القارئ ويثبت له صحة علته، فهو يشمل جميع أبواب النحو، إلا التنازع ذكره عرضاً في باب الاستثناء، وأبرز ما يتصف به الكتاب هو الوضوح في عبارته، والكثرة في علله، فهو كتاب تعليل بامتياز.

## 2. التعريف بالعلّة النّحوية

سنناول في هذا الفصل النظري ما يُمهد للفصول التطبيقية بالحديث عن مفهوم العلة لغة واصطلاحاً، وأنواع العلة النحوية ومسالكها وقوادحها وكتبها، ومدى تأثيرها بالعلّة المنطقية والأصولية، وموقف المحدثين عنها، وذلك في ثلاثة مباحث.

### 2.1. مفهوم العلة وتاريخها ومراحل تطورها

#### 2.1.1. تعريف العلة

**لُغَةً:** تدلُّ مادة (عَلَل) في معاجم اللُّغة على معانٍ عدّة، منها: العِلّة -بالكسر- "المرضُ، وَحَدَّثَ يَشْغُلُ صاحِبَهُ عن وجهه"<sup>49</sup>، والسَّبَبُ، والعِلّةُ-بالفتح-الضَّرَّةُ، والتَّغْلِيلُ: سَقَى بعد سَقَى، وَجَنَى الثَّمرةَ مرّةً تلو الأخرى<sup>50</sup>. يبدو أن معنى التكرار والتغير من أهم معاني مادة علل.

ذهب الشريف الجُرْجاني إلى أنّ العِلّةَ لغةً هي: "عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ فيتغير به حال المحلّ بلا اختيار، ومنه سُمِيَ المرضُ عِلَّةً؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف"<sup>51</sup>، وقد أَرَجَعَهَا ابنُ فارس إلى أصولٍ ثلاثة: الأوّل: التكرار، والثاني: العائق، والثالث: الضَّعْفُ في الشيء<sup>52</sup>.

والَّذي يهمنّا في هذا البحث هو معنى السَّببية؛ لأنّه يتعلّق بالمعنى الاصطلاحي للعلّة، وعند إمعانِ النَّظَرِ يُلاحظُ أيضاً أنّ هناك صلةً قويةً بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للعلّة - غير السببية- وهي القيام بعمل ما مرّةً تلو الأخرى، وهذا ما يحتاج إليه الباحثون غالباً لاستنباط العِلّة، فلا يمكن استخراجها إلا بعد معاودة النظر في المسائل النّحوية والوقوف عندها والتدقيق فيها.

<sup>49</sup> الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م. مادة (علل)، 74/7. الشريف الجُرْجاني، التعريفات، ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ، ص104.

<sup>50</sup> ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1. مادة(علل)، 467/11.

<sup>51</sup> الشريف، الجُرْجاني، التعريفات، ص104.

<sup>52</sup> ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، 12/4، مادة(علل).

واصطلاحاً: إنَّ الناظرَ إلى المصادر النَّحْوِيَّةِ القديمة يجد أنَّ العلماءَ المتقدمين لم يتوقفوا عند ماهية العِلَّةِ كثيراً رغم عنايتهم الكبيرة بتعليل الأحكام النَّحْوِيَّةِ.

وجاء في أوَّلِ كتاب -انتهى إلينا- أُفردَ للعلل النَّحْوِيَّةِ: "أنَّ العِلَّةَ النَّحْوِيَّةَ ليست مُوجِبَةً، وإنَّما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس..."<sup>53</sup>، وفيه يحاول الرَّجَاجِي أن يُبيِّنَ طبيعة العِلَّةِ النَّحْوِيَّةِ ويُميِّزها عن غيرها من العِلَلِ؛ وأنَّها ليست كالعِلَّةِ العقلية التي تُوجِبُ وجودَ المَعْلُولِ بوجودها وعدمه بعدمها؛ لأنَّها العِلَّةُ الحقيقيَّةُ، أمَّا هذه فهي تُسمَّى عِلَّةً توسُّعاً ومجازاً؛ لأنَّها تُسْتَنْبَطُ من كلام العرب بمعاودة النظر العميق، والتمحيص الدقيق، والوقوف على ظواهرها، وقياس النظر على النظر.

ويُعرِّفُ الرُّمَّانِي العِلَّةَ بأنَّها: "تغيير المعلول عمَّا كان عليه"<sup>54</sup>.

وهي -حسب الرُّمَّانِي- عملية تغييرٍ من حالٍ إلى حالٍ نَتِيجَةٌ مُؤَثِّرٌ فيه، وقد عرَّفها فلسفياً لا لغوياً، وهو من أكثرِ أعلامِ القرنِ الرابعِ الهجري ولعاً بالفلسفة.

وعند الشَّريفِ الجُرْجَانِي العِلَّةُ هي: "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عليه مؤثراً فيه"<sup>55</sup>. وهو أيضاً تعريف فلسفي لا لغوي.

هذا أبرزُ ما ورد إلينا من تعريفاتِ المتقدمين من علماء اللغة لليلة.

وأما المعاصرون فقد ذهب سعيد الملح إلى أنَّ التَّغْلِيلَ في النَّحْوِ هو: "تفسيرٌ اقترانيُّ يُبين عِلَّةَ الإعرابِ أو البناءِ على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة"<sup>56</sup>، ولكنَّ التَّغْلِيلَ في صورته الكلية لم يتوقف عند علل البناء والإعراب، بل تعدَّاهما إلى المصطلحات النَّحْوِيَّةِ، وسائر ظواهرها.

---

<sup>53</sup> الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النَّحْوِ، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت-لبنان، ط3، 1979م، ص64.

<sup>54</sup> الرُّمَّانِي، علي بن عيسى، رسالة الحدود، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ص67.

<sup>55</sup> الشَّريفِ الجُرْجَانِي، علي بن محمد، التعريفات، ص201.

<sup>56</sup> سعيد الملح، حسن خميس، نظرية التَّغْلِيلِ في النَّحْوِ بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000م، ص26.

كما ذهب مازن المبارك إلى أن العلة: "هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"<sup>57</sup>، ويلاحظ أن هذا التعريف الذي ارتضاه مازن المبارك للعلّة النّحوية تعريف أصولي<sup>58</sup>، نقله إلى الدرس اللغوي، وعرّفها ثانية فقال: "أو هي الأمر الذي يزعم النّحويون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"<sup>59</sup>.

وهذا ما أشار إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي حين سُئِلَ عن العلة التي علّل بها النّحو بأنه اعتلّ بما يغلب على ظنه أنه علة لما علّل له<sup>60</sup>، وكذلك عرّفَتْ بأنها: "القرينة أو العلامة التي إذا وجدت في الكلام أو في مقام تحقق الحكم بسببها فهي كالسبب الموجب للحكم"<sup>61</sup>. ويُعرّفها عبد القادر المهيري بأنها: "مجموعة من الضوابط يستنبطها النّحوي أو يفترضها قصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة العربية وتتناسق عناصرها"<sup>62</sup>. وهذا تعريف وجيه لأنّ العلة هي أساس نظرية العامل التي تُعدُّ عماد النّحو وأساسه، وقد وصل النّحاة إليها بعد استقراء النصوص واستنباط القواعد، واستخراج الضوابط، والغاية منها فهم نظام التراكيب العربية وكشف ما بينها من علاقات وارتباطات.

ولعلّ هذا الاختلاف في تعريف العلة يعود إلى اختلاف الباحثين في النظر إلى العلة، وإلى تطورها وتغيرها، فبعضهم عرّفها باعتبار الغاية، والآخر باعتبار الوظيفة، والثالث باعتبار الماهية<sup>63</sup>.

---

<sup>57</sup> المبارك، مازن، النّحو العربي العلة النّحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط3، 1981م، ص90.

<sup>58</sup> المبحث الثالث تأثر العلة النّحوية بالعلّة المنطقية والعلّة الأصولية.

<sup>59</sup> المبارك، مازن، النّحو العربي العلة النّحوية نشأتها وتطورها، ص90.

<sup>60</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص65-66.

<sup>61</sup> السلايمة، أحمد هلال، العلة النّحوية بين الاطراد والاضطراب دراسة في كتب العِلل، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية وآدابها، الأردن، 2018م، ص8.

<sup>62</sup> المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص118.

<sup>63</sup> درويش أحمد، التّغليل اللغوي عند البغداديين في ضوء الدرس اللساني الحديث، رسالة الدكتوراه، جامعة وهران، كلية الآداب واللغات 2012/2013م، ص43.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إنه ليس هناك إجماع على تعريف جامع مانع بين أهل الاختصاص، وإن كانت أغلبها تدور في فلك المعنى اللغوي (السببية)، وذلك لاحتياج النَّحْوِي إلى سبب يُفسَّرُ به الحكم النَّحْوِي، أو يدافع به عن مذهبه، أو يردُّ به على مخالفه، أو يُبيِّنُ الحِكْمَةَ ممَّا ذهب إليه العرب في أساليب كلامهم، كلُّ هذا يكون عن طريق إيجاد علامة، أو قرينة، أو تفسير، أو وصف، أو مجموعة من الضوابط عن طريق الاستقراء والاجتهاد والقياس.

### 2.1.2. تاريخ العلة النَّحْوِيَّة

هذا، وبعد أن تبيَّن لنا مفهومُ العلة النَّحْوِيَّة لغَةً واصطلاحاً، سنتناول الحديث عن تاريخ العلة والمراحل التي مرت بها، والتغيرات التي طرأت عليها.

ما قام به النَّحَاة من التَّغْلِيل للظواهر اللغوية والقواعد النَّحْوِيَّة وما اعتمدوا عليه في مناهج تفكيرهم، لم يخرجوا به على الأصل الذي يقوم عليه التَّغْلِيل في العلوم كآفة، وهو نتيجة اقتران ظاهرتين وجوداً وعدمًا، فَيُعَدُّ إحداها عِلَّةً لِأُخْرَى<sup>64</sup>.

لذا ليست العلة بدعاً من النَّحَاة، وليست حكراً عليهم، وقد سبقهم إليها المتكلمون والأصوليون، فلم يكن للنَّحَاة مفرٌّ من استخدامه في عملية بناء النَّحْو؛ ليفسروا بها الظواهر اللغوية ويجيبوا عن تساؤلات الدارسين للغة؛ لأن "النفوس تأنس بثبوت الحكم لعله، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأُنس"<sup>65</sup>.

لهذا نشأ التَّغْلِيل بنشأة النَّحْو، وجاء الأول منهما مسانداً للثاني في دعم القاعدة النَّحْوِيَّة، وتفسيرها تفسيراً أولياً، وبعد أن نضج النَّحْو أخذ النَّحَاة يتعمقون في تفسيراتهم لظواهره وقواعده، ولم يكتفوا بالعِلَل البسيطة (العِلَل التعليمية) التي كانت الغاية منها تعليم اللغة لمن أراد أن يتعلم شيئاً منها، عله يستقيم بها لسانه بعد أن انتشر اللحن، وأخذت العلة تتطور لتأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً إلى أن انتهت بها إلى التأثير في القواعد النَّحْوِيَّة نفسها<sup>66</sup>.

<sup>64</sup> إلياس، منى، القياس في النَّحْو، دار الفكر، ط1، 1985م، ص47.

<sup>65</sup> أبو البقاء العُكْبَرِي، عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن، بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م، ص189.

<sup>66</sup> أبو المكارم، علي، أصول التفكير النَّحْوِي، دار غريب، القاهرة-مصر، ط1، 2006م، ص151. وسعيد الملح، حسن خميس، نظرية التَّغْلِيل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 2000م، ص16.

فكان التأريخ للنحو تأريخاً للعلّة أيضاً فقد مرّت بمراحل النّحو ذاتها، وتطورت بتطوره، وهي من النّحو بمنزلة الجزء من الكل، والفرع من الأصل، لأن التّعليل يُمَثِّل "ركناً مُهمّاً في منهج الدرس النّحوي عند العرب؛ فقد كان من أصوله الأولى، وظلّ يتطور حتى غلب على الفكر النّحوي كلّهُ"<sup>67</sup>.

وتُرَدُّ أسباب نشأة النّحو إلى عوامل مختلفة، منها: العامل الديني وهو أنّ العرب كانوا حريصين على صون القرآن الكريم من التحريف والخطأ في تلاوته، خاصة بعد انتشار اللحن وشيوعه على الألسن<sup>68</sup>، وقد أخذ في الظهور في صدر الإسلام إلا أنه كان قليلاً، ومع مرور الزمن شاع وانتشر، ولا سيما بعد دخول غير العرب الإسلام، كذلك ازداد اللحن على ألسنة العرب الذين لم ينشؤوا في البادية ونشؤوا الفصاحة والبيان، وازدادوا بعداً عن السليقة والفصاحة باختلاطهم بغير العرب ممن دخلوا الإسلام، كل ذلك نهض بالعلماء إلى وضع رسوم وقواعد يُمَيِّزُ بها الصواب من الخطأ في الكلام حفاظاً على القرآن من التحريف<sup>69</sup>.

أما العامل الثاني فيعود إلى اعتزاز العرب بلغتهم وخوفهم عليها من الضياع والذوبان في اللغات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك عامل اجتماعي، وهو حاجة الشعوب الذين اتخذوا من الإسلام ديناً بعد الفتوحات الإسلامية إلى تعلّم العربية، فكان لا بُدَّ من التّفكّر في وضع قواعد ورسوم للغة العربية لتيسير تعليمها لتلك الشعوب التي لا بُدَّ لها من الإلمام بها؛ لأنّها لغة دينهم الجديد، ولهذا "أدرك خاصة المسلمون أنّ المشكلة اللغوية قد فرضت نفسها بإلحاح على المجتمع، وأنّه لا بُدَّ من حل سريع لهذه المشكلة يضمن وحدة هذا المجتمع وترابطه، وإذا كانت الظروف الاجتماعية تدفع إلى خلق لغة واحدة تشترك فيها كل الأقاليم مهما اختلفت أجناسها، لم يكن مفراً من أن تكون اللغة المرشحة للقيام بهذا الدور هي اللغة العربية؛ إذ هي لغة القرآن"<sup>70</sup>.

<sup>67</sup> الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النّحوي، دار البصائر، القاهرة-مصر، د.ط، 2006م، 1/511.

<sup>68</sup> الأفغاني، سعيد، في أصول النّحو، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1957م، ص100. وناصيف، علي

النجدي، سيبويه إمام النّحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979م، ص7.

<sup>69</sup> ضيف، شوقي، المدارس النّحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص11-12، وناصيف، سيبويه إمام النّحاة، ص7.

<sup>70</sup> أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النّحو العربي، دار غريب، القاهرة، 2008م، ص163.

وبعد أن تراكمت الأسباب والعوامل اضطرَّ العلماء إلى النهوض بواجبهم، برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النَّحْوِيَّة؛ فأنَّوْا بقواعد مطردة وأقيسة منتظمة تجعل من نشوء النَّحْوِ بالتقعيد والتقنين ميسراً<sup>71</sup>، وبتعليل قواعده وظواهره معقولاً مفهوماً.

ولعلَّ أهمَّ الدَّوَافِعِ التي أدَّتْ إلى ظهور التَّعْلِيلِ عند النَّحَاةِ هي<sup>72</sup>:

- 1- طبيعة العقل البشري.
- 2- التأثير بالفكر الإسلامي.
- 3- ظهور الفرق الإسلامية.
- 4- التقاء الثقافات وامتزاجها في البصرة.
- 5- انتشار الترجمة واتساع نطاقها.
- 6- النظرة إلى اللغة العربية على أنها لغة محكمة البناء ومطرده القوانين.
- 7- الدوافع التعليمية.

ومن الجدير بالذكر -بعد هذه اللمحة عن تاريخ العلة- تناولُ المراحل التي مرَّ بها النَّحْوُ العربي بعامَّة، والعلة بخاصة؛ لما كان لها من تأثير كبير على العِلَّةِ وتَغْيِيرِ مفهوماها، فما تلك المراحل؟ وكيف تأثرت العلة بها؟ هذا ما نحن بصدد الحديث عنه.

### 2.1.3. مراحل العلة

لكل مرحلة من المراحل التي مرت بها العلة خصائص تُحدِّد ملامحها وامتدادها الزمني، وهي خمس مراحل:

#### 2.1.3.1. المرحلة الأولى: النشأة

بعد أن توسعت الفتوحات الإسلامية واختلط العرب بغيرهم من الأقاليم، وضعفت السليقة عندهم وفشا اللحن في كلامهم أدرك العلماء "خطر الانحراف عن سنن العرب في كلامهم"<sup>73</sup>

---

<sup>71</sup> العبيدي، شعبان عوض، التَّعْلِيلُ اللُّغَوِيُّ فِي كِتَابِ سَيْنَوِيَّةِ، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، ط1، 1999م، ص24. والخطيب ضوابط الفكر النَّحْوِيِّ، ص511-512.

<sup>72</sup> العبيدي، التَّعْلِيلُ اللُّغَوِيُّ فِي كِتَابِ سَيْنَوِيَّةِ، ص24، والخطيب، ضوابط الفكر النَّحْوِيِّ، ص511-512.

<sup>73</sup> سعيد الملخ، نظرية التَّعْلِيلِ، ص36.

وضرورة التصدي لهذه الظاهرة باستنباط قوانين وقواعد، تساعد الناس على الحفاظ على سلامة نطقهم واستقامة كلامهم، ولا سيما غير العرب الذين اتَّخذوا الإسلام ديناً وأرادوا تعلم العربية سبيلاً لفهمه<sup>74</sup>.

ومن جملة ما وصل إلينا من الروايات التي توكِّد ظهور اللحن في صدر الإسلام ما روي أنّ رجلاً لحن في قوله تعالى: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)<sup>75</sup> فقرأ: ورسوله بالجر<sup>76</sup>، وما روي عن ابنة أبي الأسود الدؤلي حين قالت: "يا أبت، ما أشدُّ الحرِّ!" بالرفع<sup>77</sup> وهي تريد التعجب، فأجابها والدها، وهو يظنُّ أنّها تسأل، فردت أنّها لا تسأل بل تتعجب، وقال رجل آخر: "مات أبانا وترك بنون"<sup>78</sup>.

عندها أدرك أبو أسود الدؤلي -وهو إن لم يكن واضعاً للنَّحو<sup>79</sup> فقد مهَّد السبيل إليه- ومعاصروه من العلماء أنّ العُجْمَةَ بدأت تدخل على الألسن، ولا بُدَّ من ردِّ هذا الانحراف بتصويبها ووضع قواعد لحفظ الألسن من الخطأ واللحن؛ ولذلك "كان التقعيد لظواهر اللغة يتوخى تحقيق الهدفين الأساسيين لنشأة الدراسات النحوية، وهما حفظ القرآن وصونه من الخطأ، ثم تيسير تعلُّم اللغة لمن يريد ذلك من الأعاجم"<sup>80</sup>.

---

<sup>74</sup> دمشقية، عفيف، تجديد النَّحو العربي، معهد الإنماء العربي، طرابلس-لبنان، 1981م، ص93.

<sup>75</sup> سورة التوبة، 3.

<sup>76</sup> السيرافي، الحسن بن عبد الله، أخبار النَّحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، ط1، 1955م، ص12، أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، مراتب النَّحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت-لبنان، ط2، 2009م، ص21.

<sup>77</sup> السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص14.

<sup>78</sup> المصدر نفسه، ص13.

<sup>79</sup> هناك اختلاف بين العلماء في أول من وضع للنَّحو العربي، يذهب البعض إلى أن أبا الأسود الدؤلي هو أول وضع لهذا العلم، وآخرون نصر بن عاصم، وجماعة أخرى عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر كتب التراجم والطبقات على أنه أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ. ينظر: السيرافي، أخبار النَّحويين البصريين ص13، والمبارك، مازن، النَّحو العربي والعلّة النحوية، ص30، ودمشقية، عفيف، تجديد النَّحو العربي، ص93.

<sup>80</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النَّحوي، ص149.

لذا تناول العلماء المتقدمون ظواهر النَّحْو وتراكيبها بوضع قواعدَ وأحكاماً لها، حتى تحمي الألسنَ من الزلل واللحن، وكان لا بُدَّ -وهم يضعون القواعد- أن يبرروا لها من خلال إعمال الفكر فيها، واستنباط عللها والبحث عن أسبابها التي تستند إليها، فمن هنا نشأ التَّغْلِيل في النَّحْو.

تُعَدُّ هذه المرحلة مرحلة استكشاف الظواهر النَّحْوِيَّة، تبدأ من عهد أبي الأسود الدؤلي حتى عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي<sup>81</sup> "الذي يمكن أن يطلق عليه-دون تَجَوُّزٍ كبيرٍ- قِمَّةُ التَّغْلِيلِ في النَّحْو في هذه المرحلة وخاتمته معاً؛ إذ استطاع أن يستنبط من علل النَّحْو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبق إليه"<sup>82</sup>.

وإذا كان الخليل بن أحمد الفراهيدي خاتمة التَّغْلِيلِ في هذه المرحلة، فإنَّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت 117هـ) يُعَدُّ فاتحة التَّغْلِيلِ النَّحْوِيَّ فيها، وفيه يقول ابن سلام: "كان أوَّل مَنْ بَعَجَ(فتق) النَّحْوَ ومدَّ القياس وشرح العِلل"<sup>83</sup>؛ بهذا يجعل ابن سلام منه أوَّل مَنْ وضع علم النَّحْو باشتقاق قواعده واطراد القياس فيها، "وهو لم يُعْنِ بالقياس على قواعد النَّحْو فحسب، بل عُنِيَ أيضاً بالتَّغْلِيلِ للقواعد تعليلاً يُمَكِّنُ لها في ذهن تلاميذه"<sup>84</sup>.

وقد كان التَّغْلِيلِ في هذه المرحلة تعليلاً بسيطاً- كأبي مصطلح علمي آخر يبدأ بمدلول بسيط، ومفهوم ضيق، ثم يتطور خلال مراحل، فتتسع دائرته ويتغير مفهومه، وتتكامل أركانه؛ ليكون مصطلحاً علمياً واضح الأبعاد- لا يتجاوز البحث عن الأسباب الكامنة وراء ما يضعه النَّحَاة من القواعد النَّحْوِيَّة أو يكتشفونه من الظواهر اللغوية، من غير أن يكون له دور محوري أو يكون عنصراً أساسياً في الدرس النَّحْوِي، وقد كان للتَّغْلِيلِ في هذه المرحلة خصائص ومزايا:

### من أبرز خصائص التَّغْلِيلِ في هذه المرحلة:

#### 1- التوافق التام بين التَّغْلِيلِ والقواعد النَّحْوِيَّة:

<sup>81</sup> أبو المكارم، المدخل إلى تاريخ النَّحْو العربي، ص 167.

<sup>82</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النَّحْوِي ص 152.

<sup>83</sup> ابن سلام الجمحي، محمد، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

<sup>84</sup> ضيف، المدارس النَّحْوِيَّة، ص 23.

ربما لم يخطر ببال النُّحاة في هذه المرحلة أنَّ العِلَّة ستكون يوماً ما هي المؤثرة في القاعدة النُّحوية؛ لأنهم لم يستعملوا التَّغْلِيل إلا تفسيراً وتبريراً للحكم النُّحوي وقواعده، وكانت العلة عندهم شيئاً ثانوياً، والتَّعْيِيد للظواهر اللغوية هدفاً رئيساً إذ "كانت التَّغْلِيلات تهدف إلى خدمة هذه القواعد وتأكيد صحتها"<sup>85</sup>.

لذا كانت غايتهم في هذه المرحلة إنشاء قواعد مطردة ومتناسقة، بعيدة عن الشذوذ، فتكون الأصل والمرجع لبيان الصواب من الخطأ، والسليم من السقيم من أساليب العرب وكلامهم<sup>86</sup>.

## 2- استخدام علة المعنى:

كانت الحاجة ماسة إلى هذا النوع من العلة عندما وضعوا قواعد مطردة فإذا بهم يصطدمون ببعض النصوص الخارجة عن المعايير التي وصلوا إليها في التركيب الملفوظ، فلا مفر من حملها على المعنى الملحوظ<sup>87</sup>.

## 3- النظرة الجزئية لموضوع التَّغْلِيل:

لقد كان جُلُّ اهتمام النُّحاة منصباً على تعييد الظواهر اللغوية وصياغة القواعد النُّحوية، ولم يكن التَّغْلِيل من أولوياتهم، فقد كانوا يتطرقون إليه في نطاق ضيق، وفي قضايا جزئية، دون أي محاولة ربط بين القضايا والموضوعات التي يتطرقون إليها للوصول إلى النظرة الكلية الشاملة، لذا ظلَّت العِلَّة مجرد أداة لتناول قضايا جزئية بسيطة<sup>88</sup>.

## 4- تتسم بالطبيعة اللغوية والبعد عن الفلسفة.

وقد لخص لنا الخليل طبيعة هذه المرحلة حين سئل عن العِلل التي يعتل بها بأن العرب تنطق على السجبة والطبع، وما اعتلاله إلا عن طريق الاستتباط والاستنتاج والتأمل في كلامهم، ويحتمل الصواب والخطأ، وقد ضرب مثلاً من الحسِّ لاعتلاله لكلام العرب حين شبَّه نفسه برجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبه النظم، وتيقن أنَّ بانيها ذو حكمة وعلم، فأصبح يقلب نظره

---

<sup>85</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النُّحوي، ص 155.

<sup>86</sup> سعيد الملقح، نظرية التَّغْلِيل، ص 39

<sup>87</sup> سعيد الملقح، نظرية التَّغْلِيل، ص 39

<sup>88</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النُّحوي، ص 154.

إلى ما فيها من الأشياء المحكمة، فحاول أن يأتي بتعليل لكل ما في البيت من التنظيم الدقيق والتخطيط المحكم، وأن يجد الأسباب التي جعلته يضع كل شيء وفق هذا التنسيق العجيب، فانتهى إلى أنه فعل هذا هكذا لعدة كذا، ثم ذكر بأن هذه العلة محتملة للخطأ والصواب، ومن سنح له عدة أليق بالمعلول بما ذكرته فليأت بها<sup>89</sup>.

### 2.1.3.2. المرحلة الثانية: النمو والارتقاء

تبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) حتى نهاية القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجريين، وتنتهي بالزجاج (ت 311هـ)، ليشمل قرابة قرن ونصف قرن<sup>90</sup>.

هذا، وقد كان للتفرغ من تعديد القواعد وتقنينها أثر كبير في انتشار العلة في هذه المرحلة، حيث رغب النحاة عن البحث في تعديد القواعد النحوية والظواهر اللغوية؛ وذلك لأنها أصبحت مكتملة الأركان وواضحة المعالم، "مما أتاح لهم أن يشغلوا بهذا الجانب الجديد من جوانب البحث النحوي، وهو التعليل لما هو موجود في اللغة وما هو مقنن في القواعد معاً"<sup>91</sup>.

بعد أن أحصى العبيدي ورود مصطلح العلة في كتاب سيبويه وجده مذكوراً في ثمانية وعشرين موضعاً، فقال: "ورد مصطلح علة في كتاب سيبويه ثمانية وعشرين مرة..."<sup>92</sup>.

وقد ورد أيضاً عنواناً لأحد الأبواب في كتابه حين قال: "هذا باب علة ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله عن نفس الحرف"<sup>93</sup>.

مما سبق يتبين أن العلة في هذه المرحلة غدت مصطلحاً مستقراً عند النحاة، وقام عليها التعديد النحوي.

ولعل الذي دفع المؤرخين للنحو وتاريخه في جعل عصر سيبويه بداية لمرحلة جديدة من مراحلها هو عظيم ما قام به سيبويه من تنظيم للنحو، وتقسيم لموضوعاته، وتبويب لأحكامه مع

<sup>89</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 65-66.

<sup>90</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 156.

<sup>91</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 158.

<sup>92</sup> العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 84.

<sup>93</sup> سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط3، 1988م، 307/4.

العَلل المؤيدة لها، وجمع لآراء من سبقه من النُّحاة، فكان كتابه الموسوم بـ (الكتاب) قرآن النُّحو، ودستور النُّحاة، وإعلاناً لانتهاج مرحلة البناء، وإيداناً لمرحلة التطور والارتقاء، وهو حقيق بذلك.

ومن تعليقات سيبويه قوله: "لأنَّ النكرة أَوْلُ ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به"<sup>94</sup>، فقد جعل النكرة أصلاً، والمعرفة فرعاً عليها، فمسألة الأصل والفرع في النُّحو العربي في غاية الأهمية، بل تكاد تكون الأساس الذي بني عليه النُّحو العربي.

وقوله: "جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنَّهم جعلوا التاء، التي هي حرف الإعراب، كالواو والياء. والتتوين بمنزلة النون، لأنها في التأنيث نظيرُ الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها"<sup>95</sup>.

والناظر إلى تعليقات سيبويه وأستاذه الخليل يرى اهتمامهما بالمعنى، وقياس الشبيه بالشبيه، وحمل النظير على النظير، "ويعتمد سيبويه في استنباط العَلل على ما وقر في نفسه من سلامة ذوق العرب ورهافة حسهم، وحبهم للتخفيف من الثقل"<sup>96</sup>.

ومن أبرز خصائص التَّغْلِيل في هذه المرحلة:

#### 1- شمولية التَّغْلِيل للمسائل:

بعد أن كان التَّغْلِيل مقتصرًا على مسائل جزئية في المرحلة السابقة أصبح يشمل كل القضايا النُّحوية وقواعدها، فلكل قاعدة علة، ولكل ظاهرة سبب؛ لذا -بعد شيوع العلة وتناولها كل الجزئيات النُّحوية- نشأت محاولات لضم الظواهر الجزئية في إطار كلي يشملها ويبررها في الوقت نفسه، ومن ثمَّ وجدنا تفسير الحركة الإعرابية-ككل-إمّا تفسيراً صوتياً كما ذكر قطرب، أو تفسيراً دلاليًا كما أشار سيبويه"<sup>97</sup>. أي: إنَّ النظرة الكلية لم تكن على حساب النظرة الجزئية بل كانت امتداداً واكتمالاً لها.

<sup>94</sup> سيبويه، الكتاب، 6/1.

<sup>95</sup> سيبويه، الكتاب، 5/1.

<sup>96</sup> المبارك، النُّحو العربي والعلة النُّحوية، ص65.

<sup>97</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النُّحوي، ص159.

يُقَدِّمُ سِيَبِيَوِيَه فِي كِتَابِه مِثَالاً لِتَجَاوِرِ التَّعْلِيلِ الْجَزْئِيِّ مَعَ التَّعْلِيلِ الْكُلِّيِّ، وَيَمَكِّنُنَا أَنْ نَلْمَسَه فِي تَسْمِيَتِه بَاباً مِنْ أَبْوَابِ كِتَابِه بِ(بَابِ الْحُرُوفِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِيْمَا بَعْدَهَا كَعْمَلِ الْفِعْلِ فِيْمَا بَعْدَه) فَهُو فِي هَذَا الْبَابِ يَشْبِه الْأَحْرَفَ الْخَمْسَةَ بِالْأَفْعَالِ، كَمَا شَبِه عَشْرِينَ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ فِي الْعَمَلِ، فَرَأَى أَنَّ مَنْزِلَةَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ مِنَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ عَشْرِينَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْفَاعِلِ تَصْرِفًا وَعَمَلًا<sup>98</sup>.

بِهَذَا يَنْظُرُ سِيَبِيَوِيَه نَظْرَةً عَامَةً إِلَى جِزْئِيَّاتٍ صَغِيرَةٍ وَيَحَاوِلُ الرِّبْطَ بَيْنَهَا مِنْ خِلَالِ إِجَادِ صِلَةٍ مِنْ نَوْعٍ مَعِينٍ، لِيَصِلَ إِلَى قَضِيَّةٍ كَلِّيَّةٍ، وَهِيَ أَصَالَةُ الْعَمَلِ فِي الْأَفْعَالِ<sup>99</sup>.

رَغْمَ انْتِشَارِ التَّعْلِيلِ وَتَنَاوُلِهِ جَمِيعَ مَوْضُوعَاتِ النَّحْوِ وَقَوَاعِدِهِ ظَلَّ خَادِمًا لِلْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ مَسُوغًا لَهَا وَمُبْرَرًا، وَكَانَ نَحَاةَ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ الْهَجْرِيِّ يَرُونَ أَنَّ الْعِلَّةَ قَرِينَةَ الْحُكْمِ النَّحْوِيِّ لَا يَفْتَرِقَانِ، وَيَعْتَقِدُونَ بِضُرُورَةٍ وَجُودَهُمَا مَعًا<sup>100</sup>.

## 2- تصنيف مؤلفات خاصة بالتَّعْلِيلِ.

لَقَدْ عَلَا شَأْنُ الْعِلَّةِ بَيْنَ النَّحَاةِ، وَشَاعَ التَّعْلِيلُ وَانْتَشَرَ، وَأَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَسْتَعْمِدُ مَا لَدَيْهِ مِنْ مَلَكَاتٍ عَقْلِيَّةٍ وَمَوَاهِبِ ذَهْنِيَّةٍ؛ لِيَعْوِصَ فِي أَعْمَاقِ الْعِلَلِ وَدِقَائِقِهَا لِاسْتِنْبَاطِ نَوَادِرِ الْعِلَلِ وَغَرَائِبِهَا، وَخَاصَّةً فِي الْمَنَاطِرَاتِ وَالْمَنَاقِشَاتِ الَّتِي كَانَتْ تَجْرِي بَيْنَهُمْ، كُلُّ هَذَا أَدَّى إِلَى الرَّغْبَةِ فِي إِفْرَادِ الْعِلَّةِ بِالْبَحْثِ وَالتَّصْنِيفِ، وَيُعَدُّ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسْتَنِيرِ الْمَشْهُورِ بِقَطْرِبِ (206هـ) أَوَّلَ مَنْ أَفْرَدَ الْعِلَّةَ بِالْبَحْثِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ (الْعِلَلُ فِي النَّحْوِ)، غَيْرَ أَنَّ الْكِتَابَ مَفْقُودٌ<sup>101</sup>.

## 3- قيام التَّعْلِيلِ عَلَى الْاسْتِقْرَاءِ الْنَاقِصِ لِكَلَامِ الْعَرَبِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي هَاتَيْنِ الْمَرْحَلَتَيْنِ قَدْ كَانَتْ مُسْتَمَدَّةً مِنْ رُوحِ اللُّغَةِ، وَمُسْتَنْدَةً إِلَى النُّصُوصِ وَالشَّوَاهِدِ شَعْرًا أَوْ نَثْرًا مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلِ وَالْبِرْهَانِ، وَمُعْتَمَدَةً عَلَى الْحَسَنِ وَالْفِطْرَةِ وَبَعِيدَةً عَنِ الْمُنْطِقِ وَالْفَلَسَفَةِ.

<sup>98</sup> سيبويه، الكتاب، 1/279-280.

<sup>99</sup> يرى الدكتور تمام حسان بأن الأدوات (الحروف أقوى عملاً من الأفعال حسب منطق النحاة، ولكن يميلون إلى القياس أياً كانت صورته؛ "لأنه كان لعبتهم يتسلون بها في هذه الدراسة المهمة". حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب-القاهرة، ط4، 2001م، ص49.

<sup>100</sup> الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م، ص319.

<sup>101</sup> الحموي، معجم الأدباء، 2/2647. السُّيُوطِي، بغية الوعاة، 1/242.

### 2.1.3.3. المرحلة الثالثة: النضج والازدهار

بدأت هذه المرحلة بابن السَّرَّاج (ت 316هـ) أي من أوائل القرن الرابع الهجري حتى بداية القرن السابع الهجري، تُعدُّ أهمَّ مرحلة من مراحل العلة؛ لما طرأ على العلة من تغييرات كبيرة من ناحية المنهج أولاً، ومن ناحية علاقته بالظواهر النُّحوية ثانياً.

ويرى أبو المكارم أنَّ كل هذا التَّغْيِير كان نتيجة لتفاعل عاملين أساسيين:

الأوَّلُ منهما: هو الثورة الثقافية، بعد أن سيطر العباسيون على الحكم جرى تحولات ثقافية في المحيط العربي وذلك نتيجة اتصال الفكر العربي بالفكر الإنساني عن طريق الترجمة إلى اللغة العربية على نطاق واسع، مما أتاح للمثقفين والعلماء أن يطلَّعُوا على الثقافات المختلفة ويأخذوا منها ويتأثروا بها، وقد "تركت آثارها في مناهج هذه الثقافة، وساعدت على تعدد المناهج وتنوعها بما أدت بين فروعها من خلاف"<sup>102</sup>، وهذا لا يعني أن الترجمة لم تكن موجودة في العصر الأموي، إلا أنها لم تحدث تغيُّراً يُذَكِّر في الفكر الإسلامي بعامة والعلوم العربية بخاصة؛ لأنها كانت محدودة النطاق، ومحصورة في بعض الفنون العلمية، وكذلك لم يتحمَّس لها العلماء بل أخذوا مواقف معادية من الترجمة وكانوا حريصين أن يبقوا بعيدين عنها، ولكن تغير الوضع بتغير الحكم السياسي بانتقاله من الأمويين إلى العباسيين الذين فتحوا باب الترجمة على مصراعيه لترجمة مُوجَّهَةٌ ومُفَنَّنَةٌ، حتى يشغلوا العلماء والخواص بالمعارك الفكرية والثقافية باستقطاب جهودهم وطاقاتهم في الخلافات العلمية، وبهذا تشغلهم الدولة عن المشاكل الداخلية والأوضاع الاجتماعية، "إذ كانت (الترجمة) تخضع لما يصح أن يطلق عليه بشيء من التجوز قليل بأنَّه تخطيط من جانب الدولة في اختيار المترجمات"<sup>103</sup>.

أمَّا العامل الثاني: هو التطور الطبيعي للتَّغْيِيل، فإنَّ التَّغْيِيل كان في المرحلة الأولى بسيطاً ومتأولاً لجزئيات صغيرة، ومن ثَمَّ تطور إلى محاولات للخروج من الجزئية إلى الكلية وربط بين أجزائها الصغيرة للوصول إلى قضية كلية، لكنه ظلَّ مع ذلك محترماً للقواعد النُّحوية ومُفَسِّراً لها دون أن يتجاوز ذلك<sup>104</sup>، وفي هذه المرحلة تطورت العلة ودخلت مرحلة جديدة أصبحت فيها مُؤَثَّرَةٌ في القواعد، لا مُفَسِّرَةٌ ومبررة لها كما كانت من قبل، بل انتقل التَّغْيِيل من التابع للقواعد إلى المتبوع

<sup>102</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النُّحوي، ص 164.

<sup>103</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النُّحوي، ص 165.

<sup>104</sup> المبارك، النُّحُو العربي والعلة النحوية، ص 98.

"فيتصور ما يشاء من ظواهر ثم يبني عليها ما يريد من قواعد، وبهذا تتقلب العلاقة بين التعليل والتععيد"<sup>105</sup>.

ولهذا كان الربط بين العلة والأحكام من جهة، والتنسيق بين العلة النحوية نفسها من جهة أخرى أهم ما كان يهدف إليه التعليل في هذه المرحلة.

أبرز خصائص التعليل في هذه المرحلة.

#### 1- ظهور محاولات تنظيرية في التعليل.

ولعل أول محاولة قد جاءت من ابن جني، إذ قال بعد كلامه عن تنازع العلة وتعارضها: "فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلة، على ما هو مشروح من حاله في أماكنه. وإنما غرضنا أن نري هنا جملته، لا أن نشرح، ولا أن نتكلم على تقوية ما قوى منه، وإضعاف ما ضعف منه"<sup>106</sup>، فهو بهذا يريد أن يضع للعلل إطاراً عاماً وقواعداً شاملة، وذلك بالانتقال من التعليلي الجزئي إلى التعليلي الكلي وإيجاد ضوابط عامة لها.

#### 2- ظهور اتجاهين متناقضين في التعليل

ولعل إسراف النحاة في هذه المرحلة في استعمال التعليل، أتاح للعلماء مساحة واسعة من الدرس النحوي بانتقالها من الهامش إلى صلب الموضوع النحوي، ومن التابع للقواعد إلى المتبوع، ومن المفسر للقواعد والظواهر وتبريرها إلى التأثير في القواعد والظواهر، ولهذا كله كان ظهور اتجاهين متناقضين في التفكير النحوي:

الأول منهما: كان مناهضاً لهذا التطور الذي أصاب العلة، ولتأثرها بالفلسفة والمنطق، لذا كانوا يرون بأن الذي حدث للعلماء ليس من الأصالة بشيء، بل من المنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية؛ منهما تنطلق العلة وإليهما تنتهي، وكان التعليل في السابق لا يخرج من القواعد المقننة والظواهر المكتشفة بله تناقضها والتأثر فيها<sup>107</sup>.

<sup>105</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 169.

<sup>106</sup> ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 166/1-167.

<sup>107</sup> المبارك، النحو العربي، ص 129-130.

وقد دعا أصحاب هذا الاتجاه إلى العودة بالعلة إلى مسارها الأول لما أصابها من ضعف؛ عندما جعلها النحاة أسباباً حقيقية للقواعد ومحوراً أساسياً فيها فحصل عدم تناسق بين العِلل والظواهر والقواعد؛ لذا فإنه "مما يجب أن يسقط من النحو العِلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد، لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"<sup>108</sup>.

أمّا أصحاب الاتجاه الثاني: فهم على نقيض من الاتجاه الأول يدافعون عن التعليل وعن كل ما حدث لها من تطور وتغير، ويردون على أصحاب الاتجاه الأول بكل ما أوثقوا من قوة، ويفندون اعتراضاتهم ومآخذهم، ويؤيدون مذهبهم هذا في قبول العلة وما أصابها من التطور بناء على دعواهم بأصالة التعليل وأنه قد أخذ عن العرب، ويضربون على ذلك بعض الروايات، منها: ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب: جاءته كتبي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة؟"<sup>109</sup>.

ومما يعتمد عليه أيضاً المدافعون عن التعليل بأنه ضرورة حتمية لا مفرّ منها، إذ العلة هي الجامع المشترك بين المقيس والمقيس عليه، والقياس النحوي لا يمكن إلغاؤه أو الاستغناء عنه<sup>110</sup>.

#### 2.1.3.4. المرحلة الرابعة: المراجعة والاستقرار

بعد أن مرّت العلة بمراحل كثيرة وأصابها التطور كمّاً ونوعاً، وظهر في المرحلة السابقة اتجاهان متناقضان في النظر إلى العلة-كما يرى سعيد الملقح-، وانقسم النحاة إلى مؤيد ومعارض فيما حدث لها من تغير نوعي كاد يطغى على الدرس النحوي بأكمله، وقد أدرك في هذه المرحلة-مرحلة الاستقرار- ثراء من المادة اللغوية والقواعد النحوية والتعليلات المتنوعة، حيث لا مزيد لمستزيد فيه إلا ما ندر؛ لذلك نحا العلماء منحى مغايراً إذ كان معظم النحاة يميلون إمّا إلى جمع ما يستطيعون الوصول إليه من العِلل ومن ثمّ الترجيح في مجلدات كبيرة كشرح الكافية للرضي

<sup>108</sup> ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، ط1، 1947م، ص151.

<sup>109</sup> ابن جني، الخصائص، 416/2.

<sup>110</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص183.

الإستراتيجي، وهمع الهوامع للسيوطي، وإمّا إلى اختيار ما يناسبهم من العِلل وترك البقية دون ذكرها كالكافية لابن الحاجب، وقطر الندى لابن هشام<sup>111</sup>.

من أبرز خصائص التّعليل في هذه المرحلة:

#### 1- كثرة التّعليل:

مثل النُّحاة في القرن السابع الهجري وما بعده مع التراث النُّحوي بعامة والعلّة النُّحوية بخاصة، كمثل رجل وجد داره قد اكتمل بناؤها أو كاد، ولم يبق أمامه سوى أن يختار الأثاث الذي يناسبها ويرجح بينها، وليس له أن يتدخل في هيكل البيت وأساسه، فالنُّحاة بعد أن اكتمل البناء النُّحوي وأصبح واضح المعالم وجّهوا كل طاقتهم إلى مسائل الخلاف والعِلل، لذا كثرت العِلل في مصنفاتهم حتى أصبحت سمة غالبية<sup>112</sup>، والرّضوي، وابن يعيش وابن عُصْفُور خير أمثلة.

وقد كان لتمييز مجموعة من النُّحاة بالتّعليل سبباً في الإكثار من التّعليل، منهم: الرّضوي الإستراتيجي(686هـ) فهو يأتي بتعليلات جيدة في شرحه على الكافية، ووصف أبو حيان الحسين بن بدر إياز(681هـ) بأبي تعاليل<sup>113</sup>، وقد صنف الحسن بن عبد الرحمن الخضراوي(644هـ) كتاباً لعلل الحركات سماه(الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب)<sup>114</sup>.

#### 2- إدخال مزيد من المصطلحات المنطقية والفلسفية في التّعليل النُّحوي

---

<sup>111</sup> سعيد الملح، نظرية التّعليل، ص82، وحسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار

البيضاء-المغرب،1994م، ص11.

<sup>112</sup> سعيد الملح، نظرية التّعليل، ص89.

<sup>113</sup> الشُّبُوطي، بغية الوعاة، 1/532.

<sup>114</sup> سعيد الملح، نظرية التّعليل، ص90.

وقد سبق أن مرَّ معنا أنَّ العِلَّةَ النَّحْوِيَّةَ قد تأثرت كثيراً بالفلسفة والمنطق منذ بداية القرن الرابع الهجري، وما إن وصلنا للقرن السابع الهجري حتى استفحل الأمر وتوغلت المصطلحات الفلسفية والمنطقية في النَّحْوِ، مثل الذات والعرض<sup>115</sup>، والدَّال والمَدلول<sup>116</sup>، ودلالة الاستلزام<sup>117</sup>. وفي المقابل كان هناك نحاة لم يستخدموا المصطلحات الفلسفية في كتبهم مثل ابن مالك، وابن هشام<sup>118</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن نختم هذا المرحلة بقولنا إنَّ ما كتبه النُّحاة المتأخرون في مصنفات كبيرة ومجلدات ضخمة جاءت شروحاً وحواشي لمصنفات من سبقهم مثل جمل الرَّجَّاجِي، واللمع لابن جني، ومفصل الرَّمَّحُشَرِيِّ، وكافية ابن الحاجب، وألفية ابن مالك، وكان الكم على حساب الكيف غالباً حتى أُطلِّ العَصْرَ الحديث؛ لينذر ببدء مرحلة جديدة لتيسير النَّحْوِ وإصلاحه وتجديده<sup>119</sup>.

### 2.1.3.5. المرحلة الخامسة: النفور من التَّغْلِيلِ وتعقيدات النَّحْوِ.

وقد ارتأيت أن أضيف مرحلة أخرى إلى مراحل العلة السابقة، ألا وهي مرحلة النفور من التَّغْلِيلِ ونبذه، ابتداءً من العصر الحديث إلى يومنا هذا؛ ترتيباً لمراحل العلة وتنظيماً لها؛ ولتسهيل دراستها والبحث فيها، وإلا فالحديث عن النفور من العلة النحوية ودعوات تيسير النحو في العصر الحديث تم التطرق إليهما مسبقاً، ولكن لم أجد من قام بتبويبها كمرحلة من مراحل العلة النحوية<sup>120</sup>.

---

<sup>115</sup> الكيشي، محمد بن أحمد، الإرشاد إلى علم الإعراب، تح: عبد الله البركات، ومحسن العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى - السعودية، ص 82.

<sup>116</sup> ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للرَّمَّحُشَرِيِّ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2001م، 51/1.

<sup>117</sup> الشلوبين، عمر بن محمد أبو علي، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح: تركي العنبي، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط1، 1993م، 238/1.

<sup>118</sup> سعيد الملح، نظرية التَّغْلِيلِ، ص 91.

<sup>119</sup> سعيد الملح، نظرية التَّغْلِيلِ، ص 92.

<sup>120</sup> في المبحث الأخير من هذا الفصل تناولت الحديث عن موقف المحدثين من التعليل النحوي، وفيه ما يؤيد ما ذهبنا إليه هنا.

تبدأ هذه المرحلة ببداية العصر الحديث، وبدعوات العلماء المعاصرين بتيسير النُّحو وتجديده، بل وإحيائه عند البعض، النُّحو علم كسائر العلوم نشأ بسيطاً، ثم تطور إلى أن اكتملت معالمه ونضج إلى أن استوت أركانه ثم أصابه تغير وتحول كبيران، ابتعد عن وظيفته والغاية المتوخاة منه، ولا سيما الجانب التَّعليلي منه؛ فبعد أن كانت العلة تفسيراً للقواعد النُّحوية وظواهرها ولغايات تعليمية، أصبحت غاية في نفسها وهدفاً في ذاتها، وأخذت تتطور وتتعدد حتى طغت على الجوانب النُّحوية الأخرى، ولا سيما بعد أن تأثر النُّحاة بالمنطق ومالوا بعللهم إليه، واستخدموا المصطلحات المنطقية والفلسفية، وفي هذا يقول ابن جني: "علم أن جُلَّ علل النُّحويين، وأعني حُدَّاقهم المتقنين... أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتقنين"<sup>121</sup>.

وعموماً يمكن القول إنَّ التطور الذي حصل في ميدان الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب وإطلاع الباحثين العرب عليها، وتأثرهم بها، وبأفكار ابن مضاء بعد أن حَقَّق شوقي ضيف كتابه المشهور (الرد على النُّحاة)، وتعقيدَ الدرس النُّحوي، واستغلاقه أمام الطلبة في المدارس، والشكوى منه يُعدُّ من أهمِّ الدوافع التي أدَّت إلى ظهور دعوات تيسير النُّحو وتجديده، بل وإحيائه لدى بعضهم، وإلغاء بعض العِلل، أو كَلِّها.

والحقُّ أنَّ النُّحاة قد غالوا في أمر العلة حتى أخضعوا لها النصوص العربية وقواعدها، وبالغوا في استخدامها حتى ألفوا النُّحو حسب المنهج التَّعليلي، ولم يتركوا حكماً أو قاعدة أو ظاهرة إلا وقد علَّلوها بعلل كثيرة، قد تصل تعليلهم للحكم الواحد إلى أكثر من عشر علل؛ "فكل حكم نحوي يُعلَّل، وكل ظاهرة نحوية، كُليَّة أو جزئيَّة، لا بُدَّ لها من علة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العِلل وخفياتها ودقائقها"<sup>122</sup>.

غير أنَّه كان من بين النُّحاة القدامى علماء غير راضين<sup>123</sup> بهذا التعقيد للدرس النُّحوي، والإسراف في استعمال العِلل ولكن لم يكن لهم صدى يُذكرُ إلى أن أعلن ابن مضاء الثورة على النُّحاة متمثلة بكتابه المشهور (الرد على النُّحاة)، "وعلى الرغم من أن ابن مضاء صاحب أهمِّ وأخطر محاولة لإصلاح النُّحو قبل العصر الحديث- كان ظاهري المذهب كابن حزم ومُتأثراً

<sup>121</sup> ابن جني، الخصائص، 48/1.

<sup>122</sup> شوقي ضيف، مقدمة الإيضاح في علل النحو، للزجاجي.

<sup>123</sup> مثل: ابن حزم الظاهري (456هـ). ينظر: ابن حزم، علي بن أحمد، رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس،

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، ط1، 1983م، 302/4.

بالمبادئ الظاهرية نفسها- فإنَّ محاولته لإصلاح النَّحو كانت عملاً مقصوداً فيه من الأصالة والتكامل والموضوعية ما يؤهله ليتبوَّأ مكان الصدارة في قائمة محاولات إصلاح النَّحو العربي قبل العصر الحديث<sup>124</sup>. كان ابن مضاء يدعو إلى هدم نظرية العامل، وإلغاء العِلل الثواني والثالث دون العِلل الأوائل، وإسقاط التمارين غير العملية والقياس<sup>125</sup>.

ومن أبرز خصائص هذه المرحلة:

1- الابتعاد عن المنهج التعليلي.

2- التأثر بالمناهج الغربية، وخاصة المنهج الوصفي في الدرس النَّحوي<sup>126</sup>.

---

<sup>124</sup> مبروك سعيد، عبد الوارث، في إصلاح النَّحو العربي، دار القلم-كويت، ط1، 1985م، ص48.

<sup>125</sup> ابن مضاء، الرد على النَّحاة، ص151-164.

<sup>126</sup> للاطلاع على آراء الوصفيين العرب في التعليل النحوي، ينظر: محمد، صهيب، مفهوم العلة النحوية عند الوصفيين العرب بين القبول والرفض، مجلة كلية الإليهاات بجامعة دجلة، العدد: 2020/2، رقم النشر: 57، دياربكر/ تركيا.

## 2.2. أنواع العلة النحوية ومسالكها وقوادحها وكتبها

### 2.2.1. أنواع العلة

لقد مرّت معنا أنفاً مراحلُ العلة، من مرحلة النشوء، والتطور، والنضج والازدهار، والاستقرار، والنفور منها، ومحاولة إبعادها، أو بعض منها، ومن خلال هذه المراحل حاول العلماء تقسيمها أقساماً عديدةً حسب اعتبارات مختلفة:

#### 2.2.1.1. التقسيم الأول: تصنيف العلة حسب الغاية منها

وهو الذي نجده عند ابن السّراج (ت:316هـ) الذي يُعدُّ أولَ مَنْ تطرّق إلى أنواع العلة بتقسيمها قسمين باعتبار الغاية:

الأول: ما يُؤدّي إلى كلام العرب مثل: كلُّ فاعل مرفوع، وكلُّ مفعول به منصوب.

والثاني: يُسمّى عِلَّة العِلَّة، كقولهم: لِم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟ ويرى أنّ هذا القسم لا نتعلّم منه الكلام الفصيح، والنطق الصحيح، "وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"<sup>127</sup>.

لقد ميّز ابن السّراج بين العِلل النّحوية بجعلها على ضربين؛ وذلك بناءً على الغاية التي يهدف إليها كلٌّ منهما؛ فالأول: غايته هي تعلم كلام العرب ببيان القواعد والقوانين النّحوية.

أما الثاني: فالغاية منه استخراج العِلل التي تُبيّن مدى انسجام القواعد النّحوية وتناسقها، والحكمة منها، وبيان فضل اللغة العربية على بقية اللغات<sup>128</sup>.

وقد جعلها الرّجّاجي (ت:337هـ)، على ثلاثة أضرب:

1- العلة التعليمية أو العلة الأولى:

<sup>127</sup> ابن السّراج، محمد بن سهل، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط3، 1996م، 35/1.

<sup>128</sup> ابن السّراج، الأصول في النّحو، 35/1.

"وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره"<sup>129</sup>.

مثاله: جلس، فهو جالس، منه عرفنا اسم الفاعل وقسنا عليه كلَّ فعل ثلاثيٍّ، مثل: ضرب، فهو ضارب، قتل فهو قاتل، وكذلك يُعدُّ من هذا النوع الجواب عن سؤال السائل: بِمَ نصبتم زيداً في هذه الجملة: إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ؟ الجواب: نصبنا بـ إِنَّ: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وكذلك الجواب عن سؤال من سأل: بِمَ رفعتم الفاعل في مثل هذه الجملة: ذهب محمد؟ الجواب: لأنه فاعل والفاعل مرفوع هذا ما سمعناه وتعلمناه<sup>130</sup>.

وما هي سوى وسيلة تعليمية بقياس النظير على النظير والشبيه على الشبيه والصيغ غير المسموعة من العرب على المسموعة منها، وهذا من أبسط مبادئ تَعَلُّمِ آيَةِ لُغَةٍ في العالم، ويَدْخُلُ ضمن هذا النوع أيضاً معرفة القواعد الأولية البسيطة والاكتفاء بها، ورد ما يزيد على ذلك إلى السماع.

## 2- العلة القياسية أو العلة الثانية:

هي التي تأتي بعد العلة التعليمية أي التي تتعمَّق في الإجابة أكثر وتبحث عن روابط أوسع، مثاله: لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَفْسِرَ عَنْ وَجُوبِ نَصْبِ الْأَسْمِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ بَيْنَ وَأَخَوَاتِهَا، فَيَكُونَ الْجَوَابُ؛ لِأَنَّهَا وَأَخَوَاتِهَا تَضَارِعُ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ إِلَى مَفْعُولٍ، فَعَمَلَتْ عَمَلَهُ بِسَبَبِ الْمُضَارَعَةِ وَالْمَشَابَهَةِ، فَالْخَبَرُ الْمَرْفُوعُ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ، وَالْأَسْمُ الْمَنْصُوبُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَقْدَمِ عَلَى فَاعِلِهِ<sup>131</sup>.

## 3- العلة الجدلية أو العلة الثالثة:

وهي التي تأتي بعد العلة التعليمية والقياسية، "فكل ما يُعتل به في باب إنَّ بعد هذا"<sup>132</sup> أي بعد ما مرَّ آنفاً من بيان للنوعين السابقين.

<sup>129</sup> الزجاج، الإيضاح في علل النحو، ص 64.

<sup>130</sup> المصدر نفسه، ص 64.

<sup>131</sup> المصدر نفسه، ص 64.

<sup>132</sup> المصدر نفسه، ص 65.

مثل سؤال السائل: من أيّ جهةٍ شابَهت إنّ وأخواتها هذه الأفعال؟ وبأيّ نوع من الأفعال كان التشبيه؟ ولماذا شبهتموها بالأفعال التي تأخر فاعلها وتقدم عليه المفعول؟ فأبى إجابة عن هذه الأسئلة يُعدُّ من العِلل الجدليّة<sup>133</sup>.

والفارق بين العِلل الثلاثة باعتبار الغاية منها: العلة التعليمية لتبسيط القواعد النحوية والواقع اللغوي، والعلة القياسية لرغبة النحاة في طرد الأحكام، والعلة الجدلية لجعل الظواهر والقواعد والعِلل منطقيّة<sup>134</sup>.

أرى أنّ هذه الأنواع الثلاثة ليست سوى مستويات يُراعى فيها حال الشخص السائل، أو الباحث عن أسباب هذه القواعد والقوانين، فالمبتدئ الذي ليس لديه علم باللغة العربية تناسبه العلة التعليمية؛ لأنّها تصف الظواهر اللغوية ولا تتجاوزها؛ والمتوسط الذي لديه إلمام بالعربية وبعض قواعدها تناسبه العلة القياسية، أمّا الباحث المتخصص في اللغة العربية فيهتم بالعلة الجدلية؛ لأنّه -غالباً- يريد الغوص في أعماق هذا العلم والبحث عن طرائفه ونوادره، وحلّ بعض مشكلاته، ووصف بعضها.

إذن، العلة عند ابن السّراج نوعان: علة، وعلة العلة، ويمكن -بقليل من التجوُّز- أن نقول: وهي عند الرّجّاجي أيضاً علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة، بإضافة قسم ثالث على ما عند ابن السّراج، كما يرى ابن جني<sup>135</sup> بأن علة العلة ليست سوى شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى، كذلك العلة الجدلية ليست سوى تعمق في شرح وتفسير للعلة الأولى والثانية.

وإلى هذا التصنيف ذهب ابن مضاء، فالتّي كانت عند الرّجّاجي تعليمية فهو سمّاها الأوائل، والقياسية سماها الثواني، والجدلية سماها الثالث، فهو وإن وافق الرّجّاجي في التقسيم الثلاثي للعلة إلاّ أنّه لم يقبل منها سوى الأوائل وبعضاً من الثواني مع أنّه قد صرّح بوجود إسقاط العِلل الثواني والثالث من النّحو<sup>136</sup>، وزاد على الرّجّاجي بأنّ قسَم العِلل الثواني إلى أقسام ثلاثة:

الأول: مقطوع بصحته، مثاله: التحريك منعاً لالتقاء الساكنين، أكرم القوم.

<sup>133</sup> المصدر نفسه، ص 65.

<sup>134</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، ص 172.

<sup>135</sup> قال ابن جني في كتابه الخصائص في باب العلة وعلة العلة: "إن الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ فأما الحقيقة، فإنه شرح وتتميم للعلة..." ص 98.

<sup>136</sup> ابن مضاء، الرد على النّحاة، ص 151-164.

الثاني: غير البين، أي لا يقطع بصحته فهو أقلُّ درجةً من الأول، مثاله: إعراب الفعل المضارع لشبهه بالاسم.

الثالث: مقطوع بفساده، مثل: اعتلالهم لتحريك نون ضمير جماعة المؤنث لسكون ما قبله، نحو: ضربن، وتسكين ما قبل النون لاتصاله بالنون، فصار كل حرف علة ومعلولاً، فهذا فساده ظاهر<sup>137</sup>.

### 2.2.1.2. التقسيم الثاني: تصنيف العلة حسب طبيعة تأثيرها.

يعود هذا التصنيف إلى ابن جني الذي جعل العلة على ضربين:

الأول: العلة الموجبة: وهي العلة التي تجب الحكم بها، كنصب الفضلة، ورفع المبتدأ والفاعل، وجر المضاف إليه. وأكثر العِلل من هذا الصنف وعليه مَقَادُ كلام العرب عند ابن جني<sup>138</sup>.

الثاني: العلة المجوزة: هي التي تجعل حكماً ما جائزاً مع جواز غيره، ويسميه سبباً يجوز ولا يوجب<sup>139</sup>، مثاله: أسباب الإمالة؛ لأنه رغم وجود أسباب الإمالة لك أن تترك إمالته، فهذا دليل على أن هذه العلة علة جواز لا علة وجوب<sup>140</sup>.

ومن علل الجواز أيضاً وقوع النكرة بعد المعرفة التي يتم بها الكلام، مثل: مررت بزيد رجلٍ صالحٍ، أو رجلاً صالحاً، كلاهما جائز الأول على البديل، والثاني على الحال، فكان وقوع النكرة بعد المعرفة في مثل هذا الموضع مجوزاً للحال والبديل، هذا هو ما يسميه علة الجواز، "وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحد، فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه، لا علة لوجوبه"<sup>141</sup>.

في الحقيقة هذا التصنيف للعلة -من ابن جني- ليس دقيقاً، لأنه إلى تصنيف الأحكام النَّحْوِيَّة أقرب منها إلى تصنيف العلة، ألا ترى أنه لو قلنا: إنَّ حكم نصب الفضلة واجب، وكذلك

<sup>137</sup> ابن مضاء، الرد على النُّحَاة، ص152-159.

<sup>138</sup> ابن جني، الخصائص، 1/164.

<sup>139</sup> المصدر نفسه، 1/164.

<sup>140</sup> المصدر نفسه، 1/164.

<sup>141</sup> المصدر نفسه، 1/165.

رفع الفاعل، ورفع المبتدأ، وكان أقرب إلى التصور والفهم، من قولنا: إنَّ علة نصب الفضلة ورفع المبتدأ والفاعل موجب لها، ولا سيما إذا علمنا أن علة نصب المفعول ورفع الفاعل هي للفرق بينهما عند كثير من النحاة، وأنَّ علة رفع المبتدأ مختلف فيها، فالبصريون يرفعونه بالابتداء، والكوفيون بالجزء الثاني (أي بالخبر) فأنتى لهذه العلة أن تُوجب أو تجوّز بل مردهما إلى السماع من العرب، والتركيب النحوي، واستقامة المعنى، والله أعلم.

وقد صنّف ابن جنّي في العلة تصنيفاً آخر فقال: "إنَّ علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بدّ منه؛ لأنَّ النَّفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمله؛ إلا أنَّه على تجسّم واستكراه له"<sup>142</sup>.

مثال الأول: قلب الألف واواً لانضمام ما قبلها، وياءً لانكسار ما قبلها، سائر، سويئر، وقرطاس، قريطيس.

مثال الضرب الثاني: ميزان، وميعاد، موزان، وموعاد<sup>143</sup>.

### 2.2.1.3. التقسيم الثالث: تصنيف العلة حسب طبيعة العلة نفسها

يعود هذا التصنيف إلى السُّيوطي حينما جعل العلة على ضربين:

الأول: العلة البسيطة.

وهي التي يقع التعليل بها لسبب واحد أو وصف واحد، مثل: علة الاستتقال، والمشابهة<sup>144</sup>.

الثاني: العلة المركبة.

وهي التي تتركب من عدة أسباب أو أوصاف، مثاله: تعليل قلب كلمة (ميزان) بوقوع الواو ساكنة بعد كسرة، فالعلة هنا لسببين معاً: سكون الواو، ووقوعها بعد كسرة، فلو وقعت ساكنة،

<sup>142</sup> المصدر نفسه، 88/1.

<sup>143</sup> المصدر نفسه، 88/1.

<sup>144</sup> السُّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 2006م، ص104.

وليس بعدد كسرة لما وقعت علة، وكذلك لو جاءت بعدها كسرة وهي متحركة لما جازت، بل وقعت علة لمجيء الوصفين في آن واحد<sup>145</sup>.

#### 2.2.1.4. التقسيم الرابع: تصنيف العلة حسب الصور التي استعملت فيها

إذا كانت هذه التقسيمات الثلاثة قد تناولت مضمون العلة من حيث طبيعتها، وتأثيرها، والغاية منها، فإن هناك تقسيماً آخر "يتناولها من حيث الإطار الخارجي لها، أي من حيث الصور التي استعملت فيها والأشكال التي سيقت بها"<sup>146</sup>.

وقد وصف الدينوري هذه العلة بأنها "واسعة الشعب إلا أنّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً"<sup>147</sup>:

وقد قام التاج ابن مكنوم بالتمثيل لها:

- 1- علة سماع: مثل سماعهم عن العرب (امرأة ثدياء)، ولا يقال: (رجل أثنى).
- 2- علة تشبيه: كإعراب فعل المضارع لشبهه باسم الفاعل، وبناء بعض الأسماء لشبهها بالحروف.
- 3- علة استغناء: كاستغنائهم بـ (تَرَكَ) عن (وَدَعَ).
- 4- علة استتقال: كاستتقال الواو في (يَعُدُّ) لوقوعها بين ياء وكسرة.
- 5- علة فرق: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، للفرق بينهما.
- 6- علة توكيد: كدخول النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد وقوعه.
- 7- علة تعويض: مثل تعويض الميم في (اللهم) من حرف النداء.
- 8- علة نظير: مثل كسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملاً على الجر، وهو نظيره.
- 9- علة نقيض: مثل نصب النكرة بـ (لا) حملاً على نقيضها (إنَّ).

<sup>145</sup> المصدر نفسه، ص104.

<sup>146</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص196.

<sup>147</sup> السُّيُوطِي، الاقتراح في أصول النُّحُو، ص98.

- 10- علة حمل على المعنى: مثاله تذكير فعل الموعظة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ في قوله تعالى: (فمن جاءه موعظةٌ)<sup>148</sup>.
- 11- علة مشاكلة: مثال قوله تعالى: (سلاسلاً وأغلالاً)<sup>149</sup>. صرفت كلمة سلاسل لتشاكل كلمة أغلالاً.
- 12- علة معادلة: كجر ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثم حملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم، معادلة بينهما.
- 13- علة مجاورة: مثل الجر بالمجاورة في قولهم: (جرُّ ضبِّ خربٍ).
- 14- علة وجوب: مثل تعليل رفع الفاعل، ونحو ذلك.
- 15- علة جواز: مثل تعليل الإمالة.
- 16- علة تغليب: مثل قوله تعالى: (وكانت من القانتين)<sup>150</sup>؛ أي لم يقل الباري عز وجل (القانتات)، وذلك لغلبة المذكر على المؤنث في ذلك الموضع.
- 17- علة اختصار: مثل باب الترخيم و(لَمْ يَكْ)<sup>151</sup>.
- 18- علة تخفيف: مثل الإدغام.
- 19- علة أصل: مثل استحوذ، وصرف غير المنصرف.
- 20- علة أولى: مثل الفاعل والمفعول فالفاعل أولى برتبة التقديم منه.
- 21- علة دلالة حال: مثل قول المستهل: (الهِلال)؛ أي: هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه.
- 22- علة إشعار: مثل قولهم في جمع (موسى: مُوسَوْنَ)، بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأن المحذوف ألف.
- 23- علة تضاد: مثل الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر، أو بضميره، لم تُلغ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.

<sup>148</sup> سورة البقرة، 275.

<sup>149</sup> سورة الإنسان، 4.

<sup>150</sup> سورة التحريم، 12.

<sup>151</sup> سورة النحل، 120.

24- علة التحليل<sup>152</sup>: مثل الاستدلال على اسمية كيف بنفي حرفيتها؛ لأنّها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى<sup>153</sup>.

ويمكن القول بأنّ التقسيمات السابقة للعلة لا تخرج عن هذين الضربين:

الأول: علل بها يُعرفُ كلام العرب، تدخل فيها العُللُ التعليمية والأولى، وما فصله ابن مكتوم، ونحو ذلك.

الثاني: علل لا يُعرفُ بها كلام العرب، وإنّما لبيان الحكمة منها، ويدخل فيها العُللُ القياسية والثواني وعلل الجدل وعلة العلة، ونحوها.

وهناك تصنيفان آخران:

وقد قسمها خالد بن سليمان الكندي حسب إمكان القبول والرد أربعة أقسام<sup>154</sup>:

1- علل يقينية مقطوعة بثبوتها، وهي تشمل العُللُ الأولى التعليمية، وبعض العُللُ الثواني القياسية إنْ وردت سماعاً عن العرب، منها: علة الوجوب، علة الجواز، علة المشاكلة، وغيرها.

2- علل ظنية لا يُجرّمُ بصحتها، ولكن يرجحها الحس والذوق والعقل البشري، منها: الاستتقال، المجاورة، الاختصار، التخفيف، وغيرها.

3- علل شكية لا يمكن للمرء ترجيح صحتها ولا بطلانها، منها: التوكيد، الأصل.

4- علل واهية من الصعب قبولها بالعقل أو الحس، مثل: علة التشبيه، علة الاستغناء، النظر، النقيض، المعادلة، الفرق، وغيرها.

ويرى بأنّ الأمثلة الواردة في الأقسام الأربعة يمكن أن تكون أحياناً يقينية، وأحياناً ظنية، وأحياناً واهية، وذلك حسب الدليل.

---

<sup>152</sup> لم يجد ابن مكتوم مثلاً لهذه العلة وعجز عن شرحها. ينظر: الشُّبُوطِي، الاقتراح في أصول النُّحو، ص100.

<sup>153</sup> الشُّبُوطِي، الاقتراح في أصول النحو، ص98-100. قمت بنقلها كاملة مع قليل من التصرف.

<sup>154</sup> الكندي، خالد بن سليمان مهنا، التعليل النُّحوي في الدرس اللغوي، دار المسيرة، عمان-الأردن، ط1، 2007م، ص140.

ويغلب على الظن أنّ هذا التصنيف مأخوذ من تصنيف ابن مضاء حين قسّم العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام: مقطوع بصحته وغير بيّن ومقطوع بفساده.

وقد قسم تمام حسان العلة قسمين: الأول العلة الصورية وهي التي كانت في عصر النشأة الأولى، وتتمثل في قولهم: "هكذا قالت العرب"، وهذه المقولة ليست تعليلاً، بل هي منهج منافٍ للمنهج التعليلي، ومحاولة لتجنّب العلة.

والثاني: العلة الغائية: وهي "من تركة التحول الذي أصاب النّحو من طابع البحث العلمي إلى طابع التلقين التعليمي"<sup>155</sup>.

## 2.2.2. مسالك العلة، وقوادحها

### 2.2.2.1. أولاً: مسالك العلة

هي الطرق التي يتبعها النّحاة لاستخراج العِلل النّحوية، وقد ذكرها السُّيوطي في الاقتراح، وليست كلّها محلّ اتفاق بين النّحويين، وهي كالاتي:  
أولاً: الإجماع.

هو اتفاق النّحاة على وضع عِلّة مُعيّنة لحكم معين، مثل اتفاقهم على أنّ الحركات تقدر تعذراً في الاسم المقصور، واستثقالاً في الاسم المنقوص<sup>156</sup>.

ثانياً: النّص.

هو السّماع من العرب الفصحاء تعليلاً لحكم ما، وذلك مثل ما رواه الأصمعي عن أبي عمر بن العلاء: سمعت رجلاً من اليمن يقول: "فلانٌ لُغوبٌ؛ جاءته كتابي فاحتقرها" فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟! فقال: أليس بصحيفة؟"

---

<sup>155</sup> حسان، تمام، الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة-مصر، 2000م، ص167.

<sup>156</sup> السُّيوطي، الاقتراح، ص113. والصدقي المكي، ابن علان، داعي الفلاح لمخبرات الاقتراح، تح: أويس ياسين ويسبي، رسالة ماجستير، جامعة البعث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، 2011م، ص517.

يرى ابن جني أن أمثال هذه الرواية كثيرة، وهي تعلق مواضع معينة بعلل معينة من الأعراب ذوي السليقة والفصاحة، فحري بأهل الاختصاص من أمثال أبي عمرو بن العلاء ومن في طبقة أن يحذوا حذوهم في استنباط العلل، "وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سميته وأممه"157.

ومن ذلك قولهم في مثل من أمثالهم: "اللهم صبباً وذنباً" وهو يدعو على أغنام رجل. وهم يعنون بذلك "اللهم اجمع فيها صبباً وذنباً. والكل يفسر ما ينوي"158.

### ثالثاً: الإيماء.

هي ما في المسموعات من الإشارة على عليّة حكم ما، مع عدم التصريح بها، ومنها ما روي أن جماعة من العرب جاؤوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لهم: "من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيآن، فقال: بل أنتم بنو رشان"159.

ويُعقب ابن جني على ما روى بقوله: "فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة: إن الألف والنون زائدتان، وإن كان -عليه السلام- لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من العي بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان، وهذا واضح"160.

### رابعاً: السبر والتقسيم.

هو وضع كل الاحتمالات الممكنة ثم اختبار مدى صلاحية كل منها، واختيار الأنسب من بينها، عن طريق بطلان غيرها، مثل السؤال عن وزن (مروان) والإجابة عنه: بذكر كل الاحتمالات الممكنة مثل (فعلان) و(مفعالا) و(فَعْوَالاً)، ثم تبين فساد احتمال أن يكون مفعالاً، أو فَعْوَالاً بأشكال غير واردين، فلم يبق سوى الاحتمال الأخير فعلان<sup>161</sup>.

### وللاستدلال بالتقسيم طريقان:

157 ابن جني، الخصائص، 249/1.

158 سيبويه، الكتاب، 255/1.

159 الدارقطني، علي بن عمر، المؤلف والمختلف، تح: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1986م، باب العين، باب عيار وعنان وعثان وغيان، 3/599.

160 ابن جني، الخصائص، 250/1.

161 السُّيُوطِي، الاقتراح، ص114-115. وابن علان الصديقي، داعي الفلاح، ص527.

**أولهما:** ذكر جميع الاحتمالات التي من الممكن تعلق الحكم بها فيبين فسادها جميعاً فيبطل بذلك، وقد ضربوا لها مثلاً في عدم جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ)؛ لأنه إمّا أن تكون لام التوكيد، أو لام القسم، فكلاهما لا يصح أن تدخل على خبر (لكن).

الأولى لأنها تكون للتأكيد و(لكن) للاستدراك فهي مخالفة لها في المعنى، بخلاف (إنَّ) فقد جاز دخولها على خبرها لأنَّ كِلتاهما تفيد التأكيد، فهما متفقتان في المعنى.

أمّا الثانية فلأنَّها تقع في جواب القسم، و(لكنَّ) لا يمكن أن تقع في جوابه، بخلاف (إنَّ) فمن الممكن أن تقع في جواب القسم؛ لذا جاز وقوع لام القسم في خبر (إنَّ)، ومنع في خبر (لكن) لعدم المطابقة بينها وبين لام القسم، وبهذا بطل جواز دخول اللام في خبر (لكن)، بعد ذكر التقسيمات الممكنة وبيان فسادها<sup>162</sup>.

**ثانيهما:** هو ذكر الاحتمالات التي من الممكن تعلق الحكم بها فيبين فسادها إلا احتمالاً واحداً، يصح به الحكم، وقد ضربوا لها مثلاً: نصب المستثنى الموجب مثل: جاء القوم إلا خالداً.

فقالوا: إمّا أن يكون نصب المستثنى بـ:

- 1- (الفعل وإلا) معاً.
- 2- وإمّا أن يكون بـ (إلا) لأنها بمعنى فعل أستثني.
- 3- وإمّا أن يكون بـ (إلا) لأنها مركبة من (إنَّ) المخففة و(لا).
- 4- وإمّا أن يكون نصب المستثنى للتقدير في: (إلا أن زيدا لم يقم).

بطل الثاني بقولهم: (قام القوم غير زيد) لأنَّك لو نصبت غير بـ (إلا) المقدره لفسدت المعنى، وإذا بطل ذلك وجب أن يكون عامل النصب الفعل المتقدم.

والثالث باطل أيضاً؛ لأنَّ الحرف المرکَّب مع غيره من الحروف خرج عن حكمه السابق، وأصبح حرفاً مستقلاً له حكم خاص.

وبطل الرابع لأنَّ (أنَّ) لا تعمل مقدرة.

---

<sup>162</sup> الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1956م، ص127.

وإذا تبين بطلان الاحتمالات الثلاثة وجب الأول، وهو أنّ النصب كان بالفعل المتقدم بتقوية إلا<sup>163</sup>.

خامساً: المناسبة.

وتُسمّى الإخالة وقد شرحها السُّيوطي، بها يخال أي: يُظنُّ أن الوصف علة. ويُسمّى قياسها قياس علة، وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق الحكم عليها في الأصل، مثل حمل نائب الفاعل على الفاعل بالرفع بعلة الإسناد<sup>164</sup>.

سادساً: الشُّبه.

هو حمل الفرع على الأصل لشبهه بينهما غير العلة التي في الأصل، مثل: إعراب المضارع لشبهه بالاسم بأنّه يتخصص بعد شيوعه كالأسماء؛ لذا كان معرباً مثلها<sup>165</sup>.

وبيان ذلك: أنّ علة إعراب الاسم هي إزالة اللبس عن المعاني المحتملة في التراكيب، ولكنَّ شبه المضارع بالاسم كان لتخصصه بعد شيوعه كـ(رجلٍ) فإنه عام، وبـأل التعريف تعين لشخص بعد أن كان شائعاً، وكذلك المضارع محتمل لكل من الحال والاستقبال، وبإضافة (سوف) يتعين للاستقبال، أو لشبهه بدخول لام الابتداء عليه كالأسماء، نحو: إنّ زيدا ليقوم، أو لقائم<sup>166</sup>.

سابعاً: الطرد.

"هو وجود الحكم في جميع المواضع مع فقدان المناسبة في العلة"<sup>167</sup>.

وقد اختلفوا في عدّه علة للحكم، فذهب بعض العلماء إلى عدم حجّيته؛ لأنّ الطرد وحده لا يوجب غلبة الظن، ويؤدي إلى الدور، وذلك مثل: تعليل بناء (ليس) بعدم التصرف، وتعليل إعراب ما لا ينصرف من الأسماء بعدم الانصراف، فهذا التعليل لـ(ليس) يؤدي إلى اطراد هذه العلة في كل فعل غير منصرف، وكذلك الاسم غير المنصرف المعلل بعدم الانصراف يؤدي إلى

<sup>163</sup> المصدر نفسه، ص 130-131.

<sup>164</sup> السُّيوطي، الاقتراح، ص 117.

<sup>165</sup> الأنباري، نمع الأدلة، ص 107.

<sup>166</sup> المصدر نفسه، ص 108.

<sup>167</sup> أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 202.

طرد في كل اسم غير منصرف، والحقيقة المعلومة أنّ (ليس) مبني؛ لأنّ أصل الأفعال البناء، والاسم غير المنصرف معرب لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب؛ لذا لا يمكن الاعتماد على الطرد وحده في الحكم، وهذان المثالان افتراض منهم، وليس هناك من اعتلّ بهما.

في حين ذهب جماعة إلى حجّيته، واستدلوا على مذهبهم بأن اطراد العلة دليل على صحتها، وردّ عليهم: بأن ما كان دليلاً لصحة العلة ليس بالضرورة أن يكون العلة نفسها<sup>168</sup>.

ثامناً: إلغاء الفارق.

"هو بيان أنّ الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثّر، فيلزم اشتراكهما"<sup>169</sup>.

مثل: الظرف والمجرور فهما يستويان في كل الأحكام، فكان قياس الظرف على المجرور بعلة عدم الفرق بينهما.

هذه المسالك كلّها مأخوذة من مسالك العلة الأصولية، وقد درسها علي أبو المكارم في كتابه أصول النّحو العربي فذهب إلى أنها لا تصلح أن تكون مصادر للتّعليل النّحوي سوى الطرد والسبر والتقسيم<sup>170</sup>، وقد وافقه عليها سعيد الملح في كتابه نظرية التّعليل<sup>171</sup>، وأما الدكتور مصطفى جمال الدين فذهب إلى أن الشبه والطرد مسلكان صالحان للتّعليل النّحوي<sup>172</sup>.

والملاحظ بأن الطرد هو المسلك الوحيد الذي ارتضاه ثلاثتهم<sup>173</sup>.

---

<sup>168</sup> الأنباري، لمع الأدلة، ص111-112. والسُّيوطي، الاقتراح، ص119. والشاوي، يحيى بن محمد، ارتقاء السيادة في علم أصول النّحو، تح: عبد الرزاق الرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق-بغداد، ط1، 1990م، ص83.

<sup>169</sup> السُّيوطي، الاقتراح، ص120.

<sup>170</sup> أبو المكارم، أصول النّحو العربي، ص225-229.

<sup>171</sup> مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النّحو، مجلة تراثنا، العدد الثاني، (15)، السنة الرابعة1409هـ بيروت، الناشر، مؤسسة آل البيت- لإحياء التراث، ص122-124.

<sup>172</sup> سعيد الملح، نظرية التّعليل، ص170.

<sup>173</sup> أبو المكارم، أصول النّحو العربي، ص229، ومصطفى جمال الدين، رأي في أصول النّحو، ص124، وسعيد الملح، نظرية التّعليل، ص170.

## 2.2.2.2. ثانياً: قواعد العلة

وهي شروط لسلامة العلة وصحتها، فوجودها قادح في العلة، ومُفسِدٌ لها، وهي كالاتي:

الأول: النقض.

"وهو وجود العلة ولا حكم"<sup>174</sup>.

ذهب جمهور النُحويين إلى أن السلامة من النقض شرط لصحة العلة، لأنَّ الاطراد شرط لليلة، فتخلف الحكم مع وجود العلة ناقض لها. مثل نقض علة بناء (حذام) و (قطام) لاجتماع ثلاث علل، وهي: العدل، والتعريف، والتأنيث، بكلمة (أذربيجان) وهي معربة وفيها أكثر من ثلاث علل<sup>175</sup>.

وذهب الآخرون إلى جواز تخصيص العلة، لأنها أمانة تقبل التخصيص، لذا فالنقض مرفوض، غير مشروط خلوه<sup>176</sup>.

الثاني: تخلف العكس.

يرى أغلب النُحاة أنَّ العكس من شروط العلة وهو انتفاء الحكم بانتفاء العلة؛ لذا يُعدُّ تخلُّفُ العكس من قوادحها وهو وجود الحكم مع انتفاء العلة، مثل عدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً<sup>177</sup>.

أمَّا الذين لم يجعلوا العكس شرطاً لليلة، فأجازوا تخلفه؛ لأنه بمنزلة الدليل العقلي الذي لا يعدم بعدهم الحكم، وإن كان وجوده يدل على وجود الحكم، مثاله نصب الظرف في (زيد أمامك) بفعل محذوف لفظاً وتقديراً، فحذفت العلة وبقي الحكم (نصب الظرف)<sup>178</sup>.

الثالث: عدم التأثير.

---

<sup>174</sup> الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب، ص 60.  
<sup>175</sup> الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب، ص 60، وأبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 106.  
<sup>176</sup> الشاوي، ارتقاء السيادة، ص 84، والشُّبُوطي، الاقتراح، ص 121.  
<sup>177</sup> الشُّبُوطي، الاقتراح، ص 122-123، والشاوي، ارتقاء السيادة، ص 86.  
<sup>178</sup> المصدر نفسه، ص 123. المصدر نفسه، ص 86.

وهو أن يكون الوصف الموجود في العلة لا مناسبة فيه.

ذهب جمهور النُّحَاة إلى عدم جواز إلحاق الوصف الذي لا تأثير له بالعلة، مثل تعليل عدم صرف كلمة (حبلى) بأنها منتهية بألف التأنيث المقصورة، فوصفها بالمقصورة حشو لا مناسبة لها، ولا تأثير؛ لأنَّ المانع من الصرف هو أَلْف التأنيث فقط وليست المقصورة سبباً للمنع؛ فالممدودة أيضاً ممنوعة من الصرف؛ إذَنْ وجود وصف المقصورة حشو لا مناسبة فيه<sup>179</sup>.

وذهب بعض العلماء إلى جواز إلحاقه بالعلة؛ وذلك لدفع النقض، فإنْ لم يكن فيه تأثير ففيه احتراز<sup>180</sup>.

الرابع: القول بالموجب.

"وهو أن يسلمَ الخصمُ للمستدلِّ ما اتخذه موجِباً للعلة مع استبقاء الخلاف في المنازع فيه"<sup>181</sup>.

مثاله: أنْ يقوم أحد النُّحَاة من المدرسة البصرية بالاستدلال على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف، نحو: (راكباً جاء أحمد)، بجواز تقديم معمول الفعل المتصرف عليه في غير الحال.

فيقول أحد النُّحَاة من المدرسة الكوفية: وأنا أقول بموجب استدلالك بأن الحال يجوز تقديمها عندنا إذا كان ذو الحال مضمراً.

فيكون الجواب: أنْ تقدير العلة على وجه لا يمكن معه القول بالموجب، بأنْ يقول: أردت بهذا الدليل لما وقع فيه الخلاف (الاسم الظاهر) فتناوله اللفظ، أو يرد عليه: بأنْ هذا قول بموجب العلة في بعض الصور والعلة عامة في كل الصور، فلا يكون استدلالك قولاً بموجبها<sup>182</sup>.

الخامس: فساد الاعتبار.

<sup>179</sup> الأنباري، لمع الأدلة، ص 125-126.

<sup>180</sup> المصدر نفسه، ص 125-126.

<sup>181</sup> ابن علان الصديقي، داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح، ص 586.

<sup>182</sup> الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 57 السُّبُوطِي، الاقتراح، ص 125، وابن علان الصديقي، داعي

الفلاح لمخبئات الاقتراح، ص 569، والشاوي، ارتقاء السيادة، ص 88.

هو الاستدلال بالقياس في مقابلة النص، مثل قياس منع صرف ما ينصرف على منع مد المقصور، فيعارضه معارض بالنصوص عن العرب من أبيات الشعر، فيسقط القياس بوجود نص صريح يخالفه، ويكون الجواب أما بالطعن في السند، أو تأويل النص<sup>183</sup>.

السادس: فساد الوضع.

هو التعليق على العلة التي هي مدار الحكم ضد مقتضاها.

وقد مُثِّلَ له بأن يستدل الكوفي على جواز بناء فعل التعجب من السواد والبياض من دون سائر الألوان كونهما أصل الألوان.

ويرد عليه البصري-وهو يمنع بناء فعل التعجب من جميع الألوان-بأن المنع في الأصل أولى منه في الفرع، فالسواد والبياض أبلغ لزوماً للمحل من بقية الألوان.

ويجيب عنه إمّا بالتسليم له وإمّا ببيان ما ذهب إليه من وجه آخر<sup>184</sup>.

السابع: المنع للعلة.

قد يكون هذا المنع في المقيس عليه (الأصل) أو المقيس (الفرع).

وقد مثلوا للمنع في الأصل بمنع المبتدأ من الرفع بعامل معنوي (عند الكوفيين) وبهذا منعوا رفع المضارع بعامل معنوي لقيامه مقام الاسم فأشبه المبتدأ في رفعه بعامل معنوي (عند البصريين).

ومثالهم للمنع في الفرع: منع بناء أسماء الأفعال، نحو (دراك، ونزال) لقيامها مقام فعل الأمر حتى يحمل عليه بناء فعل الأمر بأنها مبنية لتضمنها لام الأمر.

والجواب عنه بإظهار العلة في الموضع الذي منعت منه<sup>185</sup>.

---

<sup>183</sup> الأنباري، الإغراب في جدل الإغراب، ص55، والسُّيُوطي، الاقتراح، ص126، والشاوي، ارتقاء السيادة، ص88-89.

<sup>184</sup> الأنباري، الإغراب، ص55، والسُّيُوطي، الاقتراح، ص128، والشاوي، ارتقاء السيادة، ص90-91.

<sup>185</sup> الأنباري، الإغراب، ص58، والسُّيُوطي، الاقتراح، ص129، والشاوي، ارتقاء السيادة، ص91.

الثامن: العجز عن التدليل على صحة العلة.

ويكون ذلك عندما يُطالبُ بتصحيح العلة، والدليل على صحة العلة بأمرين اثنين: إما بالتأثير، أو شهادة الأصول، وذلك ببناء (قبل، وبعد) عند القطع عن الإضافة، وعند المطالبة بالدليل يُجَابُ بوجود الأثر، أي بوجود القطع يوجد البناء، وبعدم القطع عن الإضافة تنعدم البناء، هذا عن التأثير، أما عن شهادة الأصول فقد ضربوا لها مثلاً ببناء (كيف) لتضمنها معنى الحرف، وعند المطالبة بالدليل يقول: إنَّ الأصول تشهد أنَّ الأسماء تبنى عند تضمنها معنى الحرف<sup>186</sup>.

التاسع: المعارضة.

هي الاستدلال بعلّة مبتدأة لإبطال العلة الأولى، مذهب جمهور النُّحَاة على قبولها، والبعض يرفض قبولها، وضربوا لها قول الكوفي في باب التنازع بإعمال الفعل الأول لسابقته وقوة العناية والابتداء، فيعارض البصري بأنَّ أقرب العاملين للمعمول أولى بالعمل<sup>187</sup>.

هذه هي أهم القوادح وقد جمعها السُّيُوطِي في اقتراحه-من كتب أصول النُّحُو بعامة، وكتب ابن جِنِّي وابن الأنباري بخاصة.

ويقول سعيد جاسم الزبيدي: "إنَّ قراءة متفحصة لهذه القوادح تكفي أن نقرر تَمَحُّلُ النُّحَاة في التَّعْلِيلِ وإغراقهم النظر للاختلاف القائم بين النُّحَاة فيها مما يصل في كثير إلى التناقض، ولأنَّ النُّحَاة لم يلتزموا تصحيح العِلَلِ النُّحَوِيَّةِ منهجاً وأسلوباً أو اطراحها لما فيها بل ذهبوا يسوقون العِلَلِ تلو العِلَلِ ويبتكرونها؛ ليعززوا هذا الرأي ونقض ذلك"<sup>188</sup>. وعند النظر إلى المطولات النُّحَوِيَّةِ التي اهتمت بالعِلَلِ نجد صحة ما ذهب إليه الزبيدي في أنَّ معظم النُّحَاة يكثرون من العِلَلِ دون أن يتكلفوا في كثير من الأحيان مدى دقتها، وصحتها، ولعل ذلك يعود إلى أنَّ أصول النُّحُو ما زالت متخلفةً عمَّا أصاب علل النُّحُو من التطور والتغيُّر.

<sup>186</sup> الأنباري، الإغراب، ص59، والسُّيُوطِي، الاقتراح، ص129-130، والشاوي، ارتقاء السيادة، ص91.

<sup>187</sup> الأنباري، الإغراب، ص62، والسُّيُوطِي، الاقتراح، ص130، والشاوي، ارتقاء السيادة، ص92.

<sup>188</sup> الزبيدي، سعيد جاسم، القياس النُّحَوِي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 1997م، ص33.

### 2.2.3. كتب العِلل

كثُرَت الكتب التي صنفت في العلة النَّحوية غير أنَّه لم ينته إلينا منها إلا هذه الكتب، وهي: (الإيضاح في علل النَّحو) للزجاجي (ت 337هـ)، و(علل النَّحو) لابن الورَّاق (ت 381هـ)، و(علل التنثية) لابن جني (ت 392هـ) و(اللباب في علل البناء والإعراب) للعكبري (ت 616هـ)، وترشيح العِلل في شرح الجمل، للخوارزمي (ت: 617هـ). أمَّا الكتب التي ما زالت مفقودة فهي:

- 1- العِلل في النَّحو، لمحمد بن المستنير المعروف بـ بقطرب (ت 206هـ)<sup>189</sup>.
- 2- علل النَّحو، لأبي عثمان بكر بن محمد المازني (ت 230هـ)<sup>190</sup>.
- 3- كتاب نقض علل النَّحو، للحسن بن عبد الله الأصبهاني الملقب بـ (نُعْدَة، أو نُكْدَة)<sup>191</sup>.
- 4- العِلل في النَّحو، لهارون بن الحائك<sup>192</sup>.
- 5- علل النَّحو، لمحمد بن أحمد بن كيسان (ت 299هـ)<sup>193</sup>.
- 6- النحو المجموع على العِلل، لمحمد بن علي العسكري، مبرمان (ت 345هـ)<sup>194</sup>.
- 7- تقسيمات العوامل وعللها، لسعيد بن سعيد الفارقي (ت 391هـ)<sup>195</sup>.
- 8- البرهان في علل النَّحو، لعلي بن محمد الكوفي، ابن عبدوس<sup>196</sup>.
- 9- شرح علل النَّحو، لأبي العباس أحمد بن محمد المهلب<sup>197</sup>.
- 10- كتاب العِلل، القمي، لإسماعيل بن محمد النَّحوي<sup>198</sup>.
- 11- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري المشهور بـ(الجليس)، وهو من الكتب المطبوعة.

---

<sup>189</sup> ابن النديم، الفهرست، ص78، والسُّيوطي، بغية الوعاة، 242/1.

<sup>190</sup> الحموي، معجم الأدياء، 763/2.

<sup>191</sup> والسُّيوطي، بغية الوعاة، 465/1.

<sup>192</sup> السُّيوطي، بغية الوعاة 319/2.

<sup>193</sup> السُّيوطي، بغية الوعاة، 19/1.

<sup>194</sup> السُّيوطي، بغية الوعاة، 177/1.

<sup>195</sup> السُّيوطي، بغية الوعاة، 584/1.

<sup>196</sup> السُّيوطي، بغية الوعاة، 194/2.

<sup>197</sup> السُّيوطي، بغية الوعاة، 389/1.

<sup>198</sup> السُّيوطي، بغية الوعاة، 456/1.

12- ارتقاء السيادة في علم أصول النُّحو ليحيى الشاوي (ت 1096هـ)، وقد تطرق المصنف إلى العلة النُّحوية في الباب الثالث منه، "الذي يعد حتى الآن خاتم كتب أصول النُّحو في القديم"<sup>199</sup> وهو من الكتب المطبوعة<sup>200</sup>.

---

<sup>199</sup> الكندي، خالد بن سليمان، التَّغْلِيلُ النُّحَوِي فِي الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ، ص 157.  
<sup>200</sup> لمعرفة المزيد عن كتب العلة النُّحوية ومناهجها ينظر: عمر خزعل جاسم، كتب العلة النُّحوية التراثية دراسة موازنة، رسالة ماجستير، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، العراق، 2013م.

### 2.3. تأثير العلة النحوية بالعلة المنطقية والعلة الأصولية وموقف المحدثين منها

هذه القضية - أعني قضية تأثر الفكر النحوي عامة والعلة النحوية خاصة بعلوم أخرى - قضية قديمة جديدة؛ تناولها المتقدمون والمتأخرون والمعاصرون من الباحثين في الشأن اللغوي، ذاهبين فيها مذاهب شتى، لدى كل دليله فيما ذهب إليه صَغَفَ أو قوي، ولا يملك أحد دليلاً قطعياً يثبت به صحة مذهبه وإلا لكانت المسألة محل اتفاق، بيد أن تأثر اللاحق بالسابق والاستفادة منه ممكن لا ينكره أحد، وكذلك تأثر العلوم بطبيعة العصر الذي نشأ ثم تطور فيه ليس محل اعتراض من قبل أحد، وكذلك التشابه الحاصل بين العلوم في بعض الجزئيات والأقسام ليس بالضرورة دليلاً على التأثير والتأثير المباشر؛ وليس من السهل معرفة مدى ذلك، وخاصة أن العلاقة بين العلوم علاقة متشابكة، لذا ظلَّ الخلاف قائماً، ولكلِّ وجهة هو مولياً حسب ما يصل إليه من النتائج من خلال ما يطالعه من مصادر، وحتى لا يخرج البحث عمّا هو بصده (العلة النحوية) سيتناول ما يتعلق بالعلة فقط من دعوى تأثرها بالعلة المنطقية والأصولية - دون الفكر النحوي - ما أمكن إلى ذلك سبيلاً؛ لأنَّ الكلام فيه يطول. وقبل البدء بذينك المطلبين كان لا بُدَّ من تعريف العلة المنطقية والأصولية أولاً.

تعريف العلة عند الفلاسفة هو: "علة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء"<sup>201</sup> أي ما يتوقف عليه المعلول، وهي أربعة أنواع:

- 1- العلة المادية: "هي ما لا بُدَّ منه للشيء"<sup>202</sup> كالخشب بالنسبة للسريّر.
- 2- العلة الفاعلية: "هي السبب في وجود الشيء"<sup>203</sup> كالنجار للسريّر، والحداد للباب.
- 3- العلة الصورية: "هي ماهية الشيء، وشكله، ومجموع الخصائص التي يتم بها كماله؛ كشكل التمثال وما هو عليه"<sup>204</sup>.
- 4- العلة الغائية: "الباعثة أولاً، المطلوب وجودها آخراً"<sup>205</sup>.

<sup>201</sup> الجُرْجاني، التعريفات، ص128.

<sup>202</sup> أبو حامد الغزالي، محمد بن محمد، معيار العلم في فن المنطق، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1961م، ص258.

<sup>203</sup> المصدر نفسه، ص258.

<sup>204</sup> المصدر نفسه، ص258.

<sup>205</sup> المصدر نفسه، ص258.

تعريف العلة عند الأصوليين هو: "الوصف الظاهر المنضبط المناسب للحكم"<sup>206</sup>.

أو "الوصف الظاهر المنضبط الذي يكون مظنة وجود الحكمة"<sup>207</sup>.

وقد نقل مازن المبارك -كما مرّ آنفاً- هذا التعريف الأصولي إلى علم النحو.

### 2.3.1. تأثر العلة النَّحْوِيَّةُ بالعلة المنطقية

لا يكاد الحديث عن الفكر النَّحْوِي وَعَن نشأته يخلو من الحديث عن الأصول المعتمدة في تأسيسه، والمصادر التي استقى منها، وقد انقسم الناس فيها إلى فريقين:

الأول: يرى أصحابه<sup>208</sup> أنَّ الفكر النَّحْوِي اعتمد على قواعد المنطق اليوناني، إن لم يكن اعتماده هذا منذ بدايات نشأته، على الأقل كان منذ عصر سِيَبَوِيَّة، الذي أسس لهذا النَّحْو بوضع كتابه (الكتاب) الذي لولا الفكر اليوناني ومنطقه لما تبلورت مصطلحاته، ومفاهيمه بهذه السرعة؛ لذا فهو مدين له<sup>209</sup>.

واستدلُّوا أيضاً على ما ذهبوا إليه بالتشابه في المفاهيم والمصطلحات بين النَّحْو العربي ومنطق أرسطو: مثل تقسيم الكلام، ومفهوم الحال والظرف، ونحو ذلك.

وأما تَمَّام حسان فيذهب إلى أنَّ المتأخرين تأثروا بعد الترجمة في عصر المأمون بالفكر اليوناني، ولكن كان تأثيراً محدوداً لم يتجاوز الشروح والجدل في المسائل، أما المتقدمون فكانوا بمنأى عن هذا التأثير فهم كانوا يأخذون العِلَّال عن الأعراب<sup>210</sup>.

<sup>206</sup> أبو زهرة، محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي، ص 237.

<sup>207</sup> الخضري، محمد، أصول الفقه، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط6، 1969م، ص 298.

<sup>208</sup> مثل: إبراهيم أنيس في كتابه من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر، ط6، 1987م،

ص 119. ومهدي المخزومي، في كتابه مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى

البابي الحلبي، مصر، ط2، 1958م، ص 260. وعبد الرحمن أيوب في كتابه دراسات نقدية في النَّحْو

العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ص 9-11. وعيد، محمد في كتابه أصول النَّحْو العربي (في نظر النحاة

ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط4، 1989م، ص 114-115.

<sup>209</sup> محمد الخطيب، ضوابط الفكر النَّحْوِي، ص 51

<sup>210</sup> حسان، تمام الأصول، ص 166.

وما كان ينبغي لهم أن يفوتهم ذكر تلك الجهود اللغوية المبذولة -قبل عصر سيبويه- التي مهدت لهذا النضوج الذي تجسّد في كتاب سيبويه، وما فيه من الروايات عن النحويين الذين سبقوه كافٍ لدحض قولهم بأنّه كان طفرة، وقد روى عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: 117هـ) سبع مرّات، وعيسى بن عمر (149) عشرين مرّة، وأبي عمرو ابن العلاء (154هـ) سبع وخمسين مرّة، والخليل بن أحمد (ت: 175) ستمئة وثمانية مرّات، والأخفش الأكبر (ت: 177هـ) ثمانين مرّة، ويونس بن حبيب (ت: 182هـ) مئتين وسبع عشرة مرّة، وفي سبعة عشر موضعاً مختلفاً من الكتاب يشير إلى جماعة يُسمّيهم النحويين<sup>211</sup>.

ولا يمكن قبول مثل هذه الدعوى بملاحظة تشابه بين النحو والمنطق في بعض تقسيمات أو مصطلحات، بل لا ينهض دليلاً لإثبات ما ذهبوا إليه<sup>212</sup>.

الثاني: يرى أصحابه<sup>213</sup> أنّه أصيل النشأة، بعيد كل البعد عن الفكر اليوناني، ويرفضون أيّ تأثيرٍ للمنطق اليوناني على النحو العربي من جميع النواحي<sup>214</sup>.

يقول عبده الراجحي وهو يقارن بين العلة النحوية والعلة المنطقية: "وعلى كثرة ما كتب ابن جني في موضوع العِلل، فإنّ أهمّ ما أصله فيها هو تقريره أنّ العلة النحوية علة طبيعية حسية... وأنّها نتيجة للاستقراء اللغوي الذي ينتهي إلى وجود علل يمكن التماسها وتحديدها في الاستعمال"<sup>215</sup>.

وهو بهذا ينفي تأثّر العلة النحوية بالفكر اليوناني، وإنّما هي استقراء للنصوص والتمتون العربية واستنباط منها بقياس النظير على النظير والشبيه على الشبيه.

---

<sup>211</sup> محمد الخطيب، ضوابط الفكر النحوي ص 57-58، والمبارك، النحو العربي والعلة النحوية، ص 52.

<sup>212</sup> مختار عمر، أحمد، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط 6، 1988م، ص 352.

<sup>213</sup> مثل: عبده الراجحي في كتابه النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة، بيروت-لبنان، 1979م، ص 9.

ومحمد الخطيب في كتابه ضوابط الفكر النحوي، ص 50-53، وغيرهم.

<sup>214</sup> محمد الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ص 50-53. والراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 9.

<sup>215</sup> الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 85-86.

يقول ابن جني وهو يقارن بين علل النحاة وعلل الفقه: "ولست تجد شيئاً ممّا علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطوق على الاعتراف به... فجميع علل النحوا إذاً مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد. فهذا فرق" <sup>216</sup>.

يرى الراجحي أنّ العِلل النّحوية ظلّت في القرون الأولى من نشأتها في دائرة الطبيعة والحسّ، ولكنّها مالت إلى الافتراض والتخمين والميتافيزيقا حتى وصلت إلى درجة كبيرة من الوهن والضعف <sup>217</sup>.

وهو ما ذهب إليه إبراهيم السامرائي حين قال: "نحن لا ننكر أن يكون اتصال للعرب بالفكر اليوناني... غير أنّ التراث اللغوي النّحوي كان بمنأى عن كل هذا" <sup>218</sup>.

وأما فخر الدين قباوة فيرى أنّ التفكير المنطقي من الخصائص الإنسانية المشتركة، وليست هناك حاجة أن ينقلها العربي عن العجم، وهناك تشابه كبير بين النزعة المنطقية والتّعليل؛ لذا كانت العلة معاصرة لنشوء الدرس النّحوي، وليس بوافدة من اليونان <sup>219</sup>.

ومن الباحثين من ذهب مذهباً وسطاً بين الفريقين، لا ينفون مطلق التأثير، ولكنهم لا يثبتونه على إطلاقه، يرون أنّ النّحو نشأ في بيئة عربية وبجهود علمائها ومفكرها، وتأثر في مراحل تطوره بالفكر اليوناني؛ بمعنى آخر النّحو نشأ عربياً وتطور غربياً، والعلّة بدأت بسيطة لغويةً وتطورت معقدةً منطقيةً، ولعلّ هذا أقرب إلى الصواب حيث كانت تعليقات العلماء في البداية لغوية صرفة، ومن ثمّ تطورت فأصبحت ذات طابع منطقي في القرن الرابع الهجري <sup>220</sup>.

### 2.3.2. تأثر العلة النّحوية بالعلة الأصولية

على الرغم من أصالة العلة في علم النّحو-على الأقل في مراحلها الأولى-وظهورها جلية عند أوائل النّحاة، إلا أنّها قد تأثرت بالعلة الأصولية، بل يُعدّ علم أصول الفقه من أكثر العلوم

<sup>216</sup> ابن جني، الخصائص، 51/1.

<sup>217</sup> الراجحي، النّحو العربي والدرس الحديث، ص 87-88.

<sup>218</sup> السامرائي، إبراهيم، النّحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، 1995م، ص 45.

<sup>219</sup> قباوة، فخر الدين، إشكاليات في البحث والنقد النّحويين، دار الملتقى-حلب، ط1، 2004م، ص 29.

<sup>220</sup> سعيد الملح، نظرية التّعليل، ص 174، وأمين، أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة الأسرة، 1998م، 2/293.

الإسلامية تأثيراً في النَّحْو منذ نشأته إلى أن غلبت عليه النزعة المنطقية اليونانية في القرن الرابع<sup>221</sup>.

ومن أهم مظاهر هذا التأثير تعريفهم لأصول النَّحْو على غرار تعريف الفقهاء لأصول الفقه فأصول النَّحْو-وقد عرّفها ابن الأنباري-: "هي أدلة النَّحْو التي تفرعت عنها فروعها وأصوله كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"<sup>222</sup>.

ويذهب جمال الدين بأن أصول النَّحْو "عمل تقليدي صرف لأصول علم آخر، يبعد كثيراً بطبيعته ومصادر أحكامه عن علم النَّحْو"<sup>223</sup>.

ومن مظاهر ذلك التأثير أيضاً:

- تقسيم العلة النَّحْوِيَّة إلى قسمين: العلة البسيطة، وهي التي يقع التَّغْلِيلُ بها من وصف واحد مثل علة المشابهة والمركبة من اثنين فصاعداً، كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الواو الساكنة بعد كسرة معاً<sup>224</sup>.

- اختلاف النَّحَاة حول كون الطرد والعكس شرطاً في العلة<sup>225</sup>.

- واختلاف النَّحَاة في التَّغْلِيلُ بالعلة القاصرة<sup>226</sup>.

- نقل مسائل العلة النَّحْوِيَّة وشروطها وقوادحها من أصول الفقه، وهي: الإجماع،

النص، الإيماء، السبر، التقسيم، المناسبة، الشبه، الطرد، إلغاء الفارق<sup>227</sup>.

- وكذلك من جهة القياس، فكلاهما "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في

معناه"، فالنَّحْوُ عبارة عن قياس، وقد عرّف بأنه: "العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب".

---

<sup>221</sup> نحلة، محمود، أصول النَّحْو العربي، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط1، 1987م، ص16.

<sup>222</sup> الأنباري، لمع الأدلة، ص80.

<sup>223</sup> مصطفى جمال الدين، رأي في النَّحْو له، ص105.

<sup>224</sup> الشُّيُوطِي، الاقتراح، ص279.

<sup>225</sup> الأنباري، لمع الأدلة، ص112، الشُّيُوطِي، الاقتراح، ص332.

<sup>226</sup> الشُّيُوطِي، الاقتراح، ص332.

<sup>227</sup> المصدر نفسه، ص310-311.

هذا، وينبغي ألا يفوتنا أن نسجّل هنا - بعد أن بيّنا تأثر النّحو والنّحاة بالأصول والأصوليين- أنّه كانت بين النّحو وأصول الفقه علاقة وثيقة، وخاصّة إذا علمنا أنّ التمكّن من اللغة العربية شرط من شروط الاجتهاد واستنباط الأحكام، وأنّه لا يمكن للعالم أن يكون أصولياً ولا فقيهاً ما لم يكن نحوياً لغوياً، والتأثير المتبادل بين العلوم من الأمور المسلّم بها عند العلماء، ولا سيّما إذا كان منشأ تلك العلوم وغايتها واحدة وهي خدمة القرآن والدين، وخاصّة إذا كنّا نعلم أنّ العلماء الأوائل كانوا متعددي الاختصاصات- إن صح التعبير- فأكثرهم أبدعوا في أكثر من مجال وفن<sup>228</sup>.

يقول تمام حسان: "الأخذ عن المتكلمين والفقهاء ليس بالضرورة أخذاً عن اليونان... فإذا تأثر النّحوي بتأثر عن اليونان فسوف يكون الأثر الواصل إلى النّحوي أثراً إسلامياً في طابعه؛ مهما حمل من مؤثرات لا تغير طابعه الإسلامي"<sup>229</sup>.

ويضيف خالد بن سليمان الكندي أنّه كان أولى بهؤلاء الباحثين المحدثين التماس تأثر العلة النّحوية في علم الفقه الإسلامي وأصوله من التماسهم في الفلسفة اليونانية ومنطقها، ويرى أنّ منهج النّحو شديد الالتصاق بمنهج أصول الفقه<sup>230</sup>، وقد سبقه إلى هذا القول أحمد محمود نحلة<sup>231</sup>.

ويذهب حسن منديل العكليي بأن النّحاة الأوائل لم يتأثروا بأيّ منطق أجنبي وإنّما كانوا مهتدين بالفقهاء الذين عاصروهم، فالحضرمي الذي كان معاصراً للحسن البصري أخذ منه استخدام الرأي وطبقه في الظواهر النّحوية، والخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو عمرو بن العلاء تأثروا بقياس أبي حنيفة، وسيبويه تأثر بتلميذه محمد الشيباني، "والحق أنّ النّحاة العرب المتأخرين هم الذين تأثروا بالمنطق الأجنبي، وخلطوا بينهما للشبه الكبير بينهما. أما النّحاة المتقدمون فقد تأثروا بمنطق الفقه الإسلامي، وطبقوه على علوم العربية وهو نابع من منطق العقيدة الإسلامية"<sup>232</sup>.

---

<sup>228</sup> حامد، أحمد عبد الباسط، من قضايا أصول النّحو عند علماء أصول الفقه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،

مجلة الوعي الإسلامي(الإصدار الحادي والثمانون، الكويت، ط1، 2014م، ص79.

<sup>229</sup> تمام حسان، الأصول، ص193.

<sup>230</sup> الكندي، التّغليل النّحوي في الدرس اللغوي، ص256.

<sup>231</sup> نحلة، محمود، أصول النّحو العربي، ص15.

<sup>232</sup> العكليي، حسن منديل، الفكر النّحوي في ضوء المنطق الأرسطي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية-

العدد الرابع: ديسمبر/ كانون أول 2014م، ص24.

ويرى محمد شيرين جنار أنّ وَضَعَ العلة النحوية ضمن العلوم الإسلامية وأنّها تأثرت بها أكثر قبولاً من القول بتأثيرها بالفكر اليوناني<sup>233</sup>.

وإذا ما عُذْنَا إلى ابن جِنِّي الذي يُعَدُّ أوَّل من بسط القول في العلة وأنواعها وشروطها وطبيعتها لرأينا أنّ عِلل النُّحويين عنده في منزلة بين المنزلتين-بين عِلل المتكلمين وعلل الفقهاء- ولكنها أقرب إلى عِلل أهل الكلام منها إلى الفقهاء وذلك لأنّها تعتمد على الحسّ والنفس ويجعلون من الخفة والثقل على النفس والقرب من الحس دليلاً وحجة، وهذا ما عليه أهل الكلام، وليس كذلك عِلل الفقه<sup>234</sup>.

فيقول: "اعلم أن عِلل النُّحويين-أعني بذلك حدّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين-أقرب إلى عِلل المتكلمين منها إلى عِلل المتفقيين، وذلك أنّهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث عِلل الفقه<sup>235</sup>".

ثم ينتقل إلى المقارنة بين عِلل النُّحاة وعلل الفقهاء فيقول: "ولست تجد شيئاً مما عِلل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحسّ منطوقاً على الاعتراف به..."<sup>236</sup>.

ثم يستدرك ابن جِنِّي على كلامه السابق إيضاحاً له وبيانياً فيقول: "ولسنا ندعي أنّ عِلل أهل العربية في سمت العِلل الكلامية البتة، بل ندعي أنّها أقرب إليها من العِلل الفقهية"<sup>237</sup>.

وفي موضع آخر من كتابه الخصائص يقول: "كذلك كتب محمد بن الحسن<sup>238</sup>-رحمه الله-إنّما ينتزع أصحابنا منها العِلل لأنّهم يجدونها منشورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق، ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة"<sup>239</sup> أشكل قوله هذا على كثير من الباحثين، وقالوا: إنّّه تصريح من ابن جِنِّي بانتزاع النُّحاة العِلل من كتب الفقهاء.

---

ÇIKAR, Mehmet Şirin, **Nahivciler ile Mantıkçılar arasındaki tartışmalar**, isam, <sup>233</sup> istanbul, 2009.s.177.

<sup>234</sup> ابن جِنِّي، الخصائص، 48/1.

<sup>235</sup> المصدر نفسه، ص48/1.

<sup>236</sup> المصدر نفسه، 51/1.

<sup>237</sup> المصدر نفسه، 53/1.

<sup>238</sup> وهو صاحب أبي حنيفة.

<sup>239</sup> المصدر نفسه، 163/1.

وبناء على قول ابن جني هذا ذهب بعض الباحثين<sup>240</sup> الذين تطرقوا إلى العلة وأرخوا لها إلى أن علة النحو منتزعة من علة الفقه، واستدلوا به أيضاً على مدى تأثير علة النحو بعلة الفقه.

غير أن الذي استدل به هؤلاء النحاة واعتمدوا عليه من قول ابن جني فيما ذهبوا إليه بانتزاع العلة النحوية من العلة الفقهية غير دقيق، وجاء بناء على تفسير كلمة (أصحابنا) بالنحاة، ولكن عند إمعان النظر في سياق النص وما سبقه من كلام يتبين للتأخر بأنه أراد الفقهاء لا النحاة بقوله: (أصحابنا)؛ فهو يُشبه ما ذهب هو إليه من جمع العلة المتناثرة في كتب النحاة الذين سبقوه في كتابه هذا، بما فعله أصحابه من فقهاء الحنفية من جمع العلة الفقهية المتناثرة في كتب محمد بن الحسن؛ ويقارن منهجه بمنهج فقهاء الحنفية في التأليف<sup>241</sup>.

### 2.3.3. موقف المحدثين من العلة والتعليل النحوي

لا يكاد الكلام في الدرس اللغوي في العصر الحديث يخلو عن ذكر فردينان دي سوسير الذي يُعدُّ الأب الروحي للدراسات اللغوية الحديثة في العالم بعامة وفي الغرب بخاصة؛ لما كان لكتابه (علم اللغة العام) من أثر كبير وفضل عظيم في تطور الدرس اللغوي، لقد كان ثورة على المنهج التاريخي القديم، ودعوة إلى استخدام المنهج الوصفي في اللغة، وأكد دي سوسير أن اللغة ظاهرة اجتماعية وأنها تدرس لأجلها ولذاتها بعيداً عن أية مؤثرات أخرى، ونبذ استخدام العقل في اللغة وإنما توصف كما هي وفي فترة زمنية محددة<sup>242</sup>.

كما شهد القرن العشرون إلى جانب هذه المدرسة الوصفية البنوية الشكلية، اتجاهات أخرى أهمها مدرسة النحو التوليدي التحويلي الذي يُعدُّ نعم تشومسكي أهم رواده، وكانت من أهم أسباب نشأته الرغبة إلى إدخال العقل في دراسة اللغة، وقد رفضت مبادئ كثيرة تبنتها المدرسة الوصفية البنوية، فهي تتخذ من قدرة المتكلم على إنشاء الجمل موضوعاً لها، وتعد المعنى في

---

<sup>240</sup> مثل: الحديثي في كتابها (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص321، والدكتور محمد عيد في

كتابه (أصول النحو العربي، ص115، والراجحي في كتابه (النحو العربي والدرس الحديث، ص18-19).

<sup>241</sup> الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء-مغرب، ط2، ص6، محمد

الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، 517/1.

<sup>242</sup> دي سوسور، فردينان، علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد-العراق، ص253،

وعبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط3،

1997م، ص183-188.

التحليل اللغوي أمراً ضرورياً، وتعتمد على الحدس والتخمين، ثم إجراء الاختبار لتقويم الفروض المتضاربة<sup>243</sup>.

والحاصل أنّ هناك اتجاهين رئيسيين يغلبان على اللسانيات الحديثة، الأول: ذو نزعة حسية نقلية يعتمد على المشاهدة والاستقراء لاستنباط القوانين يتمثل في المدرسة الوصفية، والثاني: ذو نزعة عقلية، يعتمد الحدس والتخمين وإيجاد الفروض، وتتطلق من مسلمة ثم تنتهي إلى مجموعة من القواعد بعد عمليات معينة يتمثل في المدرسة التوليدية التحويلية<sup>244</sup>.

وقد كان للمناهج اللغوية الحديثة أثرٌ بالغٌ في طائفة كبيرة من الباحثين العرب الذين درسوا في الغرب وتعلموا لعلمائها، وترجموا كثيراً من مؤلفاتهم وأفكارهم، حتى أصبحوا من رواد تلك المناهج، وتعدّ الوصفية أكثرها تأثيراً في المحدثين من العرب، والنّاظر إلى مؤلفاتهم يُلاحظُ بوضوح مدى تأثرهم بها.

وقد دعا أصحاب المنهج الوصفي من النّخاة العرب إلى ضرورة تطبيقه في النّحو العربي، ووصف اللغة كما هي، والابتعاد عن المنهج التّعليلي المعياري الذي أضّرّ بالنّحو وأفسده، ووصفوا النّحو في القرن الرابع الهجري بأنّه "في متاهة من التّعليلات والتفسيرات التي لا تمت إلى اللغة بصلة"<sup>245</sup>، ودعوا إلى ترك العِلل العقلية وإلغاء نظرية العامل، "وقد شهدت بداية النصف الثاني من هذا القرن، وخاصة العقد السادس والسابع منه هجوماً من بعض الباحثين على جوانب من النّحو العربي بتأثير تبني معظمهم للمنهج الوصفي"<sup>246</sup>.

يتعدد مواقف الباحثين العرب من العلة النّحوية بين مؤيّدٍ لها ورافض، وبينهما قِسْمٌ آخرٌ من العلماء لم يرفضوها كلّ الرّفص وإن لم يقبلوها على إطلاقها.

هذه هي الاتجاهات الثلاثة على الإجمال، وأمّا التفصيل فلدى كل باحثٍ وجهة نظر خاصة به، تميزه عن غيره من الباحثين في العلة النّحوية.

الأول: الذين يقبلون بعض العِلل ويرفضون بعضها، ومن هؤلاء:

<sup>243</sup> عبد التّواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، ص 183-188.

<sup>244</sup> طالب الإبراهيمي، خولة، مبادئ في اللسانيات، دار القصبية، الجزائر، ط2، 2006م، ص 10.

<sup>245</sup> المخزومي، مهدي، أعلام في النّحو، دار الجاحظ، بغداد-العراق، 1980م، ص 85.

<sup>246</sup> سعيد الملح، نظرية التّعليل، ص 227.

## 1- تَمَام حَسَّان.

يدعو إلى استخدام العلة الصورية في العلوم الاجتماعية بعامّة والبحث اللغوي بخاصة، وأمّا العلة الغائية فهي مرفوضة في البحث العلمي، ولكن لا بُدّ من استعمالها للغايات التعليمية.

غير أنّ العلتين الصورية والغائية كلاهما وجدتا في الدرس النّحوي، الأولى كانت في مرحلة النشأة، وهي تبدو واضحة في قولهم: "العرب تقول كذا"، أما الغائية فكانت بعدها حين غلب على النّحو طابع التلقين التعليمي<sup>247</sup>.

ويذهب إلى أن المنهج الحديث لم يُعَدّ يعترف إلا بالعلة الصورية؛ وهي عبارة عن علة السماع (هكذا سمعنا عن العرب) التي تصف ظاهرة معينة، وتتوقف عند السؤال عن كيف تتمّ هذه الظاهرة أو تلك؟ ولا تتعداها إلى السؤال عن الغائية منها بل لماذا؟ وأغلب علل النّخاة علل غائية لا يمكن التأكد من صدقها أو كذبها "والعلة الصورية معترف بها في العلم، لأنها تصف الوضع المعين، وتصف كيفية حدوثه، أما العلة الغائية فغير معترف بها علمياً، لأنها تتكلم أكثر ما تتكلم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختبار صدقها أو كذبها"<sup>248</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن تمام حسان يدعو إلى استعمال العلة الغائية في قاعة الدرس، بل يرى أنه لا مناص للمعلم من استعمالها، لأنه قد ينصب التلميذ الفاعل ويرفع المفعول، فيصح له المعلم بأنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب.

والحاصل من كلام تمام أنه لا يقبل سوى علة السماع، وهو تعليل النشأة الأولى للنّحو، ولا يأخذ منها إلا ما وافقت منهجه الوصفي<sup>249</sup>.

## 2- شوقي ضيف

لم يقبل سوى العِلل التعليمية، وقد تأثّر بآراء مضاء ومنهجه في ترك العِلل الثواني والثالث، واقتصر على العِلل الأوائل؛ لما فيها من فائدة في تعليم الناشئة، فهي التي تؤدي إلى معرفة كلام

---

<sup>247</sup> تمام حسان، الأصول، ص167.

<sup>248</sup> تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص51.

<sup>249</sup> تمام حسان، الأصول، ص170.

العرب وأساليبهم وبها يتم تثبيت القواعد النحوية في أذهان الطلاب، أمّا بقية العِلل فلا جدوى فيها.<sup>250</sup>

ويؤكد أنّ "الواجب أنّ نقنصر على وصف الطبيعة الأولى... أمّا هذه العِلل الثواني والثالث فينبغي نفيها من النحْو؛ لأنّها لا تكسبنا أنّ نتكلّم كما تكلمت العرب"<sup>251</sup>.

### 3- إبراهيم أنيس.

وهو من الذين تأثروا بالمناهج الغربية في الدرس اللغوي، ووجد أنّ ما يُسمّى بالمسائل اللغويّة ليست سوى مشاكل لغويّة بحاجة إلى مزيد من البحث والتدقيق، وذلك بعد اتصاله بدراسات المستشرقين للغات السامية ودراسات الغربيين للغاتهم القديمة والحديثة وما صاروا إليه من نتائج عظيمة الشأن، أدت إلى نهضة كبيرة في الدراسات اللغوية<sup>252</sup>، فيقول: "أمّا في عصرنا الحديث فقد ضاق كثير منا بهذا الإعراب، ووجدنا المشقة والعنت في فهم علله وأسبابه، فثاروا عليه، ودعوا إلى تقويض أركانه والتخلص منه..."<sup>253</sup>.

### 4- مهدي المخزومي.

ينكر على النحاة التوغل في التعليل، واستعمال المنطق والفلسفة في الدرس النحوي، ممّا صعّب النحْو، وأبعده عن غايته، حين يقول: "ومن هنا أسهبوا [النحاة] في الكلام على العِلل، زعماً منهم أنّ العرب كانوا يبنون عليها أحكام لغتهم، وغلوا في ذلك غلواً جعلهم يبعدون في فلسفة القياس وأنواعه النظرية، وحشوا كلامهم في اللغة والنحْو بضروب من البحث الفلسفي، ودخلوا في جدل طويل انتهى بالدرس النحوي إلى أنّ يكون في الموضوع الذي وضعوه فيه"<sup>254</sup>.

كما يرى بأن النحوي يجب عليه ألا يفرض القواعد، ويعلل الظواهر، ويصوّب أسلوباً ويخطئ الآخر؛ لأنّ وظيفته هي دراسة النحْو دراسة وصفية تطبيقية، وأنّ الخليل بن أحمد لم

---

<sup>250</sup> شوقي ضيف، مقدمة كتاب الإيضاح في علل النحْو للزجاجي.

<sup>251</sup> ضيف، مقدمة تحقيق الرد على النحاة ص36.

<sup>252</sup> إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص4.

<sup>253</sup> المصدر نفسه، ص210.

<sup>254</sup> المخزومي، مهدي، في النحْو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1986م، ص22.

يتكأف في التعليل إنما كان يقيس النظر على النظر، وكان تعليه تعليلاً لغوياً بعيداً عن التعليل العقلي<sup>255</sup>.

#### 5- عبد الرحمن أيوب.

يبدو أن أيوب أقل جدّة وصلابة في رفضه للعلّة، فهو لا يعارض العلة إلا إذا كانت على الوضع المنطقي- على حدّ تعبيره- فيقول: "تود أن تُبادر القارئ برفضنا نظرية العلة على الوضع المنطقي الذي يصرُّ النحاة على اتّباعه، ولكننا في نفس الوقت نُقرُّ إمكان ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى في الوجود والعدم، ولا بأس لدينا من أن يُسمّى هذا الارتباط تعليلاً، فالمشكلة عندنا ليست لفظية بل منهجية"<sup>256</sup>.

وليس له مشكلّة في تعليل النحاة حذف حرف العلة من الفعل (يقوم) عند جزمه بالتقاء الساكنين؛ لأنّه اقتران ظاهرة لغوية بأخرى باطراد، ولا يُعارض مثل هذه العلة، ويوافق كثيراً من النحاة الأوائل الذين يشترطون وجود الاطراد في العلة، ولكنه يُعارض علة البناء والإعراب؛ لأنّها من العلة المنطقية التي لا علاقة لها بالواقع اللغوي<sup>257</sup>.

#### 6- مازن مبارك.

يدعو إلى أن نتخذ من العلة بما يجعل من تعليم النحو سهلاً، ونبذ ما عدا ذلك من العلة التي لا نستفيد منها في ضبط اللغة وتعلّمها، ويرى أن بعض النحاة أفسدوا النحو بكثرة العلة والأقيسة، وأودت بهم العلة إلى الدخول في "خضم فلسفة نظرية سمجة تختفي وراء العلة الثواني والثالث ووراء أحكام العلة... بل جرّتهم إلى خلق ألغاز وافتراسات والأعيب ذهنية كان لها أسوأ الآثار وأبشع العواقب في البحث النحوي"<sup>258</sup>.

#### 7- محمد عيد.

<sup>255</sup> المصدر نفسه، ص 22.

<sup>256</sup> أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 29.

<sup>257</sup> المصدر نفسه، ص 30.

<sup>258</sup> مازن المبارك، النحو العربي والعلّة النحوية، ص 163.

اتَّفَقَ مع تمام حسان فيما ذهب إليه على أَنَّ التَّعْلِيلَ الوصفي (العِللُ الأوَّلُ أو العِللُ التعليمية) يتفق مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية تُوصَفُ بذكر خواصها، أمَّا تعليل النُّحَاة الغائي (الثواني والثالث) فليس له ربط بمجتمع أو عُرْفٍ؛ لأنَّه قائم على الصنعة، ويعتمد على العقل<sup>259</sup>.

ويرى أَنَّ حكمة الله ونية العرب لا تدخلان في طوق الباحث، لأنَّهما من الغيبات، والطبيعة والإحساس من الأمور التي لا يمكن ضبطها، وما نقل عن العرب ساذج لا يقاس بما صنعه النُّحَاة من غرائب العِللِ، وما فعله النُّحَاة كُلُّه تسويغ لما حدث، وليس حقيقة ما حدث، وقد وقع النُّحَاة في تعليلهم تحت نفوذ التَّعْلِيلِ الأرسطي<sup>260</sup>.

8- محمد الحلواني.

يذهب إلى أَنَّ العلة ما هي إلا تفسير للظواهر اللغوية وشرح لأسبابها، واستكناه لما وراءها، ولا يتوقف عند الأمور اللغوية بل يتعداها إلى المحاكمة العقلية الصرفة، وأنَّها أُخِذَتْ من العلتين الكلامية والفقهية وجمعت بين خصائصهما<sup>261</sup>.

ويربط بين علة إثارة الخفة، وكثرة الاستعمال وبين قانون الاقتصاد اللغوي بقوله عن علة الاستعمال: "وهذا أيضاً من قانون الاقتصاد اللغوي؛ لأنَّ كثرة الاستعمال تجعل العبارة اللغوية معروفة مفهومة، ولهذا لا يجد المتكلم حرجاً في أن يقتصد في لفظها"<sup>262</sup>.

ويربط بين علة إثارة الخفة وكثرة الاستعمال وبين قانون الاقتصاد اللغوي بقوله عن علة الاستعمال: "وهذا أيضاً من قانون الاقتصاد اللغوي؛ لأنَّ كثرة الاستعمال تجعل العبارة اللغوية معروفة مفهومة، ولهذا لا يجد المتكلم حرجاً في أن يقتصد في لفظها"<sup>263</sup>.

---

<sup>259</sup> عيد، أصول النُّحُو العربي، ص148.

<sup>260</sup> المصدر نفسه، ص124-125.

<sup>261</sup> الحلواني، أصول النحو العربي، ص108.

<sup>262</sup> الحلواني، أصول النحو العربي، ص115.

<sup>263</sup> الحلواني، أصول النحو العربي، ص115.

وعن علة العوض: "ولا شك أنّ هذه العلة تكلفٌ وتعسّفٌ، ومثل هذه العلة جعل الباحثين المعاصرين يثرون على مسألة التعليل أصلاً، ويجدون فيها مغايرة للمناهج اللغوية التي ينبغي أن تقوم على مجرد الوصف"<sup>264</sup>.

وعن علة الالتباس يقول: "ودفع الالتباس علة من العِلل الوجيهة [الوجيهة] في أصول النُحو"<sup>265</sup>.

فهو بهذا يريد أن يُوفّق بين العِلل النحوية التي أخذها من التُّراث النحوي وبين ما توصل إليها المناهج الحديثة في بعض المواضع، إلا أنّه لا يرضى عن كثير من العِلل النحوية ويرى أنّه أولى بالنحاة أن يتجاوزوا عن كثير منها.

#### 9- عباس حسن.

يرفض عباس حسن العِلل النُحوية فيقول: "إن النظرّة العجلى الصائبة لتحكم من غير تردد بأنّ جميع هذه العِلل والتعليلات زائفة لا تمثّل إلى العقل والواقع بصلة ما، ولو كانت واهية.

وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها، وتطهير النُحو منها، اللهم إلا من ذلك النوع، الصحيح الصادق الذي يسمونه: "علل النظير"...ولا علة إلا التنظير (أي قياس الشيء على نظيره)"<sup>266</sup>.

ويرى أنّ العلة بلاء قد أصابت النُحو، وهي من كبريات العيوب فيها وقد أفسدتها، وفي موضع آخر يقول: "مشكلة التعليل هذه خطيرة، فقد وُلدت، ونمت، وامتدت أصولاً وفروعاً على الوجه الذي نرى في مطولات النُحو..."<sup>267</sup>. وقد كان رفضه لبعض العِلل على ضوء الموروث النُحوي، لا على وفق المناهج الحديثة.

#### 10- خليل عمارة.

<sup>264</sup> الحلواني، أصول النُحو العربي، ص116.

<sup>265</sup> الحلواني، أصول النُحو العربي، ص118.

<sup>266</sup> عباس حسن، اللغة والنُحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ص149.

<sup>267</sup> المصدر نفسه، ص146.

أخذ بالعلة الأولى ورفض العِللِ الثواني والثالث؛ لأنَّهما نوعان فلسفيان ولا علاقة لهما بالتعليل الوصفي للظاهرة اللغوية، فهو بهذا يوافق ابن مضاء فيما ذهب إليه من قبول العلة الأولى فقط<sup>268</sup>.

وقد نهج أغلب اللسانيين في رفض العِللِ منهج ابن مضاء، حيث رفضوا ما سوى العِللِ التعليمية.

الثاني: الذين يرفضون العِللِ مطلقاً، ومن هؤلاء:

#### 1- إبراهيم مصطفى.

يُعَدُّ إبراهيم مصطفى أَوَّلَ مَنْ فَتَحَ باب دعوى إصلاح النَّحو في العصر الحديث في كتابه إحياء النَّحو وأراد من كتابه هذا أموراً كثيرة من أهمها رفض نظرية العامل، وما يُؤدِّي إليها من عمل أو علل، وزعم أنَّ الضَّمَّةَ عِلْمُ الإسنادِ، والفتحة عِلْمُ الخفة، والكسرة عِلْمُ الإضافة<sup>269</sup>.

#### 2- إبراهيم السامرائي.

يرى أنَّ المنهج الوصفي يرفض العِلَّةَ ولا يقبله في المجال اللغوي، وأنَّ التعليل شيءٌ دخيلٌ، وغريبٌ على الدرس النَّحوي، ويتناقضُ أيَّما تناقضٍ مع المنهج الوصفي التي تدرس اللغة لذاتها ومن أجلها<sup>270</sup>.

ولكنَّه يقولُ في موضعٍ آخرٍ إنَّ النُّحاةَ القدامى نصرته لمذهبهم أتوا بتعليلاتٍ بعيدة كل البعد عن طبيعة العلم اللغوي حيث يقول: "والذين عرضوا لمسائل الخلاف بيَّنوا بوضوح أنَّ كلاً من الفريقين قد التجأ إلى تعليقات بعيدة كل البعد عن طبيعة العلم اللغوي كما يفهمه أهل عصرنا هذا"<sup>271</sup>، يبدو أنَّه يقبل العِللِ التي تناسبُ روحَ اللغة وطبيعتها، ويعلم بأنَّ الاستغناء التام عن التعليل غيرُ ممكنٍ في الدرس اللغوي.

---

<sup>268</sup> عمارة، خليل أحمد، العامل النَّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، دار الفكر، 1987م، ص71.

<sup>269</sup> مصطفى، إبراهيم، إحياء النَّحو، ط 2، مصر، 1992م، ص28 وما بعدها.

<sup>270</sup> السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، 1966م، ص11

<sup>271</sup> المصدر نفسه، ص8.

### 3- أمين الخولي.

يرى أنه من الواجب التخلي عن التعليل النحوي، وبهذا نكون قد أهملنا تلك التعليلات التي ملأت متون النحو العربي، وشروحها، "ويتبع التخلي عن هذا التعليل، ترك ما خلفته اللغوية المنطقية من صيغ إعرابية تلقينية"<sup>272</sup>.

الثالث: الذين يقبلون العِلل مطلقاً، ومن هؤلاء:

#### 1- محمد عرفة.

لقد ألف كتابه النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة رداً على إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه في كتابه إحياء النحو، ووافق النحاة على تعليلاتهم، وحذا حذوهم في استنباط العِلل والأخذ بها<sup>273</sup>.

#### 2- منى إلياس.

ذهبت إلى أن العلة النحوية عند تأملها وإمعان النظر فيها يتبين أنها علة لغوية حسية مدار أغلبها على طلب الخفة واجتتاب الثقل، وليس لها علاقة باعتبارات عقلية منطقية كما يزعم البعض، وأن التعليل في النحو هو اقتران ظاهرتين وجوداً وعدمياً وجعل إحداها علة للأخرى، وهذا هو مفهوم العلة في جميع العلوم، بل هذا هو ما تقتضيه بدهة العقل البشري<sup>274</sup>.

#### 3- على النجدي ناصيف.

تعجب من بعض المعاصرين الذين يهاجمون العِلل بلا هوادة، ويتناسون بأن الإنسان مفطور على البحث عن خفايا الأشياء وعللها إرضاء للعقول واطمئناناً للنفوس، ودافع عن النحاة في تحليلهم للقواعد النحوية حين قال: "ومن طبع الإنسان البحث عن الأسرار... فالنحاة بما أتوا من هذا إنما يستجيبون للطبع المستتير في استنباط المسائل وعرضها على الناس فترضى العقول

<sup>272</sup> الخولي، أمين، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، مكتبة الأسرة، 2003م، ص62.

<sup>273</sup> عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص133.

<sup>274</sup> منى إلياس، القياس في اللغة، ص47-48.

وتطمئن القلوب؛ وتأخذ ما تأخذ عن بيّنة، وتدع ما تدع عن بيّنة<sup>275</sup>. وهذا لا يعني بأنّه ليس لديه ملاحظات على العِلل النّحوية.

4- محمد الخطيب.

يُعدُّ من أبرز المدافعين عن تعليلات النّحاة لأنّه يرى بأنّ وظيفة العالم تكْمُنُ في تفسير الظواهر النّحوية لا الوقوف عند وصفها وتحليلها فقط، وليس التّعليل في الدرس النّحوي محاولات تعسفية للربط بين الظواهر اللغوية والأصول التي اختلقها النّحاة، بل هي منهج للتفكير في اللغة، واكتشاف لقوانينها، وهذا لا يعني أنّه ليس بالإمكان إيجاد تعليلات واهية أو شديدة التكلفة، وبالغة التعسف، هنا وهناك، ولكن نسبتها ضئيلة لا يؤبه بها<sup>276</sup>.

5- عبد الحميد حسن.

ذهب إلى أنّ العِلل النّحوية قابلة للمناقشة وإبداء الرأي فيها سواء أكان تأييداً لها أم رفضاً، حين قال: "على أنا لا نقصد بهذا أن نقول: إنّ العِلل النّحوية واهية الأساس، بل نقول: إنّها تتسع لإبداء الرأي وتخضع للحكم السليم لها أو عليها"<sup>277</sup>، وهو الأصل في العِلل النّحوية فهي ليست بعقلية لا تقبل الجدل كما أنها ليست بعقل شرعية منصوطة عليها، بل هي اجتهادات من النّحاة وصلوا إليها بعد استقراء اللغة وعمل العقل فيها، وهذا ما أشار إليه الخليل حين سُئل عن العِلل فأجاب بأنّها اجتهاد منه قد يصيب وقد يخطأ.

6- سعيد الملح.

يُعدُّ الملح من الذين يقبلون العِلل النّحوية ويدافعون عنها ويرى أنّها وسيلة منهجية لدراسة النّحو، كما يصفها بالبساطة والاختصار، ويفضل أن يفرد كل واحدة منها بدراسة مستقلة<sup>278</sup>.

ويلاحظ أنّ وصفه للعِلل بالبساطة والاختصار فيه كثير من التجوز، وإن كان لا تخلو بعض العِلل من ذلك غير أنّ السّمة العامة للعِلل هي الإطالة والتعقيد.

<sup>275</sup> ناصيف، سيبويه إمام النّحاة، ص44.

<sup>276</sup> محمد الخطيب، ضوابط الفكر النّحوي، 595/1-596.

<sup>277</sup> عبد الحميد حسن، القواعد النّحوية مادتها وطريققتها، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1952م، ص233.

<sup>278</sup> سعيد الملح، نظرية التّعليل، ص265.

وخلص القول في هذه المسألة أن قبول كل العلل ليس بيسير، كما أن رفضها بالمطلق فيه كثير من الإجحاف؛ لذا يعد قول القائلين بالتوسط أرجح وأكثر دقة، فليست كل العلل سواسية في القوة والضعف، والسهولة والعقيد، فإلى هذا أشار ابن مضاء بقبوله للعل البسيطة والسهولة ورفضه للعل الفلسفية والجدلية.

### 3. علل الإعراب والبناء في الأسماء

وقبل البدء بأهم باب من أبواب النَّحْوِ يذكر النَّبَأُولِيُّ القاعدة الأساسية في الإعراب والبناء، وهي: قاعدة الأصل فلكلِّ من الاسم والفعل والحرف أصلٌ إمَّا البناء وإمَّا الإعراب، فجعلوا الأصل في الفعل والحرف البناء فإنَّ أُعْرِبَ فابحث عن علته، وفي الاسم الإعراب فإنَّ بُنِيَ فابحث عن علته، ثُمَّ بَيَّنُّوا أَنَّ ما كان على الأصل لا يُسألُ عن عِلَّتِهِ.

وبعد أن ثبتوا قاعدة الإعراب والبناء، قالوا: إنَّ الأصل في الاسم المبني السكون، وإنَّ جاء متحركاً فابحث عن علته، والأصل في الحركة الكسر، فإنَّ كان مضموماً أو مفتوحاً فابحث عن علته<sup>279</sup>.

سنتناول في هذا الفصل الحديث عن علل الإعراب والبناء في الأسماء في مبحثين.

#### 3.1. علل المعرب من الأسماء

اتفق العلماء على أن المعرب من الكلام على ضربين<sup>280</sup>:

الأول: الاسم المتمكن.

الثاني: الفعل المضارع.

##### 3.1.1. علل عامة في الإعراب

###### 3.1.1.1. المسألة الأولى: علة جعل الأصل في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال

###### البناء

اختار النَّبَأُولِيُّ مذهب البصريين في جعل الإعراب أصلًا في الأسماء، والبناء أصلًا في الأفعال، والكوفيون جعلوا الإعراب أصلًا في الأفعال كما هو أصل في الأسماء، وقد اعتلَّ النَّبَأُولِيُّ لما ذهب إليه بقوله: "فالإعراب هو تزيين الكلام، والكلام إذا زُين فهم معناه، وأدرك فحواه، وإذا ثبت هذا وتقرر فالأصل في الإعراب هو الأسماء دون الأفعال والحروف؛ وذلك لأن الأسماء هي التي يُتصوَّر كونها فاعلة، أو مفعولة، أو مضافاً إليها ومضافة، دون الأفعال والحروف فيجب أن

<sup>279</sup> النَّبَأُولِيُّ، أبو الحسن علي بن الحسين، شرح اللَّمع، تح: إبراهيم أبو عباة، منشورات جامعة الإمام سعود، السعودية، 1990م، ص200.

<sup>280</sup> النَّبَأُولِيُّ، شرح اللَّمع، ص191.

يكون مخصوصاً بالأسماء<sup>281</sup> للفصل بين معانيها الإعرابية<sup>282</sup>، فالعلة عنده للتمييز بين المعاني التي تعتور الأسماء من الفاعل والمفعول والمضاف. والعلة علة التفريق أو الفصل أو التمييز.

وهذا ما علل به جمهورُ البصريين كأمثال المُبَرِّد، وابن السَّرَّاج، والزَّجَّاجي، والرُّمَّاني، وأبو البركات عمر الكوفي<sup>283</sup>، فقد قال الزَّجَّاجي: "قال الخليل وسِينَوِيَه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل"<sup>284</sup>، بيِّدَ أنَّ قُطْرُباً -وهو محمد بن المُسْتَنبِر تلميذُ سِينَوِيَه- خالفهم وخرج برأي ينافي أصلاً من أصول النَّحْو عندما رأى أنَّ الإعراب لم يدخل الكلام للدلالة على المعاني التي تعتور الألفاظ، وإنما للوقف والوصل، عند الوقف يُلَزَّمُ إسكان الكلمة وعند الوصل يُلَزَّمُ تحريكها، وهكذا سكون وحركة متعاقبتان؛ ليعتدل الكلام.

#### مذهب قُطْرُب (نظريته):

وقد علل قُطْرُب لمذهبه هذا بأنه يوجد في كلام العرب أسماء تتفق في الإعراب وتختلف في المعنى، وهناك أسماء تختلف في الإعراب وتتفق في المعنى، فقد نقل لنا الزَّجَّاجي رأي قُطْرُب قائلاً: "هذا قول جميع البصريين إلا قُطْرُباً فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها؛ لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني... وإنما أُعْرِبَت العرب كلامها؛ لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمها السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يُلَزَّمُ الإسكان في الوقف والوصل..."<sup>285</sup>.

<sup>281</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص192

<sup>282</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص188.

<sup>283</sup> المُبَرِّد، محمد بن يزيد، المُقْتَضِب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر-القاهرة، ط3، 1994م، 1/2. وابن السَّرَّاج، محمد بن سهل، الأصول في النَّحْو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط3، 1996م، 50/1. والزجاجي، الإيضاح في علل النَّحْو، ص69، والرُّمَّاني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد إبراهيم شيبه، رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، 1415هـ، ص117. الشريف الكوفي، عمر بن إبراهيم، البيان في شرح اللُّمَع، تح: علاء الدين حموية، دار عمار، عمان-الأردن، ط1، 2002م، ص21.

<sup>284</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحْو، ص77.

<sup>285</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحْو، ص70-71.

وَيُقَدِّمُ نَحَاهُ الْبَصْرَةَ تَعْلِيلاً آخَرَ تَأْيِيداً لِمَذْهَبِهِمْ، وَهُوَ أَنَّ الْأَفْعَالَ عَوَامِلُ بِإِجْمَاعِ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ وَالْكَوْفَةِ، فَالْقَوْلُ بِإِعْرَابِهَا يُوجِبُ الْقَوْلَ بِإِيجَادِ عَوَامِلِ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ مُعْرَبٍ مِنْ مُعْرَبٍ، وَهِيَ لَيْسَتْ بِأَحَقَّ مِنْ عَوَامِلِهَا بِالْإِعْرَابِ فِعْوَامِلِهَا أَيْضاً مُعْرَبَةٌ بِحَاجَةٍ إِلَى عَامِلٍ يَعْرِبُهَا، وَهَكَذَا دَوَالِيكَ إِلَى مَا لَا نَهَايَةَ، وَهَذَا بَيْنَ الْفَسَادِ؛ لِذَا وَجِبَ الْقَوْلُ بِنِجَاءِ الْأَفْعَالِ<sup>286</sup>.

وَأَثَرُ عِلْمِ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحٌ لِلْعَيَانِ، فَكَمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ أَثْبَتَ أَنَّ الْكُونَ حَادِثٌ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ حَادِثٍ مِنْ مُحْدِثٍ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحْدِثُ الْكُونَ قَدِيمًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَادِثًا لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُحْدِثٌ، وَلِمُحْدِثِهِ مُحْدِثٌ، وَهَكَذَا دَوَالِيكَ إِلَى مَا لَا نَهَايَةَ، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِذَا وَجِبَ الْقَوْلُ بِقَدَمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهَذَا الدَّلِيلُ يَسْمِيهِ عِلْمَاءُ الْكَلَامِ بَطْلَانَ التَّسْلُسِ، يَنْقُلُهُ لَنَا الرَّجَّاجِيُّ (ت: 337هـ) عَلَى لِسَانِ الْبَصْرِيِّينَ، وَلَكِنِ الْبَاقُولِيُّ أَعْرَضَ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ هَذَا.

وَمَا اعْتَلَّ الْبَصْرِيُّونَ بِهِ أَيْضاً هُوَ "أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِعْرَابِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ دَلَالَةُ الْكَلِمَةِ عَلَى الْمَعْنَى اللَّازِمِ لَهَا، وَالزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ خَارِجَةٌ عَنِ هَذِهِ الدَّلَالَةِ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهَا لِنَدْوَى عَلَى مَعْنَى عَارِضٍ، يَكُونُ تَارَةً وَيَفْقَدُ تَارَةً، وَالْمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ كَوْنُ الْاسْمِ فَاعِلًا، أَوْ مَفْعُولًا، أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَفْرَقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعْنَى، وَهَذِهِ الْمَعْنَى تَصَحُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَلَا تَصَحُّ فِي الْأَفْعَالِ، فَعُلْمٌ أَنَّهَا لَيْسَتْ أَصْلًا، بَلْ هِيَ فَرْعٌ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْمَاءِ فِي ذَلِكَ"<sup>287</sup>، وَيُرَدُّ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ بِأَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الرَّئِيسَةِ فِي النَّحْوِ وَهِيَ: الْفَاعِلِيَّةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ وَالْإِضَافَةُ، وَتَحْتَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ أَبْوَابٌ كَثِيرَةٌ يَشَارِكُهَا فِي الْعَلَامَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، فَأَتَى لَنَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَهَا!

وَاحْتَجُوا أَيْضاً بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ أَكْثَرُهَا مُعْرَبَةٌ، وَقَلِيلٌ مِنْهَا مَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ، وَالْأَفْعَالُ أَكْثَرُهَا مَبْنِيَّةٌ، وَالْمُضَارِعُ مِنْهَا مُعْرَبٌ لِشَبْهِهِ بِالْأَسْمِ، فَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِعْرَابِ، وَفِي الْفِعْلِ الْبِنَاءُ<sup>288</sup>، وَمِثْلُ هَذَا الدَّلِيلِ لَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ، فَلَا عَتَبَارَ لِلْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ فِي التَّعْلِيلِ، فَكَمْ مِنْ فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ وَأَصُولٍ قَلِيلَةٍ!

مذهب الكوفيين وعلتهم:

<sup>286</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 77-78.

<sup>287</sup> أبو البقاء العكبري، التبيين، ص 154.

<sup>288</sup> أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هندواوي، ص 122-123.

ولا خلاف بين الكوفيين والبصريين في كون الأصل في الأسماء الإعراب، ولكن اختلفوا في الأفعال، فالكوفيون - كما مرّ آنفاً - يقولون: إنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معاً، وقد اعتلوا لمذهبهم بأنّ الأفعال كالأسماء فهي أيضاً تتعدد معانيها بين الماضي والحاضر والاستقبال، والنفي والإيجاب، والنهي والأمر؛ لذا استحقت الإعراب<sup>289</sup>. واعتلوا أيضاً بقولهم: "وبمثلته ندلّكم على أنّ الأفعال أيضاً في الأصل مستحقة للإعراب كالأسماء، وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة"<sup>290</sup>. وقد ضرب الكوفيون مثلاً على الالتباس القائم في الفعل الذي يزيله الإعراب اعتلالاً لمذهبهم، وهو: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن، بالجزم نهى عنهما، وبالنصب نهى عن الجمع بينهما، وبالرفع نهى عن الأول، وإباحة الآخر<sup>291</sup>.

ويمكن القول إنّ البصريين والكوفيين متفقون على بناء الفعل الماضي، ولكن اختلفوا في إعراب الفعل المضارع هل أُعرب أصالةً على مذهب الكوفيين أم تبعاً للاسم؛ لمضارعه له على مذهب البصريين؟ كما اختلفوا في فعل الأمر أهو مبني كما يقول البصريون أم معرب كما يقول الكوفيون؟<sup>292</sup>.

ولم يقتصر الأمر في هذه المسألة على اتجاهين بل ظهر اتجاه ثالث - فيما نقله أبو حيان ونسبه إلى بعض المتأخرين - يذهب أصحابه إلى أنّ الفعل معرب لذاته، والاسم معرب

---

<sup>289</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 81، والعُكْبَرِيُّ، التبيين، ص 154، وأبو حيان، التذليل والتكميل، 123/1.

<sup>290</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 80.

<sup>291</sup> السُّيُوطِيُّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، 1992م، 44/1. وأبو حيان، التذليل والتكميل، 123/1.

<sup>292</sup> الإيضاح في علل النحو، ص 77، وابن عُصْفُور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط 1، 1998م، 476/4. والأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط 1، 2002م، ص 414. والأشموني، علي بن محمد، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (المشهور بشرح الأشموني تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط 1، 1955م، 113/1. سنفصل القول في هذه المسائل عند الحديث عن بناء الأفعال وإعرابها.

لغيره؛ لذا فهو أحق بالإعراب من الاسم<sup>293</sup>، فالإعراب حسب أصحاب هذا الاتجاه أصل في الفعل وفرع في الاسم، فهو نقيض ما ذهب إليه البصريون.

ومن المحدثين من أحيا رأي قطرب بإعادة كلامه -وهو إبراهيم أنيس- في كتابه (من أسرار اللغة) فقال: "ليس للحركة الإعرابية مدلول، لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النُّحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"<sup>294</sup>. وَيَعْتَلُّ أيضاً لما ذهب إليه في عدم وجود علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب بأننا لو قرأنا خبراً صغيراً على شخص ليس له أي صلة بالنحو لرأينا أنه فهم معناه كامل الفهم، مهما تلاعبنا بالحركات الإعرابية في جعل الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً<sup>295</sup>.

ويُرَدُّ عليه بأن هذا صحيح -وقد التبس الأمر هنا على أنيس- ونسي أن النُّحاة يَقْرُون بأن هناك مواضع لا لبس فيها ولا حاجة لها إلى الإعراب، ولكن تعرب قياساً على المواضع التي تلتبس ولا يمكن فهمها إلا بالإعراب واطراداً للحكم، لذا بَطَلَ استدلاله، وأما إعادته لكلام قطرب في أن الإعراب لم يكن إلا لوصل الكلمات ووقفها ففساده بَيِّنٌ؛ ولم نجد أحداً من النُّحاة ردَّ على قُطْرِبٍ فيما ذهب إليه رُبَّمَا تراجع عنه، أو أهمله أهل عصره لوضوح بطلانه عندهم، فالزَّجَّاجي ذكر قوله دون رد، وكذلك أبو حيان<sup>296</sup>.

وأما عباس حسن فقد سئم من تعليقات النُّحاة في مسألة الإعراب والبناء فدعا إلى ضرورة الابتعاد عنها والإقناع بأن العلة الحقيقية ليست إلا محاكاة العرب فيها، فإن أعربوا أعربنا، وإن بنوا بنينا، أي ليس لنا إلا السماع عن العرب، والأخذ به دون تردُّدٍ أو التفات إلى شيء من علل النُّحاة؛ لأنه يرى أن تلك العِلَل لا تثبت على التمهيص والتدقيق<sup>297</sup>.

ويعقب علي أبو المكارم على هذه الاتجاهات الثلاثة بقوله: "ومن الواضح أن المنطلق الذي بدأ منه أصحاب كل اتجاه من هذه الاتجاهات الثلاثة هو البحث عن العلة، والبحث عن

<sup>293</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 122/1، والسُّيُوطِي، همع الهوامع، 45/1.

<sup>294</sup> ص 237.

<sup>295</sup> أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص 242.

<sup>296</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 124/1.

<sup>297</sup> حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 91/1.

العلة غائية أو سببية مسألة أخذت طابعاً ميتافيزيقياً تحت إباح الأفكار الفلسفية والمنطقية، الأمر الذي نأى عن رعاية الواقع اللغوي<sup>298</sup>، وهو ينحى منحى عباس حسن في أنّ الأولى هو تجاوز هذه المسألة التي يعتبرها قضية ذهنية لا فائدة فيه في التععيد النَّحوي.

والذي يبدو أنّ الخلاف بين الكوفيين والبصريين لفظي فلا يترتب على اختلافهم في التعليل اختلاف في الحكم النَّحوي طالما أنّهم متفقون على إعراب الاسم والفعل المضارع وبناء الفعل الماضي، وخلافهم في فعل الأمر فهو مبني أم معرب أمر آخر نعرض له في موضعه، لذا ينبغي الإعراض عن هذه العِلل التي لا طائل تحتها سوى الجدل العقلي والرياضة الذهنية، إلا في البحث العلمي وبين المختصين في علم اللغة.

وخلاصة القول أنّ الباقولي أخذ بعلة معتمدة لدى جمهور البصريين بل لدى الكوفيين أيضاً، وأعرض عن بقية العِلل بعد أن عرّف الإعراب بأنه تزيين الكلام وبترتيبه يتبين المراد منه، وهذه العلة أقرب إلى طبيعة اللغة من غيرها، وهي التفريق بين المعاني المختلفة للكلمة بالحركات الإعرابية وقد اعتمد كلا المذهبين عليها، ولكن مع اختلاف في النظر إلى مفهومها، فهي محصورة لدى البصريين على التفريق بين الفاعلية والمفعولية والإضافية، بينما توسّع الكوفيون في النظر إلى مفهومها ليشمل كيفية أداء الفعل لمعناه وطريقة الخطاب ونوعه؛ لهذا قالوا بأصالة الإعراب في الفعل المضارع<sup>299</sup>، وأما القائلون بأن الإعراب أصل في الأفعال، وفرع في الأسماء، لا نعلم لهم علة سوى أنّهم جعلوا الإعراب في المضارع ذاتياً لا لعلة، فما كان لذاته كان أصلاً، وفي الاسم -كما هو معلوم- لمجيء الاسم بصيغة واحدة لمعاني متعددة لا يُفَرَّق بينها إلا بالإعراب فكان الإعراب للاسم لمعنى زائد على الدلالة الذاتية للكلمة وهو المعنى الاصطلاحي له أي الوظيفة النَّحوية.

وأخيراً أودُّ أن أعقّب على تعريفه للإعراب بأنّه تزيين للكلام، وبالتزيين يتبين المراد، فعبارته هذه غير دقيقة، فالإعراب ليس بتزيين للكلام، وإن كان يحصل تزيين الكلام به، ليس لأن الغرض منه التزيين، بل أعرب الكلام لكي لا تلتبس المعاني، ويختلط الكلام بعضه ببعض، ويصبح مفهوماً، فالغرض الرئيس منه هو التفريق بين المعاني التي تعنون الأسماء، فلو كان تزييناً لكان الكلام مفهوماً بدونه؛ لأن الغرض من الزينة هو تحسين الكلام وتجميله بقول بليغ وفصيح قريب

<sup>298</sup> أبو المكارم، علي، إعراب الأفعال، دار غريب، القاهرة-مصر، 2010م، ص 67.

<sup>299</sup> المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 61.

إلى النفس والعقل، وعلى كل حال ليس هذا مما يخفى على الباقولي الذي استدرك على أبي علي وأبي إسحاق وهما من عمالقة النحو وأساطينه، ولكن ربما قاله توسعاً في الكلام.

### 3.1.1.2. المسألة الثانية: علة جعل حرف الإعراب في آخر الكلمة

عَلَّ الباقولي لاختيار آخر الكلمة حرفاً للإعراب لكيلا تلتبس الحركات الإعرابية بالأوزان الأصلية للكلمة فلم يكن بُدُّ من اختيار آخر الحرف من الكلمة موضعاً للحركة الإعرابية فقال: "ولم يكن أوله ولا ثانيه؛ لأننا لو قلنا: مثلاً في عَمَرُو: عَمَرُو أو عَمَرُو أو عَمَرُو أو عَمَرُو أو عَمَرُو اشتبهت الأوزان ولا يعرفُ فَعَلٌ من فِعْلٍ ولا فَعُلٌ من فِعْلٍ<sup>300</sup>. والعلة علة أمن اللبس، أو علة اضطرار. وقد نسب أبو البقاء العُكْبَرِيُّ هذا التعليل إلى قُطْرُب<sup>301</sup>.

وقال سِينَوِيَّةُ: "هذا بابٌ مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ...<sup>302</sup>، دون تعليل، ولكن الذين أتوا من بعده اعتلوا، ومنهم المُبَرِّدُ والرَّجَّاجي وابن الورَّاق، وأبو البركات عمر الكوفي وابن يعيش، والسُّيُوطِي<sup>303</sup>، ولم يخرج تعليلهم عمَّا علل به الباقولي، بيِّدَ أنَّ الرُّضِيَّ قد اختار تعليلاً آخر بتشبيه الحركة الإعرابية بالصفة في وصف الاسم وبيان المراد منه كما أنَّ الصفة يفصح عن الموصوف، ويزيدها إيضاحاً فكذلك الإعراب يبيِّن المعنى المراد من الكلمة فكان كالصفة جعل في آخر الكلمة كما أنَّ الصفة تأتي بعد الموصوف<sup>304</sup>، وقد سبق السهيلي<sup>305</sup> الرُّضِيَّ إلى هذا التعليل، وتابعهما الصَّبَّانُ فقال: "وإنما جعل الإعراب والبناء

<sup>300</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص197.

<sup>301</sup> العُكْبَرِيُّ، التبيين، ص161.

<sup>302</sup> سِينَوِيَّةُ، الكتاب، 13/1.

<sup>303</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحْو، ص76، وابن الورَّاق، محمد بن عبد الله، علل النَّحْو، تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط1، 1999م، 128، وأبو البركات عمر الكوفي، البيان في شرح اللُّمَع، ص26، وابن يعيش، شرح المفصل، 152/1، والسُّيُوطِي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، تح: غازي مختار طليمات، وإبراهيم محمد عبد الله، وغيرهما، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1987م، 82/1-83.

<sup>304</sup> الرضي الإسترابادي، محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ضع حواشيه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998م، 64/1.

<sup>305</sup> السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1992م، ص66.

في الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف<sup>306</sup>، وذكر ابن يعيش تعليلاً آخر وهو قريب مما ذهب إليه الرّضي والسهيلي فقد شبه الإعراب بالدليل، والدليل يأتي بعد ذكر المدلول ولا يسبقه، فكذا الإعراب يجب أن يأتي آخر الكلمة<sup>307</sup>.

لقد اختار الباقولي تحليل الجمهور وهو أكثر وجاهة من تحليل السهيلي وابن يعيش في تشبيههما الإعراب بالصفة والموصوف أو الدليل والمدلول؛ لأنه وإن زالت علة الشبه لم يجز أن تكون في أول الكلمة لأن من العلامات الإعرابية الجزم، والعرب لا تبدأ بالساكن، ولا يجوز أن تكون في وسط الكلمة لاختلاف الأوزان في وسطها وهناك كلمات لا وسط لها (الرباعية والسداسية)، فلم يبق إلا آخر الكلمة مكاناً للإعراب.

وهناك تعاليل أخرى<sup>308</sup> ذكرها العُكْبَرِيُّ مَرَجِحاً منها ما يدل على أن الإعراب وقع في آخر الكلمة لأنه معنى عارض في الكلمة، وقد يجب أن يأتي بعد استيفاء المعنى اللازم لها، مثل تاء التأنيث وياء النسب<sup>309</sup>، ويُجَابُ عنه بأن الإعراب دَلَّ على معنى في الكلمة كما دَلَّ النفي والاستفهام وأل التعريف والتصغير على معاني، وقد جاءت في أول الكلمة ووسطها، ولكن الإعراب أُجِرَ لئلا تختلط الأبنية وتلتبس الحركات<sup>310</sup>.

### 3.1.1.3. المسألة الثالثة: علة تخصيص الجزم بالأفعال والجر بالأسماء

استند الباقولي في تحليله هذا على قضية المُشَبَّه والمُشَبَّه بِهِ، أو الأصل والفرع، فلما كان المضارع معرباً لشبهه بالأسماء من عِدَّةِ أَوْجِهٍ كان الاسم أصلاً والمضارع فرعاً عليه، والأصل أقوى من الفرع فكان للأصل ما ليس للفرع عليه؛ لذا منع عنه الجر دون النصب والرفع؛ لأنَّ هذا الشَّبَه من القوة بمكان؛ فكان لا بُدَّ من تعويضه بالجزم بدلاً من الجر ليكون كالاسم معرباً من ثلاث جهات، فكان الرفع والنصب مشتركاً بينهما، واختص الاسم بالجر للحفاظ على أنه أصل

<sup>306</sup> الصَّبَّان، محمد بن علي، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة-مصر، 98/1.

<sup>307</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 152/1.

<sup>308</sup> العُكْبَرِيُّ، التبيين، ص161.

<sup>309</sup> العُكْبَرِيُّ، التبيين، ص161.

<sup>310</sup> العُكْبَرِيُّ، التبيين، ص163.

ومنع الجر من الفعل؛ لأنَّه أحط درجة من الاسم؛ لأنَّه فرع عليه، واختص الفعل بالجزم للتعويض من الجر، فهذه العلة المعتمدة في تخصيص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال<sup>311</sup>.

بعد أن اعتمد هذه العلة ذكر علة أخرى بقوله: "قال قوم: إنَّما لم يدخل الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يمكن الإضافة إليه؛ لأنَّه لا يملك شيئاً ولا يستحقه، والجر لا يكون إلا بالإضافة، وهذه علة فاسدة"<sup>312</sup> ويبيِّن سبب فسادها بأنَّه لو كان المانع من دخول الجر على الأفعال هو الإضافة، لكان بالإمكان إيجاد عامل آخر للجر في الأفعال كالرفع والنصب، فهما في الأسماء للفاعلية والمفعولية، وفي الأفعال لوقوعها بنفسها موقع الأسماء، وبأنَّ وأخواتها، فلمَّا تبينَّ جواز دخول الرفع والنصب في الأفعال بغير عوامل الاسم، فلم لا يجوز ذلك في الجر بعوامل أخرى غير الإضافة!<sup>313</sup> وهذه إجابة رصينة من الباقولي في الرد على أصحاب علة الإضافة.

ورفض أيضاً علة الأخفش<sup>314</sup> في منع دخول الجر على الفعل؛ لأنَّ الفعل مع فاعله جملة فليس بإمكانها القيام مقام التنوين، وقال "وهذا مثل الأول"<sup>315</sup>؛ أي في الفساد، وقد ذكر ثلاث علل، لم يرض عن اثنتين منها، واعتمد على واحدة، يمكن تسميتها بعلة الأصل في اختصاص الجر بالاسم، وعلة العوض في اختصاص الجزم بالفعل.

وأما سيبويه فقد أرجع عدم جواز دخول الجزم في الأسماء لتمكُّن الاسم ودخول التنوين عليه بقوله: "وليس في الأسماء جزم، لتمكُّنها وللحاق التنوين"<sup>316</sup>، كما علَّل بأنَّ الأفعال أثقل من الأسماء، والأسماء أشدُّ تمسكاً منها؛ لذا لحق الأفعال السكون والجزم<sup>317</sup> وعلَّل لعدم وجود جر في الأفعال المضارعة بقوله: "لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في الأفعال"<sup>318</sup>، وقد اعتمد كثيرٌ من النحاة علة سيبويه هذه، وتوسعوا فيها شرحاً كأمثال: المُبَدِّد

---

<sup>311</sup> الباقولي، شرح الممع، ص 199.

<sup>312</sup> الباقولي، شرح الممع، ص 199. وهذه العلة منزوعة مما ذهب إليه سيبويه، كما سيأتي معنا.

<sup>313</sup> الباقولي، شرح الممع، ص 199.

<sup>314</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 110-111. للوقوف على علة الأخفش.

<sup>315</sup> الباقولي، شرح الممع، ص 199.

<sup>316</sup> سيبويه، الكتاب، 14/1.

<sup>317</sup> سيبويه، الكتاب، 1/20-21.

<sup>318</sup> سيبويه، الكتاب، 14/1.

والرُّمَّاني، وأبو علي، والسيرافي، وابن يعيش، وأبو البركات عمر الكوفي، السهيلي<sup>319</sup>؛ وهذا ما نبّه إليه الرَّجَّاجي بعد أن وافق سِيَبَوِيَه في تعليقه قائلاً: "وكلُّ علة تذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض، فإنّما هي شرح هذه العلة، وإيضاحها، أو مؤدّة منها"<sup>320</sup>، إلاّ الباقولي اعتمد علة أخرى وسماها بالعلة المعتمدة، ولم أجد أحداً ذكرها قبله، ولم يكتفِ باعتمادها بل ردّ على سِيَبَوِيَه والجمهور علّتهم ووصفها بالفساد، كما ردّ على الأَخْفَش علّته.

هذ، وقد وافق أكثر الكوفيين سِيَبَوِيَه والجمهور فيما ذهبوا إليه<sup>321</sup>، ورأى بعض نحاة الكوفة والبصرة أنّ العلة في عدم دخول الجزم الأسماء لما لأدواتها من معاني غير سائغة للأسماء كالنفي والنهي والجزاء والأمر؛ لذ اختصت بالفعل لعدم صلاحية معانيها للأسماء<sup>322</sup>.

وفي القرن السابع الهجري تابع الرّضي الباقوليّ باعتماده علة الأصل والفرع<sup>323</sup>، وأتى ابن مالك بعلةٍ أخرى تُؤيّد اعتلال الباقولي، وتُفسّره، فقد ذهب إلى أنّ الرفع والنصب شارك الفعل فيهما الاسم لقوة عامليهما، وامتنع الجر من المشاركة لضعف عامله وذلك لعدم استقلاله، واعتماده على غيره لاحتياجه إلى معلق، وأمّا عامل النصب والجر فعاملهما قويٌّ باستقلاله عن غيره وإمكانية التفرّيع عليه في الاسم، لهذا تعدى الرفع والنصب الاسم إلى الفعل لما لعاملهما من خصائص القوة، واقتصر الجر بالاسم لضعفه، فاحتاج الفعل المعرب إلى وجه آخر للتعويض عن الجر الذي اختص بالاسم، فكان الجزم من اختصاصه ليتساوى طرفا الإعراب<sup>324</sup>، وتابعه

<sup>319</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 145/1، والرُّمَّاني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شبّية، ص112، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل العسكرية في النحو العربي، تح: علي جابر المنصوري، من مطبوعات جامعة بغداد-كفة الشريعة، ط1، 1982م، ص156-158. والسيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2008م، 25/1، وابن الورّاق، علل النّحو، ص31، وابن يعيش، شرح المفصل، 10/7-11، أبو البركات، عمر الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص31، السهيلي، نتائج الفكر، ص72-73.

<sup>320</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل الإعراب، ص107.

<sup>321</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص106.

<sup>322</sup> السيرافي، شرح الكتاب، 27/1، الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص106. أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، ص157-158.

<sup>323</sup> الرضي، شرح الكافية، 39/1.

<sup>324</sup> ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1990م، 39-40.

ناظر الجيش في تعليقه هذا وأحسنه، وأوضح مراده بأنَّ الرفع والنصب وُجداً في الاسم أصلاً وفرعاً والفعل فرع على الاسم فكان وجوده في الفعل ممكناً، لوروده في الاسم أصلاً في بعض المواضع وفرعاً في بعضها الآخر، أمَّا الجرُّ فلم يكن إلاً أصلاً في الاسم الذي هو مستحق للأعراب أصلاً، فلم يحصل له فرعية في الاسم، فامتنع عن الفعل أيضاً.

وأما أبو حيان فقد ذهب مذهب ابن مضاء ورأى أنَّ الصواب هو ترك السؤال عما اختص به الاسم المعرب من الجر، والفعل المضارع من الجزم لأنَّه تعرضَّ وسؤالٌ عن الوضعيات ومبادئ اللغات، والسؤال عنها لا سبيل إليه ويؤدِّي إلى التسلسل الذي لا نهاية له من العِلل والأسئلة<sup>325</sup>، وهذا ما يدعو إليه أصحاب المنهج الوصفي<sup>326</sup>.

وممَّا تقدم يتبين أنَّ كلَّ العِلل كانت تدور في فلك ما اعتلَّ به سببونه إيضاحاً لها وتقريراً عليها، أمَّا الباقولي فمع حرصه على متابعة سببونه خالفه في هذه المسألة ونقض علقته -وهي علة الجمهور- بأنَّه كان من الممكن إيجاد عامل آخر للجر في الأفعال كقسيميه الرفع والنصب فعاملهما في الفعل غير عاملهما في الاسم، وأقول بناء عليه كما أنه كان بالإمكان إيجاد عامل آخر للجزم في الأسماء، غير عامل الجزم في الأفعال، ألا يستحق الأول والأمكن (الاسم) ما هو خفيف (الجزم)! ثم ألا يستحق الأكثر والأصل (الاسم) الخفيف (الجزم) لأنَّ الكثرة مدعاة للخفة!

فإنَّ كان هناك تعارض بين التتوين والجزم أقول كلاهما واحد فليس التتوين إلاً نون ساكنة، والجزم هو السكون، وكم من أسماء لا تدخلها التتوين فهلاً دخلتها الجزم، وكم من أسماء تشبه الفعل فهلاً أخذت نصيبها ممَّا هو من خصوصية الأفعال بدخول الجزم عليها، كلُّ هذه الأسئلة والإشكالات تدور حول تعليل سببونه، ولا أظن أنَّ النُّحاة بعاجزين عن أجوبتها، فلعلَّ اعتراض رُدِّ وجواب، لهذا كلِّه أظنُّ أنَّ الباقوليَّ قد أعرض عن تعليل سببونه والجمهور لما يدور حوله من إشكالات، وحاول أن يأتي بتعليل جديد -أو يعتمد على تعليل آخر إن كان قد سبق به- أكثر بعداً عن مواطن الإشكال والخلاف.

<sup>325</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 1/139.

<sup>326</sup> للاطلاع على رأيهم عن العلة النُّحوية، ينظر: محمد، صهيب، مفهومة العلة النُّحوية عند الوصفين العرب بين القبول والرفض، مقالة، مجلة كلية الإلهيات بجامعة دجلة، العدد: 2/2020، ورقم النشر: 57. دياربكر/تركيا.

فما كان به إلا أن عاد إلى قاعدة الأصل والفرع للاسم والفعل، وأنَّ الفعل أحط درجة من الاسم لأنَّه مُشَبَّه وفرع، والاسم مشبَّه به وأصل، فاختصَّ الأصل بالجر، وعض الفرع بالجزم ليتساوى الحالات الإعرابية بين الأصل والفرع، أو المشبه والمشبَّه به، وهذا تعليل جيد وموافق للمذهب البصري في جعل الأصل في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال البناء، غير أنه مُعْتَرَض عليه بأن الإعراب أصل في كليهما حسب المذهب الكوفي.

وعند إمعان النظر في العِلل السابقة، وما يعترضها من الإشكالات يبدو أنَّ الفعل لَمَّا كان أصلاً في العمل، والاسم فرع عليه منع من الجر لأنه أصل في العمل؛ ولأنَّ الجار والمجرور متعلقان به أو بشبيهه، فارتفع عن الجر لأنَّه عامل في عامل الجر، نحو رأيت صاحب الدار، فصاحب منصوب بالفعل، أو عامل الجر متعلق به نحو: مررت بصاحب الدار، ويعمل في معموله النصب عند حذف الجار، واختصَّ بالجزم لما يحمله الجزم من الخفة اللفظية فكان أنسب للفعل الذي هو عامل لما بعده ومعمول للأداة الجازمة فاختصَّ بما هو خفيف لفظاً، ولَمَّا كان الاسم أصلاً في المعمولية وفرعاً في العمل مُنَع عنه الجزم، واختصَّ الجرُّ بالاسم الذي هو معمول فقط، وليس بعامل لما بعده فكان بحمل الثقل أمكن، والكسر أثقل الحركات كما هو معلوم، فأُعْطِيَ لما لا عمل له، إلا تَبَعاً، وهذه العِلَّة قَائِمَةٌ على أصل من أصول النُّحَاة وهو الأصل في الفعل العمل، وفي ظني هي الأرجح من بين العِلل السابقة، وهي مَبْنِيَّةٌ على ما وضعها النُّحَاة من قواعد وأصول، ومتناسقة معها.

### 3.1.2. علل الأسماء الخمسة

#### 3.1.2.1. علة إعراب الأسماء الخمسة بالحركات، وعلة وقوع الاختيار عليها

##### دون غيرها

استند الباقولي في اعتلال هذه المسألة إلى علة التوطئة والتهيئة لإعراب التنثية وجمع المذكر السالم فقال: "إنَّهم أرادوا لهذا المعنى توطئة ما أرادوه في التنثية، والجمع وذلك؛ لأنَّ التنثية والجمع لم يمكن إعرابهما بالحركات؛ لأنَّ الحركات قد استوفتها الأحاد، فلم يكن هناك بُدُّ من مراجعة أصول الحركات"<sup>327</sup>، فالعلة هنا علة توطئة.

<sup>327</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص238.

وأما تخصيص هذه الأسماء دون سواها فقد ذكر الباقولي علة ذلك بأنهم اختاروا هذه الأسماء لتكون نظائر للتثنية والجمع من الأسماء الآحاد؛ لأنها أسماء مُضَمَّةٌ؛ فالأب يتضمَّن الابن، والأخ يتضمَّن الأخ، وذو بمعنى صاحب وهو يتضمَّن مملوكاً، فكان أولى بالتخصيص، وكذلك غالباً ما تأتي هذه الأسماء مضافة، وإضافة تتضمَّن اسمين فكان للتثنية أقرب من غيرها من الأسماء<sup>328</sup>. وهذه علة العلة، أي تفسير وبيان للعلة الأولى فقد أعربوا هذه الأسماء بالحروف تمهيداً لإعراب التثنية والجمع بها، فأرادوا أن يجعلوا لها أصلاً في الأسماء الآحاد التي تُعَدُّ أصلاً للتثنية والجمع ليُحْمَلَا عليها، حملاً للفرع على الأصل، حتى لا ينفرد الفرع بما ليس في الأصل، ويرى الباقولي أن هذه الأسماء الخمسة كالأسماء المعتلة، مثل: عصا، ورحى؛ لأنَّ أصل أبوك، أبو، وأخوك، أخو، فالقياس فيها أن ينقلب الواو والياء فيها ألفاً كغيرها من الأسماء المعتلة فعصا أصلها عَصَوٌ، ولكن تمهيداً لإعراب التثنية والجمع تركوا القياس والأصل. وقد نص أبو البركات عمر الكوفي على أن هذه العلة كانت للتوطئة للتثنية والجمع ولم يزد عليها<sup>329</sup>.

وقد تابع الأنباري، وأبو البقاء العكبري، وابن مالك، والرّضي، ، والجامي الباقولي وأخذوا بعلته<sup>330</sup>، ولهذه العلة أصل عند ابن الورّاق في كتابه علل النّحو<sup>331</sup>، ولكن الباقولي زادها شرحاً وتفسيراً.

وأما الجرجاني فقد خالفهم في تعليل إعراب هذه الأسماء بالحروف بدلاً من الحركات، وأخذ من استتقال الحركة على حروف اللين علة وسبباً في العدول عن الإعراب بالحركات إلى الحروف في هذه الأسماء فقال: "ألا ترى أنّهم لو لم يتركوا الحركة لزمهم أن يقولوا: هذا أبوه، ورأيت أبوه، ومررت بأبوه، وذلك مستنقل جداً، فلمّا كان كذلك جعل كل واحدٍ من هذه الحروف قائماً مقام نظيره من الحركة"<sup>332</sup>.

<sup>328</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص238-239.

<sup>329</sup> أبو البركات، عمر الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص67

<sup>330</sup> الأنباري، الإنصاف، ص16. والعكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة-مصر، ط1، 2009، ص77. والرّضي، شرح الكافية، 73/1، ابن مالك، شرح التسهيل، 43/1. والجامي، عبد الرحمن بن أحمد، الفوائد الضيائية، تح: أحمد عزو عناية، وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 2009م، 73-74.

<sup>331</sup> ابن الورّاق، علل النّحو، ص150.

<sup>332</sup> الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، 1982م، 103/1.

هذا وقد انشغل كثير من النحاة بالبحث عن العلامة الإعرابية لهذه الأسماء عن التعليل لهذه المسألة، وقد تعرض لهذه الأقوال العُكْبَرِيّ في تبيينه<sup>333</sup> ولبابه<sup>334</sup>، والأنباري في إنصافه<sup>335</sup>، وابن مالك في شرح تسهيله<sup>336</sup>، والسُّيُوطِيّ في همعه<sup>337</sup> وذكر اثني عشر قولاً فيها، وأهمّ المذاهب هي:

الأول: إنّ هذه الحروف هي الإعراب، وأنّها قائمة مقام الحركات، وهو مذهب قُطْرُبٍ والزَّجَّاجِيّ من البصريين<sup>338</sup>.

الثاني: إنّ الإعراب فيها حركات مُدَّرَّةٌ في حروف المد واللين، وهو مذهب سِيَّوَيْهِ وجمهور البصريين، وقد اختاره الباقولي أيضاً، ونسبه السُّيُوطِيّ إلى الفارسي -أيضاً-<sup>339</sup>، والعُكْبَرِيّ نسب إليه القول بأن هذه الأحرف حروف إعراب وتدلّ على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدّر، وأشار إلى أنّه مستقيم، ولكن مذهب سِيَّوَيْهِ أقوى لموافقته للقياس والأصول<sup>340</sup>.

والثالث: إنّ الإعراب هي الحركات الظاهرة على ما قبل هذه الحروف، وما هذه الأحرف إلا إشباع لتلك الحركات، وعلى هذا القول الزَّجَّاج والمازني<sup>341</sup>، وقد تابعهما إبراهيم مصطفى من المعاصرين<sup>342</sup>.

والرابع: هو إعرابها من مكانين بالحركات والحروف معاً، وإليه ذهب الكسائي والفرّاء، وقد نسبه صاحب الإنصاف إلى الكوفيين<sup>343</sup>.

---

<sup>333</sup> العُكْبَرِيّ، التبيين، ص193-200.

<sup>334</sup> العُكْبَرِيّ، اللباب، ص74-77.

<sup>335</sup> الأنباري، الإنصاف، ص13-24.

<sup>336</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، ص43/1-44.

<sup>337</sup> السُّيُوطِيّ، همع الهوامع، ص122/1-126.

<sup>338</sup> الأنباري، الإنصاف، ص13، والعُكْبَرِيّ، التبيين، ص193، السُّيُوطِيّ، همع الهوامع، ص122/1-126.

<sup>339</sup> الأنباري، الإنصاف، ص13، والعُكْبَرِيّ، التبيين، ص194، السُّيُوطِيّ، همع الهوامع، ص122/1-126.

<sup>340</sup> العُكْبَرِيّ، اللباب، ص77.

<sup>341</sup> الأنباري، الإنصاف، ص13، والعُكْبَرِيّ، التبيين، ص194، السُّيُوطِيّ، همع الهوامع، ص122/1-126.

<sup>342</sup> إبراهيم مصطفى، إحياء النحوى، ص108-110.

<sup>343</sup> الأنباري، الإنصاف، ص13، السُّيُوطِيّ، همع الهوامع، ص122/1-126.

وقد أحسن ابن مالك عندما رجَّح قولَ مَنْ جعلَ الإعرابَ فيها حروفَ المدِّ نيابةً عن الحركات؛ معللاً ذلك بسهولة وبعده عن التكلف، وعدم فائدة في جعل الإعراب مقدرًا مع هذه الأحرف الظاهرة التي تدلُّ على مقتضى العامل دلالة واضحة وهي غاية الإعراب<sup>344</sup>.

والذي يبدو مما تقدم أن جمهور النُّحاة قد اعتلوا بما اعتلَّ به الباقولي وقد سبقه ابن الوراق إلى هذا التعليل، وهو تعليل مركَّب من علتين: الأولى سبب مجيء هذه الأسماء معربة بالحروف وهو التوطئة والتمهيد للتثنية والجمع، والثانية: سبب وقوع الاختيار على هذه الأسماء دون سواها، وهو وجود مِيزة في هذه الأسماء دون غيرها، وهي قربها من التثنية والجمع معنوياً؛ لأنَّه يفهم منها التعدد وهي تتضمن أكثر من واحد، مثلاً: لفظ الأب لا يكون مفهوماً ما لم يكن هناك ابن، وكذلك الأخ لا يكون أماً ولا يفهم منه معنى الأخوة إلا بالتعدد ووجود أخ آخر، ولكن هذ المعنى لا يقتصر على هذه الأسماء فقط، فكلمة الأم، والوالد، والعم، والخال، تشارك هذه الأسماء الخمسة بهذه الخصوصية والميزة، وأما الجُرْجَانِي فقد أخذ من الاستتقال علة لإعراب هذه الأسماء بالحروف.

هذا، وقد اقتصرنا على ذكر أهم المذاهب في إعراب هذه الأسماء لأننا لسنا في صدد الحديث عن الحكم الإعرابي فيها، واختلاف النُّحاة وترجيح مذهب على آخر، بل هو ليس من صلب موضوعنا، إلا فيما يتعلق بالتعليل وترجيح علة على أخرى، أو مدى ارتباط الحكم النُّحوي ومناسبته للعلة، ويُعدُّ مذهبُ القائلين بأنَّ هذه الأحرف هي نفسها الإعرابُ أكثر انسجاماً مع علة الجمهور في الاتخاذ من إعراب هذه الحروف في هذه الأسماء توطئةً للتثنية والجمع.

### 3.1.3. علل التثنية

#### 3.1.3.1. المسألة الأولى: علة إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالحروف

اتَّخذ الباقولي من استيفاء الأسماء الآحاد للحركات الثلاثة (الضمة، الفتحة، الكسرة) علةً في استعمال أصول هذه الحركات إعراباً في التثنية والجمع، وذلك بعد أن عجز العرب عن استعمالها لجؤوا مضطرين إلى أصولها، والعلة علة اضطرار. وقد تابع الرُّضِي الباقولي في إعادة تعليقه هذا<sup>345</sup>.

<sup>344</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 43/1.

<sup>345</sup> الرضي، شرح الكافية، ص 75/1.

وقد اكتفى سيبويه والمبرد بكيفية تثنية الواحد عن علة عدوله عن الأصل وهو الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف، وكذلك الأمر في الجمع<sup>346</sup>، ومن النحاة الذين سبقوا الباقولي وأشاروا إلى علة جعل التثنية والجمع بالحروف الجرجاني عندما رأى أنهم لما أرادوا أن يفصلوا بين المفرد والتثنية جعلوا اختلاف الحروف فيه ينوب مناب اختلاف الحركات<sup>347</sup>، إلا أن تعليقه مختلف لما علل به الباقولي، فهو يرى أن الفصل والتمييز بين المفرد والمثنى كان علة، بينما الباقولي يذهب إلى أن الاضطرار هو العلة في إعراب التثنية والجمع بالحركات لاستيفاء الأحاد للحركات.

هذا، وقد ابتدع الأنباري علة جديدة لهذه المسألة عندما التجأ إلى قاعدة الأصل والفرع فرأى أن الإعراب بالحركات هو الأصل والإعراب بالحروف فرع عليه، وأن المفرد هو أصل الكلام، والتثنية والجمع فرعان عليه، فأعرب المفرد الذي هو أصل الكلام بالحركات التي هي أصل الإعراب، وأعرب التثنية والجمع وهما فرع على المفرد بالحروف التي هي فرع على الحركات، فأعرب الأصل بالأصل والفرع بالفرع<sup>348</sup>، والعلة علة الأصل والفرع، وهي تعليل وجيه.

وعَلَّ العُكْبَرِيُّ إعراب التثنية بالحرف لوجهين: الأول: أن الإعراب في المفرد كان بالحركة، فكان لا بُدَّ في التثنية من حرف تقريباً بينها وبين المفرد، وقد سبقه إليه الجرجاني، والآخر: هو أن التثنية في الأصل عطف اسم على اسم بحرف فكان لا بُدَّ في التثنية من الحرف؛ لدلالته على الأصل فشاركه في العلامة. والعلة عنده علة البديل والتقريب، كلا الوجهين حسن.

وإبراهيم مصطفى رفض إعراب التثنية والجمع بالحروف فذهب إلى أن الضمة علم الرفع في الجمع والواو للإشباع، والكسرة علم الجر في الجمع والياء للإشباع، وأما الفتح فليس بعلم للإعراب؛ لذا اكتفى الجمع بهاتين الصورتين<sup>349</sup>، ويُردُّ عليه: بأنهم أخذوا بالألف وكانت الفتحة للإشباع في التثنية في حالة الرفع وقد فات صاحب إحياء النحو ذكر التثنية، أو تغافل عن ذكره

---

<sup>346</sup> سيبويه، الكتاب، 17/1-18، والمبرد، المُقْتَضَب، 143/1.

<sup>347</sup> الجرجاني، المقتصد، 185/1.

<sup>348</sup> الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1957م، ص 48-49.

<sup>349</sup> مصطفى، إحياء النحو، ص 111.

حتى لا يَنْقُضَ قاعدته المشهورة بنفسه، ولكنه عاد وبرر بأن باب المثنى قد شذَّ عن أصله، وأنه غريب كباب العدد، وأنه لا يقدح هذا الشذوذ الأصل الذي استقام في كلِّ أبواب النُّحو<sup>350</sup>.

وأما إبراهيم أنيس فقد رجح أن تكون الصيغة الأصلية للمثنى هي التي كانت في النصب والجر أي بالياء والنون، وأنه فيما يبدو في اللغة السامية الأولى ولكن لحقها تطور صوتي، ولما أراد النُّحاة وضع قواعد للنُّحو فقد وجدوا هاتين الصيغتين بين القبائل فخصوا صيغة الألف بالرفع، والأخرى بالجر والنصب، ويرفض أن يكون هناك في اللغة إعراباً بالحروف، وليست التثنية إلا عبارة عن صورتين لبعض الكلمات<sup>351</sup>، فيقول: "وهكذا نرى ممَّا تقدم أنَّ ما سماه النُّحاة إعراباً بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة"<sup>352</sup>.

ولكن بعض النُّحاة -ومنهم الباقولي- يرون أنَّ الأصل في صيغة التثنية هو الألف، وقد انقلب عنه في حالي النصب والجر إلى الياء لأمن اللبس والاشتباه، كما سيأتي الحديث عنه في المسألة الآتية.

إن هناك عدة تعليقات لهذه المسألة منها تعليل الباقولي والجزجاني والأنباري والعكبري، ولكن ما علل به الباقولي أكثر قبولاً وهو علة الاضطرار؛ لأنَّ الأصل عنده هو الإعراب بالحركات كما يرى البصريون؛ فلولا الاضطرار لما جاز العدول عن الأصل.

### 3.1.3.2. المسألة الثانية: علة كون حروف التثنية والجمع حروف إعراب،

#### وليس ياعراب

بعد أن ذكر الباقولي أقوال النُّحاة في المسألة بقوله: "فهذه الحروف، حروف إعراب عندنا. وقال الفراء: هي أنفس الإعراب. وقال الأخفش: هي دلائل الإعراب. وقال الجرمي: انقلابها علامة النصب، والجر، والصحيح قول سيبويه"<sup>353</sup>، أخذ يستدل على صحة مذهبه بعرض الأدلة ودفع ما يعترضه من إشكالات.

<sup>350</sup> مصطفى، إحياء النُّحو، ص112.

<sup>351</sup> أنيس، من أسرار العربية، ص270-271.

<sup>352</sup> المصدر نفسه، ص274.

<sup>353</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص249.

والعلة التي استند عليها الباقولي في تصويب قول سيبويه<sup>354</sup> هي أن قولهم: ذهب الزيدان، ورأيت الزيدين، وجاء الزيدون، فالألف والياء والواو حروف الإعراب فيها بمنزلة الدال في قولهم: ذهب زيد، فلا يمكن فهم التنثية والجمع إلا بهذه الحروف؛ لأننا لو جعلناها بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة كان ينبغي لمعني التنثية والجمع أن يستقيما بحذفها كما استقام معنى: هذا زيدٌ بحذف الضمة من الدال. فعلة الباقولي واضحة وهي فساد معنى التنثية والجمع بحذف حروف اللين كما يفسد معنى الاسم المفرد بحذف الحرف الأخير منه وهو حرف إعراب؛ لذا فحروف اللين في التنثية والجمع حروف إعراب، وليست إعراباً.

ولم يكتفِ الباقولي بعرض علته بل دافع عنها وردَّ الإشكالات الواردة عليها، فقد ردَّ على القائلين بأنَّ حرف الإعراب في المفرد لا يتغير، فلمَ تغير في التنثية والجمع؟ فالألف والواو ينقلبان ياء في النصب والجر.

ردَّ الباقولي هذا الاعتراض بأنَّ هذا صحيح، والقياس يقتضي أن تكون التنثية بالألف في الأحوال الثلاثة؛ لأنها حرف الإعراب، مثل: رعى وعصى، فهما لم ينقلبا في الأحوال الثلاثة، وعلى هذا جاء في قوله تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)<sup>355</sup>، بالألف في حالة النصب، على القياس الذي هو الأصل، ولكن عدل عن الأصل في التنثية لأمن اللبس والاشتباه، وذلك في قولهم: ضرب الزيدان العمران، اشتبه الفاعل بالمفعول، فلا يُعرَفُ الفاعل من المفعول، وهذا بخلاف المفرد: ضرب موسى عيسى، فيمكن إزالة التباسه بما يليه من الصفات أو التأكيد، وغيرهما من التوابع، نحو قولهم: ضرب موسى الجاهل عيسى العاقل، أو ضرب موسى نفسه عيسى نفسه.

وهذا المعنى لا يتأتى في التنثية؛ لأنَّ التابع للتنثية أو الجمع مطابق للمتبوع؛ لذلك كان هذا العدول عن الأصل؛ ولهذا وردت الآية تنبيهاً على الأصل، وكذلك قولهم: استقام، استمال انقلب حرف العلة لتحركه وانفتاح ما قبله في المثاليين، وقد جاء في الآية الكريمة على أصله دون انقلاب: استحوذ عليهم الشيطان، للتنبيه على الأصل<sup>356</sup>. لعل الباقولي نسي بأن هناك قرائن أخرى يمكن أن يزيل هذا اللبس مثل قرينة الرتبة، فالفاعل مُقدَّمٌ على المفعول وجوباً في مثل هذه الحالات. ويمكن أن يجيب بأن هذا صحيح، ولكن فيه تقييد للكتابة وتضييق لأساليبها.

<sup>354</sup> سيبويه، الكتاب، 17/1.

<sup>355</sup> سورة طه، 63.

<sup>356</sup> الباقولي، شرح المصع، ص 249-252. و

وللنَّحَاة في هذه الأحرف - كما نقل لنا الباقولي وغيره - أقوال:

- القول الأول: يرى أصحابه أنَّ هذه الأحرف أحرف إعراب وهو قول الخليل وسيبويه،  
وجمهرة من النَّحَاة<sup>357</sup>، واختاره الباقولي.

فمن أدلتهم أيضاً: أنَّ هذه الأحرف (أحرف التثنية والجمع) بمنزلة حرف الياء في تميمي،  
والتاء في طلحة، فكما أنَّ لام الفعل في هذين الاسمين أو ما يقوم مقام لاميَّه حرفُ إعراب وبعد  
التحاقهما أصبحا حرفي الإعراب، فكذلك الأمر في التثنية والجمع<sup>358</sup>. ومِمَّا اعتلُّوا به أيضاً أنَّ  
القياس يقتضي أن يكون للتثنية إذا كان معرباً متمكناً حرفُ إعراب كما كان للواحد المتمكن حرف  
إعراب<sup>359</sup>.

ورأوا أنَّ انقلاب الألف والواو ياء لا يمنع من جعلها حرف إعراب لوجود أحرف إعراب  
أخرى حصلت فيها انقلاب، مثل: كلا، كلتا. ويُردُّ عليهم بأنهما ملحقان بالمشى؛ لذلك انقلبنا لا  
لذاتهما بل لتبعيتهما للمشي، فلا استدلال فيه، وهناك وجه آخر: وهو أنَّ هذا الانقلاب فيه حكمة،  
وذلك ليكون هذا الانقلاب دليلاً على أنَّ الاسم معرب غير مبنيٍّ ومُتمكَّنٍ وليس بمنزلة الأسماء  
المبنية التي لا تتغير صورها، مثل: متى وأنى، وإذا<sup>360</sup>، وهذا أيضاً مردودٌ بالأسماء المقصورة  
المعربة المتمكنة، ومجيئها على صورة واحدة لم يجعلها مبنية، ولا يضرُّها عدم ظهور الحركات  
عليها.

ولكن اختلفوا في تقدير الإعراب فيها، فأبو علي الفارسي وابن جني يرفضان أن يكون  
الإعراب مقدراً فيها وقد تبعهما الجرجاني<sup>361</sup>، وابن الوراق وأبو حيان والسهيلي يقولون بتقدير

---

<sup>357</sup> السيرافي، شرح الكتاب، 132/1، والأنباري، الإنصاف، ص26، والأنباري، أسرار العربية، ص52،  
والزجاجي، الإيضاح في علل النَّحْو، ص130.

<sup>358</sup> أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن حمد القوزي، ط1، 1991م،  
27/1.

<sup>359</sup> أبو علي، التعليقة، 27/1.

<sup>360</sup> ابن جني، عثمان أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداي، دار القلم، دمشق-سورية، ط2،  
1993م، 699/1-702.

<sup>361</sup> أبو علي الفارسي، التعليقة، 32/1-33، وابن جني، سر الصناعة، 706/2، والجرجاني، المقتصد،  
188/187/1.

الإعراب فيها<sup>362</sup>، فيقول أبو حيان: "وذهب الخليل وسببويه إلى أن حركات الإعراب مقدرة في الألف والواو والياء واختاره الأعم، والسهيلي، وإليه أذهب"<sup>363</sup>، والباقولي سكت عن الأمر بعد أن صرح بأنها حروف إعراب.

وابن جني الذي يرى أن مذهب سببويه هو أن هذه الأحرف أحرف إعراب ولا إعراب فيها، ولا أدري من أين استفاد هذا المعنى من قول سببويه! اللهم إلا ما ذكره أبو علي في التعليقة<sup>364</sup> بأن المراد من قول سببويه: "وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون"<sup>365</sup> أي إنه غير منوي فيه الحركة، وإلا فعدم حركته ظاهر للعيان، ولا يحتاج إلى بيان.

واستدلوا على أنه لا تقدير إعراب في هذه الأحرف بأن الياء في مثل قولهم: رجلين، كان يجب أن تنقلب ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها وتقدير حركة فيها، فالياء متى كانت متحركة وانفتحت ما قبلها انقلبت ألفاً<sup>366</sup>. ولكن يمكن أن يُرد عليهم بأن هذا احتجاج عليكم لا لكم؛ لأن فيه دليلاً على أن هذا الحرف إعراب وليس بحرف إعراب فهي بمنزلة حركة؛ لذا لم تنقلب ألفاً.

وكذلك استدلوا على عدم تقدير الحركة بأن إعراب التنثية لو قُدرت فيها حركة كما يقدر في الاسم المقصور لوجب إبقاء الألف على صورتها في الأحوال الثلاثة كما في الاسم المقصور<sup>367</sup>. وقد رُدَّ هذا استدلال من قبل الباقولي بأن هذا هو الأصل ولكن حصل الانقلاب لأمن اللبس.

- القول الثاني: يرى أصحابه أن هذه الأحرف هي الإعراب نفسه، وهو قول الفراء وجميع الكوفيين<sup>368</sup>.

<sup>362</sup> ابن الوراق، علل النحوي، ص162.

<sup>363</sup> أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط1، 1998م، 569/1.

<sup>364</sup> أبو علي، التعليقة، 32/1.

<sup>365</sup> سببويه، الكتاب، 17/1.

<sup>366</sup> ابن جني، سر الصناعة، 706/1.

<sup>367</sup> ابن جني، سر الصناعة، 707/1.

<sup>368</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحوي، ص130.

والكوفيون ومن وافقهم في هذه المسألة قالوا: إنَّ هذه الحروف هي الإعراب في المثنى والجمع أي إنَّها علامات الإعراب مثل الضمة والفتحة والكسرة<sup>369</sup>، ورجح كثير من المتأخرين قولهم كابن مالك، وابن هشام والرَّضِي<sup>370</sup>، يقول ابن مالك: "وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء... بل الأحرف الثلاثة إعرابٌ، والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد"<sup>371</sup>

ومن أدلتهم:

أنَّ هذه الحروف تتغير بحسب العوامل، فدَلَّ تغيُّرها هذا على أنَّها كالحركات في تغييرها بتغير عواملها<sup>372</sup>. ومنها أيضاً: دَلَّ تغيُّرها على أنَّها ليست حروف الإعراب، فحروف الإعراب لا تتغير. ومنها أيضاً: القياس على الأفعال الخمسة، فهي معربة بالحروف ولا حرف إعراب لها، فكذلك في المثنى والجمع كان الإعراب بالحروف، ولا حرف إعراب لها<sup>373</sup>، وهذا استدلال قوي.

- القول الثالث: يرى أصحابه أن هذه الأحرف هي دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب، وهو قول المُبَرِّد<sup>374</sup>، والأخفش والمازني<sup>375</sup>.

وقد استدلوا لمذهبهم بأنَّ هذه الأحرف لو كانت إعراباً لما فسد معنى التنثية والجمع بإسقاطها، كما لا يفسد المعنى بإسقاط الضمة من دال (أحمد) في قولهم: قام أحمد. ولو كانت أحرف إعراب مثل الدال من (أحمد) في قولهم: ذهب أحمد، لما دلت على الإعراب<sup>376</sup>.

---

<sup>369</sup> الأنباري، الإنصاف، ص26، وأسرار العربية، ص52، والزجاجي، الإيضاح في علل النَّحْو، ص130.

<sup>370</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 73/1. وابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية

ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيد-بيروت-لبنان، 50/1، والرضي، شرح الكافية، 83/1.

<sup>371</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 73/1.

<sup>372</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحْو، ص133. والأنباري، الإنصاف، ص27.

<sup>373</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحْو، ص133. والأنباري، الإنصاف، ص27، ابن مالك، شرح التسهيل، 75/1.

<sup>374</sup> المُبَرِّد، المُفْتَضَّب، 152/2.

<sup>375</sup> الأنباري، الإنصاف، ص26، وأسرار العربية، ص52، والزجاجي، الإيضاح في علل النَّحْو، ص130.

<sup>376</sup> الأنباري، الإنصاف، ص28.

- القول الرابع: يرى أصحابه أنّ الإعراب هو انقلاب هذه الأحرف، وهو قول الجرمي<sup>377</sup>، فهو يرى أنّ ترك العلامة علامة، وحدث الجر أو النصب أوجب الانقلاب، وهذا الانقلاب هو الإعراب لحدوثه عن عامل النصب والجر. وهو باطل من عدة أوجه<sup>378</sup>:

الأول: لو جاز جعلُ تركِ العلامة علامةً إعرابٍ لكان النصب أولى به من الرفع، لأنّ الياء أصل علامة الجر، والواو أصل علامة الرفع، فبقي النصب بلا علامة؛ فكان أولى بأن يجعل ترك العلامة علامةً لها في التنثية والجمع.

الثاني: هذا ما لا نجد له مثيلاً في المعرب، ومخالفة النظائر دون ضرورة غير جائزة.

والذي يبدو ممّا تقدّم أنّ الباقولي اختار قول سيبويه مُعلّلاً له ومُدافعاً عنه، وممن سبقه إلى تعليقه هذا الزّجاجي وابن الورّاق، وممن أخذ به من بعده الأنباري والعُكبري وهو قائم على أنّ الأصل في الإعراب هو الحركة، وأنّه لا بدّ للحركة الإعرابية من محل تقوم به، وقد تبين أنّ الحرف الأخير من الكلمة هو حرف الإعراب، فعليه كانت الأحرف الثلاثة أحرف إعراب، ولكنّ تغيّر هذا الحرف في التنثية والجمع أثار تساؤلاً حول حقيقته، فحرف الإعراب لا يتغير، وإنما الذي يتغير هو الحركة الإعرابية، وقد رُدّ هذا الاعتراض بأنّه انقلب لأمن اللبس أو دليلاً على إعرابها وتمكنها، غير أنّهما لم يسلما من النقض، وقد قاسوا هذه الأحرف على التاء في قولهم مسلمة، وياء النسبة في قولهم تميمي بأنّ حرف الإعراب تغيّر من حرف إلى حرف، فكذلك الأمر في زيد، وزيدان من الدال إلى الألف، ولكن هذه-أعني ياء النسبة وتاء التأنيث- لا يستدل بهما على الرفع والنصب والجر بخلاف أحرف التنثية والجمع؛ فلم تسلم علة من العلل التي اعتلّ بها المناصرون لقول سيبويه من النقض والرد، فالقول به صعب؛ ولهذا ذهب الجرجاني إلى أنّ الألف في التنثية في قولهم: ذهب زيدان، بمنزلة الدال المرفوعة في قولهم: ذهب زيد، فالألف بمنزلة الدال المضمومة فقد علم الجرجاني بأنّ القول بنبابة الألف في التنثية عن الحركة الإعرابية في المفرد وحدها قول بأنها إعراب وهو مخالف لصريح قول سيبويه، كما أنّ القول بأنه يقوم مقام حرف الإعراب غير صحيح لدلالته على الإعراب بتغييره، وحرف الإعراب لا دلالة فيه على الإعراب، فهو محل للحركة الإعرابية<sup>379</sup>، وبهذا جمّع بين قول الكوفيين وجمهور البصريين،

<sup>377</sup> الأنباري، الإنصاف، ص26، وأسرار العربية، ص52، والزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص130.

<sup>378</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 74/1.

<sup>379</sup> الجرجاني، المقتصد، 187/1.

ولكنه غير مستحسن؛ لأنه جمع بين حرف الإعراب والحركة الإعرابية وعلامة التنثية في حرف واحد، وهذا ما يزيد من الإشكالات ولا يحلها، والقول برأي أحد الفريقين أهون، وهذا يشبه إلى حد ما قول المُبرِّد الذي استبعد رأي كلا الفريقين في عدم رضاه عنهما.

وأما قول الكوفيين فقد عللوا لرأيهم بأن هذه الأحرف تتغير بتغير العامل كالحركة فكانت هي الإعراب بنفسها، والذي يثير الإشكال أن الإعراب لا يكون من ماهية الكلمة وتكوينها بل لا يأتي إلا في التركيب وهذه الأحرف داخلة في تكوين التنثية والجمع ولا يمكن فهم معنى التنثية والجمع بدونها، ولكن الكوفيين أجابوا عنه بأن هذه الأحرف إعراب كما أنها علامة تنثية وجمع، وقياسُهم هذه الأحرف على النون في الأفعال الخمسة في جعل كليهما إعراباً بالحروف وجيةً.

وبعد كل هذا يمكن القول إن أسلم الأقوال وأيسرها هو قول الكوفيين لعدة أوجه:

الأول: تغير الحرف في حالتي النصب والجر، وهو شبيه بتغيرها في جمع المؤنث السالم حيث انتصبت بالكسرة نيابة عن الفتحة فكذلك هنا في التنثية والجمع توحدت صورة النصب والجر، فقد شابه تغيُّر الحرف تغيُّر الحركة وكلاهما فرع على الاسم المفرد. وفي هذا دلالة قوية على أن الحرف قد ناب عن الحركتين، كما أن التغيُّر نفسه يُعدُّ إعراباً وما الإعراب إلا تغيُّر في أواخر الكلمات.

الثاني: تضارب الآراء في المذهب البصري في هذه المسألة.

الثالث: تعليل الباقولي في المسألة السابقة في جعل الإعراب بالحروف في التنثية والجمع بعد استيفاء الاسم المفرد للحركات الثلاثة، مما اضطرروا للعودة إلى أصولها، وقد ناقض الباقولي نفسه، بجعلها حروف إعراب لا حركة إعرابية.

الرابع: إقرار الجرجاني بأن هذه الحروف قائمة مقام كل من حرف الإعراب والحركة الإعرابية.

هذا ويمكن القول إن سبب الخلاف بين المذهبين في هذه المسألة ربما يعود إلى اختلافهم في ماهية الإعراب، حيث قال البصريون بأنه حركة، في حين ذهب الكوفيون إلى أنه قد يكون حركة أو حرفاً، وإن كان حرفاً فهو قائم بنفسه؛ لهذا يسعى نحاة البصرة إلى القول بالتأويل والتقدير وجعل هذه الحروف حروف إعراب حتى لا يتم العدول عن الأصل، ولكنهم عدلوا عن أصلهم في مسألتين في جعل الإعراب حذفاً في الفعل المضارع المعتل في حالة الجزم، وفي الأفعال الخمسة

في جعل ثبوت النون علامة للرفع<sup>380</sup>، أما الكوفيون فلم يجدوا حرجاً في القول بإعراب هذه الأحرف لما تقدّم في تعريفهم للإعراب بأنّه قد يكون حركة أو حرفاً، والقول قولهم.

### 3.1.3.3. المسألة الثالثة: علة سقوط النون عند الإضافة في التثنية والجمع،

#### وثبوتها عند الألف واللام

عَلَّ الباقولي سقوط النون بأنّها تقوم مقام التنوين، والإضافة والتنوين لا يجتمعان، فكذاك ما قام مقامه لا يجتمع مع الإضافة. وأضاف أنّه لمّا كانت النون قائمة مقام التنوين والحركة بقيت مرّةً مراعاة للحركة عند الألف واللام، وحُذِفَتْ مرّةً مراعاةً للتنوين<sup>381</sup>. والعلة هنا علةٌ مراعاة الجانب.

وقد استفاد الباقولي تعليقه هذا ممّا صرّح به سيّويّه في جعل النون عوضاً عن الحركة والتنوين<sup>382</sup>، وقد اعتلّ به أيضاً العكبري بالإضافة إلى عللٍ أخرى، منها: أنّ النون داخلية على التثنية والجمع قبل الألف واللام، فعند دخولها لم يستطيعا حذف النون لتحركها فاكتمت بذلك القوة بخلاف الإضافة، ومنها: أنّ كلّ حرف إنّ دلّ على شيئين وتعذر في الدلالة على أحدهما بقي دالاً على الآخر<sup>383</sup>، فتعذرت في الدلالة على التنوين في الإضافة فانصرفت إلى الحركة وحدها. فالعلة عنده علة التعذر، وليست مراعاة للجانب، وبينهما فرق، وهو أنّه في التعذر دلّت على بعض مدلولها، وفي مراعاة الجانب دلّت على كامل مدلولها عند تعذر الدلالة على النون.

وقد اعتلّ الرّماني بما هو قريب من علة الباقولي فقد اتّخذ من حذف النون عند الإضافة دليلاً على أنّها عوض عن التنوين؛ لأنّها تُحذَفُ كما يُحذَفُ التنوين، واعتلّ لثبوتها مع الألف واللام بأنّها تثبت كما تثبت الحركة؛ ولأنّ الألف واللام في أوّل الكلمة والنون في آخرها فجاز ثبوتها لاختلاف مواضعهما<sup>384</sup>. وهذا تعليل سائغ ومقبول.

ويرى ابن جني أنّها عوض عن التنوين والحركة في الاسم المتمكن غير المعرف بـ(ال) ولا المضاف، مثل: مسلمان، ورجلان. وتكون عوضاً عن التنوين وحده في الاسم المضاف؛ لذا

<sup>380</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النُحو، 72.

<sup>381</sup> الباقولي، شرح المصع، ص255.

<sup>382</sup> سيّويّه، الكتاب، 18/1.

<sup>383</sup> العكبري، اللباب في علل البناء، ص85.

<sup>384</sup> الرّماني، شرح كتاب سيّويه، تح: محمد شيبه، ص124.

حذفت في الموضع الذي يحذف فيه التنوين، وعن الحركة وحدها إذا كان الاسم معروفاً بالألف واللام؛ لهذا بقي لبقاء التنوين في هذا الموضع<sup>385</sup>، فهي عند ابن جني لا تكون فيها مراعاة للجانب كما ذهب إليه الباقولي، بل لمجيئها بمعنى التنوين تارة، وبمعنى الحركة تارة أخرى، أي فيه تفصيل لقول سيبويه. كل ما تقدّم من العِلل متقاربة ومتناسقة، لا تعارض بينها.

وأما الرَّجَاجِي والرَّضِي فذهبا إلى أنّ هذه النون لا تكون إلا عوضاً عن نوع واحد من التنوين؛ لأنها دالة على تمام الاسم وأنه غير مضاف كالتنوين، بيد أن التنوين قد يكون للتذكير ولغيره من المعاني، والنون لا تكون إلا للدلالة على تمام الكلمة، لهذا جاز أن تأتي مع الألف واللام، خلافاً للتنوين الذي يأتي بمعنى التذكير أحياناً، فكرهوا أن يجتمع ما هو للتعريف مع ما قد يكون للتذكير<sup>386</sup>، وفي هذا مخالفة جزئية لقول سيبويه، ولكن يبقى كل ما تقدم في إطار ما قاله سيبويه.

هذا، وقد جاء ابن مالك بقول مخالف كلياً لما ذهب إليه سيبويه حيث قدّم تفسيراً آخر للنون في التننية والجمع، فهو يرى أنّ النون لم تأت إلا لرفع توهم الإضافة والإفراد، وليست عوضاً عن الحركة؛ لأنّ الحروف عوض عنها على مذهبه؛ لأنها هي الإعراب بنفسها عنده، وليست عوضاً عن التنوين؛ لأنها تثبت فيما لا تنوين فيه، مثل قولهم: يا زيدان، ولا رجلين فيها<sup>387</sup>، والعلة هنا علة رفع التوهم.

وما ذهب إليه ابن مالك موافق ضمناً لما قال به الباقولي فالتنوين يرفع وهم الإضافة في الاسم المفرد لأنه دالٌّ على تمام الاسم، مثل: (كلٌّ فانٍ)، فلولا التنوين في كلٍّ لقرئ مضافاً وفان مضافاً إليه، كما أنّ وجود النون في التننية والجمع رافعٌ لوهم الإضافة فكلاهما ينفي عن الاسم الإضافة ويدلان على نهاية الكلمة، أمّا رفع وهم الإفراد فلا يكون إلا نادراً والنادر لا حكم له، ولهذا يغلب على الظن صواب ما ذهب إليه الباقولي لأنهم وجدوا أن التنوين من خصائص الاسم وقد حرم منه الاسم في حالتي التننية والجمع فقالوا: إنّ هذه النون قائمة مقامه ولما امتنع الجمع بين التنوين والإضافة امتنع الجمع بينها وبين ما يقوم مقام التنوين؛ ولأنّها لو كانت قائمة مقام

<sup>385</sup> ابن جني، سر الصناعة، 449/1.

<sup>386</sup> الزجاج، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1984م، ص9.

والرضي، شرح الكافية، 87/1-88.

<sup>387</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 75/1.

التنوين وحده لانقضت بوجودها في الاسم المعرف بالألف واللام فكان القول بقيامها مقام الحركة تقادياً لهذا التناقض، وليس لنا إلا غلبة الظن في هذه المسائل؛ لأنها مبنية على الظن والاجتهاد، وكل ما كان مَبِيناً على الظن فلا يتجاوز الظن إلى القطع واليقين، رحم الله الخليل الذي قال بأن هذه العِلل اجتهاد منه، ومن قال بأحسن منها فليأخذ بها<sup>388</sup>.

#### 3.1.4. عِلل جمع المذكر السالم

##### 3.1.4.1. علة مجيء جمع لُغَةٌ وثُبَّةٌ وَقَلَّةٌ والأرض بالواو والنون باستثناء قدر

اعتَلَّ الباقولي لهذه المسألة بأن هذه الكلمات قد حذفت اللام منها، فجاءت بهذه الصيغة جبراً لِمَا حُذِفَ منها، وِعوضاً عنه، فالعرب تعوض الشيء من الشيء. وهذه الصيغة تخص العقلاء.

أما الأرض فلم تحذف منها اللام، وليست بذى عقل، فقد عَلَّ إتيانها بهذه الصيغة؛ لأنها مؤنثة وكان الأصل فيها أن تكون أرضة، فقدر التاء فيها فأصبح، مثل: لغين، وثبين<sup>389</sup>.

وهذا ما ذهب إليه أبو البركات الكوفي<sup>390</sup>، والأنباري<sup>391</sup>، وأبو البقاء العُكْبَرِيُّ فقال: "وأما قَلَّةٌ وِبْرَةٌ فجمعت جمع السلامة جبراً لها من الوهن الداخل عليها بحذف لاماتها، وهذه علة مجوزة لا موجبة؛ ألا ترى أنهم لو يقولوا في دم دمون وغيروا بعضها نحو كسر السين من سنين تنبيهاً على أن ذلك ليس بأصل فيها"<sup>392</sup>. وقد أشار إلى نوع هذه العلة، وهي تجيز أن تأتي الكلمة بهذه الصيغة وليست بموجبة أي لا تكون قاعدة موجبة.

وأجاب الباقولي عن عدم تعليل قدر بهذا الصيغة بقوله: "فإن قيل: فلم لم يقولوا: قدر، وقدرين، فإن هذا كأرض؟!".

قلت: إننا نتكلم فيما تكلموا به، ونُعِلُّ ما نطقوا به، فلو نطقوا بقدرين، لكانت هذه علة.

<sup>388</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النُحو، ص 65-66.

<sup>389</sup> الباقولي، شرح اللُمع، ص 257.

<sup>390</sup> أبو البركات، عمر الكوفي، البيان في شرح اللُمع، ص 84-85.

<sup>391</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص 58.

<sup>392</sup> العُكْبَرِيُّ، اللباب في علل البناء والإعراب، ص 90.

فأما إذا استُحسِنَ شيءٌ في موضعٍ، واستُعْمِلَ فيه ما لم يستعمل في أخواته استحساناً ما، فلا يلزم من أخواته؛ لأنَّ ذلك خروج عن القاعدة<sup>393</sup>.

وكلامه هذا في غاية الأهمية في بيان منهجه الذي يدل على أنه لا يتجاوز السماع، ولا يجعل من التعليل مُسَلِّطاً على كلام العرب، بل يجعله خادماً له ومفسراً لظواهره اللغوية، ولكن هل التزم بهذا المنهج في كل المسائل والظواهر النحوية!!؟

### 3.1.5. علة جمع التانيث

#### 3.1.5.1. علة كسر تاء جمع المؤنث السالم في موضع النصب

عَلَّ الباقوليُّ كسر التاء في جمع المؤنث السالم بأنَّه لما كان المؤنث فرعاً على المذكر، وكانت علامة النصب والجر في المذكر السالم واحدة، وهو الأصل، كان الفرع تابعاً له فاستوى نصبه وجره بكسر التاء في النصب. والتتوين فيها كما في قوله تعالى: (فَإِذَا أَقْسَمْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ)<sup>394</sup>، تتوين بإزاء النون في جمع المذكر السالم. والعلة علة حمل الفرع على الأصل<sup>395</sup>.

وَرَدَّ على من اعترض بأنَّ النون لا تُحذف مع الألف واللام في جمع المذكر السالم فكان الواجب أن لا تحذف التتوين التي كانت بإزائه في جمع المؤنث السالم، رَدَّ بأنَّها حذفت لسكونها، وأمَّا النون فثبتت؛ لأنها تحركت لالتقاء الساكنين فلمَّا تحركت قويت فلم تتمكن المعرفة من حذفها<sup>396</sup>.

وما عَلَّ به الباقوليُّ نص عليه سِينَوِيَّه بقوله: "ومن ثمَّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنَّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتتوين بمنزلة النون؛ لأنَّها في التانيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها"<sup>397</sup>.

<sup>393</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص257.

<sup>394</sup> سورة البقرة، 198.

<sup>395</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص262.

<sup>396</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص262.

<sup>397</sup> سِينَوِيَّه، الكتاب، 18/1.

وقد اعتمدها المُبَرِّد، والرُّمَّانِي، والجُرْجَانِي، والعُكْبَرِيُّ، والأنباري، وابن يعيش<sup>398</sup>، وأبو البركات عمر الكوفي والرَّضِي والأزْهَرِي<sup>399</sup>، فقال الرَّضِي: "وإنَّما نقص هذا الجمع الفتح، واتبع الكسر إجراء له مجرى أصله، أعني جمع المذكر السالم"<sup>400</sup>، وهذا ما علَّلَ به ابن جَنِّي في خصائصه من حمل الفرع على الأصل<sup>401</sup>، وأبو البقاء العُكْبَرِيُّ أيضاً علَّلَ به، وأضاف إليها علة أخرى، وهي التغيير يؤنس بالتغيير؛ أي أنَّ الاسم المنتهي بتاء المؤنث تنقلب تاؤه هاء في الوقف، واستحال ذلك في الجمع، فحمل نصبه على الجر ليكون هذا التغيير في الجمع مقابل ما في المفرد، ولكنَّ التَّكْلُفَ في هذا التَّغْلِيلِ واضح، وليس هناك داعٍ إليه<sup>402</sup>.

وذهب الأَخْفَشُ إلى أنَّ الكسرة في جمع المؤنث السالم بناءً في حالة النصب<sup>403</sup>، وقد ردَّ عليه أبو علي بأنَّ الحركة كانت بعامل، وما كانت بعامل تكون حركات إعراب لا حركات بناء؛ لعدم حاجتها إلى عامل<sup>404</sup>.

ومن المعاصرين الذين تطرقوا إلى هذه المسألة عبد الستار الجواري وذهب مذهباً جديداً، خالف فيه سِبْيَوِيَّه وجمهور النَّحَّاء، وزعم أنَّ حمل النصب على الجر ليس إلاً للتمييز بين هذا الجمع وبين غيره من الكلمات المنتهية بألفٍ وتاءٍ أصلية، مثل: أوقات وأبيات، وكان هذا التمييز في النصب، لأنَّ الرفع علم الإسناد، والجر علم الإضافة، والنصب فضفاض وفيه كثير من التسامح<sup>405</sup>.

<sup>398</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضِب، 145/1. والرُّمَّانِي، شرح كتاب سببويه، تحقيق: محمد شببة، ص127، والجُرْجَانِي، المقتصد، 204/1، والأنباري، أسرار العربية، ص75، والعُكْبَرِيُّ، اللباب، 117/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 7/5-8.

<sup>399</sup> أبو البركات، عمر الكوفي، البيان في شرح اللَّمَع، ص87-88، والأزْهَرِي، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2000م، 80/1.

<sup>400</sup> الرضِي، شرح الكافية، 68/1.

<sup>401</sup> ابن جَنِّي، الخصائص، 111/1.

<sup>402</sup> العُكْبَرِيُّ، اللباب في علل البناء والإعراب، ص92.

<sup>403</sup> السيرافي، شرح الكتاب، 147/1.

<sup>404</sup> أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، 244.

<sup>405</sup> الجواري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1984م، ص113-114.

وما ذهب إليه مردود؛ لأنَّ ما استدَلَّ به من الكلمات تدخل في إطار ما يجمع بألف وتاء مزديتين، فكل ما كان على هذا النوع من الجمع فالنصب بالكسر أصل، وما كانت التاء أو الألف أصلية فيها، مثل: أبيات، وقضاة ينصب بالفتحة<sup>406</sup>، وإن افترضنا صحة دعواه فالرفع والجر أولى بالتمييز من النصب، وضعف هذا التعليل بيِّن، وفسادُه ظاهرٌ، والقول بما ذهب إليه جمهور النحاة واختاره الباقولي أولى لأنَّ حمل الأصل على الفرع قاعدة معتبرة في النحو العربي، موافق لما قرره النحاة من أصول وقواعد، وله نظائر كثيرة.

### 3.1.6. علل الممنوع من الصرف

#### 3.1.6.1. علة جعل الأصل في الأسماء الصرف

والصرف عند المحققين<sup>407</sup>: هو التتوين وهو اختيار الباقولي<sup>408</sup>، وقيل: هو التتوين والجر معاً<sup>409</sup>.

اعتلَّ الباقولي لهذه المسألة وهي مسألة صرف الاسم، فقال: "واعلم أنَّ الأصل في الأسماء الصرف، وذلك؛ لأنها متمكنة"<sup>410</sup>، اتَّخذ من التمكّن علة في تقرير أصل من أهم أصول النحو "فلتمكّنها استحقت الصرف"<sup>411</sup>، وهذا التمكّن إذا عارضه سببان من الأسباب التسعة المعروفة، فهما يمنعان الاسم من الصرف؛ لإزالة التَّمكّن بهما، إلّا أنّهما لا يوجبان بناء الاسم وإنْ أزالا عنه التمكّن<sup>412</sup>. والذي يثير التساؤل ما الذي جعل الاسم متمكناً دون الفعل؟

ولا يقال عن الاسم لماذا هو منصرف، وذلك لأنّه أصل ولا يسأل عن علة شيء إذا جاء على أصله، هذا ما قرره النحاة<sup>413</sup> فكيف يُسأل عن علة هذا الأصل! بيد أنّهم لولعهم بالتعليل ما تركوا شيئاً إلا وقد بحثوا له عن علة، فهذا قال سيبويّه: "اعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض،

<sup>406</sup> ابن هشام، أوضح المسالك، 68/1.

<sup>407</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص690، والصّبّان، حاشية الصّبّان، 336/3.

<sup>408</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص690.

<sup>409</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص690، والصّبّان، حاشية الصّبّان، 336/3.

<sup>410</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص690.

<sup>411</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص690.

<sup>412</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص690.

<sup>413</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص496.

فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكناً فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون<sup>414</sup>.

فقد سبق سيبويه<sup>415</sup> جميع النُّحاة في التَّعْيِيد لهذا الأَصْل والتَّغْلِيل له، فالكلام عنده يتفاوت ثقلاً وخفةً، فالاسم خفيف يتحمل دخول التنوين والجر عليه لهذا كان الأَصْل فيه الصَّرف، والفعل ثقيل فلم يتحمل الزيادة فمنع منه التنوين الذي هو زيادة على الكلمة وما كان دخول الجزم عليه إلا لهذه العلة وهي الثقل، فالثقل بحاجة إلى التخفيف؛ لذلك اختص بالسكون، إذن العلة عنده هي التمكن وعلة التمكن هي الخفة والثقل، وعلة الخفة والثقل هي الأولية فالأسماء هي الأولى، وبهذا يتبين أنَّ العلة هي الخفة أو الاستخفاف، وقد اعتمدها جمهور النُّحاة كأمثال المُبْرَد، وأبو بكر بن السَّرَّاج، وابن الوَرَّاق، والجُرْجَانِي، والأنبَارِي، والعُكْبَرِي، وابن عُصْفُور<sup>416</sup>.

ويقول سيبويه في موضع آخر: "فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل؛ لأنَّه إنما فُعِلَ ذلك به لأنه ليس له تمكّن غيره..."<sup>417</sup>، أي الأَصْل في الاسم الصَّرف ما لم يشابه الفعل فإنَّ شابهه أصبح غير منصرف، أي حرم التنوين والجر لمشابهته للثقل فنال ما ناله الثقل، وهو منع التنوين والجر.

وقد بيّن ابن يعيش علة ثقل الفعل وخفة الاسم بأنَّ الأسماء أكثر من الأفعال؛ فكل فعل بحاجة إلى الاسم وليس كل اسم بحاجة إلى الفعل؛ لذلك كان أكثر استعمالاً من الفعل، وأكثر دوراناً على الألسن، وقلة الاستعمال بسبب الثقل. وكذلك يقتضي الفعل فاعلاً ومفعولاً، فهو المركب ضمناً، فليس للفعل الانفلات من الفاعل على الأقل، والاسم لا يقتضي إلا مسماه، فهو دالٌّ على المسمى فقط، فكان مفرداً لفظاً وضمناً؛ لذلك كان أخف من المركب<sup>418</sup>.

---

<sup>414</sup> سيبويه، الكتاب، 20/1-21.

<sup>415</sup> المصدر نفسه، 6/1.

<sup>416</sup> المُبْرَد، المُقْتَضَب، 171/3، وابن السَّرَّاج، الأَصُول فِي النُّحُو، 80/2، وابن الوَرَّاق، علل النُّحُو، ص456، والجُرْجَانِي، المُقْتَضَد، 114/1، والأنبَارِي، أسرار العربية، ص36، والعُكْبَرِي، اللَّبَاب، 74-75/1، وابن عُصْفُور، شرح الجمل، 126/1.

<sup>417</sup> سيبويه، الكتاب، 23/1.

<sup>418</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 165/1.

هذا هو الأصل الذي قرره سيبويهي، وسار عليه النحاة من بعده، الصنف أصل في الأسماء، والعلة التسع هذه: (التعريف، والعدل، والعجمة، والتأنيث، والتركيب، وزيادة الألف والنون، والجمع الذي لا نظير له من الأحاد، ووزن الفعل) هي المانعة من الصنف بوجود أكثر من واحدة منها في الاسم الواحد على تفصيل بيّنه النحاة في كتبهم.

وعلة منعها الاسم من الصنف هي التشابه بالفعل من جهة أنّ الفعل فرع على الاسم لعلتين: لفظية ومعنوية، الأولى: اشتقاق الفعل من الاسم عند البصريين، والمشتق فرع على المشتق منه، عند البصريين، أو أنّ الفعل يدلُّ بمادته على الحدث، وبصورته (هيئته ووزنه) على الزمان، فكان مركباً والمركب فرع على المفرد، والاسم مفرد لا تركيب فيه عند الكوفيين، والثانية: أنّ الفعل يدلُّ على الحدث، ويحتاج إلى مُحدثٍ هذا الحدث الذي هو الفاعل، ولا يكون الفاعل إلا اسماً؛ أي إن الفعل يفتقر إلى الاسم، والاسم يمكن أن يستغني عنه، فذلّ ذلك على فرعية الفعل، وأنّ الاسم أصل<sup>419</sup>، وقد ذكرهما سيبويهي بقوله: "فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأول... وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أنّ الفعل لا بُدَّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل"<sup>420</sup>

فكلُّ اسم وجد فيه علتان فرعيتان لفظية ومعنوية أشبه الفعل، والمشبه يأخذ حكم المشبه به، ومن أحكام الفعل امتناع الجر والتتوين عنه، وهذا الاسم هو الذي يمنع عنه الصنف الذي جعل أصلاً في الأسماء<sup>421</sup>.

وهناك اتجاه آخر ويمثله عباس حسن الذي يرفض التعليل لهذه المسألة، وينعته بالكلام الخيالي، ويرى بأنَّ السبب في المنصرف وغير المنصرف هو طبيعة الفطرة، فالعرب الفصحاء نطقت ببعض الكلمات منوَّنةً، وبعضها من دون تتوين على السجية والفطرة، "لا لسبب آخر؛ كمرعاة لقواعد علمية، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية"<sup>422</sup>، ويصف قول النحاة ببادي التكلف الذي

---

<sup>419</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 167/1-168، والأزهري، شرح التصريح، 209/2، ومحي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك (وهذه حاشية لأوضح المسالك لابن هشام 72/1).

<sup>420</sup> سيبويهي، الكتاب، 6/1.

<sup>421</sup> محي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك، 72/1.

<sup>422</sup> عباس حسن، النحو الوافي، 34/1.

لا يقوى على التمهيص، والفحص، وقد آن الوقت لنبذه وإهماله؛ لعدم قدرته على الثبات أمام الانتقادات والاعتراضات الموجّهة إليه<sup>423</sup>.

وكذلك صاحب إحياء النّحو الذي رفض علل النّحاة في منع الصرف، إلاّ أنّه لم يترك المسألة بلا تعليل مثل عباس حسن، فقد ذهب إلى أنّ التنوين علامةً للتذكير في المبنيات والمعربات، ورفض تخصيص النّحاة تنوين التذكير للمبنيات فقط، ورأى أنّ المعارف لا يدخلها التنوين إلاّ الاسم العلم، وأنّ الاسم العلم هو الذي ينبغي أن نُمعّن النظر فيه لمعرفة سبب دخول التنوين بعض الأعلام، وهي معرفة<sup>424</sup>.

ووضع قاعدة من شطرين: الأول: "أنّ الأصل في العَلَم ألاّ ينون إلاّ أن يدخله شيء من التذكير. والشرط الثاني: أن الصفة تنوّن، ولا تحرم من التنوين إلاّ إذا كان فيها نصيب من التعريف"<sup>425</sup>.

يمكن القول إنّ ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى أقرب إلى اللغة فالتنوين هو علامة التذكير، والاسم العلم لا ينون إلاّ إذا أريد به التذكير، وهو وارد في بعض الحالات، والصفة أيضاً تنون لأنها نكرة، وإذا اقترب من التعريف حرم من التنوين.

وما ذهب إليه جمهور النّحاة كثرت الاعتراضات عليه والإشكالات حوله منها: هناك فروع أخرى لم يعتبرها النّحاة، ككون الاسم منسوباً، أو مصغراً، أو شاذّاً، وغيرها الكثير، "وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة"<sup>426</sup>، واعترافهم أنّ إثبات الفرعية في الفعل لا يكون إلاّ بالتكلف الظاهر - كما مرّ - وإثبات الفرعية في الأسماء لهذه العِلل غير ظاهر، لذلك كان الاسم يحتاج إلى علتين، أو واحدة تقوم مقام اثنتين منها<sup>427</sup>.

ومنها: ما أورده الباقولي بقوله: "ويقال: إنّ أبا عثمان (المازني)، قال: لأبي الحسن (الأخفش): ما قولك في قولهم: مررت بنسوة أربع. هل تصرف (أربعاً) أم لا؟ فقال: أصرفه. فقال له: هو صفة، وهو على وزن (أفعل) فقال: إنه، وإن كان صفة الآن، فأصله الاسم. فقال أبو

<sup>423</sup> المصدر نفسه، 4/205.

<sup>424</sup> مصطفى، إحياء النّحو، ص174-175.

<sup>425</sup> المصدر نفسه، ص189.

<sup>426</sup> الرضي، شرح الكافية، 1/92.

<sup>427</sup> المصدر نفسه، 1/90.

عثمان: ف(آدم) وإن كان الآن اسماً، فأصله صفةٌ. فلم لم تعتبر الأصل، هناك، واعتبرته، هنا؟ فسكت<sup>428</sup>.

ومنها: من أين للنُّحَاةُ أنَّ الكثرة دليل الخفة، والقلة دليل الثقل، فكم من قليل خفيف، وكم من كثير ثقيل، وإن سلمنا بذلك، فلا نسلم باطراد القاعدة، فهناك أسماء بناؤها على سبعة أحرف، فأنى لهذا أن يكون أخف من الفعل الثلاثي، وما أكثرها، وإن سلمنا جدلاً بما افترضه النُّحَاة: الاسم خفيف والفعل ثقيل، فما علاقة الصرف بذلك! ونحن نعلم أن الاسم كان معرباً لاعتواره لمعاني متعددة في صيغة واحدة؛ أي لا لخفته استحق الإعراب بل للتفريق بين المعاني المتعددة التي تعنورها، والفعل بُني لأنه يؤدي معاني متعددة بصيغ مختلفة، فلا علاقة للخفة والثقل بالإعراب، فمن باب أولى ألا يكون له علاقة بالصرف وعدمه؛ لأنَّ الصرف ما هو إلا تأكيد على اسمية الاسم المعرب، وبعده عن البناء والشبه بالفعل.

وقد سمى النُّحَاة الصرف بتتوين التمكين والأمكن، وإن غضضنا الطرف عن هذه الحقيقة -أيضاً-، فالتكلف في تعليل النُّحَاة لهذه المسألة بادية للعيان؛ لأنَّهم بعد أن برهنوا على فرعية الفعل على الاسم بتكلفٍ شديد، فأخذوا يُعلِّلون لكلِّ اسم ورد غير منصرف بالبحث عن علاقةٍ شَبِهَ بينه وبين الفعل، فلم يجدوا فشرعوا يصنعون لكلِّ اسمٍ ورد غير منصرفٍ أصلاً، وهو فرع عليه، ليكون بينه وبين الفعل شبه في الفرعية، فالفعل فرع على الاسم، وغير المنصرف من الأسماء فرع على الاسم، فحصلوا على ما أرادوا، ولكن هناك أيضاً فروع أخرى -كما مرَّ معنا- كالتصغير والنسبة، والشاذ، فلماذا تخلف الحكم هنا مع وجود العلة، فهذا دليل على عدم اطراد علتهم، وقد اشترطوا علتين للفرعية لوجهين، الأول: ليكون هناك تطابق بين هذه الأسماء وبين الأفعال من جهة الفرعية، والثاني: لإحساسهم بضعف ما ذهبوا إليه، وأنَّه شبه غير متجانس، ولو كان ما ذهبوا إليه صحيحاً لكان الأسماء العاملة عمل الفعل هي الأولى بهذا الحكم من غيرها من الأسماء، فالثقل فيها واضح، لأنَّها بحاجة إلى فاعل ومفعول، والاسم في طبيعته لا يحتاج إلى اسم آخر ليفهم المراد منه، وهو غير مركب.

وكانت جهة مشابهة هذه الأسماء للفعل هي فرعية الفعل للاسم فكان أولى بهم البحث عن تأثير فرعية الفعل للاسم على الفعل ذاته، قبل أن يأخذوا من فرعية الفعل للتعليل لغير المنصرف من الأسماء بإيجاد حجج واهية، وارتباط ضعيف، وتشابه بعيد، وأمر غريب.

---

<sup>428</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص693.

وما ذهب إليه إبراهيم مصطفى جدير بالوقوف عنده، ولا استبعد رجحان ما ذهب إليه؛ لأنّ التتوين علامةً للتكثير، ودلالته على التكثير في الأسماء المعربة لا تَقَلُّ عن دلالته في الأسماء المبنية، فقد وضع قاعدة سهلة بسيطة يمكن أن تحل محل هذا التعليل الذي أقل ما يمكن أن يوصف به أنّه في غاية التكلف.

هذا إذا رأينا أنّ جرّ الاسم بالفتحة نيابةً عن الكسرة في غير المنصرف كما ذهب إليه ابن مالك؛ لئلا يتوهم أنّه مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة وقد بقيت الكسرة للدلالة عليها أو أنّه مبنيٌّ؛ لأنّه لا كسر في الإعراب بدون تنوين إلا إذا كان الاسم معرّفًا بالألف واللام أو الإضافة<sup>429</sup>، وليس تبعاً للتتوين كما ذهب إليه جمهور النحاة، ورأيه جدير بالأخذ به؛ أنّه قائم على علة قوية مأخوذة بها بكثرة في اللغة العربية، فلا يبقى إلا التتوين علامةً فارقةً بين المنصرف وغير المنصرف.

---

<sup>429</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 41/1.

## 3.2. علل المبني من الأسماء

المبني من الأسماء على ضربين:

الضرب الأول: المبني على السكون، وهو ما لم يكن له صلة بالإعراب، حيث لم يقع إلاً مبنياً.

الضرب الثاني: المبني على الحركة، وهو ما كان له صلة بالإعراب، حيث وقع معرباً تارة، ومبنياً تارة أخرى، وما كان كذلك تميّز عن غيره بالحركة؛ لِتَمَكُّنِهِ والتَمَكُّنِ يستحق الإعراب<sup>430</sup>.

### 3.2.1. علل الضمائر

#### 3.2.1.1. المسألة الأولى: علة جعل نحن للاثنتين والجماعة، وعلة اختيار

الضم لبنائها

عَلَّلَ لجعل نحن لكليهما؛ لِأَنَّ الاثنتين جَمَعٌ، واستدلَّ على جمع الاثنتين بالسَّماع والإجماع، في قوله تعالى: (فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ)<sup>431</sup>، فقال: "والإجماع منعقد على أَنَّ الاثنتين منهم، يحجبان الأم من الثلث إلى السدس"<sup>432</sup>.

وابن الورَّاق اعتلَّ بأنَّ الجمع هو أن تضم شيئاً إلى شيء؛ ولهذا كانت التثنية أوَّلَ الجمع<sup>433</sup>، وقد اعتمد على التعريف اللغوي للجمع.

وأما الرِّضِي فقد ذهب إلى أَنَّ (نحن) وُضِعَ للمثنى ارتجالاً، وألحقوا به الجمع لأنَّه لا يتحقق في المتكلم شرط التثنية والجمع وهو اتفاق الاسمين أو الأسماء في اللفظ، فلا يمكن القول: أنا وأنا، لو قيل لك فصِّل لفظ (نحن) لا بُدَّ أن تقول أنا، وهو، أو أنا وزيد في التثنية، أمَّا أنت في التثنية أنتما، فعند التفصيل تقول: أنت يا أحمد، وأنت يا عمر، فنلاحظ اتفاقهما في اللفظ،

<sup>430</sup> ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص223.

<sup>431</sup> سورة النساء، 11.

<sup>432</sup> الباقولي، شرح الممع، ص596-597.

<sup>433</sup> ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص415.

وكذلك في الجمع<sup>434</sup>. والعلة علة ارتجال في اختيار (نحن) للتثنية، وألحق الجمع بها بتعليل وجيه؛ لأنه يُبيِّن سبب امتناع وضع (أنا) للتثنية والجمع.

وقد اعتمد الباقولي على علة تعليمية حين قال: "لأنَّ الاثنين جمعٌ" وقد سبقه ابن الوراق إليها، ولكنه لم يكتفِ بها، بل استدلَّ على صحة ما اعتلَّ به بالسماع، وهو علة العِلِّ، وإجماع الفقهاء الذين قالوا إنَّ الاثنين من الأخوة يحجبان الأم من التُّلُثِ إلى السُّدُسِ؛ وإجماعهم هذا إقرار بأنَّ كلمة الأخوة الواردة في الآية تشمل الاثنين فما فوق. ويُلاحظُ أنَّه استعان بمسألة من مسائل الميراث، وإجماع الفقهاء على اشتمال كلمة الأخوة للتثنية، وهي موضوعة للجمع في قوله تعالى: (فإن كان له إخوة فألمه السدس)، فهذا يدل على سعة اطلاعه وقدرته على الاستدلال بالعلوم الأخرى تأييداً لعلته.

وفيما يخص علة بنائه على الضم:

اعتلَّ الباقولي لبنائه على الضم؛ لأنَّ المتعارف عليه في النَّحْوِ أَنَّ الواو والضمُّ للجمع<sup>435</sup>، نحو قوله تعالى: (اشْتَرَوْا الضَّالَّةَ)<sup>436</sup>، وقوله تعالى: (وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ)<sup>437</sup>. وهذا تعليل وجيه.

وقد علَّلَ الفراء وثعلب علة بنائه على الضم بأنَّه بتضمنه لمعنى التثنية والجمع قوي، فاستحق أقوى الحركات<sup>438</sup>. وهذه من العِلَلِ التي تكثر استعمالها لدى النُّحَاة.

ولكن هل هذا من النَّحْوِ الذي يجب أن يهتمَّ به النُّحَاة وتعليله، أم أنَّه من الوضعيات التي لا ينبغي التعرض لها، وإنما القبول بها وفقاً للسماع؟ لا شكَّ أن هذا التعليل لا علاقة له بعلم النَّحْوِ لأنَّه علم يهتم بالتراكيب اللغوية، لا بالكلمات اللغوية ووضعياتها، فهذا يدخل ضمن علم اللغة، أو علم الوضع.

وفي هذا الصدد يُعَبِّرُ أبو حيان عن إنكاره لاعتلالات النُّحَاة لبعض الوضعيات قائلاً: "وهذه التعاليل تُسَوِّدُ للورق، وتَحْرُصُ على العرب في موضوعات كلامها، وكان الأولى أن تضرب

<sup>434</sup> الرضي، شرح الكافية، 14/3.

<sup>435</sup> الباقولي، شرح المص، ص 596-597.

<sup>436</sup> سورة البقرة، 16.

<sup>437</sup> سورة البقرة، 237.

<sup>438</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 197/2-198.

صفحاً عن ذكر هذا كَلِّهِ<sup>439</sup>، ويُفَضِّلُ أَنْ يَكْفَ النُّحَاةَ عَنِ التَّغْلِيلِ فِي وَضَعِيَّاتِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَكِنَّ الْغَرِيبَ أَنَّكَ تَرَاهُ مِنَ النُّحَاةِ الْبَارِزِينَ فِي هَذَا الْمَجَالِ، فَكَتَبَهُ مَلِيئَةً بِالْعَلَلِ، لَا يَفْتَأُ يَذْكَرُ عِلْلَ النُّحَاةِ وَتَأْوِيلَاتِهِمْ، وَيَدْلِي بَدَلُوهُ، يَرْجِحُ بَعْضَ الْعَلَلِ وَيَنْتَقِدُ بَعْضَهَا؛ بَيِّدَ أَنَّهُ يَرْفُضُ الْعِلْلَ الْجَدَلِيَّ الَّتِي لَا فَائِدَةَ مِنْ ذِكْرِهِ مِنْ حِينٍ إِلَى آخَرَ؛ وَلِهَذَا يُعَدُّ أَبُو حَيَّانٍ مِنَ الَّذِينَ يَنْكُرُونَ عَلَى النُّحَاةِ تَوَغُّلِهِمْ فِي الْإِتِّجَاهِ التَّغْلِيلِيِّ.

### 3.2.1.2. المسألة الثانية: علة جعل إياي وإياك وإياه اسماً مُضْمَرًا والضمائر

#### الثلاثة (الياء، والكاف، والهاء) لا محل لها من الإعراب

وقد ذكر الباقولي أنَّ في المسألة خلافاً بين الأَخْفَشِ، والخليل، والفرَّاء، والزرَّاج، واختار قول الأَخْفَشِ بأنَّ إِيَّاءَ اسم مُضْمَرٌ، والياء والكاف والهاء حروفٌ لا محل لها من الإعراب<sup>440</sup>.

فقال: "والصحيح من هذه الأقاويل، قول أبي الحسن: إنَّ (إِيَّاءَ) اسم مُضْمَرٌ. فإذا كان مُضْمَرًا، لم يضاف إلى هذه الحروف؛ لأنَّ إضافة المُضْمَرِ غير مشاهد، وما جاء عنهم في ذلك شيء"<sup>441</sup>. والعلة عنده هنا هي عدم المشاهدة.

يمكن تقسيم آراء العلماء وتعليقاتهم في المسألة إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: القائلون بإضمار إياك، وقد اختلفوا إلى عدة أقوال:

الأول: للأخفش الذي ذهب إلى أنَّ (إِيَّاءَ) اسم مضمر، والياء والكاف والهاء لا محل لها من الإعراب<sup>442</sup>، واختاره أبو علي في الإغفال<sup>443</sup> وابن جني<sup>444</sup>، والباقولي<sup>445</sup>، ونسبه الأنباري إلى البصريين<sup>446</sup>. واعتلَّ الأنباري لهذا القول بالقياس على ضمير الرفع المنفصل (أنت) فكما أنَّ

<sup>439</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 145/2.

<sup>440</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص599-601.

<sup>441</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص600.

<sup>442</sup> ابن الورَّاق، علل النَّحْوِ، ص416.

<sup>443</sup> أبو علي الفارسي، الإغفال، تح: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي-

الإمارات العربية المتحدة، 2003م، 81-80/1.

<sup>444</sup> ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص314.

<sup>445</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص599.

<sup>446</sup> الأنباري، الإنصاف، ص555.

أصله أن، والتاء للمخاطب المذكر (أنت)، وللمؤنث (أنتِ)، فكذلك إيّا أصل، والكاف والياء والهاء ضمائر للمخاطب والمتكلم والغائب وقد سمّاه محض القياس<sup>447</sup>، فالعلّة علّة قياس، وليس هناك ضمير منفصل على حرف واحد<sup>448</sup>، والباقولي اعتلّ بعدم مشاهدة إضافة الضمائر، وعدّ ما ذكره سيّويّه عن الخليل بالشاذ<sup>449</sup>.

الثاني: وهو قول الخليل<sup>450</sup> الذي ذهب إلى أنّ (إيّا) اسم مضمر، والحروف الثلاثة مجرورة بالإضافة<sup>451</sup>، واعتلّ بالسماع، فقد ورد عن العرب: "إذا بلغ الرجل الستين، فإيّا، وإيّا الشواب"<sup>452</sup>، وبأنّ إيّا لا يفيد معنى بانفراده، فقد عدّه الباقولي شاذّاً نادراً لا يعتمد عليه<sup>453</sup>، وهو ظاهر بطلانه لأنّ الضمير لا يضاف إليه؛ لأنّ غرض الإضافة هو التخصيص أو التعريف، والضمير في غاية الاختصاص والتعريف، فلا يحتاج إلى الإضافة<sup>454</sup>، واختاره ابن مالك ونسبه إلى الخليل والمازني والأخفش واعتلّ له بسبع علل، منها<sup>455</sup>:

- أنّ الكاف لو كانت حرفاً مثل التي في ذلك، لاستعملت مع اللام تارة، وبدونها تارة أخرى.

- عدم جواز اشتراك الاسم والحرف في لفظ واحد، وفي القول باسمية هذه الحروف سلامة من ذلك.

الثالث: وهو قول الكوفيين الذين قالوا إنّ الحروف الثلاثة ضمائر منصوبة، وإيّا عماد، وإليه ذهب ابن كيسان<sup>456</sup>. واعتلّوا لقولهم: بأنّ هذه الأحرف (الكاف، الياء، والهاء) هي نفسها الأحرف المتصلة، ولما انفصلت عن العامل احتاجت إلى داعم تعتمد عليه فكان إيّا؛ لأنّ الحرف

---

<sup>447</sup> ابن جيّي، سر صناعة الإعراب، ص 314.

<sup>448</sup> الأنباري، الإنصاف، ص 556.

<sup>449</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 600.

<sup>450</sup> سيّويّه، الكتاب، 278/1.

<sup>451</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 599، وشرح التصريح، 105/1.

<sup>452</sup> سيّويّه، الكتاب، 278/1.

<sup>453</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 600.

<sup>454</sup> ابن جيّي، سر صناعة الإعراب، ص 314.

<sup>455</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 147/1.

<sup>456</sup> الأنباري، الإنصاف، ص 555.

الواحد لا يقوم بنفسه، والدليل عليه أيضاً لزوم إيّا لفظاً واحداً عند لحاق التثنية والجمع لما بعدها<sup>457</sup>.

الرابع: وهو لبعض الكوفيين القائلين بأنّ إياك بكماله ضمير<sup>458</sup>، فقد رُدَّ على أصحابه بأنّ الكاف في الضمير (إياك) بمنزلة التاء في الضمير (أنت)، فالتاء والكاف للخطاب، الحقّتا بهذين الضميرين (إيا، وأن)<sup>459</sup>.

الاتجاه الثاني: القائلون باسمية إياك:

الأول: قول الرّجّاج<sup>460</sup> ذهب فيه إلى أنّ (إيّا) اسم ظاهر، والحروف في محل جر بالإضافة<sup>461</sup> واختاره السيرافي<sup>462</sup>، وأبو علي الفارسي في المسائل المنثورة<sup>463</sup>، واعتلّ له بأنّه يضاف إلى سائر ما يضاف إليه الأسماء الظاهرة؛ لهذا فهو اسم ظاهر، وليس بمضمّر<sup>464</sup>، واختاره ابن الورّاق أيضاً، ونسبه إلى الخليل<sup>465</sup>، ويُرَدُّ على اعتلالهم بأنّه ليس هناك اسم ظاهر اقتصر على ضرب واحد من الإعراب، إلا الظروف، وإيّا ليس بظرف، واقتصره على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب كما أنّ (أنا، وأنت، وهو، ونحن) اقتصرت على ضرب واحد من الإعراب، فكان ضميراً كما أنّ (أنا، وانت، ونحن) ضمائر<sup>466</sup>.

الثاني: قال به الفراء وذهب فيه إلى أنّ إيّاك بكمالها اسم<sup>467</sup>.

---

457 المصدر نفسه، ص556.

458 المصدر نفسه، ص556.

459 المصدر نفسه، ص559.

460 الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط1، 1988م، 48/1.

461 الباقولي، شرح اللّمع، ص599.

462 السيرافي، شرح الكتاب، 3/119.

463 أبو علي، الحسن بن أحمد، المسائل المنثورة، تح: شريف النجار، دار عمار، عمان-الأردن، ط1، 2004م، ص50-51.

464 المصدر نفسه، ص50-51.

465 ابن الورّاق، علل النّحو، ص418.

466 ابن جّي، سر صناعة الإعراب، ص316.

467 الباقولي، شرح اللّمع، ص599.

الاتجاه الثالث: القائلون بالتوسط بين الاسمية والإضمار:

ذهب أصحابه إلى أنّ إياً ليس بظاهر ولا مضمر، وإنّما متوسط بينهما كاسم الإشارة، فأمره ملتبس؛ لأنّه يشبه كلاهما<sup>468</sup>.

فكما ترى كثر الجدل والاعتلال لهذه الجزئية، وطال وتشعب حتى أدّى إلى القول بأنّه ليس بمضمر ولا مظهر، ولكن الاتجاه القائل بالإضمار هو قول الأكثرية، ويبدو هو الأقرب إلى الصواب؛ لقوة أدلتهم على العموم؛ لأنّه إلى الضمير أشبه ومجيئه لحالة إعرابية واحدة يؤيد ذلك، بيد أنّهم اختلفوا في إياك أهو المضمر بكماله، أم الضمير هو الأحرف الثلاثة وإياً عماداً لها، أم أنّ إياً ضمير، والأحرف الثلاثة حروف لا محل لها من الإعراب، أم أنّ إياً ضمير والأحرف الثلاثة مضافة إليه.

هذا، وبعد أنّ بدا لنا ترجيح الاتجاه القائل بالإضمار لما تقدم، ولو أردنا أن نُرجح قولاً من ذلك الاتجاه لصعب ذلك لعدم تسليم علل أي طرف من النقض، غير أنّنا نميل إلى ما اختاره الباقولي؛ لأنّ المضمر لا يضاف إليه، وإنّما هذه الحروف للخطاب والغائب والمتكلم ولا محلّ لها من الإعراب.

ولكن قول القائلين بأنّ إياً مع لواحقه هو الضمير أيسر، وأسهل، والأخذ به لا ينقض شيئاً من الأحكام النحوية التطبيقية ولا النظرية، واعتماده لا يُسيء إلى اللغة بل يزيد من وضوحها، وثباتها، وهذا ما يجب أن يعتمد عليه في الحقل التعليمي ليسهل على طالب العلم تعلمه، أمّا هذه النقاشات الجدلية التي لا يخلو مطولات النحو منها فهي - كما قال أبو حيان - "أشياء يؤدي إليها علم الصناعة النحوية، ويقال: إنّه لا يوصل إلى حقائق الأشياء إلا بالكلام الذي فيه زيادة على ما تقتضيه تلك الصناعة ممّا كنت تستغني عنه"<sup>469</sup> فهو بهذا يرى أنّه لا بُدّ منها - رغم قلة جدواها - للوصول إلى حقيقة الأشياء.

والحاصل أنّه لا فائدة تُذكر في اختلاف النحاة وتعليقاتهم في هذه المسألة؛ لأنّ هذا الضمير وضع لحالة إعرابية واحدة، ولا يطرأ عليه تغيير، فبأي علة أخذت أو قول قلت؛ فالنتيجة

<sup>468</sup> السُّبُوطِي، الأشباه والنظائر، 631/1.

<sup>469</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 213/2.

واحدة، والضمير ثابت والحكم التطبيقي نفسه، والشيء الوحيد الذي يتغير هو تكثير الصفحات، وتشتيت الأذهان، وتضييع الأوقات، والله المستعان.

### 3.2.2. علة الأسماء الموصولة

#### 3.2.2.1. المسألة الأولى: علة بناء الذي مفرداً وجمعاً، وإعرابه تنثية

عَلَّلَ الباقولي بناء الذي للشبه بالحرف، فكما أنَّ الحرف لا يتم معناه إلا بما بعده كذلك الاسم الموصول لا يتم إلا بصلته، كأنَّه بعض الاسم وبعض الاسم لا يستحق الإعراب، فبني لهذا المعنى<sup>470</sup>. والعلة هنا علة الشبه بالحرف.

وردَّ على من اعترض بأنَّ هذا باطل بالتنثية؛ لأنَّها معربة، من وجهين<sup>471</sup>:

الأول: اعتلَّ بأنَّ (الَّذِينَ) ليس بتنثية الذي، بل هو صيغة مرتجلة للتنثية، وهو مبني أيضاً. واختلافه بين الألف والياء، لا يدلُّ على إعرابه، فهو اختلاف في الوسط.

الثاني: اعتلَّ بأنَّه لو افترضنا بأنَّ اللذين تنثية الذي، فإنَّه يجوز إعراب التنثية دون الواحد منه؛ لأنَّه بالتنثية زال الشبه بالحرف الذي لحق مفرده؛ لأنَّ التنثية لا تدخل الحرف، فرجع إلى أصله، وأُعرِبَ. ولكن هذا التعليل لم يسلم من الاعتراض بأنَّ الجمع لا يدخل الحرف ومع ذلك بُنيَ (الَّذِينَ)<sup>472</sup>.

ردَّ الباقولي هذا الاعتراض من وجهين أيضاً:

الأول: بأنَّ بعض النحويين قالوا بجواز (الذون) على لغة بعض العرب، فالقول بهذا يزيل الاعتراض<sup>473</sup>.

---

<sup>470</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص746.

<sup>471</sup> المصدر نفسه، ص746-747.

<sup>472</sup> المصدر نفسه، ص747.

<sup>473</sup> المصدر نفسه، ص747-748.

الثاني: القول بأن الذين مشابه للواحد في أن إعرابه يجري على آخره، بخلاف التنثية، نحو: قصر جمعه قصور، أما التنثية فلا يكون إلا بالألف والياء، فلما كان الجمع مشابهاً للواحد دون التنثية جاز بناؤه لبناء الواحد لعل المشابهة<sup>474</sup>.

والأنباري اعتلّ بما اعتلّ به الباقولي وعمامة النحاة في أن الذي مع صلته بمنزلة كلمة واحدة، والذي بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني<sup>475</sup>.

وقد علّل أبو البقاء العكبري بأن اللذين ليس تنثية صناعية؛ إنما هي صيغة دلّت على التنثية، والتنثية الصناعية لا تكون إلا بعد أن يتم الاسم، والاسم الموصول لا يتم معناه إلا بصلته<sup>476</sup>.

وجاء السهيلي واعتلّ بما اعتلّ به عمامة النحاة في بناء الذي فقال: "لما ذكره النحويون من مضارعة الحرف والإبهام والنقصان في نفسه، حتى كأنه بعض كلمة"<sup>477</sup>

وذهب في تعليل إعراب مثناه بأن علامة التنثية -وهي الألف- هي نفسها علامة الرفع في الأسماء، فامتنع القول ببناؤه لوجود علامة الرفع، واستحال التخلص من العلامة لفساد التنثية بإزالتها، "فكان ترك مراعاة البناء أهون عليهم من إبطال معنى التنثية"<sup>478</sup> والعلة هنا علة أهون الضررين، فحفاظاً على معنى التنثية قبلوا بالإعراب.

وفي تعليل بناء الذين ذهب إلى أن الجمع مفارق للتنثية من وجهين: أن الجمع شبيه الواحد فقد يُعرب بالحركات، والثاني: أن الجمع يشبه الواحد، في أنه ينتهي بياء مكسور ما قبلها (الذين) في محل النصب والجر، مثل الذي، ولا عبرة بالنون لحذفها في الإضافة، وبقي الرفع وهو أقل حالاته فحملوه على النصب والجر، فجاء مبنيًا<sup>479</sup>، ولكن أليس كان من الأولى أن يُحْمَلَ الرفع في التنثية على النصب والجر، مراعاةً لبناء واحدها وجمعها، فكما أن الجمع مراعاةً لمفرده

<sup>474</sup> المصدر نفسه، ص 746-748.

<sup>475</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص 384.

<sup>476</sup> العكبري، اللباب، ص 79.

<sup>477</sup> السهيلي، نتائج الفكر، ص 138.

<sup>478</sup> المصدر نفسه، ص 138.

<sup>479</sup> المصدر نفسه، ص 139.

حُمِلَ الرفع فيه على الجر والنصب فجاء مبنياً. وهذه العلةُ التناقضُ فيها بَيِّنٌ للتفريق بين التثنية والجمع دون مُرَجِّحٍ.

وقد تعرض ابن مالك لمسألة بناء اللذين معللاً بأنَّ التثنية من خصائص الاسم المتمكن، وعند التحاقها بالذي قوي فيه جانب الاسم المتمكن وعارضت مشابهته بالحرف، فأعربه، مثل أيّ، أعربت لإضافتها. واعتلَّ لعدم إعراب اللذين بأنَّ الجمع وإن كان من خصائص الأسماء المتمكنة إلا إنَّه لما كان مخصوصاً بالعقلاء، ومفرده عام، فلم يجر مجرى الجموع المتمكنة، بخلاف التثنية، فإنَّها جرت مجرى المثنيات المتمكنة<sup>480</sup>.

وردَّ الصَّبَّان على ابن مالك بأنَّ مفرده (الذي) ليس بعلم ولا صفة؛ لذا لم يكن هناك إجماع من العرب على إجرائه مجرى المعرب؛ ولم يجري مجرى الجموع<sup>481</sup>؛ أي ليس لأن مفرده (الذي) عام، وهو (الذين) خاص بالعقلاء كما ذهب إليه ابن مالك.

وقد رأى أبو حيان إلى أن تثنية الذي وجمعه ليست بتثنية وجمع صناعتين إنَّما صيغ وضعت لهما ونسب هذا الرأي إلى المحققين<sup>482</sup>.

لا خلاف في بناء الذي فهو لا يظهر عليه أثر تغير العامل؛ فهو المبني الذي لا يتأثر بتغير العامل، ولكن ماذا عن اللذين بصيغة التثنية، ومفرده مبني، وهو يتغير حاله رفعاً بالألف والنون، ونصباً وجرراً بالياء والنون، والمبني لا يثنى ولا يجمع.

فذكر الباقولي علة القائلين ببناء اللذين، بأن هذه ليست تثنية صناعية؛ لأن الاسم لا يثنى إلا بعد تمامه، والاسم الموصول لا يتم إلا بصلته، ولكن هذه صيغة مرتجلة للتثنية، وهي مبنية، ولا ضير في اختلاف الوسط بين الألف والياء.

وعلة القائلين بجواز إعراب التثنية اللذين، قالوا بتثنيته ارتفع من البناء إلى الإعراب لما للتثنية من القوة لأنها من خصائص الاسم المتمكن.

<sup>480</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 1/191.

<sup>481</sup> الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، 1/242.

<sup>482</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 3/28.

وأما الجمع فقد اختار أكثر العلماء بناءه؛ لأنه أكثر شبهاً بالواحد من المثني، وأما الباقولي فقد ذكر في أحد الوجهين: أنه يمكن إزالة الاعتراض بأنه قد ورد عن العرب الذون أيضاً فهذا أعرب الذي تنثيةً وجمعاً، وبني مفرداً، وقد أحسن الباقولي عندما أجاز بلغة من لغات العرب إعراب الذين أيضاً، كما أعرب الأكثرون المثني، وأزال الجدل في مجيء اللذين معرباً والذين مبنياً. فابن مالك علل مجيء الذين مبنياً بأن مفرده عام وهو خاص، والصَّبَّان رأى أن الخلاف في بنائه لأن الذي ليس بعلم ولا صفة.

وبهذا يبيّن لنا الباقولي أنّ التعليل عنده ليس إلا تفسيراً وبياناً للظواهر اللغوية الواردة، وذلك بعد أن استشهد بما ورد عن العرب جمع الذي بالواو والنون: اللذون، فقال: "قلنا من النحويين من قال يجوز أن يقال اللذون بالواو... فإن قلنا بهذا فلا كلام"<sup>483</sup> وإن أخذنا بالظاهر كان الجمع مشابهاً للواحد في أن إعرابه يجري على آخره، نحو: هذا قصر، وهذه قصور، فكان مبنياً مثله، بخلاف التنثية فأعرابها بالحروف (الألف-الياء)<sup>484</sup>.

### 3.2.2.2. المسألة الثانية: علة اسمية ال في اسمي الفاعل والمفعول

علّل الباقولي لهذه المسألة بأنه لو لم يكن اسماً لما عاد الضمير إليه؛ لأنّ الضمير لا يعود إلى الحرف في نحو قولهم: نظرت إلى القائم أخوه عندنا، وهو اسم، وليس بخلف عن الذي؛ لأنه يجوز إتيانه في مواضع يمتنع فيه (الذي)، نحو قولهم: مررت بالرجل القائم أبواه لا القاعدين، فهنا أجازوا بالألف واللام، ومنعوا بالذي: مررت بالرجل القائم أبواه، لا الذي قعد ولا الذي قعدا.

وقد اختلف النحاة في المراد من (ال) الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول على قولين:

القول الأول: قول الجمهور، وهو قول سيبويه ومن تبعه من النحاة<sup>485</sup> -واختاره الباقولي- ذهبوا إلى أنّ ال اسم موصول.

<sup>483</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 747

<sup>484</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 747-748.

<sup>485</sup> سيبويه، الكتاب، 93/1، وابن السراج، الأصول، 265/2، وأبو علي، الإيضاح، تح: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969م، 54/1، والأشموني، شرح الأشموني، 71/1، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 1013/2، وابن عصفور، شرح الجمل، 122/1

ودليل الجمهور كما ذكر الباقولي هو عودة الضمير إليه فلو لم يكن اسماً لما عاد الضمير إليه. ورَدَّ المازنيُّ بأن الضمير عائد إلى الموصوف المقدر، فقولهم: الضارب غلامه زيد، الرجل الضارب غلامه زيد. ورَدَّ عليه الجمهور بأنه لا يجوز عندنا إعمال اسمي الفاعل والمفعول بدون اعتماد على هذه الأشياء ظاهراً: وهي الموصوف، والمبتدأ، وحرف النفي، وحرف الاستفهام، وذو الحال<sup>486</sup>، وأصل المسألة عند الجمهور في نحو قولهم: الضارب، والمضروب، هو الضَرْب، والضَرْب، وكراهة أن يشبه الفعل الاسم صيروا الفعل المبني للمعلوم إلى اسم الفاعل، والفعل المبني للمجهول إلى اسم المفعول؛ ولأنَّ هذا الاسم هو الفعل في حقيقته فعمل ماضياً أيضاً<sup>487</sup>.

واعتلوا أيضاً على القول بأنَّ ال موصولة بدخولها على الفعل المضارع، وهذا استدلال قوي؛ لأنَّ ال من اختصاص الاسم<sup>488</sup>.

القول الثاني: هو قول الأَخْفَش والمازني في أحد قوليه حيث ذهبوا إلى أنَّ ال حرف تعريف، والضمير عائد على موصوف مقدر<sup>489</sup>.

واستدلوا على مذهبهم بأنَّ (ال) في قولهم: ذهب القائم، لو كان موصولاً لكان فاعلاً، وقائم مبنياً؛ لأنَّه صلةٌ والصلة لا يُؤنَّز فيها عامل الموصول<sup>490</sup>، والاسم المنصوب بعده ليس مفعولاً به وإنما هو منصوب على الشبيه به.

ورَدَّ على المازني بأن هذا ضعيف من وجهين: الأول: بأن هذا لو كان صحيحاً لجاز في النكرة كما جاز مع الألف واللام.

والثاني: إن (ال) لو كان حرف تعريف لأبطل لحاقه باسم الفاعل عمله، ولكن الأمر بخلافه، فاسم الفاعل المعرف بـ(ال) يعمل ولو كان بمعنى الماضي<sup>491</sup>.

---

<sup>486</sup> الرضي، شرح الكافية، 93/3.

<sup>487</sup> الرضي، شرح الكافية، 95/3.

<sup>488</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 201/1.

<sup>489</sup> الرضي، شرح الكافية، 93/3. وابن مالك، شرح التسهيل، 200/1. وأبو حيان، التذييل والتكميل، 58/3.

وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ص1013.

<sup>490</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 203/1.

<sup>491</sup> المصدر نفسه، 200/1.

ومن المعاصرين من أيدَّ الجمهور، فقد رجح عباس حسن قول الجمهور لوجهين<sup>492</sup>:

الأول: عودة الضمير إليه، ولا مرجع له سوى ال، والضمير لا يعود إلا إلى الاسم، وهذه هي علة الجمهور.

والثاني: مجيء الفعل معطوفاً على الأسماء التي دخل عليها ال، نحو قوله تعالى: (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)<sup>493</sup>، والفعل لا يعطف إلا على الفعل أو ما يشبهه.

وذهب فاضل السامرائي من المعاصرين مذهب الأَخْفَش في ترجيح حرفية ال وعلل ذلك من عدة أوجه:

الأول: أنَّ الإعراب يتجاوز (ال) نحو قولهم: مررت بالضارب، وذهب الضارب، فالإعراب وقع على الضارب لا عليه.

الثاني: أنَّ النداء من خصائص الاسم فلم يمنع اسم الفاعل من العمل في نحو قولهم: يا طالعاً جبلاً، فكذلك هنا لا يمنع حرفية ال اسم الفاعل من العمل.

الثالث: أنَّ الضمير عائد على موصوف محذوف، وإلا على ماذا يعود في قولهم: ما متقٍ ربه مضيع، وليس فيه ال، فوجب أن يعود إلى موصوف محذوف<sup>494</sup>.

والحق أنَّ أصحاب كلا القولين لديهما من الحجج والعلل ما لا يُرَدُّ بسهولة، ويصعب ترجيح أحدهما، ولكن الذي أميل إليه هو قول الأَخْفَش، والمازني واختاره السامرائي، وذلك لأنَّ (ال) حرف في أصله، وادعاء غير ذلك يحتاج إلى أدلة قوية، وأقوى ما لدى الجمهور هو عدم وجود مرجع للضمير سوى (ال)، فالقول بعودته إلى موصوف مقدر أهون من تغيير جنسه، وهذا الذي دفع الجمهور إلى القول بعمل اسم الفاعل مطلقاً إذا اتصل به (ال)؛ فهم يؤولونه بمعنى الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل.

<sup>492</sup> عباس حسن، النُّحُو الوافي، 356/1.

<sup>493</sup> سورة الحديد، 18.

<sup>494</sup> السامرائي، فاضل، معاني النُّحُو، دار الفكر، عمان-الأردن، ط1، 2000م، 128/1-129.

### 3.2.3. علل أسماء الأفعال

#### 3.2.3.1. علة أن (صه) اسم فعل وليس بحرف ولا فعل وليس بشيء خارج

##### عن الأقسام الثلاثة

المراد من أسماء الأفعال: "أنَّها وُضعت لتدلَّ على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مسمياتها"<sup>495</sup>.

اعتلَّ الباقولي لاسمية صه في أثناء حديثه عن التقسيم الثلاثي للكلام وذلك لدخول التنوين عليه، نحو قولهم: صه، وصه، فالأول -بالسكون- يعني اسكت الآن، والثاني -بالتنوين بمعنى: اسكت سكوتاً، وهذا التنوين مما يختص بالأسماء؛ لكونه تنويماً فارقاً بين المعرفة والنكرة، ولكن الاسم المفرد لا يفيد بنفسه، وصه مفيد بنفسه، أجاب الباقولي عنه: بأن صه اسم لاسكت، واسكت جملة مركبة من فعل وفاعل، وصه يجري مجراه في حمل الضمير، ففي صه ضمير تقديره: أنت، وممَّا يدل على أنَّ صه وأمثاله أسماء للأفعال، دخول الألف واللام في نحو قولهم: النجاء، بمعنى: انج<sup>496</sup>. وفيه دليل على أنَّ التقسيم الثلاثي غير دقيق، فصه ليس باسم؛ لأن الاسم المفرد لا يفيد بنفسه، وليس بفعل؛ لدخول التنوين عليه.

وقد ذهب سيبويه إلى أنَّ هذه الأسماء ليست من أمثلة الأفعال، فلا تجري مجرى الأفعال؛ لذا يجب التوقف حيث توقف السماع، نحو قولهم: عليك زيداً، هكذا ورد، فلا نتعداه إلى القول: زيداً عليك بتقديم معموله<sup>497</sup>، وقد نص سيبويه على اسميتها بقوله: "وكذلك الحروف التي هي أسماء للفعل جميعاً، تجري هذا المجرى..."<sup>498</sup> وقال أيضاً: "هذا باب من الفعل سُمِّي الفعل فيه بأسماء لم تُؤخذ من أمثلة الفعل الحادث"<sup>499</sup>

وعلة ذلك عند المُبرِّد هي قوله: "ولكنها أسماء وُضعت للفعل تُدلُّ عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها..."<sup>500</sup>، وهو تكرار لكلام سيبويه.

<sup>495</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 3/3.

<sup>496</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص185.

<sup>497</sup> سيبويه، الكتاب، 1/251.

<sup>498</sup> سيبويه، الكتاب، 1/248.

<sup>499</sup> سيبويه، الكتاب، 1/241.

<sup>500</sup> المُبرِّد، المُقتَضَب، 3/202-253.

وقد ذكر أبو علي هذه المسألة في المسائل الحلبيات، ومما استدل به على اسمية صه ومثيلاته:

أنها لم تؤخذ من المصادر، ولا تكون على صيغ الأفعال؛ لذا لا تكون أفعالاً، ولا تكون حروفاً؛ لأنها تتضمن ضميرَ الفاعلين وتتصب المفعول، في نحو قولهم: رويدكم أجمعون، ورويدك<sup>501</sup>. فهو يستدل على اسميتها بالسبر والتقسيم، وهو من مسالك العلة أي يبطل كل الاحتمالات إلا احتمالاً واحداً، فقد أبطل كونها أفعالاً كما أبطل كونها حروفاً، فلم يبق إلا الاسم فتعين اسميتها، ولكن يمكن أن يستدل على بطلان اسميتها أيضاً بأنها تفيد بنفسها، والاسم المفرد لا يفيد بنفسه.

وأما ابن جني فقد ذهب إلى أن هناك أشياء في هذه الألفاظ لا توجد إلا في الاسم، فوجب القول باسميتها، ومن تلك الأشياء: التنوين، مثل: الذي يكون للتكثير، والتنثنية، والجمع، والتأنيث، والإضافة، ولام التعريف، والتحقيق، وفي بعض هذه ما يثبت بها اسمية هذه الألفاظ<sup>502</sup>.

واستدل الرضي على عدم فعلية هذه الكلمات رغم حملها معاني الأفعال من عدة أوجه: اختلافها عن الأفعال من حيث الصيغة. وهي غير متصرفة، دخول علامات الأسماء عليها كالتنوين واللام<sup>503</sup>.

والعكبري يعلل لأسمية هذه الكلمات من عدة أوجه: الأول: عدم دلالتها على الزمان، وإنما الزمان يفهم من مسماها، مثل: صه، اسم لفعل الأمر اسكت، فيفهم الزمان من اسكت لا من صه.

الثاني: دخول التنوين عليها للتفريق بين المعرفة والنكرة، والتنوين من خصائص الأسماء.

الثالث: وقوعها موقع الفاعل والمفعول<sup>504</sup>.

---

<sup>501</sup> أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، تح: حسن هنداي، دار القلم، دمشق-سورية، ط1، 1987م، 211-212.

<sup>502</sup> ابن جني، الخصائص، 44/3-45.

<sup>503</sup> الرضي، شرح الكافية، 165/3.

<sup>504</sup> العكبري، اللباب، ص298.

وقد نقل الأشموني والأزهري<sup>505</sup> خلاف البصريين والكوفيين في ماهية هذه الكلمات هل هي أسماء للأفعال، أم أفعال؟ فجمهور البصريين<sup>506</sup> قالوا: إنها أسماء كما مرّ آنفاً مع أدلتهم، وذهب بعضهم الآخر إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، والكوفيون قالوا: إنها أفعال؛ لأنها داخلة في حدود الفعل وحقائقه من حيث الدلالة على الحدث، والزمان الخاص<sup>507</sup>، وقيل: هي ليست بأسماء ولا أفعال، وإنما هي خالفة الفعل<sup>508</sup>، وقد اختار الأشموني قول جمهور البصريين<sup>509</sup>.

ومن المعاصرين من رفض تسمية اسم الفعل، وذهب إبراهيم السامرائي إلى أنّ هذا المصطلح (اسم الفعل) قائم على الاعتبار، ولا يمكن أن تشمل جميعها، فقال: "والحق أنها مواد فعلية قديمة جمدت على هيئة مخصوصة فلم يتصرف فيها تصرف الأفعال على أننا ينبغي أن ننظر إليها أفراداً"<sup>510</sup>، فهو بهذا يذهب مذهب الكوفيين في كون هذه الكلمات أفعالاً، ورفض أن يكون التتوين الذي يلحق صه، وأمثاله للتفريق بين النكرة والمعرفة<sup>511</sup>.

والذي يبدو أنّ الباقولي اعتمد على تعليقه لاسمية هذه الأفعال على الشكل والظاهر، فقد اعتلّ على كونها أسماء بدخول التتوين والألف واللام عليها، وهو الذي دعا البصريين إلى القول باسمية هذه الألفاظ، وأمّا الكوفيون فقد اعتمدوا على المعنى في الاستدلال على فعلية هذه الألفاظ، فهي تدل على الحدث والزمان المعين.

والحق أنّ الكلام على هذه الألفاظ يحتاج إلى الحديث عن كل واحد منها على حدة؛ لأنها ليست على طبيعة واحدة، ولكن على العموم الخلاف الحاصل فيها دليل على أنّها محل إشكال لما فيها من طبيعة الفعل والقيام بعمله، وشكل الاسم ومظهره، حتى قيل عنها: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء؛ لذا لا نستبعد أن يتم تصنيفها تصنيفاً خاصاً لما لها من طبيعة خاصة أخذت

<sup>505</sup> الأشموني، شرح الأشموني، 484/2 الأزهرى، شرح التصريح، 281/2.

<sup>506</sup> سيبويه، الكتاب، 156/2، والمبرّد، المقتضب، 202/3-253، وابن السراج، الأصول، 131/2.

<sup>507</sup> أبو حيان، التذليل والتكميل، 270/14.

<sup>508</sup> الأشموني، شرح الأشموني، 484/2 الأزهرى، المصدر نفسه، 281/2.

<sup>509</sup> الأشموني، شرح الأشموني، 484/2.

<sup>510</sup> السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 121.

<sup>511</sup> السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 122.

من الفعل شَبَّهاً ومن الاسم شَبَّهاً، فاحترار العلماء في تصنيفها، فهي من حيث العمل أفعالٌ، ومن حيث الظاهر أسماءٌ، ولكن أميل إلى القول بأنَّها أفعال استعملت استعمال الأسماء، لعدة أوجه:

- أنَّها تعمل والعمل من أخص خصائص الفعل.
- دلالتها على الحدث والزمن.
- تقييد البصريين لها بأسماء الأفعال.
- دخول بعض خصائص الأسماء عليها.
- عدم تصرفها تصرف الأسماء.
- القول بأنها أسماء حقيقية فيه تجن على حقيقتها، فهي ذو طبيعة خاصة.
- التوسط بين المذهبين فالقول بفعليتها يتعارض بما تحملها من خصائص الاسم، والقول باسميتها يتعارض مع طبيعتها ووظيفتها.
- وقد ذكر أبو حيان أنَّ ألفاظاً منها أمكنت مصدريته مثل: سقياً لك، ورغياً، وألفاظاً أمكنت فعليته، مثل: هات، وتعال<sup>512</sup>. وأرى أن يتم وضعها تحت اصطلاح الأفعال الشاذة، كما في الإنكليزية أفعال شاذة.

### 3.2.4. علل أسماء الاستفهام

#### 3.2.4.1 المسألة الأولى: علة بناء كم الاستفهامية والخبرية

قال الباقولي: "فما بني منها فلأنه يشابه الحرف، وحقيقة هذا الكلام أن الأسماء المبنية منها ما بني لتضمنه معنى الحرف...ومنها ما بني لمشابهته الحرف"<sup>513</sup>.

علَّ الباقولي بناء كم الاستفهامية لتضمنه معنى همزة الاستفهام، وكلُّ اسم تضمن معنى حرف، وجب له البناء، أمَّا كم الخبرية فقد علَّ بناءها حملاً على نقيضها وهي (ربّ) التي للتقليل، وكم للتكثير، والعرب يحملون النقيض على النقيض<sup>514</sup>.

<sup>512</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 349/14.

<sup>513</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص193.

<sup>514</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص212. وفي موضع آخر من الكتاب: ص685.

وقد أشار سيبويه إلى هذه العلة بقوله: "اعلم أنّ ل(كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى ربّ"515.

ومن النحاة الذين اعتمدوا هذه العلة المُبَرِّد، وأبو علي، وابن الورّاق والجُرْجَانِي، وأبو البركات عمر الكوفي، والأنباري، وابن عُصْفُور، وابن هشام<sup>516</sup>.

وقد أشار ابن عُصْفُور إلى أنّ (كم) بنيت لأنها أشبهت رُبّ في أنّ كليهما للافتخار والمباهاة<sup>517</sup>.

وهذه العلة من العِلل المشهورة لدى العرب حمل النظر على النظر، والنقيض على النقيض، ويكاد النحاة يتفقون على أنّ علة بناء الأسماء هي الشبه بالحرف، ولا أستبعد أن يكون الشبه هي العلة الأكثر دوراناً على ألسن النحاة.

#### 3.2.4.2. المسألة الثانية: علة نصب ما بعد كم الاستفهامية وجر ما بعد كم

##### الخبرية، وعلة نصبها ما إن فصل بينهما

اعتمد الباقولي في تعليل نصب ما بعد كم الاستفهامية بأنه نصب ما بعدها تنزيلاً لها منزلة ما بعد الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين؛ أي نُصِبَ ما بعد كم؛ تشبيهاً لها بالأعداد؛ لأنها سؤال عن الأعداد، فجرى مجراها، فنصب ما بعدها على التمييز كما يعرب ما بعد الأعداد على التمييز، وقد جاء نكرة مفرداً في كلا الموضعين؛ لأنّ النكرة أخف من المعرفة، والمقصود هو معرفة الجنس، وهذا يحصل بالنكرة، لهذا تقع نكرة بعد الأعداد<sup>518</sup>.

<sup>515</sup> سيبويه، الكتاب، 156/2.

<sup>516</sup> والمُبَرِّد، المُقْتَضِب، 55/3، وأبو علي، التعليقة، 300/1، وابن الورّاق، علل النحو، ص548، والجُرْجَانِي، المقتصد، 744/2، وأبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص40، والأنباري، أسرار العربية، ص214، وابن عُصْفُور، شرح الجمل، 141/2، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب التراث العربي، الكويت، ط1، 2000م، 157/1.

<sup>517</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 141/2.

<sup>518</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص685-686.

وهذه العلة علة سِيَّوِيَّهِ<sup>519</sup>، وقد اعتمدها النُّحَاة من بعده، مثل: المُبَرِّد، وابن الورَّاق والأنباري، وابن يعيش، وأبو البركات عمر الكوفي<sup>520</sup>.

واعْتَلَّ الباقولي لجر ما بعد كم الخبرية، نحو قولهم: كم غلام عندك، كما بعد رُبِّ، فكما عَلَّ بناء كم حملاً لها على رُبِّ، حمل النقيض على النقيض، عَلَّ جر ما بعدها، مثل جر ما بعد نقيضها، وإن فصل بينهما فاصل، انتصب، نحو: كم حصل لي غلاماً، وكان النصب؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور قبيح، وذكر أنَّ هناك من ينصب ما بعد كم الخبرية تشبيهاً بـ كم الاستفهامية<sup>521</sup>. وهنا ثلاث علل، وهي: علة حمل النقيض على النقيض، وعلة القبح، وعلة الشبه، ويلاحظ هنا أنه استعمل ثلاث عللٍ مختلفة في مسألة واحدة، فلا يترك حكماً بلا علةٍ فلكلٍ ظاهرة علةٍ لدى النُّحَاة.

أما سِيَّوِيَّهِ فذهب في تعليل جر ما بعد كم الخبرية إلى تشبيهها بعدد غير منونٍ مضاف إلى ما بعده؛ لتخالف بذلك كم الاستفهامية التي شبيهها بعدد منونٍ ينصب ما بعده حين قال: "جعلوها في المسألة مثل عشرين وما أشبهها، وجُعِلَتْ في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة تجر ما بعدها كما جرت هذه الحروف ما بعدها"<sup>522</sup>، وذكر أنَّ معناها معنى رب. فالعلة علة مخالفة.

والنَّاظر إلى كتب النُّحَاة يجد أن أغلبهم قد دأبوا على الاعتلال بهذه العلة كالمُبَرِّد، وابن الورَّاق، والأنباري، وابن عُصْفُور<sup>523</sup>.

وقال ابن عُصْفُور: "إنَّما خفض تمييز الخبرية؛ لأنها للتكثير أبداً، والعرب إنما تكثر بالمائة والألف"<sup>524</sup>، وتابعه الرُّضِي<sup>525</sup>.

<sup>519</sup> سِيَّوِيَّهِ، الكتاب، 157/2.

<sup>520</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 60-59/3، ابن الورَّاق، علل النُّحُو، 252، والأنباري، أسرار العربية، ص 169-197، ابن يعيش، شرح المفصل، 127/4، وأبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللَّمع، ص 488.

<sup>521</sup> الباقولي، شرح اللَّمع، ص 686-687. قال سِيَّوِيَّهِ عند الفصل: "فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون" أي انصب ما بعدها كما نصب ما بعد كم الاستفهامية. الكتاب، 164/2.

<sup>522</sup> سِيَّوِيَّهِ، الكتاب، 161/1.

<sup>523</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 60-59/3، وابن الورَّاق، علل النُّحُو، ص 403، والأنباري، أسرار العربية، 196-197، وابن عُصْفُور، شرح الجمل، 142-141/2.

<sup>524</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 142/2.

<sup>525</sup> الرُّضِي، شرح الكافية، 242/3.

والفرء خالف سِيئَوِيَّه، وذهب إلى أنّ جر ما بعد كم الخبرية على إضمار من الجارة<sup>526</sup> وبعد تتبع هذه العلة وجدناها قد وردت على الشكل الآتي:

- حمل كم الخبرية على رُبِّ الجارة في المعنى، وجريها مجرى الأعداد المضافة، نحو: مئتي درهم، وهو مذهب الجمهور والْباقُولي وقد تابعوا سِيئَوِيَّه في ذلك.

- جر ما بعد كم الخبرية بإضمار من الجارة، وهو مذهب الفرء.

- جر ما بعد كم الخبرية بحملها على نقيضها رُبِّ، وهي علة الْباقُولي.

والحقُّ أنّ ما ذهب إليه الْباقُولي - وهو مذهب سِيئَوِيَّه والجمهور - أولى؛ لأنه اعتمد على عِلٍّ مشهورة لدى النُّحاة، وكم الخبرية للتكثير فحمل على العدد الكثير فجرى مجراها في إضافتها إلى مميزها، كما يضاف العدد الكثير إلى معدوده.

وأما عِلَّةُ نصبها إذا فُصِّلَ بينهما عند سِيئَوِيَّه والمُبَرِّد والأنباري فهي نفسها التي ذكرها الْباقُولي، وهي قبح الفصل بين الجار والمجرور<sup>527</sup>.

### 3.2.5. علل الظروف.

#### 3.2.5.1. المسألة الأولى: علة بناء قبل وبعد، وعلة اختيار الضم بدلاً عن

#### السكون

علل الْباقُولي وجوب بناء هذه الأسماء لمشابتها الحرف، وكان حقّها الإعراب؛ لأنّ قبلُ وبعدُ الأصل فيهما الإضافة، مثل قولهم: جئت قبل كلّ شيء، أو من قبل كلّ شيء، وبعده، ومن بعده، وإنّ نوى فيهما الإضافة من غير لفظ لم يكونا تامين، فمن هنا شُبِّهَا ببعض الاسم؛ لأنّهما مع مضافيهما كانا بمنزلة الاسم، وبدون الإضافة يشبه ببعض الاسم، فكما أن بعض الاسم لا يستحق الإعراب فكذلك ما شابهه لهذا جاء على البناء، ومنعاً لالتقاء الساكنين حُرِّكَا، واختير لهما الضمُّ من الحركات؛ لأنّهما ينصبان ويجران في حالة الإعراب على الفتح والكسر، فلم يبق إلا الضم<sup>528</sup>. فعلة بناء قبل وبعد علة شبه، وعلة اختيار الضم دون الفتح والكسر علة أمن اللبس.

<sup>526</sup> الأزهرى، شرح التصريح، 474/2

<sup>527</sup> سِيئَوِيَّه، الكتاب، 164/2، والمُبَرِّد، الْمُقْتَضَب، 60/3، والأنباري، أسرار العربية، ص 197.

<sup>528</sup> الْباقُولي، شرح اللّمع، ص 201.

وقد علّل أبو البركات عمر الكوفي بناء قبل وبعد على الضم؛ ليكون عوضاً لهما من المحذوف؛ لأنهما جعلاً غاية<sup>529</sup>.

والناظر إلى كتاب سيبويه يجد أن سيبويه لم يصرح بعلّة بناء قبل وبعد، ولكن يفهم منه أن قبل وبعد لا يكونان إلا مضافين، وإن قطعت عنهما بُنيًا<sup>530</sup>، وهذا ما ذهب إليه المبرّد<sup>531</sup> أيضاً، وأوضحه الباقولي، وابن الوراق<sup>532</sup>، والرّماني<sup>533</sup>، وابن عُصفور<sup>534</sup>.

وأما ابن مالك فقد شبّه قبل وبعد بالحرف من ثلاث جهات: الأولى: الشبه اللفظي وهو جمود اللفظ، والثانية: وهي الشبه المعنوي، إذ احتاجا إلى ما يبين معناهما. والثالثة: الشبه المعنوي، من جهة الاستغناء بهما عما بعدها من لفظ<sup>535</sup>.

والحاصل أنّ علّة بناء بعض الأسماء تنحصر في علّة واحدة، وهي علّة الشبه بالحرف، وهذه العلّة تتضمن أوجهاً كثيرة، ورُبّما يختلف النّحاة في تحديد وجه الشبه.

### 3.2.5.2. المسألة الثانية: علّة بناء حيث، وعلّة اختيار الضم بدلاً عن السكون

أما حيث فقد بُني أيضاً لشبهه بقبل وبعد، وكان حقه الإعراب؛ لأنّه اسم، والأصل في الأسماء الإعراب. وقد علّل الباقولي بناء حيث بقوله: "لأن حيث يجب أن يكون مضافاً، فلما لم يكن وكان مراداً فيه، كان بعض الاسم فاستحق البناء... ولا يجوز بته إضافة حيث إلى المفرد؛ لأن الإضافة إلى المفرد توجب إعرابه، و(حيث) مبني غير معرب"<sup>536</sup>، وذهب إلى أنّ إضافته للجمل لا تُعدّ إضافة حقيقية؛ لأنّها لا تقيد إيضاحاً ولا تخصيصاً. والعلّة هنا علّة الشبه بالحرف في الافتقار إلى غيره، كعلّة قبل وبعد.

<sup>529</sup> أبو البركات، البيان في شرح اللّمع، ص35.

<sup>530</sup> سيبويه، الكتاب، 286/3.

<sup>531</sup> المبرّد، المُقْتَضَب، 174/3-175.

<sup>532</sup> ابن الوراق، علل النّحو، ص229.

<sup>533</sup> الرّماني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شيبه، ص119.

<sup>534</sup> ابن عُصفور، شرح المفصل، 86/4.

<sup>535</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 243/3-246.

<sup>536</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص201.

وفي هذا التعليل شيء من التناقض؛ لأنه يرى وجوب إضافة حيث إلى المفرد ليكون معرباً، وعدم جواز إضافته إلى المفرد؛ لأنه يوجب الإعراب، وهو مبني، وإضافته إلى الجمل كعدمها. وهذا يؤدي إلى الدور، وذلك في جعله مبنياً؛ لأنه غير مضاف إلى مفرد، ولا يجوز أن يضاف إلى المفرد؛ لأنه مبني، وإضافة إلى المفرد توجب الإعراب.

وفي تعليل (حيث) ذهب أبو البركات عمر الكوفي شارح اللّمع والمعاصر للباقولي إلى أنّ حيث بُني لمشابهته الحرف الذي معناه في غيره؛ لأنّ معناه في صلته، واختير الضم لدلالته على الظرفين (الزمان والمكان) مثل نحن لدلالته على الجمع والتنشئة بني على الضم<sup>537</sup>.

والذي ذهب إليه الباقولي هو ما علّل به أبو علي<sup>538</sup>، واعتلّ ابن الورّاق بأنّ حيث مبنية لعدم اختصاصها بمكان دون آخر، فأحتاج إلى ما يوضحها، فكان بمنزلة الذي وهو اسم مبهم يحتاج إلى صلته ليزيل عنه الإبهام، فبني حيث كما بني الذي لجريانها مجرى بعض الاسم، والإعراب لا يكون إلا بعد تمام الاسم<sup>539</sup>.

ومنعاً لالتقاء الساكنين لم يُبَيّن على السكون، وبني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد، كما ورد مبنياً على الفتح تشبيهاً بأين، وعلى الكسر تشبيهاً بجير<sup>540</sup>. وهذه العلة علة الشبه، ويرد عليه بأنه إذا كان بناء حيث للشبه بقبل وبعد سائغاً مقبولاً؛ لأنّ كلاّ منهما مستحقان للإضافة، ولأنّهما كبعض الاسم لا يعطيان معنى بدون مضافيها، فتعليل اختيار الضم حركة لبنائها تشبيهاً بقبل وبعد لا حُجّة له فيه؛ لأنّ قبل وبعد بنيتا على الضم لعلة الاضطرار، و(حيث) لا اضطرار فيها، فهي لم ترد إلا مبنية فكان الأولى بها أن تكون على الكسر منعاً لالتقاء الساكنين؛ لأنه الأصل بعد السكون، فإنّ تعذر فالفتح لخفته، فإنّ تعذر تعيين الضم اضطراراً، كما في قبل وبعد، ولا اضطرار فيها، فكانت لغة القائلين بالفتح تشبيهاً بأين هي القياس.

---

<sup>537</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص33-34.

<sup>538</sup> أبو علي، المسائل المنثورة، ص270.

<sup>539</sup> ابن الورّاق، علل النّحو، ص227.

<sup>540</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص202.

والمشهور في حيث هو البناء على الضم، وقد بين المبرّد علة ذلك بقوله: "فأمّا من ضمّ آخرها، فإنّما أجزاها مجرى الغايات"<sup>541</sup>، وتبعه ابن السّراج<sup>542</sup>، والرّضي<sup>543</sup>، والعلة واحدة وإن تعددت أساليبه، وعليها سار معظم النّحاة<sup>544</sup>.

وبهذا نجد أن النّحاة في معظم تعاليلهم لا يخرجون عن حقيقة واحدة، وهي أن حيث مبهم لا يفيد بنفسه، بل يحتاج إلى الإضافة، وهناك من يشبهه بقبل وبعد، ومنهم من يشبهه بالغايات عامة، ومنهم من يشبهه بالذي، وكل التشبيهات تفيد بأن المشبه والمشبه به مبهمان يحتاجان إلى ما يزيل عنهما الإبهام؛ لذا العلة واحدة، وإن تعددت جهات الشبه، وبناء الاسم في حقيقته لا يخرج عن الشبه بالحرف، ولكل اسم جهة شبه، ونوع شبه، وهذا مبسوط في المطولات من الكتب النّحوية.

وفي علة اختيار حركة دون أخرى للبناء-كما في مسألتنا هذه-ينبغي على النّحاة ترك تعليلها، وألا يتكلفوا في البحث عنها إن لم يجدوا علة واضحة، لأنّه أحياناً تكون عبارة: هكذا نطق به العرب أقرب إلى النفس من تعليلات بادية التكلف.

### 3.2.5.3. المسألة الثالثة: علة بناء مذ، ومنذ، وعلة اختيار الضم

ذهب الباقولي إلى أنّه إذا كانت منذ حرفاً جازاً فلا يُسأل عن علة بنائها لورودها على أصلها، فالأصل في الحروف البناء، أمّا علة البناء على الضم فللمجاورة، فلمّا كان الميم مضموماً اختير الضم، ولا اعتداد بالنون الساكنة فهي حاجز غير حصين<sup>545</sup>.

وعلى سيّوئيه لحرفية منذ بتشبيها بحرف الجر (من) في دخولها على الأيام، فقال: "منذ فيمن جرّ بها؛ لأنها بمنزلة من في الأيام"<sup>546</sup>.

<sup>541</sup> المبرّد، المُقْتَضِب، 173/3.

<sup>542</sup> ابن السّراج، الأصول في النّحو، 148/2.

<sup>543</sup> الرضي، شرح الكافية، 267/3.

<sup>544</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 91/4، والأشموني، شرح الاشموني، 47/1.

<sup>545</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص203.

<sup>546</sup> سيّوئيه، الكتاب، 17/1.

ولكن يُسأل عن علة البناء إذا وردت منذ اسماً، وعلل الباقولي بناءها تشبيهاً بقبل وبعد في حالة بنائهما بقوله: "وأما إذا كان منذ اسماً فإنما بني تشبيهاً بقبل وبعد؛ لأن الإضافة فيه ممتنعة وهو يتضمن أمد ذلك، وغاية ذلك؛ لأن معنى منذ إذا كان اسماً: أمد<sup>547</sup>؛ لأن الإضافة منوية فيها ومعناها أمد ذلك، في قولهم: ما رأيت منذ يومان، فقد حذف المضاف إليه وهو ذلك، فكأنه قال: أمد ذلك يومان. والعلة هنا علة تشبيهه. واختير الضم لما سبق ذكره.

وفي موضع آخر من الكتاب علل بناءهما إذا كانا اسمين بقوله: "وأما إذا كانا اسمين، فإنهما بنيا لتضمنهما معنى (من) و (إلى) إذا كان ما بعدهما مبهمين. أو (من) وحدها، إذا كانا لأوّل الوقت. فكما أنّ (كم) و (من) بنيا لتضمنهما معنى الحرف، فكذا هاهنا<sup>548</sup>.

وهنا اعتلّ الباقولي لحكم واحد بعلتين: الأولى: الشبه بقبل وبعد في بناء منذ، والثانية: تضمن معنى من وإلى إذا كان ما بعدهما مبهماً؛ ولتضمنها معنى من فقط.

وقد ذهب ابن السّراج إلى أنّ منذ مبنية على الضم لأنها غاية عند سيبويه فقال: "وبنيت على الضم؛ لأنها غاية عند سيبويه، اتبعوا الضم الضم<sup>549</sup>، وقد تبعهما الباقولي في علته الثانية، وكذلك الأنباري فقال: "قلهذا كانت مذ، ومنذ مبنيتين وهما تختصان بابتداء الغاية في الزمان، كما أنّ من تختص بابتداء الغاية من المكان<sup>550</sup>.

وقد علل سيبويه بناء منذ لأنها غاية، واختير الضم اتباعاً لحركة أول حرف منه، واعتمدها ابن يعيش<sup>551</sup>. ولا أدري كيف يكون مذ ومنذ اسمين وحرفين في نفس الوقت؛ فهذا من التناقض الذي يرفضه العقل، فإذا كان النّحاة بنوا منهجهم على نظرية العامل ورفضوا أن يكون هناك عاملان لمعمول واحد لأن العقل يرفضه، فهلاً رفضوا أن يكون مذ ومنذ حرفين واسمين، فهذه من تناقضات النّحاة.

<sup>547</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص203.

<sup>548</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص521.

<sup>549</sup> ابن السّراج، الأصول، 2/143، وسيبويه، الكتاب، 2/45.

<sup>550</sup> الأنباري، أسرار العربية، 272.

<sup>551</sup> سيبويه، الكتاب، 3/287، وابن يعيش، شرح المفصل، 4/95.

#### 3.2.5.4. المسألة الرابعة: علة بناء أين، وعلة البناء على الفتح

بني أين على الفتح كما هو ثابت، وقد علّل الباقولي بناءه لتضمنه معنى همزة الاستفهام، وقولك: أين زيد؟ يتضمن معنى الهمزة فكأنك قلت: أفي الدار، أم في السوق، أم في المدرسة أم في غيرها من الأمكنة؟ فلما تبين تضمنه هذا المعنى وجب له البناء، واختير الحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الفتحة لخفتها<sup>552</sup>. والعلة هنا علة الشبه، وعلة اختيار الفتح علة الخفة. العلة في كيف كالعلة في أين<sup>553</sup>.

ومن عادة الباقولي أن يثير ما يمكن أن يُشكل على عله من الاعتراضات على أسلوب الفنقلة (فإن قلت، فإني قيل، قلت) ليرد على تلك الإشكالات، وهو بذلك يقوي علة، ويرد على علل غيره. وبهذا الأسلوب يرد على من يقول: إنه كان بالإمكان منعاً لالتقاء الساكنين فتح الياء في أين وإبقاء النون ساكناً؛ لأنه الأصل في البناء، بأن هذا غير ممكن؛ لأن الياء إذا حركت وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاً، والألف ساكن، فيؤدي إلى التقاء الساكنين، لهذا كله اضطروا إلى فتح النون. وردّ على من اعترض بناء جير على الكسر، وأين على الفتح، وكلاهما حركة لالتقاء الساكنين، بقوله: "فإن قيل فلم فتحوا أين وكسروا جير وكلاهما محرك لالتقاء الساكنين واقع بعد الياء؟ الجواب: أن الفتح في أين أولى من الكسر لخفة الفتحة إذ هي أكثر استعمالاً من جير، وهم ممّا يغيرون الشيء عن أصله لكثرة الاستعمال"<sup>554</sup>. وقد بقي جير على الكسر؛ لأنه الأصل في التقاء الساكنين<sup>555</sup>، فعلة اختيار بناء أين على الفتح هي كثرة الاستعمال التي تتطلب الخفة.

وأما ابن الوراق فقد اعتلّ لبناء أين حملاً لها على متى فكما أنّ متى للسؤال عن الزمان فأين للسؤال عن المكان<sup>556</sup>.

#### 3.2.5.5. المسألة الخامسة: علة بناء أمس، وعلة بنائه على الكسر

علّل الباقولي مجيء أمس مبنياً وهو اسم، والأصل في الأسماء الإعراب؛ وذلك لتضمنه لام التعريف، وإلا فكيف يكون معرفة وهو ليس بمضمّر ولا مبهم، ولا اسم إشارة ولا علم، ولا

<sup>552</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص204.

<sup>553</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص204.

<sup>554</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص204.

<sup>555</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص208.

<sup>556</sup> ابن الوراق، علل النحو، ص223.

مضاف؟ إلا أن يكون متضمناً للام التعريف. والعلة هنا علة تضمن الحرف<sup>557</sup>. فهو يعلل لبنائه لأنه معرفة، وليس من المعارف، فلا بدّ من تضمنه لام التعريف.

وذكر الباقولي أنّه إذا ورد معرفةً بالألف واللام (الأمس)، ففيه مذهبان:

الأول: الإعراب؛ لأنّه اسم، وقد جاء على أصله، ولا يتضمن معنى حرف التعريف، والثاني: البناء؛ لأنّه معرف قبل دخول حرف التعريف عليه؛ لتضمنه إياه، فكان حرف التعريف هذا زائداً مثل: الذي، والآن والوليد. وقد حرك منعاً لالتقاء الساكنين، واختير الكسر؛ لأنّه أصل بعد السكون في هذا الباب، وعلل الباقولي كونه أصلاً بعد السكون لقلّة تصرفه، فهو ممتنع في الأفعال، وباب ما لا ينصرف.<sup>558</sup> وعلة بناء أمس علة الشبه، وعلة اختيار الكسر علة الأصل الثاني بعد السكون.

وأما علة بناء أمس عند المُبَرِّد فهي لأنّه عام لا يختص بيومٍ معين، وهو بهذا قد شابه الحروف، فهي مبنية لهذه العلة، فهو ينتقل بانتقالك، فهو دائماً اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه<sup>559</sup>، وإليه ذهب ابن السّراج<sup>560</sup>. أي يفنقر في الدلالة على ما هو موضوع لها إلى اليوم الذي تكون فيه.

وذهب الرّضي في علة بناء أمس مذهب الباقولي في تضمنه لام التعريف، وقد بيّن بأنه كان نكرة ولكن بدخول اللام العهدي -أي لما تعين أنّه لليوم الذي تقدم على يوم الذي هو فيه- أصبح معرفة<sup>561</sup>، وبه قال السّيوطي<sup>562</sup>.

وذهب ابن كيسان إلى أنّ علة بنائه هو تضمنه معنى الفعل الماضي؛ وأعرب غد لتضمنه معنى الفعل المستقبل<sup>563</sup>. ويردّ عليه بأنّ بناء الاسم يكون للشبه بالحرف عند النّحاة، وعدم انصرافه للشبه بالفعل، أما أنّ بيني الاسم للشبه بالفعل فهذا ما لا نظير له، ولم أجد أحداً قال به،

---

<sup>557</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص206.

<sup>558</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص206-207.

<sup>559</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 3/173.

<sup>560</sup> ابن السّراج، الأصول، 2/147.

<sup>561</sup> الرضي، شرح الكافية، 3/309.

<sup>562</sup> السّيوطي، همع الهوامع، 3/187.

<sup>563</sup> السّيوطي، همع الهوامع، 3/187.

فإن افتراضنا صحة ذلك حملاً على الشبه بالحرف فأعرابه للغد للشبه بالفعل المضارع مرفوض لأنَّ الأصل في الإعراب للأسماء، والفعل المضارع معرب عبد البصريين للشبه بالاسم.

وقد ذكر السُّيُوطِي أنَّ هناك قوماً ومنهم الكسائي يرون أنَّ أمس ليس بمبني ولا معرب، إنما هو محكي من فعل الأمر من المساء أي من أمس عندنا، فقولهم: جئت أمس، أي في اليوم الذي كانوا يقول فيه: أمس عندنا، وبكثرة استعمالها أصبحت اسماً للوقت<sup>564</sup>.

والذي أميل إليه هو علة المُبَرِّد، وهي عدم تخصصها بيوم معين، فشابه الحرف فبني؛ لأنه يتبين ويتعين بغيره لا بنفسه، فهو بحاجة إلى اليوم الذي تكون فيه، وبدخول الألف إليه، وهذا أيسر مما ذهب إليه الباقولي؛ لأنه يجعله مبنيّاً لتضمنه لام التعريف، ويحتاج إلى إثبات تضمنه لام التعريف إلى القول بأنه معرفة، فكان في افتقار دلالاته على غيره أكثر شبهاً بالحرف.

---

<sup>564</sup> السُّيُوطِي، الأشباه والنظائر، 323/1، وهمع الهوامع، 188/3.

#### 4. علل والإعراب والبناء في الأفعال

بعد أن تحدثنا في الفصل السابق عن علل الإعراب والبناء في الأسماء سنتناول في هذا الفصل الحديث عن عللها في الأفعال في مبحثين.

##### 4.1. علل المعرب من الأفعال

الأفعال على ضربين كالأسماء معرب ومبني، فالمعرب منها: هو الفعل المضارع، والمبني: هو الفعل الماضي وفعل الأمر<sup>565</sup>.

##### 4.1.1. الفعل المضارع

###### 4.1.1.1. المسألة الأولى: علة إعراب الفعل المضارع، وعلة تسميته بهذا الاسم

لا خلاف بين النحاة في إعراب الفعل المضارع، ولكن اختلفوا في العلة التي جعلته مُعْرَباً<sup>566</sup>، وقال الباقولي: "إنما سمي مضارعاً؛ لأنه يشبه الاسم من ثلاثة أوجه"<sup>567</sup>:

الوجه الأول: يصلح الفعل المضارع للحال والاستقبال في قولهم: زيد يضرب، ولتخصيصه للاستقبال يسبق بـ سوف، أو السين، نحو: سيضرب، سوف يضرب، فيتعين بعد الشروع، كما تقول في الاسم: رأيت رجلاً، صَلَّحَ لكل الرجال، فإذا سبق بحرف التعريف، وقلت: رأيت الرجل زال الشروع، وتعين لشخص بعينه، فكان الفعل المضارع كالاسم من حيث الشروع وزواله.

والوجه الثاني: جواز دخول اللام على الفعل المضارع، مثل قوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ لِيحْكَمَ بينهم)<sup>568</sup>، واللام -كما هو معلوم- موضعها الأسماء، ولم يجز في قولهم: إِنَّ رَبَّكَ لِحَكْمٍ؛ لأنَّ الماضي لا يضارع الأسماء. وهذه أيضاً هي علة سَيَبُوتِهِ في مشابهة المضارع لأسماء الفاعلين<sup>569</sup>.

---

<sup>565</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص636.

<sup>566</sup> الأنباري، الإنصاف، ص434، السُّيُوطِي، همع الهوامع، 54/1.

<sup>567</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص194.

<sup>568</sup> سورة النحل، 124.

<sup>569</sup> سَيَبُوتِهِ، الكتاب، 14/1.

والوجه الثالث: أنه يمكن وصف اسم نكرة بالفعل المضارع دون الماضي، نحو: مررت  
برجل يعمل، فكان بمعنى مررت برجل عامل، "وإذا ثبت هذا وتقرر فالمضارع معرب لمشابهته  
الأسماء"<sup>570</sup>، والعلة علة شبه.

وهذه هي علة سَيَّبَوِيهِ<sup>571</sup> والبصريين<sup>572</sup> من بعده في إعراب الفعل المضارع لأسماء  
الفاعلين، واعتلَّ بهذه العلة ابن السَّرَّاج<sup>573</sup> والزَّجَّاجي والأَنْبَارِي ومن المتأخرين الرِّضِي<sup>574</sup>.

وقد زاد الأَنْبَارِي وجهاً رابعاً على الأوجه الثلاثة بتشبيه الفعل المضارع باسم الفاعل في  
حركاته وسكونه<sup>575</sup>.

وقد شبّه أبو علي المضارع بالاسم من الوجه الأول واتخذ علة لإعرابه<sup>576</sup>، وفي كتابه  
المسائل المشكلة ذكر الوجه الأول والثاني<sup>577</sup>، وقد اقتصر أبو البركات عمر الكوفي على الوجهين  
الأول والثاني<sup>578</sup>.

ويمكن تلخيص استدلال البصريين بثلاثة مجالات:

الأول: مشابهة في اللفظ، فإنّه يشبه اسم الفاعل في حركاته وسكناته.

الثاني: المشابهة في المعنى. فإنه يشبه اسم الفاعل في الخصوص والشيوع.

الثالث: مشابهة في الاستعمال. فإنّ كليهما تدخل عليه لام الابتداء<sup>579</sup>.

---

<sup>570</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص194. وفي موضع آخر من الكتاب، ص638-639.

<sup>571</sup> سَيَّبَوِيهِ، الكتاب، 14/1.

<sup>572</sup> المَبْرَد، المُفْتَضَّب، 2-1/2، 81-80/4.

<sup>573</sup> الأصول، 146/2.

<sup>574</sup> ابن السراج، الأصول في النُّحُو، 151/2؛ والزجاجي، الإيضاح في علل النُّحُو، ص80، والأَنْبَارِي، أسرار

العربية، ص25، الإنصاف، 434، والرضي، شرح الكافية، 11-12/5.

<sup>575</sup> الأَنْبَارِي، أسرار العربية، ص27.

<sup>576</sup> أبو علي، الإيضاح، ص13-14.

<sup>577</sup> أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2003م،

ص18-19.

<sup>578</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللُّمَع، ص22-23.

<sup>579</sup> أبو المكارم، إعراب الأفعال، ص94-97.

وخالفهم الكوفيون<sup>580</sup>، وذهبوا إلى أنّ هذا الفعل معرب لأنّه دخله "المعاني المختلفة والأوقات الطويلة"<sup>581</sup>، ولهذا قالوا بأصالة الإعراب فيه، وهذه المعاني المختلفة قد تتوارد عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، نحو: لا تضرب، بالرفع يُسْتَدَلُّ على النفي، وبالجزم يُسْتَدَلُّ على النهي، وكذلك قولهم: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن، بجزم: تشربُ يُسْتَدَلُّ على أن الواو للعطف، وينصبه يُسْتَدَلُّ على كون الواو للصرف، وقولهم: ما بالله حاجة فيظلمك، ففي رفع يظلم دليل على كون الفاء للعطف، وفي نصبه دليل على أن الفاء للسببية، وكذلك قولهم: ليضربُ بالجزم يتخصص المعنى للأمر، وبالنصب يتخصص المعنى للتعليل، وهكذا دواليك؛ لهذا كلّه أعرب المضارع أصالة، ثم اطرده الحكم فيما لم يلتبس على ما التبس فيه معنى بمعنى، فأعرب الاسم الذي لا يلتبس فيه المعنى ويمكن فهمه بدون إعراب قياساً على الاسم الملتبس طرداً للعلة؛ لأنّه "قد يطرده في الأكثر الحكم الذي ثبتت علة في الأقل كحذفهم الواو في تعدّ وتعدُّ وأعد، لحذفهم لها في يعدّ"<sup>582</sup>، ومما استدل به الكوفيون أيضاً هو أن الفعل المضارع يصلح للأزمنة المختلفة: من الحال والماضي والاستقبال، نحو: يضرب الآن، ولم يضرب أمس، ولن يضرب غداً<sup>583</sup>.

وقد عدّ ابن مضاء عللَ البصريين والكوفيين في إعراب الفعل المضارع من العِللِ الثواني التي لم تقطع بصحتها ولا فسادها، تحتل الصحة كما تحتل الفساد<sup>584</sup>.

وقد خالف السهيلي البصريين والكوفيين وهاجم تعليلاتهم وادعى بأنّها مخالفة للطبع ومرفوضة من العقل، ورأى أنّ العلة في إعراب المستقبل هي تضمنه معنى الاسم بالحروف التي في أوائله الدالة على المتكلم والمخاطب والغائب؛ لهذا استحق الإعراب الذي هو من خواص الاسم كما أنّ الاسم إذا تضمن معنى الحرف استحق البناء، وهو بهذا يتفق مع جمهور البصريين في أنّ الفعل المضارع معرب لشبهه بالاسم، وإنّ خالفهم في جهة الشبه<sup>585</sup>.

<sup>580</sup> الأنباري، الإنصاف، ص434 والزجاجي، الإيضاح في علل النحوي، ص80.

<sup>581</sup> الأنباري، الإنصاف، ص434.

<sup>582</sup> الرضي، شرح الرضي على الكافية، 4/13.

<sup>583</sup> السُّيوطي، همع الهوامع، 1/54.

<sup>584</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، ص154.

<sup>585</sup> السهيلي، نتائج الفكر، ص55-92.

وقد بيّن ابن مالك أنّ المعاني التي تعرض للكلمة بعد التركيب تشمل الفاعلية والمفعولية والإضافة، وكذلك كون الفعل المضارع مأموراً به أو مستأنفاً أو علة، أو معطوفاً، وهذا النوع يفتقر إلى الإعراب؛ لأنه تتعاقب معانيه على صيغة واحدة، "والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا في الإعراب"<sup>586</sup>، ولكنه فرّق بين الاسم والفعل المضارع بأنّ الفعل المضارع عند الالتباس يمكن تقدير الاسم مكانه لبيان المراد منه، أمّا الاسم فعند اللبس فالإعراب واجب عليه ولا محيص عنه لعدم وجود ما يغنيه عن الإعراب؛ لهذا تفاوت احتياجهما إلى الإعراب قوة وضعفاً، فكان الاسم أصلاً في الإعراب، والمضارع فرعاً، ثم يعقب قائلاً: "والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ولام الابتداء، ومجارة المضارع اسم الفاعل"<sup>587</sup> وقد علّل لما ذهب إليه بأن هذا القياس الشكلي بين الاسم والفعل المضارع بمعزل عن العلة التي أعرب الاسم لأجلها<sup>588</sup>.

وبهذا يحاول ابن مالك أن يتوسط بين المذهبين فأخذ بمذهب البصريين في القول بأنّ الإعراب أصل في الاسم، وفرع في الفعل، ووافق الكوفيين في العلة المقتضية لإعراب الفعل المضارع، وهي أنّ المضارع كالاسم في احتياجه إلى الإعراب لاعتواره معاني مختلفة في صيغة واحدة.

ويبدو أنّ تعليل الكوفيين أقرب إلى منطق اللغة وأكثر شمولاً لمفهوم الإعراب من تعليل البصريين الذين قيّدوا المعاني الإعرابية بالفاعلية والمفعولية والإضافية ربما ليطمئنى مع قاعدتهم المشهورة في جعل الإعراب أصلاً للأسماء، والبناء أصلاً للأفعال، وللتخلص من معضلة إعراب الفعل المضارع التجؤوا إلى القياس الشكلي بينه وبين الاسم، ولهذا سموه مضارعاً ترسيخاً لعلتهم، وإلا فإنّ الاسم لم يعرب لأنه متصف بالخصائص التي يشاركه فيها الفعل المضارع، وإنما لتوارد المعاني المختلفة على الصيغة الواحدة، فالاسم لم يعرب لأنّه عام نكرة ويتخصص ب (ال) كما أنّ الفعل المضارع عام ويتخصص للاستقبال بسين وسوف؛ لنعرب الفعل المضارع بهذا التشابه الشكلي، ربما كان ورود الفعل المضارع مورد الاسم نتيجة اشتراكهما في الإعراب، لا علة للإعراب. بينما الكوفيون ذهبوا إلى أن المعاني الإعرابية يمكن أن تشمل النهي والجزم والعطف والاستئناف فقالوا بأصالة الإعراب في الفعل المضارع؛ لأنه يشارك الاسم في العلة التي من أجلها

<sup>586</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 34/1.

<sup>587</sup> المصدر نفسه، 35/1.

<sup>588</sup> المصدر نفسه، 34-35/1.

أُعْرِبَ، وقد ضربوا أمثلة قليلة على إزالة الإعراب معاني الفعل المشتركة وتخصيصه لمعنى واحد، وقاسوا عليها سائر الحالات طرداً للعلة، وإن لم يكن للإعراب نفس الدور، وكان الأولى بنحاة الكوفة- وإن كان الأمر ليس بيسير- إيجاد علامات إعرابية لرفع الفعل وجزمه ونصبه على غرار ما في الاسم من الفاعلية والمفعولية والإضافية، ولعل نحاة البصرة أدركوا صعوبة الأمر فاختروا طريق التشابه فاكتسبوا بذلك الحفاظ على اطراد قاعدتهم المشهورة (الأصل في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال البناء) وسلموا من المسألة عن إيجاد معان إعرابية لحالات المضارع، "والبحت عن المعاني المستفادة من الإعراب في الفعل يجب أن يتجه لا نحو الوظيفة النحوية، فهي لا تتغير بالنسبة إلى الفعل، وإنما إلى الدقائق المعنوية التي يكتسبها الفعل لا من مدلوله اللغوي، إنما من السياق الذي يرد فيه؛ فالإعراب يرمز مبدئياً إلى كيفية أداء الفعل"<sup>589</sup>.

هذا، وقد ادعى المخزومي بأنّ المضارع غير معرب مخالفاً بذلك ما اتفق عليه النحاة، ويرى بأن اختلاف أواخر المضارع كاختلاف أواخر الماضي لا يدل على المعاني الإعرابية؛ لذا هذا الاختلاف لا يعني إعرابه، إنّما لتخصيص المضارع للماضي بـ لم، فيسكن آخره، وللمستقبل بـ لن وغيره فيفتح آخر، وتجرده يكون للحال والاستقبال ويضم آخره، ولكنه أغفل عن تخصيص الفعل المضارع للاستقبال بـ السين وسوف مع بقائه مضموماً، أقول: وهذا ما جعل نحاة الكوفة يعربون المضارع لأنّه دخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، فهو بهذا رفض علة البصريين في التشابه بين الاسم والفعل المضارع؛ واستعمل تعليل الكوفيين للاستدلال على بناء المضارع.

وعبد الرحمن أيوب يرى في جعل النحاة شبه الفعل بالاسم علة لإعراب الفعل نتيجة تأثرهم بالفلسفة اليونانية التي تجعل من الذوات أهم الموجودات (الأسماء)، وتليها في الأهمية الأحداث (الأفعال)، والعلاقات (الرابط أو الحرف) ضعيفة لا قيمة لها؛ لذا ارتفع الفعل الذي ضارع الاسم فأصبح معرباً مكتسباً منه القوة، كما أنّ الاسم القوي لما ضارع الحرف فقد من قيمته فأصبح مبنياً<sup>590</sup>. وهذا الرأي قائم على القول بأن هذا التقسيم الثلاثي للكلمة في النحو العربي أخذه النحاة من الفكر اليوناني وفلسفة أرسطو في الكون، وقد تمت مناقشة هذا الرأي في الفصل الأول.

<sup>589</sup> المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 80.

<sup>590</sup> أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 28-29.

وأما أبو المكارم فيدعو إلى إخراج هذه المسألة من دائرة البحث النَّحْوي؛ لبعدها عن الواقع اللغوي وتحليله، وتركيزها على التأمل العقلي الذي يبين قيمة القدرات العقلية للنَّحويين فقط؛ ولأنها محاولة للبحث عن العلة السببية (الغائية) واستكناها<sup>591</sup>.

والحاصل من هذا كله أنَّ تعليل الباقولي لهذه المسألة كان تعليل جمهور نحاة البصرة وكان يقابله تعليل الكوفيين، وجاء ابن مالك بتعليل الكوفيين موجَّهاً إياه توجيه البصريين في الوصول إلى القول بأصالة الإعراب في الاسم وفرعيته في الفعل مُعلِّلاً ذلك بعدم إمكانية استغناء الاسم عنه، وقلة احتياج الفعل إليه لإمكانية تقدير اسم في مكان الفعل عند الالتباس مع اشتراكهما في العلة. ويلاحظ أيضاً أن هذه العلة قد استقرت في القرن السادس الهجري، ولم يطرأ عليها تغيير يذكر في القرون المتأخرة، ولا في العصر الحديث، سوى بعض انتقادات لها.

وهناك إشكال آخر يؤخذ على النُّحاة في جعلهم فعل المضارع معرباً وهو أن الفعل المضارع أصبح عاملاً في الفاعل والمفعول ومعمولاً لأدوات النصب والجزم، وهذا يتنافى مع نظرية العامل في دخول عامل على عامل، أو أن تكون كلمة عاملة ومعمولة في الوقت نفسه؛ لذا يبدو أن رأي البصريين أكثر انسجاماً مع هذه النظرية من رأي الكوفيين.

ومهما يكن من الأمر فإن هذه المسألة قليلة الجدوى، لأنهم متفقون على إعراب الفعل المضارع سواء أكان أصلاً أم فرعاً فهو معرب، والخلاف يكمن في العلة، ولا يترتب عليه حكم تطبيقي.

#### 4.1.1.2. المسألة الثانية: علة تخصيص هذه الأحرف بالمضارع

اعتلَّ الباقولي لاختصاص المضارع بهذه الأحرف (الألف، والياء، والتاء، والنون) لما لها من ميزة، إذ أكثر الكلام مبني عليها، وهي حروف المد واللين (الألف، والواو، والياء) وقد أبدلت الواو تاء، كقولهم في نقاة وقاة، واحتاجوا حرفاً آخر فأتوا بالنون التي إليها مفرعهم عند الحاجة بعد حروف المد<sup>592</sup>، فقال: "إنَّ هذا أصل لا بد لك من معرفته إذ هو مبني أكثر كلامهم، وذلك لأنَّ أكثر الحروف دوراناً في الكلام حروف المد واللين، وهي: الواو، والياء والألف..."<sup>593</sup>.

<sup>591</sup> أبو المكارم، إعراب الأفعال، ص 98.

<sup>592</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص 195.

<sup>593</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص 195.

والذي علّل به النباؤولي هو علة كثرة الاستعمال، وبها أخذ أبو البركات عمر الكوفي<sup>594</sup> وابن الورّاق، وقد أضاف إليها علة الاستغناء عن الواو بأنّها تستقل، ويُسْتَعْنَى عنها وهي أصلية، فكان التخلص منها وهي زائدة من باب أولى، فوضعوا بدلاً منها التاء، قياساً على كلمتي تُجاه، وتُخمة إذ أصلهما وجاه ووخمة<sup>595</sup>.

وقد ذهب السهيلي إلى أن أصل حروف المضارعة هي الياء لورودها في الموضع المستغني عن الفرق بين المذكر والمؤنث (الفعل المتصل به نون النسوة) لوجود ما يدل على أنها للإناث، كما أن الواو لا تزداد أولاً لئلا تشتهب بواو العطف، والألف لأنها ساكنة، فلم تبق إلا الياء فكانت أصلاً للباب، واختير حرف الألف للمتكلم (أكتب) للضمير المتكلم (أنا) ليكون مبتدأ بما عليه ضميره البارز، والنون للمتكلمين (نكتب) للضمير (نحن) ليبتدئ بحرف ضميره، والتاء للمخاطب (تفعل) إشارة إلى آخر حرف من ضميره البارز (أنت) ولم يكن أول حرفين منه (الألف والنون) لاستعمالها في المتكلم (أنا ونحن). ولم يكن لفعل الغائب من حرف للاستغناء عنه بالاسم الظاهر<sup>596</sup>.

لقد حاول النباؤولي كغيره أن يبحث عن الحكمة من اختيار هذه الأحرف دون غيرها، وهي من العِلل الجدلية (الثالث) التي يستدل بها أن اللغة العربية في غاية الاتقان والإحكام، وأن العرب أمة حكيمة قد وضعت لغتها على أحسن ما يكون من أمرها؛ لذا ليس لها فائدة لغوية ولا مساهمة في وضع القواعد واستنباط الأحكام.

ولا شك أنّ هذه الحروف (حروف العلة، أو حروف المد واللين) عليها الاعتماد في بناء الكلمة وهي الأكثر دوراناً في الكلام في لغات أخرى أيضاً، مثل: الإنكليزية والتركية، ويسمونها الحروف الصوتية وهي في الإنكليزية خمسة وهي: (A-E-I-O-U)، وفي التركية ثمانية، وهي: (A-E-İ-I-O-Ö-U-Ü)، وفي العربية ثلاثة أحرف وثلاث حركات فهي أيضاً ستة؛ لهذا لا غرابة في الاستعانة بها ووضعها في أول المضارع، وهي أولى من غيرها. وما ذهب إليه السهيلي فيه نوع من المطابقة مع الضمائر المنفصلة فهي في التعليم أكثر فائدة ورسوخاً في الذهن.

<sup>594</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص 24-25.

<sup>595</sup> ابن الورّاق، علل النّحو، ص 181.

<sup>596</sup> السهيلي، نتائج الفكر، ص 91-92.

### 4.1.1.3. المسألة الثالثة: علة رفع المضارع

لقد أجمع النُّحاة على رفع الفعل المضارع المجرد من الجوازم والنواصب ومن نوني التوكيد والإنثاء، ولكن اختلفوا في العلة المقتضية للرفع<sup>597</sup>.

والباقولي اعتلَّ لرفع المضارع بقوله: "قالموجب للرفع، وقوعه موقع الاسم مجرداً، وصلاحيته في موقعه، ولا نظر إلى إعرابه. فإن قلت: فإننا نقول: كاد زيد يقوم، فنرفع (يقوم) ولا يقع هاهنا، موقع الاسم، إذ لو قلنا: كاد زيد قائماً، لخرجنا عن أصل كلامهم. قلت: إن قولنا: كاد زيد يقوم، الأصل فيه: كاد زيد قائماً، إلا أنهم، رفضوا الاسم، في هذا الموضع، واقتصروا على استعمال الفعل"<sup>598</sup>.

يُبَيِّنُ لنا الباقولي أنّ الذي أوجب للمضارع الرفع هو جواز وقوعه موقع الاسم دون نظر إلى إعرابه التقديري. وهو بهذا يتابع سيبويه في علة رفع المضارع<sup>599</sup>، كما تابعه غيره من النُّحاة<sup>600</sup>، وخالفه الأخفش والزجاج من البصريين<sup>601</sup>، كما خالفه الكوفيون ورأوا أنّ علة رفعه هي تجرده من النواصب والجوازم<sup>602</sup>.

ويؤكد ابن السراج أنّ الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم فيقول: "فأما فالرفع خاصة فإنما لوقوعه موقع الأسماء، فالمعنى الذي رفعت به غير المعنى الذي أعربت به"<sup>603</sup>، وهذا ما علّل به أبو علي<sup>604</sup>، وقد زادها الرضي توضيحاً عندما ذهب إلى أنّ الفعل ارتفع لأنه بوقوعه موقع الاسم كان كالاسم فاختر له أقوى حركات الاسم وأسبقها وهي الرفع.

<sup>597</sup> الأزهرى، شرح التصريح، 356/2.

<sup>598</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 638-639.

<sup>599</sup> سيبويه، الكتاب، 9/3-10.

<sup>600</sup> المبرّد، المُقْتَضَب، 5/2، وابن السراج، الأصول في النُّحو، 146/2، والجرجاني، المقتصد، 1045/2، وابن

الورّاق، علل النُّحو، ص 188 وابن جني، اللمع، تح: سميح، أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان-الأردن،

1988م، ص 215. وأبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللمع، ص 416.

<sup>601</sup> ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 57، وابن هشام، أوضح المسالك، 14/4.

<sup>602</sup> الأنباري، الإنصاف، ص 437

<sup>603</sup> ابن السراج، الأصول في النُّحو، 146/2-147.

<sup>604</sup> أبو علي، الإيضاح، ص 14.

أما نحاة الكوفة فقد خالفوا نحاة البصرة وعلّوا رفع المضارع بتجرده من النواصب والجوازم، وتابعهم من البصريين الأَخْفَش<sup>605</sup>، ومن المتأخرين ابن مالك وابن الحاجب، وابن هشام، والأزهري<sup>606</sup>.

ويمكن جمع آراء النُّحَاة في اتجاهين:

الأول: وهو قول الكسائي من الكوفيين، فالعامل عنده لفظي وهو حروف المضارعة<sup>607</sup>.

واعترض على قول الكسائي بأنَّ الفعل المضارع ينتصب وينجزم مع وجود هذه الأحرف عند دخول الناصب والجازم؛ ولأنه جزء من صياغة الفعل وتكوينه؛ لذا لا يمكن أن يعمل فيه، كما أنه يؤدي إلى دخول عامل النصب والجزم على عامل الرفع<sup>608</sup>، واختار الرّضِي قوله معللاً: "فإحالتها عليها أولى من إحالتها على المعنوي الخفيّ، كما هو مذهب البصريين والفراء، وإنّما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة، فيعزلها الطارئ المنفصل"<sup>609</sup>.

الثاني: جمهور النُّحَاة، والعامل عندهم معنوي. ولكن أصحاب هذا الاتجاه اختلفوا فيما بينهم في تحديد العامل المعنوي الرفع للفعل.

فمنهم من قال العامل هو التعري من العوامل اللفظية، وهم بعض النُّحَاة البصريين والكوفيين، وقد علّوا لمذهبهم بأنه متصف بالسلامة من النقص<sup>610</sup>.

وآخرون قالوا بوقوعه موقع الاسم، وهو قول سيبويه وجمهور البصريين<sup>611</sup>، وقد اختاره الباقولي كما مرّ آنفاً.

---

<sup>605</sup> الأَخْفَش، معاني القرآن، 53/1، والأنباري، الإنصاف، ص438.

<sup>606</sup> ابن مالك، التسهيل، ص228، وابن هشام، أوضح المسالك، 2/281، والأزهري، شرح التصريح، 2/356.

<sup>607</sup> الأنباري، الإنصاف، ص437، والسُّيُوطِي، همع الهوامع، 2/273.

<sup>608</sup> الأنباري، الإنصاف، ص440.

<sup>609</sup> الرضي، شرح الكافية، 4/25.

<sup>610</sup> الأنباري، الإنصاف، ص437-438، والسُّيُوطِي، همع الهوامع، 2/273.

<sup>611</sup> السُّيُوطِي، همع الهوامع، 2/274.

ويقول أبو المكارم: "وقد أخطأ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ومن تبعه من أصحابه، حين توهموا أن مذهب سيبويه أن ارتفاع المضارع بمضارعة الاسم"<sup>612</sup>، وهذا هو المذهب الثالث: القائل بالمضارعة. وهو مذهب جماعة من النحويين من بينهم ثعلب<sup>613</sup>.

وقد حاول كل فريق الدفاع عن علته ونقض علة غيره، فالكوفيون احتجوا بما هو ملموس وواضح للعيان، فالفعل المضارع ينتصب بالناصب وينجزم بالجازم، ويرتفع بالتجرد منهما، فأخذوا من التجرد من النواصب والجوازم علة للرفع أي إنَّه تجرد من العوامل اللفظية ليكون مسنداً كتجرد المبتدأ من العوامل اللفظية ليكون مسنداً إليه، ونقضوا علة البصريين بأنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان منصوباً بنصب الاسم ومخفوضاً بخفضه، ومرفوعاً برفعه، ولما لم يكن إلا مرفوعاً علم فساد علتهم<sup>614</sup>.

وجمهور البصريين عللوا بما اعتلَّ به الباقولي واعتلوا لعلتهم بوجهين:

الأول: أنه يشبه المبتدأ في قيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي كالعامل في المبتدأ. والثاني: وهو ما ذكره ابن السراج هو أن الضمة أقوى حركات الاسم فلما قام المضارع مقامه اختير له أقوى حركاته. وفي نقضهم لعله الكوفيين احتجوا بأنَّ تعليل الكوفيين بتعريفه من النواصب والجوازم يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع وهذا خلاف إجماع النحويين على أن الرفع قبل النصب والجزم؛ لأن الرفع علامة الفاعل والنصب علامة المفعول؛ كما رد على الكوفيين بأنَّ التجرد عدمي والرفع وجودي، والعدمي لا يكون سبباً للوجودي؛ لذا بطل علة الكوفيين<sup>615</sup>.

هذا، ويمكن القول إنَّ الباقولي قد اختار علة جمهور نحاة البصرة في رفع المضارع لوقوعه موقع الاسم كما اختار علة جمهور البصرة في إعرابه، وهي مشابهته للاسم وجريانه مجراه؛ لذا كان حرياً به أن يشاركهم علة الرفع كما شاركهم علة الإعراب وهذه العلة منسجمة مع علة إعراب المضارع، ولم يطرأ على هذه العلة تغيير يذكر بعد عصر الباقولي، وكأنَّهم يريدون أن يثبتوا بهذه صحة تعليلهم لإعراب الفعل أو اضطرروا إلى القول بها لإثبات سلامة رؤيتهم لإعراب المضارع، كما استقرت علة الكوفيين، والناظر إلى تعليقات النحاة في هذه المسألة يلاحظ أنها

<sup>612</sup> أبو المكارم، إعراب الأفعال، ص 109.

<sup>613</sup> الشُّبُوطِي، همع الهوامع، 274/2.

<sup>614</sup> الانباري، الإنصاف، ص 438-440، ابن مالك، شرح التسهيل، 6/4.

<sup>615</sup> الانباري، الإنصاف، ص 438-440، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، 406/3.

جميعاً لم تسلم من النقص والاعتراض والتكلف، بيّد أن تعليل نحاة الكوفة أقل تكلفاً من تعليلات الآخرين؛ وأكثر قبولاً "لأن الرفع دائر معه (أي مع التجرد) وجوداً وعدمياً والدوران مشعر بالعلية"<sup>616</sup>، ويمكن عدّه من العلل الأوائل في وضوحه وسهولة الوصول إليه وتعلمه؛ لذا كان القول به أولى وأرجح، والله أعلم.

ومن الممكن رد هذا الخلاف إلى نظرية العامل المؤلفة من ثلاثة أطراف وهي: العامل والمعمول والأثر الإعرابي، ففي هذه المسألة المعمول والأثر الإعرابي ظاهران، ولا بُدّ من وجود العامل الذي عمل الرفع في المضارع، وإلا لانتقضت النظرية؛ لذا اجتهد النحاة في البحث عن العامل واختلفوا في تحديده -كما مرّ معنا- ولا فائدة تُرجى من اختلافهم على صعيد التطبيق العملي<sup>617</sup>.

#### 4.1.1.4. المسألة الرابعة: علة حذف الحروف من الفعل المعتل المجزوم

اعتلّ الباقولي لحذف الحروف من الفعل المعتل إذا سبق بجازم بأن حذفها جرى مجرى الحركة، فإذا بقيت الحركة بقي الحرف المعتل، نحو: يضرب، يسعى، وإذا سكنت الحركة حذف الحرف، نحو: لم يضرب، لم يسع<sup>618</sup>.

وعلة الباقولي مأخوذة من علة سيبويه هذه: "لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع"<sup>619</sup>، وتابعه المبرّد أيضاً<sup>620</sup>.

لقد اعتمد هذه العلة جمهور النحاة ك: ابن الورّاق، والجرجاني، والرّماني، والأنباري والرّضي<sup>621</sup>، فقال الرّضي: "وإنما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم؛ لأن الجازم عندهم،

<sup>616</sup> الصّبّان، حاشية الصّبّان، 405/3.

<sup>617</sup> أبو المكارم، إعراب الأفعال، ص112-113.

<sup>618</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص639-640.

<sup>619</sup> سيبويه، الكتاب، 23/1.

<sup>620</sup> المبرّد، المُقنّص، 82/4.

<sup>621</sup> الزجاجي، علل النّحو، 132، والجرجاني، المقتصد، 181/1؛ والرّماني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد

شيبه، ص136، والأنباري، أسرار العربية، 167؛ والرّضي، شرح الكافية، 22-21/4.

يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستتقال قبل دخول الجازم، فلما دخل، لم يجد في آخر الكلمة، إلا حرف العلة المشابه للحركة فحذفه<sup>(3)</sup>.

هذا، وقد خالف أبو حيان الجمهور وذهب إلى أنّ حذف حروف العلة محذوفة عند الجزم لا بالجازم، معللاً ذلك بوجهين:

الأول: أنّ الجزم هو حذف علامة الرفع، وهذه الأحرف ليست علامة له، وإنّما الضمة المقدرة فيها هي العلامة للرفع. والآخر: أن الواو والياء من يغزو ويرمي من أصل الكلمة، والإعراب زائد عن ماهية الكلمة، فلا يحذف الحرف الأصلي لأجل حرف الجزم، والقياس أن يحذف الجازم الضمة المقدرة في هذه الحروف كما كان إثبات تقديرها علامة للرفع، ولما بقي المضارع في صورة واحدة رفعاً وجزماً؛ لأن إثبات الضمة للرفع، وحذفها للجزم كان تقديراً لا ظاهراً، كان لا بُدّ من حذف حروف العلة عند الجزم لا بالجزم، تقريباً بين الحالتين<sup>622</sup>، وتابعه الصّبّان، ونسبه إلى سيبويه<sup>623</sup>، كما رأى أبو حيان أن في كتاب سيبويه إيماء إلى هذا المعنى<sup>624</sup>.

وهذا رأي وجيه وقد علّل له أبو حيان بعلّة الفرق بين الحالتين، وهي من العّلّ المشهورة في النّحو، وأرى أنه أقرب إلى منطق اللغة وطبيعتها من علّة الجمهور لأنّه ساوى بين الرفع والجزم في تقدير علامتهما فقد أخذ من حذف الضمة المقدرة علامة للجزم كما أثبت الضمة المقدرة علامة للرفع، وهذا أولى من قول الجمهور؛ لأنّه لما لم يجد الحركة ووجد ما يشابهها من الحروف المعتلة فحذفها كما تحذف الحركة، فهلّا حذف الضمة المقدرة علامة للجزم كما أثبتتها مقدرة علامة للرفع، ولمّ التفريق بين الحالتين؟! فإن كان لأمن اللبس فالقول ما قاله أبو حيان، وقياس سيبويه حذف حرف العلة هنا على حذف نون الاثنين والجمع يُردُّ بأنّه قياس مع الفارق؛ لأن ثبوت النون هناك كان علامة للرفع، فحذف ما كان علامة للرفع، وهنا أيضاً ينبغي أن يُحذف ما كان علامة للرفع، وعلامته الضمة المقدرة لا الحرف المعتل، بيد أنّه لا ثمره من خلافه مع الجمهور سوى الجدال الذهني والاجتهاد العقلي، وتكاد كلمة النّحاة وعلتهم تكون واحدة في هذه المسألة وقد أخذوا برأي سيبويه، ولم يطرأ عليها تغيير يذكر طيلة هذه القرون.

<sup>(3)</sup> الرضي، شرح الكافية، 4/ 21-22.

<sup>622</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 1/ 202-203.

<sup>623</sup> فقال في حاشيته: "ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة، وحرف العلة حُذف عند الجازم لا به فرقا

بين صورة المجزوم والمرفوع" حاشية الصّبّان، 1/ 176.

<sup>624</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 1/ 203.

## 4.1.2. علل الأفعال الخمسة

### 4.1.2.1. علة إثبات النون علامة للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب

علل الباقولي لهذه المسألة بأن الأفعال الآحاد الصحيحة استغرقت الحركات الثلاثة، والمعتلة استغرقت الحروف، وعند إسناد الفعل إلى ألف التثنية، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة احتاج إلى حرف آخر فكانت النون التي إذا حزبتهم حازبة-حسب تعبير الباقولي-فروا إليها طالبين العون منها، فكان ثبوتها للرفع علامة، وحذفها للجزم علامة، وألحقوا النصب بالجزم في اختيار حذف النون علامة لها، كما ألحقوها بالجر في التثنية والجمع<sup>625</sup>.

فالباقولي يعلل لعدم إعراب الأفعال الخمسة بالحركة وحروف العلة بأنها قد استوفتها الأفعال الآحاد الصحيحة والمعتلة؛ لذا اختيرت النون التي إليها مفرعهم عندما يُحتاج إلى حرف آخر بعد حروف المد واللين. وهو تعليل جيد، وهو بهذا يقطع سبيل التأويل والتقدير، فقد أوضح بأن الأفعال الآحاد الصحيحة لما أخذت من الحركات الثلاثة (الفتحة والضممة والسكون) علامات لها، والأفعال الآحاد المعتلة لما أخذت من حروف العلة (الألف والواو والياء) حروف إعراب بتقدير علامات الإعراب فيها، أو حذفها، اضطر النحاة في تثنية الأفعال وجمعها اضطروا إلى البحث عن علامة إعرابية أخرى فاختروا النون؛ لقربتها من حروف المد.

وعند النظر إلى كتاب سيبويه نجده قد أشار إلى هذه المسألة معللاً عدم جعل الألف والواو والياء حروف إعراب للفعل المضارع لعدم مشابهته الاسم في المفرد ولا في التثنية، فأخذوا من ثبات النون علامة للرفع، ومن حذفها علامة للجزم وألحق النصب بالجزم قياساً على نظيره في الاسم، وحديث سيبويه عن الأفعال الخمسة عقب حديثه عن تثنية الأسماء وجمعها فيه إشارة إلى أن هذه الأفعال قد دخلها الألف والياء والواو لتشاكل التثنية والجمع في الأسماء، إذ قال: "جعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع، كما كان في الواحد؛ إذ مُنِعَ حرف الإعراب...ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء"<sup>626</sup>.

<sup>625</sup> الباقولي، شرح اللُمع، ص641.

<sup>626</sup> سيبويه، الكتاب، 19/1. ويقصد سيبويه أنه جُعِلَ ثبات النون علامة للرفع في التثنية بمنزلة ثبات الحركة علامة للرفع في الفعل الواحد، وأنه اضطروا إلى جعل النون علامة لأن الألف والياء والنون منعت الحركة الأعرابية من الظهور في الأفعال الخمسة.

واعْتَلَّ الرَّجَّاجِي وابن الوَرَّاق والرُّمَّانِي والرَّضِي فِي جعل إثبات النون علامة للرفع في الأمثلة الخمسة؛ لأن هذه الأفعال لما لحقتها ضمائر الفاعلين لم يجر أن يكون ما قبل هذه الضمائر حرف الإعراب؛ لأنها تسكن في الجزم فيؤدي إلى التقاء الساكنين، وكذلك يؤدي إلى انقلاب الألف واواً لانضمام ما قبلها؛ لهذا جعلوا من النون علامة للرفع، وحذفها علامة للجزم، ولم يجر أن تكون هذه الضمائر حروف الإعراب لأنها أسماء في نفسها، وقد اختيرت النون لتكون علامة إعرابية؛ لأنها شبيهة بحروف المد؛ ولتكون هذه الأفعال على شاكلة نظائرها في الأسماء<sup>627</sup>، ولا يُعَدُّ ما ذهبوا إليه إلا تأصيلاً لعلة سِيَبَوَيْهِ.

هذا، وقد اختلف النحاة في العلامة الإعرابية في الأفعال الخمسة هل هي: النون، أم حركة مقدرة على آخر حرف في الفعل، أم هي الضمائر، أم أنها معربة بلا حرف إعراب، على أقوال:

الأول: قول جمهور النحاة وهو اختيار الباقولي - كما مرَّ آنفاً - ذهبوا إلى أن ثبات النون علامة للرفع، وحذفها علامة للجزم والنصب<sup>628</sup>، وقد اتفقوا في الحكم واختلفوا في العلة.

والثاني: قيل هي ضمائر الفاعلين (الألف والواو والياء)، جرياً على التنثية والجمع في الاسم<sup>629</sup>، وقد أُجِيبَ عن هذا القول بأنه لو كان صحيحاً لما حُذِفَتِ النون عند الجزم، فعدم ثبوتها دليل على بطلان هذا القول<sup>630</sup>؛ ولأنَّ هذه الضمائر أسماء في نفسها، وهي في محل رفع فاعل.

والثالث: هو قول الأَخْفَشِ والسَّهيلي<sup>631</sup>، فقد ذهبوا إلى أن الإعراب هنا هو حركات مقدرة قبل ضمائر الفاعلين، والنون دليل عليها<sup>632</sup>. وقد رُذِّ عليه بأنه ليست هناك حاجة إلى هذا التقدير، وفي النون كفاية بها، وفيها دليل على ما يحدثه العامل وهو وظيفة الإعراب<sup>633</sup>.

<sup>627</sup> ابن الوَرَّاق، علل النَّحْو، ص 200-201. الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحْو، ص 73-75. الرضي، شرح

الكافية، 17/4-18. الرُّمَّانِي، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شبَّية، ص 129-131.

<sup>628</sup> السُّبُوطِي، همع الهوامع، 1/176.

<sup>629</sup> المصدر نفسه، 1/176.

<sup>630</sup> المصدر نفسه، 1/176.

<sup>631</sup> السَّهيلي، نتائج الفكر، ص 85.

<sup>632</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 1/51، السُّبُوطِي، همع الهوامع، 1/176.

<sup>633</sup> المصدر نفسه، 1/51، والمصدر نفسه، 1/176.

ويرى السهيلي أنّ النون أضيفت في الأفعال الخمسة حملاً لها على مثيلاتها في الأسماء لأنها واقعة موقعها في حالة الرفع، كما حملت هي على الأفعال في الجمع بالواو والياء؛ لذا جاءت النون عوضاً عن الحركة الإعرابية، وحذفت في النصب والجزم لزوال العلة، وهي عدم وقوعها موقع الأسماء في النصب والجزم لعدم دخول أدواتها على الأسماء، وقدرت الحركة الإعرابية في آخر الفعل<sup>634</sup>، أي أنّ النون لم تقوّت بها إلا من باب المشاكلة للاسم في حالة الرفع، والعلامة الإعرابية هي مقدرة في آخر الفعل، وهذا فيه تكلف لا حاجة إليه طالما أنّ النون تفي بالغرض الإعرابي وهي أولى من تقدير العلامة الإعرابية.

والرابع: أنّ هذه الأفعال معربة بدون حرف الإعراب، وقد نسب السُّيوطي هذا القول إلى أبي علي الفارسي، وقد علّل لما ذهب إليه بعدم جواز أن تكون النون حرف الإعراب لسقوطها للعامل، وآخر الفعل غير جائز أيضاً لتحركها بما يناسب ضمائر الفاعلين، وأمّا الضمائر نفسها فلأنها فاعل وغير واقعة في آخر الكلمة، لذا بقي الأفعال معربة بلا حرف إعراب<sup>635</sup>.

ويمكن أن يرد عليه بأن آخر حرف من الفعل وهو من بنائه يُسقطُ العاملُ فجواز إسقاط العلامة الإعرابية (النون) أولى وأسهل.

ولكنه في كتابه الإيضاح العضدي يوافق الجمهور في جعل النون علامة للرفع إذ يقول: "فإن تثيت الفاعل في المضارع المرفوع ألحقت لعلامة التثنية ألفاً وعلامة الرفع نوناً مكسورة... وإن جمعته في الفعل المضارع المرفوع ألحقت للجمع واواً، وعلامة الرفع نوناً مفتوحة"<sup>636</sup>.

ومن المحدثين ذهب المخزومي إلى أنّ النون في هذه الأفعال الخمسة ليست إلا للحفاظ على علم التثنية والتأنيث والجمع، ففي حذفها تعرض الضمائر للحذف أو التغيير، فلا تبقى دلالة عليها، فالنون هنا لوقاية الضمائر لا لدلالة على الإعراب أو الرفع فهو عنده مبني لا معرب.

---

<sup>634</sup> السهيلي، نتائج الفكر، ص 84.

<sup>635</sup> السُّيوطي، همع الهوامع، 1/176.

<sup>636</sup> أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص 24.

وفي الجزم لا يبقى هناك حاجة لهذه النون؛ لأن شبهة أن يكون الفعل للمفرد غير قائمة؛ لأن الفعل المفرد المجزوم ساكن، وضم آخره علامة على أن الفعل للجماعة لا للمفرد؛ لذا زالت النون لزوال علتها، وهي الحفاظ على التنثية والتأنيث والجمع<sup>637</sup>.

وخلاصة القول في هذه المسألة إنَّ العِلَّالَ قد كثرت فيها، واختلفت الأقوال في العلامة الإعرابية، وكثر الخلاف في الوظيفة النَّحْوِيَّةَ للنون، وقد انفرد الباقولي بعلته في هذه المسألة، وهي علة جديرة بالاهتمام، ويمكن تسميتها بعلة الاضطراب لاستيفاء الأفعال الأحاد بالحركات والحروف، فاستعانوا بالنون علامة إعرابية- لا حرف إعراب- في التنثية والجمع والتأنيث، كما استعانوا بها بوضعها بين حروف المضارعة الأربعة (أنيت) وبوضعها وقاية للفعل من الكسر، والباقولي يوافق الجمهور في حكم النون، ويخالفهم في العلة، والراجح هو علة الجمهور؛ لأنها قائمة على المشاكلة بين الاسم والفعل والحفاظ على ضمائر الفاعلين، ومنع التقاء الساكنين، وإن كانت علة الباقولي أبعد عن مواطن الخلاف والنقض؛ لأنه بعد استيفاء أفعال الأحاد بالحركات وحروف العلة استعان بحرف جديد -وهو النون- يعامل معاملة حروف العلة، فكما أنها تثبت في المضارع المعتل في حالة الرفع، وتحذف في حالتي النصب والجزم كانت النون كذلك، وأمَّا علة حمل النصب على الجزم هنا فقد تابع الباقولي سببويه في إلحاقها بالجزم كما ألحق النصب بالجر في الاسم في حالتي التنثية والجمع، والجزم في الفعل كالجر في الاسم.

#### 4.1.3. علل نصب الفعل المضارع

##### 4.1.3.1. علة امتناع أن تكون الفاء هي العامل النصب في الفعل

علل الباقولي امتناع الفاء ناصبةً للفعل بأنها تدخل على الاسم والفعل، وتأتي للعطف لذا لا يمكن أن تكون عاملةً لنصب الفعل، والناصب هو أن المضمرة<sup>638</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه الباقولي هو مذهب البصريين حكماً وعلةً من أمثال: ابن السراج، وابن الوراق، والزمخشري، والأنباري، والعكبري، وابن عصفور، وابن مالك<sup>639</sup>.

<sup>637</sup> المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 137-138.

<sup>638</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 649.

<sup>639</sup> ابن السراج، الأصول، 153/2، وابن الوراق، علل النحو، ص 430، والزمخشري، المفصل، ص 247، والأنباري، الإنصاف، ص 445، والعكبري، اللباب، ص 343، وابن عصفور، شرح الجمل، 253/2، وابن مالك، شرح التسهيل، 27/4.

وذهب الجرمي إلى أنّ الفاء ناصبة الفعل بنفسها، ذكره الباقولي ورد مذهبه بأنّ الفاء غير مختصة بالفعل أو الاسم وتأتي للعطف فلا يمكن أن تكون عاملة بنفسها<sup>640</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل ينتصب بالخلاف، واعتلوا لمذهبهم بأنّ الجواب يختلف عما هو قبله؛ لأن ما قبله إمّا أمر وإمّا طلب، نحو قولهم: ايتنا فنكرمك؛ فالجواب هنا ليس بأمر، ولما كان الشأن كذلك وجب نصبه على الخلاف، لأن الجواب مخالف لما قبله<sup>641</sup>.

ويقول الأشموني: "ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة... والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها، لكنها عطفت مقدراً على مصدر متوهم، والتقدير في نحو: "ما تأتينا فتحدثنا" ما يكون منك إتيان فتحدث، وكذا يُقدر في جميع المواضع"<sup>642</sup>.

ومن المعاصرين الذين وقفوا عند هذه المسألة أبو المكارم، وذهب إلى أنّ هذا الخلاف بين النحاة يرد إلى قضية كلية حاولوا بها تفسير عمل الحروف، وأخذوها على أنها حقيقة ثابتة غير قابلة للنقاش، وهي أنّ الحروف لا تعمل إلا إذا اختصت بالاسم أو الفعل، وعند الاشتراك بينهما تُهمل؛ لذا رفض النحاة أن تكون الفاء عاملة النصب في الفعل المضارع، وقد أنكر على البصريين والكوفيين أحكامهم وعللهم، ورأى أن العامل هو الفاء نفسها، "وأنه لا سبيل إلى قبول وجهة نظر هؤلاء النحاة القائلين بأنّ العامل شيء آخر غير هذه الأحرف الخمسة"<sup>643</sup>، ولكنه لم يذكر أن هناك اتجاهاً ثالثاً ذكره النحاة وهو مذهب الجرمي القائل بنصب الفاء نفسها للفعل المضارع.

وفيما تقدم يتبين أن هناك ثلاثة اتجاهات في الناصب للفعل المضارع بعد فاء السببية التي تكون بعد الأمر أو الطلب. الاتجاه الأول: للبصريين -وهو اختيار الباقولي- وهو قائم على التقدير؛ حفاظاً على قاعدتهم في اختصاص الحروف بالاسم أو الفعل وإلا فهو مهمل لا يعمل، فقالوا: بتقدير أن وهي أمّ هذا الباب، وهي العاملة النصب، وليست الفاء إلا علامة على تقديرها.

---

<sup>640</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص

<sup>641</sup> الأنباري، الإنصاف، ص445-446.

<sup>642</sup> الأشموني، شرح الأشموني، 3/565.

<sup>643</sup> أبو المكارم، إعراب الأفعال، ص130.

الاتجاه الثاني: للكوفيين وقد اختاروا عاملاً معنوياً وهو الخلاف ليكون عاملاً النصب في المضارع، وهو من العوامل التي تفرد بها نحاة الكوفة، ويُعدّ علة أيضاً.

الاتجاه الثالث: وهو مذهب الجرمي في جعل الفاء نفسها الناصبة للفعل المضارع بدون تقدير.

والحاصل أنّ هذه الاتجاهات الثلاثة (التقدير-الخلاف-الظاهر) لا يمكن ترجيح أحدها على الآخر؛ لأنّ لكل اتجاه أصوله وقواعده، فأصحاب التقدير يرون أنّ للحرف شرطاً في العمل هو الاختصاص، فبناء عليه رفضوا أن تكون الفاء هي العاملة، ولأصحاب الخلاف رؤيتهم الخاصة في النظر إلى المسائل من هذا النوع، ولا عبرة عند البصريين، والجرمي لم يراع هذين الاتجاهين، فقال بما هو ظاهر فالحرف السابق للمعمول هو الذي يعمل فيه حسب القاعدة العامة، فلولا الاختصاص عند البصريين، والخلاف عند الكوفيين لتعين القول بما قاله الجرمي.

#### 4.1.4. علل فعل الشرط وجوابه

##### 4.1.4.1. علة جعل إنّ جازماً لجواب الشرط

بعد أن ذكر الباقولي خلاف العلماء في الجازم لجواب الشرط إذا كان فعلاً مضارعاً، هل هو إنّ مع فعل الشرط أم هو إنّ وحدها، أم أنّ كليهما مبنيان على الوقف؟ اختار مذهب سيبويه بأنّ الجازم هو إنّ فقط فقال: "وإنما الخلاف في الجزاء إذا ترتب على الشرط، وكان فعلاً مضارعاً نحو: إن تذهب أذهب فاختلف الناس في جزم أذهب التي هي الجواب فذهب سيبويه إلى أنه منجزم بأن<sup>644</sup> وقد علّ ذلك بأن الجازم للشرط جازم لجوابه مثل كان يرفع الاسم وينصب الخبر، ومثل إنّ الذي ينصب الاسم ويرفع الخبر<sup>645</sup>. فالعلة علة النظر فله العمل في كليهما كتنظيره (كان، وإنّ) فهما يعملان في الاسم والخبر.

وبعد أن شبّه الباقولي إنّ بكان وإنّ، أكّد مذهبه بعلة ثانية وهي أنّ أداة الشرط (إنّ) يعقد بها طرفي الشرط معنى، فوجب أن يؤثر لفظاً فيهما؛ "لأنّ الشيء إنما يعمل في الشيء على حسب معناه، وإن يقتضي الجزاء، كما يقتضي الشرط، أن يعمل فيه"<sup>646</sup>.

<sup>644</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص664.

<sup>645</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص664.

<sup>646</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص665.

اختلف النحاة فيها إلى ثلاثة اتجاهات:

الأول: للكوفيين القائلين بأن الجازم للجواب هو علة الجوار قياساً للجزم على الجر<sup>647</sup>.

ويمكن أن يرد عليه من عدة أوجه: أن ما يعرب للجوار يخالف حكمه الأصلي ويكسب حكماً آخر لعلّة الجوار، والشرط لم يخالف حكمه الأصلي؛ فتكون هناك حاجة لعلّة الجوار، ليشاكل ما يجاوره. وكذلك يرد عليه بأنّ الجر على الجوار لا يكون واجباً، وجواب الشرط جزمه واجب<sup>648</sup>.

والثاني: للبصريين القائلين بأنّ الجازم لفظي، واختلفوا فيه: فمنهم من قال بأنّه أداة الشرط، وهو رأي جمهور البصريين خالفوا سيبويه والخليل، ورأوا أن أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجواب<sup>649</sup>، واختاره الباقولي، ونسبه إلى سيبويه، كما عزاه غيره إليه<sup>650</sup>.

ومنهم من قال بأن العامل هو الفعل. وهو مذهب الأخفش وابن مالك.

وقد اعتلّ ابن مالك لما ذهب إليه بالسبر والتقسيم؛ فلما أبطل الجزم بيان وحدها لأن الجزم نظير الجر فلا يعمل إلا في واحد، وأبطل عمل إن وفعل الشرط معاً لأنهما منفصلان، فلم يبق إلا فعل الشرط وحده، فتعين كونه جازماً للجواب، وعلى هذا أول قول سيبويه<sup>651</sup>، وهذا غريب من ابن مالك؛ فالفعل لا يعمل في الفعل.

ومنهم من قال بأنّ العامل هو الأداة وفعل الشرط، وهو الظاهر من عبارة سيبويه إذ يقول: "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله. وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن

---

<sup>647</sup> الأنباري، الإنصاف، ص483، الأشموني، شرح الأشموني، 584/3.

<sup>648</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 79/4-80. الأشموني، شرح الأشموني، 584/3.

<sup>649</sup> الأنباري، الإنصاف، ص483.

<sup>650</sup> الأشموني، شرح الأشموني، 584/3.

<sup>651</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 80/4.

تأتني آتك، فآتك انجزمت بإن تأتني كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: أتنتي آتك<sup>652</sup>،  
وتابعه المُبَرِّد<sup>653</sup>، ردّ الباقولي هذا القول بأن أصل العمل للحروف، وليس للجمل عمل<sup>654</sup>.

وقول سيبويه هذا يحتمل أن يكون المراد منه إن وحدها، كما يحتمل أن يكون إن مع فعل  
الشرط<sup>655</sup>.

ومنهم من قال بأن العامل هو الأداة بواسطة فعل الشرط، وإليه ذهب الأنباري، واعتلّ  
لرأيه بأن العامل في الجواب لا يكون إلا بهما فلا ينفك أداة شرط عن فعل الشرط، فيجزم أداة  
الشرط جواب الشرط بواسطة فعل الشرط، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر، لا بالقدر،  
ولكن بوجوده، فكذلك الأمر ههنا<sup>656</sup>.

والثالث: وهو مذهب المازني القائل ببناء فعل الشرط وجوابه على الوقف؛ وليس لـ(إن)  
أي تأثير عليهما واعتلّ لرأيه بأن الإعراب عارض في الأفعال، وليس بأصل، وعلّة إعرابه أن يقع  
موقع الاسم، وإن لم يقع موقع الاسم زالت العلة، وبزوالها يزول الإعراب، والشرط من المواقع التي  
لا يصح وقوع الاسم فيها<sup>657</sup>. وردّ عليه الباقولي بأن الفعل المضارع أُعْرِبَ لمشابهته الاسم، والفعل  
فيه حرف المضارعة فوجب له الإعراب<sup>658</sup>. وكان عليه أن يرد على المازني بأن وقوع المضارع  
موقع الاسم علّة لرفعه لا لإعرابه.

هذا، وقد اختار الباقولي مذهب جمهور البصريين، واعتلّ بما اعتلوا به، وهو علّة الشبه  
بكان وإنّ، وهذه العلة أكثر قبولاً ورجحاناً ممّا ذهب إليه الآخرون لعدة أسباب:

الأول: وجود أمثلة ونظائر له في النّحو العربي، فهو ليس الحرف الوحيد الذي يعمل  
العمل في شيين، فهو شبيه إنّ وكان في العمل المتعدد، ولكن يختلف عنهما في كونهما يعملان

---

<sup>652</sup> سيبويه، الكتاب، 62/3-63.

<sup>653</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 49/2.

<sup>654</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص665.

<sup>655</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص449.

<sup>656</sup> الأنباري، الأنصاف، ص485-486.

<sup>657</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص664.

<sup>658</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص665.

عملاً متغياً أي إنهما يرفعان وينصبان، وشبيهه ظن في العمل المتعدد دون تغاير، فهو ينصب كلا معموليه، كما أن إن يجزم الشرط والجواب.

الثاني: هو أن إن الشرطية تقتضي الجواب كما تقتضي الفعل، وهذا ما فهم منه أكثر النحاة، وهو أقل تكلفاً.

الثالث: ضعف اعتلالات الآخرين، فالقائلون بالجوار لم يقدموا ماذا كان ينبغي أن يكون عليه جواب الشرط فتأثر بالجوار فانقلب جزماً ليشاكل المجاور. والقائلون بالبناء خلطوا بين علة رفع المضارع، وعلة إعرابه، والقائلون بفعل الشرط وحده اعتمدوا على إبطال علل غيرهم بتكلف شديد ليتعين صواب رأيهم، ولكن الفعل كما هو معلوم لا يعمل في الفعل، ولا نظير له في العربية، والقائل بيان بواسطة فعل الشرط فهو يتحدث عن شروط العمل التي يمكن أن يعمل فيها العامل، لا عن العلة التي من أجلها عمل الجزم في الجواب، فالفعل ينصب المفعول بعد الفاعل، ولا ينفك عنه، ولكن ليس الفاعل بعامل النصب في المفعول ولا بواسطته ولكن لا فعل بدون فاعل، وهذا حديث عن طبيعة الفعل وعن كيفية تركيبه، فكذاك ههنا، فيأتي بعد إن فعل الشرط ويعقبهما جواب، فهو عامل فيهما معاً.

ولا شك أنه لا يبقى لأداة الشرط معنى لو سلب منه العمل في أحد طرفيه، أو استعان بأحد طرفيه للعمل في الآخر لما كان أداة للشرط، ولما كان هناك فرق بين الحروف التي تجزم فعلاً واحداً، وبين التي تجزم فعلين، والله أعلم.

## 4.2. علل البناء في الأفعال

### 4.2.1. تعليل تقسيم الأفعال إلى ثلاثة أقسام

أشار الباقولي إلى أنّ هذه المسألة من المختلف فيها، فجميع النحويين والمتكلمين ذهبوا إلى أنّ الأفعال ثلاثة، وذهب جماعة من الفلاسفة إلى أنّ الأفعال قسمان: موجود: وهو في حيز الماضي، ومعدوم: وهو في حيز المستقبل. وقد أنكر الباقولي قول جماعة الفلاسفة، وقال بفساده، وصواب قول النحاة مستدلاً بالنقل وهو قوله تعالى: (لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ)<sup>659</sup>، فجاء التقسيم ثلاثياً ومعنى ما بين ذلك يدل على الحال. وكذلك استدلل باستعمال العرب قبل للماضي، وبعد للمستقبل، والآن للحال، ثمّ قال: "فقولهم إذن محال، والحال صحيحة، إلاّ أنّه دقّ فلم يفهموه"<sup>660</sup>. وقد فسّر ما أجمله سيبويه بأنّ الفعل الماضي هو الذي قد مضى زمان وجوده، وزمان الإخبار عنه الآن. والحال هو الذي يكون زمان وجوده وزمان الإخبار عنه الآن، والمستقبل: هو الذي يكون زمان الإخبار عنه الآن، وزمان وجوده لم يأت بعد<sup>661</sup>.

وقد أخذ جميع النحاة بقول سيبويه هذا: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، فبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"<sup>662</sup> فهو بهذا يقرر التقسيم الثلاثي للفعل كما قرر التقسيم الثلاثي للكلمة دون أن يعلل ذلك. وقد تابعه النحاة من بعده<sup>663</sup>، ونقل الباقولي إجماع النحاة على هذا التقسيم بقوله: "فقال سيبويه، وأصحابه، وجميع النحويين والمتكلمين: إنّ الأفعال ثلاثة"<sup>664</sup>، ولكن جاء ابن عصفور من بعده، فذكر أنّه لا خلاف بين النحاة في الماضي والمستقبل، ولا خلاف في زمانهما، "فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته، والمنكرون له على قسمين: منهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم

<sup>659</sup> سورة مريم، 64.

<sup>660</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص270.

<sup>661</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص270.

<sup>662</sup> سيبويه، الكتاب، 3/1.

<sup>663</sup> السيرافي، شرح الكتاب، 17/1-18، وابن الورّاق، علل النّحو، ص179، وابن عصفور، شرح الجمل،

58/1.

<sup>664</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص270.

من أنكره، وأثبت زمانه<sup>665</sup>، وقد أنكر على المنكرين ودافع عن قول جمهور النحاة قائلًا: "إن زمن الحال لقصره يتعذر الإخبار عنه؛ لأنه الزمن المتوهم الفاصل بين الماضي والمستقبل"<sup>666</sup>.

ويبدو أن ابن عُصْفُور أكثر دقة من الباقولي الذي قال بإجماع النحاة على هذه المسألة، فقد أشار ابن عصفور إلى أن هناك خلافاً بين النحاة في التقسيم الثلاثي للأفعال، دون أن يعين، فقلت: ربما حصل الخلاف بين النحاة بعد الباقولي وقبل ابن عُصْفُور فبينهما ربح من الزمان، ولكن لما رأيت أن الرَّجَّاجِي صاحب الإيضاح في علل النحوي قد ذهب إلى أن الفعل على الحقيقة قسمان: مستقبل وماض، تبين لي أن الخلاف قديم، فيقول الرَّجَّاجِي: "الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا... وأما الحال فهو المتكوّن في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز الماضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكوّن في الوقت الماضي، وأول الوقت المستقبل، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل؛ لأنه يكون أولاً أولاً، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي، فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل"<sup>667</sup>.

وهكذا نجد أن جمهور النحاة قد اتخذوا ممّا قرره سيبويهي من التقسيم الثلاثي للأفعال وفقاً للتقسيم الثلاثي للزمن مذهباً لهم إلا الرَّجَّاجِي، فيقول الأنباري: "إن قال قائل: لم كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؟ قيل: لأنّ الأزمنة ثلاثة، ولما كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل"<sup>668</sup>. ونحاة الكوفة خالفوا البصريين، فقسموا الفعل إلى: ماضٍ، ومستقبلٍ، ودائمٍ<sup>669</sup>، ولكن السُّيُوطِي ذكر بأنه تقسيم ثنائي في همعه<sup>670</sup>، ربما لم يعتد بالفعل الدائم.

ومن المعاصرين من وجه سهام انتقاده إلى هذا التقسيم الثلاثي، ومنهم أبو المكارم الذي انتقد منهج النحاة الذي استند إلى التقسيم الزمني للأفعال اللغوية، والمساواة بين الأفعال والأزمان في الأنواع والعلاقات والوجود والعدم، والتماثل بينهما، وكان ذلك منطلقاً لهم لدراسة الأفعال النحوية من النظرة الفلسفية المنطقية. وبما أنّ هذه النظريات الفلسفية متعددة فقد تعددت آراء النحاة في

<sup>665</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 58/1.

<sup>666</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 58/1.

<sup>667</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحوي، ص 86-87.

<sup>668</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص 315.

<sup>669</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحوي، ص 86، والسيرافي، شرح الكتاب، 493/1.

<sup>670</sup> السُّيُوطِي، همع الهوامع، 15/1.

تقسيم الأفعال تبعاً لتعدد تلك النظريات، فجمهور النُّحاة قسموا الفعل التقسيم الثلاثي، بناء على النظرية الثلاثية للزمان، والكوفيون اعتمدوا التقسيم الثنائي بناء على النظرية الثنائية للزمان، عند الفلاسفة، فقال: "لقد استند النُّحاة في ربطهم بين الأفعال والزمان إلى مقدمتين تقولان: إن الأفعال أحداث، وكل حدث لا بد له من زمان. فتناقضوا مع الواقع اللغوي الذي يقرر أن كثيراً من الأفعال لا تتضمن أحداثاً..."<sup>671</sup>

كما يرى أن هناك صوراً أخرى من التناقض مع الواقع اللغوي الذي يثبت أن الفعل الواحد لديه القابلية للتعبير عن أزمنة كثيرة لا يمكن تحديدها إلا من خلال السياق<sup>672</sup>. ودعا إلى أن يكون الأصل في تقسيم الأفعال هو العلامات التي تميز كل فعل عن الآخر، وقد حدد النُّحاة كثيراً منها في كتبهم<sup>673</sup>.

وكذلك المخزومي دعا إلى التمييز بين الزمان الفلكي والزمان النُّحوي، فالزمان في النُّحو لبيان أبنية الأفعال لا ليدل على حركات الفلك، ويرى أنه كان أجدى بالنُّحاة دراسة أقسام الأفعال حسب أبنيتها وصيغها أولاً ثم ملاحظة دلالاتها على الزمان من خلال استعمالها المتعددة، كما دعا إلى تبني التقسيم الكوفي للأفعال لأنه تقسيم مؤيد من الاستعمال والنصوص اللغوية على حد زعمه<sup>674</sup>.

والحق أن المعاصرين سجّلوا ملاحظات قيمة على منهج النُّحاة في تقسيمهم الثلاثي للأفعال تستحق الوقوف عليها ودراستها، وما هذا التقسيم الثلاثي إلا اجتهاد منهم لتفسير التراكيب النُّحوية، وقد رأينا أن الزَّجَاجي وهو من المتقدمين خالف الجمهور أيضاً، وذهب إلى التقسيم الثنائي للأفعال.

---

<sup>671</sup> أبو المكارم، إعراب الأفعال، ص26.

<sup>672</sup> المصدر نفسه، ص27.

<sup>673</sup> المصدر نفسه، ص29.

<sup>674</sup> المخزومي، في النُّحو العربي نقد وتوجيه، ص114-119.

## 4.2.2. علة الفعل الماضي

### 4.2.2.1. علة بناء الفعل الماضي، وعلّة بنائه على الحركة، وعلّة اختيار الفتح

#### من بين الحركات

فقد أكد الباقولي ما اتفق عليه النحاة في أن الأصل في الأفعال البناء<sup>675</sup>؛ لذا لا يُسأل عن بناء الماضي فقد جاء على أصله، ولم يحصل له تشابه بالأسماء حتى يعرب مثل المضارع، ولكن كان حقه البناء على السكون فما باله قد بني على الحركة؟ وقد علّل ذلك لوجهين: الأول وقوعه موقع المعرب في الشرط، كقولهم: إن أطعنتي أطعتك، والشرط كما هو معلوم لا يصح إلا في الاستقبال، وهنا ورد بالفعل الماضي وتقديره: إن تطعني أطعك، فلما قوي بعض القوة بني على الحركة، والوجه الثاني: في مجيئه مكان المعرب في مثل قولهم: مررت برجل ضربنا، والأصل: يضربنا، وعند وقوعه في هذين الموضعين موقع المعرب استحق الحركة، واختير الفتح للخفة<sup>676</sup>. وعلّة بنائه على الحركة علة الشبه بالمشبه بالاسم.

وهذه هي علة سيبويه في بناء الفعل الماضي على الفتح حين قال: "ولم يسكنوا فعَل؛ لأن فيها بعض ما في المضارعة"<sup>677</sup> وتابع سيبويه في تعليقه هذا أغلب النحاة كالمبرد، وابن السراج، وابن الوراق، وأبو علي، والرّماني، والأنباري وابن يعيش، والرّضي<sup>678</sup>.

وذكر الباقولي أنّ الفراء يزعم بأن الماضي بني على الفتح؛ لأنه يصار إليه في التثنية وجوباً مثل قولهم: ضَرَبًا، ورَدَّ عليه تعليقه هذا بأن الإسناد إلى المفرد هو الأصل فكيف يحمل على الإسناد إلى المثنى وهو فرع عليه، وحمل الأصل على الفرع لا يكون إلا بدليل قاطع<sup>679</sup>.

---

<sup>675</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحوي، ص77، والأنباري، أسرار العربية، ص315، والرّضي، شرح الكافية، 9/4.

<sup>676</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص204-205. وفي موضع آخر من الكتاب: ص636. والأنباري، أسرار العربية، ص315.

<sup>677</sup> سيبويه، الكتاب، 16/1.

<sup>678</sup> المبرد، المُقْتَضَب، 3-2/2، 82-81/4، ابن السراج، الأصول، 145/2، ابن الوراق، علل النحوي، ص31، وأبو علي، التعليقة، 21-20/1، الرّماني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شيبه، ص119، والأنباري، أسرار العربية، ص315، وابن يعيش، شرح المفصل، 4/7، والرّضي، شرح الكافية، 9/4.

<sup>679</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص206.

وهناك من رأى بأن الفعل الماضي لم يُبَيَّنْ على السكون تفريقاً بينه وبين الأمر<sup>680</sup>.

ولكن السهيلي يخالف النُّحَاة، ويعلل لبناء الفعل الماضي والأمر بمشاركتهما الحرف في الدلالة على معنى في غيره، وهي حد الحرف وحقيقته، فوجب لهما البناء، وإنْ تضمننا معنى الحدث، وهو اسم، وكذلك بمضارعتهما للأحرف في كونهما عاملة للأسماء مثل الحروف؛ فاستحقا البناء، أمّا الحال فلم يستحق البناء لأنه ضارع الاسم من أوجه أخرى غير تضمن الحدث<sup>681</sup>.

وقد عد المخزومي مذهب البصريين في بناء كلِّ من الفعل الماضي، وفعل الأمر مذهباً قائماً على فهم طبيعة الفعل؛ فهو بهيئته ودلالته لا يقبل المعاني الإعرابية كما يقبله الاسم<sup>682</sup>.

وفي خلاصة هذه المسألة نرى أن الفعل الماضي مبني ولا خلاف في بنائه، وقد اتفق النُّحَاة على أن الأصل في الأفعال هو البناء، والأصل في البناء هو السكون، ولكن لشبهه بما يشبه الأسماء حُرِّك، وكانت الحركة فتحة للخفة على الأصح.

### 4.2.3. علة فعل الأمر

#### 4.2.3.1. علة بناء فعل الأمر

لقد اعتلَّ الباقولي لبناء فعل الأمر بأنَّ الأصل في الأفعال البناء -كما مرَّ آنفاً- فقد جاء فعل الأمر مبنيّاً على السكون، على أصله، وليس بينه وبين الأسماء شبه فبقي على أصله مبنيّاً، وأصل البناء السكون<sup>683</sup>. والعلة علة الأصل.

وهذا، ما ذهب إليه سيبويه بقوله: "لم يحركوها؛ لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبُعدت من المضارعة بُعدَ كم وإذ من المتمكنة"<sup>684</sup>، وتابعه جمهور النُّحَاة كأمثال: المُبَرِّد، وابن السَّرَّاج، وأبو علي، والرَّمَحَشْرِي، والأنباري، والعُكْبَرِي، وابن يعيش<sup>685</sup>.

<sup>680</sup> أبو المكارم، إعراب الأفعال، ص 69.

<sup>681</sup> السهيلي، نتائج الفكر، ص 55-56.

<sup>682</sup> المخزومي، في النُّحُو العربي، ص 134-135.

<sup>683</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص 636.

<sup>684</sup> سيبويه، الكتاب، 17/1.

<sup>685</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 3/2، وابن السَّرَّاج، الأصول، 145/2، ابو علي الفارسي، التعليقة، 22/1، والأنباري،

الإنصاف، ص 421، والعُكْبَرِي، التبيين، ص 176، ابن يعيش، شرح المفصل، 293/4.

هذا، وقد زاد العُكْبَرِيُّ علة الجمهور توضيحاً بأنَّ الأمر لا يعتوره معاني ليفرق بينها بالإعراب، وما الإعراب إلا معنى زائداً لا يثبت إلا إذا كان دالاً على معنى<sup>686</sup>.

أما نحاة الكوفة فقد خالفوا نحاة البصرة فأعربوا فعل الأمر، وقالوا بجزمه بلام محذوفة، نحو قولهم: اذهب، أصله: لتذهب، وقم، أصله: لتقم، كما في قوله تعالى: (فبذلك فلتفرحوا)<sup>687</sup>، ولكن لما كثر الأمر في الكلام، واستثقل اللام وحرف المضارعة حذفاً تخفيفاً.

ومما اعتلوا به أيضاً: حذف الألف والواو والياء، من فعل الأمر المعتل، نحو قولهم: ارم، أعز، اخش، كما تحذف هذه الأحرف في الفعل المضارع المجزوم، فدلَّ على أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام مقدرة، وقد أجازوا إعمال حرف الجزم محذوفاً<sup>688</sup>.

واعتلوا أيضاً بفعل النهي، وقالوا: إننا متفقون على أنه معرب مجزوم، فكذلك الأمر، قياساً عليه، لأنَّ العرب يحملون الضد على الضد، كما يحملون النظير على النظير<sup>689</sup>.

هذا، وبعد أن اعتمد الباقولي مذهب البصريين ردَّ على الكوفيين قولهم: بجزم فعل الأمر بلام مقدرة، بأنَّ الجازم كالجار لا يضم بل هو أضعف من الجار، وحمل ما استدلوا به من بيت شعر على الشذوذ والندرة؛ لذا لا تثبت به الأصول والقواعد، وأما حذف الحروف من فعل الأمر المعتل؛ لأنهم أجروها مجرى الحركة، فكما حذفت الحركة عند الجزم أو الوقف فكذلك هاهنا<sup>690</sup>.

وأما قوله تعالى: (فبذلك فلتفرحوا)<sup>691</sup> فدلَّ على أنَّ قم بمعنى لتقم، أجاب الباقولي عنه بأن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم، وهو المبعوث إلى كافة الناس، فجمع بين علامتي الغيبة والمخاطب وهما: اللام والتاء، ولا يتصور هذا في غيره<sup>692</sup>.

---

<sup>686</sup> العُكْبَرِيُّ، التبيين، ص176-177.

<sup>687</sup> سورة يونس، 58.

<sup>688</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص318-319، والعُكْبَرِيُّ، التبيين، ص177.

<sup>689</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص318-319، والعُكْبَرِيُّ، التبيين، ص177.

<sup>690</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص214. وفي موضع آخر من الكتاب: 636-637.

<sup>691</sup> سورة يونس، 58.

<sup>692</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص214. وفي موضع آخر من الكتاب: 636-637.

ولكن الرّضي يرى بأن القياس هو جزم فعل الأمر باللام، ولكن لكثرة الاستعمال حذفت حرف المضارعة واللام، فزالت علة الإعراب، فعاد فعل الأمر إلى أصله مبنياً<sup>693</sup>.

ومما تقدم يتبين لنا-كما هو معلوم-أنّ ثمة خلافاً طويلاً بين نحاة البصرة والكوفة في فعل الأمر هل هو مبني أم معرب؟ وأظن ذلك عائداً إلى طبيعة هذا الفعل هل هو فعل مستقل بنفسه أم أنّه جزء من الفعل المضارع؛ وذلك باشتقاقه منه، فنحاة البصرة على أنه مستقل بنفسه، والأصل في الأفعال البناء؛ لذا بقي مبنياً على أصله؛ لعدم حصول تشابهه بينه وبين الاسم أو بينه وبين ما ضارع الأسماء، ونحاة الكوفة على أنّه مشتق من الفعل المضارع، نحو قولهم: ليفعل، وقد حذف منه اللام وحرف المضارعة في أمر المخاطب تخفيفاً لكثرة دورانه على الألسن.

ومنشأ هذا الخلاف لاختلافهم في أمرين، أولهما: الخلاف في الإعراب في الفعل هل هو معرب لأنه أصل فيه، وإليه ذهب الكوفيون، أم أنه معرب لعله الشبه بالاسم، وإليه ذهب البصريون، ثانيهما: هل فعل الأمر مستقل بنفسه -وهو قول البصريين- أم أنّه مقتطع من الفعل المضارع -وهو قول الكوفيين- ولترابط المسائل النحوية، وتشابكها نجد أنّ الخلاف في هذه المسألة ليست لذاتها، بل لخلافهم في مسألة أخرى، كما بيّنا.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى ما ذهب إليه الرّضي إلى أن أصل الكلام السكون، والفعل المضارع المجزوم ساكن؛ لذا لم يغير الجازم آخر الكلمة عن أصله، فلم يظهر أثر العامل فيه لفظاً ولا تقديراً؛ لذا يحسن بناؤه على السكون لولا كراهة مخالفة إجماع النحاة<sup>694</sup>.

لذا يمكن القول إن لكل من البصريين والكوفيين نصيباً من الصواب، فأهل الكوفة أصابوا عندما ذهبوا إلى أن الأمر مقتطع من المضارع؛ لذا كان معرباً، ولكن زالت علة الإعراب بزوال حرف المضارعة واللام؛ أي زال الحكم بزوال العلة؛ فرجع الأمر مبنياً، والبناء أصل في الأفعال، وهذا ما أشار إليه الرّضي.

---

<sup>693</sup> الرضي، شرح الكافية، 4/130.

<sup>694</sup> الرضي، شرح الكافية، 4/4.

## 4.2.4. علل الفعل المضارع

### 4.2.4.1. المسألة الأولى: علة بناء الفعل المضارع إذا ألحقت به نون النسوة

اعتلَّ الباقولي لبناء الفعل المضارع المتصل به نون النسوة حملاً على الفعل الماضي، وحمل الفعل على الفعل، أولى من حمل الفعل على الاسم، فجاز في: يقعدن، السكون، كما في: قعدن، فكلاهما فعل، وكلاهما متحرك، وكلاهما مسند إلى نون جماعة المؤنث، فكما جاز في الفعل المضارع الإعراب جاز البناء أيضاً، وليس الإعراب فيه بأولى من البناء<sup>695</sup>، هذا وقد صرح الباقولي بأن هذه علة سيبويه<sup>696</sup>، والعلة علة الشبه، والحمل على ما هو من جنسه.

وقد سار على علة سيبويه أيضاً جمهور النحاة<sup>697</sup>، فقال الرَّمَّاني: "وسكن لام يُفعلن إتباعاً للام فعلاً"<sup>698</sup>، وقد نقل عن البعض وسماهم المتأخرين القول بإعرابه بدعوى أنه منع من ظهور الإعراب فيه لما منع من ظهور الإعراب في مثل: رحي وعصى، وهما معربان فكذلك هذا الفعل معرب أيضاً<sup>699</sup>.

ومن النحويين من خالف سيبويه والجمهور في التعليل، ووافقهم في الحكم ببناء الفعل المضارع إذا جاء لجماعة الإناث، فمنهم من قال بعلة التركيب لبناء فعل المضارع إذا جاء لجماعة الإناث بأن الفعل والفاعل كلمتان امتزجتا فأصبحتا كشيء واحد؛ فلهذا التركيب بني، وهذا يقتضي أن يكون المتصل بالألف والياء مبنياً أيضاً، إلا أنه منع من البناء في هاتين الحالتين للشبه بالاسم المثني والجمع الذي على حده<sup>700</sup>.

---

<sup>695</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 641.

<sup>696</sup> سيبويه، الكتاب، 20/1.

<sup>697</sup> ابن السراج، الأصول، 50/1، والرَّمَّاني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شيبه، ص 131، وابن يعيش، شرح

المفصل، 215/4، وابن مالك، شرح التسهيل، 37/1.

<sup>698</sup> الرَّمَّاني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شيبه، ص 131.

<sup>699</sup> الرَّمَّاني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شيبه، ص 132.

<sup>700</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 37/1. وقد ذكرها ابن مالك بصيغة التمريض (قيل).

ومنهم من اعتلَّ لبنائه لأن نون جماعة الإناث من خصائص الفعل فدخلها عليه يبعده عن الاسم وينقص من مقدار الشبه، فيعود إلى أصله<sup>701</sup>، وهذه العلة لا تتعارض، مع علة الباقولي والجمهور، بل تتوافق معها معنى.

ومن النحويين من خالف الجمهور علة وحكماً، وقد ذكرهم الرُّماني -كما مرَّ آنفاً- دون تعيينهم، وقد تابعهم السهيلي واعتلَّ لما ذهب إليه بأن علامة الإعراب في فعل جماعة الإناث مقدّرة قبل الضمير قياساً على تقديرها قبل ياء المتكلم في نحو قولهم: صاحبي، صديقي، ولا يرى في مذهبه هذا مخالفة لأصول النحاة-حسب زعمه-لأنّ علة الإعراب ما زالت قائمة بوجود الأحرف الأربع(أنيت) فمتى وجدت وجد الإعراب فقال: "وأما فعل جماعة النساء فكذاك أيضاً إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي.... بل هو وفاق لهم؛ لأنهم علمونا وأصلوا لنا أصلاً صحيحاً فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب"<sup>702</sup>.

فهو بهذا لا يعتد بالشبه الشكلي الذي قرره سيبويه وتابعه جمهور النحاة من بعده، وقد ردّ عليه بأن الإعراب في الاسم أصل وفي الأفعال فرع لعله، والأصل في الأفعال البناء، وقد طرأ على المضارع من المشابهة للاسم فأعرب، واتصاله بنون الإناث رده إلى أصله<sup>703</sup>، ولكن قوله هذا يعود إلى نظريته المختلفة في إعراب الفعل المضارع، فالمضارع لم يعرب عنده للشبه بالاسم كما ذهب إليه البصريون، ولا لتحمله لمعانٍ متعددة كما ذهب إليه الكوفيون، ولكن لوجود هذه الزوائد الأربعة التي تدلّ كلّ واحدة منها على ضمير من الضمائر(أنا، أنت، وهو، وهي، ونحن)<sup>704</sup>.

وما اختاره الباقولي وسبقه إليه سيبويه واعتمده الجمهور من العلة والحكم متناسق مع ما وضعه النحاة من قواعد وما استنتجوه من الأصول، فعلة المشابهة والحمل على النظير من العِلل المعتمدة في النحو، وعندما أجاز النحاة حمل الفعل على الاسم أدركوا أن إجازة حمل الفعل على الفعل أولى، وهذه العلة أكثر انسجاماً مع المذهب البصري الذي يرى أن الفعل المضارع أعرب

<sup>701</sup> المصدر نفسه، 37/1. كسابقتها، دُكرت بصيغة التمريض.

<sup>702</sup> السهيلي، نتائج الفكر، ص 86-87.

<sup>703</sup> الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية، 265/1.

<sup>704</sup> للوقوف على تعليقه في مسألة إعراب في الفعل المضارع، ينظر: مسألة علة رفع المضارع.

لعلة الشبه، والأصل فيه البناء؛ لذا رُذِّ إلى أصله بأدنى شبهةٍ أو تَغْيِيرٍ في وجه الشبه معنوياً كان أو لفظياً، فهنا لما حصل تشابه شكلي بالفعل الماضي وهو إسنادهما إلى نون الإناث، وتسكين ما قبلها فيهما صار مبنياً.

#### 4.2.4.2. المسألة الثانية: علة بناء الفعل المضارع عند دخول نون التوكيد

عليه

استند الباقولي في تعليقه لهذه المسألة بدخول حرف النون على الفعل المضارع دون فاصل بينهما، كأنه يشير بهذا التعليل إلى علة التركيب بقوله: "وإنما بني؛ لأنه لا يفصل بين الفعل وبين هذه النون"<sup>705</sup>، لولا الفاصل لبني الفعل، فالفاصل منع من البناء، وعدمه أعدم الإعراب وأوجب البناء، باتصال النون بالفعل اتصالاً مباشراً، فهو بهذا قد اعتلَّ بعلة أولية أو ما يسمى بالعلة التعليمية فلم يتجاوز ما هو واضح للعيان، وهو دخول حرف التوكيد على الفعل المضارع دون فاصل. لذا يبدو أن العلة هنا علة تركيب.

هذا، وقد صرح المُبَرِّد بأن علة بناء الفعل مع هذه النون علة التركيب عندما حملها على علة بناء خمسة عشر، فقال: "وذلك إنها والنون كشيء واحد، فُبْنِيَتْ مع النون بناء خمسة عشر"<sup>706</sup>

والرُّمَّاني اعتلَّ بعلة أخرى في بناء الفعل المضارع المطلق بنون التوكيد حملاً على الأمر المتصل بتلك النون، فقولهم: هل تضرِبَنَّ تحرك لالتقاء الساكنين، مثل قولهم: اضْرِبَنَّ، فلما كان هناك تشابه شكلي بين الفعلين في السكون والحركة واتصال النون بُني المضارع بناء عليه مشكلة له، كما بني المتصل بنون الإناث مشكلة للفعل الماضي<sup>707</sup>. وعلة الرُّمَّاني علة المشكلة والحمل على الأمر، وهو تعليل وجيه.

أما ابن جِئِّي فقد استدل على بنائه بأن نون التوكيد تنقل المضارع من الحال إلى الاستقبال، وتخصه به، أما السين وسوف لم يبين الفعل معهما، وإن كانا للمستقبل؛ لأنهما شبيهان بلام التعريف، الذي يخص الاسم، ولعل المراد من تفريق ابن جِئِّي أن السين وسوف يخصان

<sup>705</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص 773.

<sup>706</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 19/3.

<sup>707</sup> الرُّمَّاني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شيبه، ص 133.

المضارع للمستقبل دون معنى آخر، أما النون فلها معنيان هما: التخصيص والتوكيد. وعلّة ابن جنيّ علّة تخصيص المضارع للاستقبال بالنون.

ومنهم من اعتلّ لبنائه بأن المضارع كان معرباً لشبهه بالاسم، وعند اتصاله بنون التوكيد عاد إلى أصله بتأكيد معنى الفعلية فيه، وتمكينه له، ممّا أبعده عن الاسم، كما أنّ غير المنصرف من الاسم لشبه الفعل رجع إلى أصله بدخول اللام، أو الإضافة؛ لبعده عن الفعل وتمكنه في الاسمية<sup>708</sup>. والعلّة هنا علّة تمكين الفعلية فيه.

وقد وافق ابن مالك سيّبويه<sup>709</sup> -وهو اختيار الباقولي أيضاً- في اشتراط الاتصال ليكون الفعل مبنياً؛ لأنه اتخذ من التركيب علّة لبنائه، فعند الإسناد إلى التثنية والجمع والمخاطبة أعرب للفصل بين النون والفعل بضمائر الفاعل، وليس هناك تركيب من ثلاثة في العربية، وما ليس كذلك مبني، لعدم فاصل بين الفعل والنون؛ "لأن المؤكّد بالنون إنما بني لتركيبه معها وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه، وذلك منتف من يفعلان وأخويه"<sup>710</sup>، ونسب هذا المذهب القائم على التفصيل إلى المحققين<sup>711</sup>، وقد تابعه الأشموني، وسمى مذهبه بالمشهور والمنصور<sup>712</sup>، وأخذ به الأزهري<sup>713</sup>. والعلّة هنا علّة تركيب.

وذهب الأخفش إلى بناء الفعل المضارع المتصل بالنون مطلقاً، كما ذهب طائفة إلى إعرابه مطلقاً<sup>714</sup>.

هذا، وقد تعددت العلل في هذه المسألة فالجمهور اعتلّ بأنّ التركيب علّة بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد، والرّماني اعتلّ بالمشاكلة بينه وبين فعل الأمر كما بني المضارع المتصل بنون الإناث حملاً على الماضي المتصل بنون الإناث، وذهب ابن جنيّ إلى أن تخصيص المضارع بالاستقبال بالنون علّة في بناء المضارع، وآخرون قالوا بتمكين جانب الفعلية في الفعل

<sup>708</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 216/4.

<sup>709</sup> سيّبويه، الكتاب، 521-518/3.

<sup>710</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 36/1.

<sup>711</sup> المصدر نفسه، 36/1.

<sup>712</sup> الأشموني، شرح الأشموني، 25/1.

<sup>713</sup> الأزهري، شرح التصريح، 52/1.

<sup>714</sup> الأشموني، شرح الأشموني، 25/1.

عند اتصاله بنون التوكيد فاتخذوه علة لبنائه، ويبدو أن الراجح هو ما ذهب إليه الباقولي وهو قول الجمهور؛ لوجود نظائر له في العربية مثل: خمسة عشر، ولا رجل، فهما مبنيان للتركيب، وكذلك يمكن الاعتماد على علة الرّماني لمشاكلتها لفعل الأمر.

ولاختلافهم في العلة اختلفوا في الفعل المضارع المتصل بالألف والياء والنون المؤكد بنون التوكيد، نحو قولهم: (هل تكتبان؟ وهل تكتبين؟ وهل تكتبين؟)، فلم يباشر النون الفعل بل انفصل عنه بهذه الضمائر، اختلفوا في حكمه: أمبني هو حينئذ أم معرب؟

فعلى قول الجمهور الذين قالوا بعلّة التركيب معرب؛ لأنه لا تركيب من ثلاثة أشياء، وجعلها كشيء واحد، ولتوالي الأمثال حذف النون علامة للرفع، وعلى مذهب القائلين بغير التركيب يكون الفعل مبنياً؛ لأن العلة التي بني لأجلها الفعل ما زالت قائمة، فكان لاختلافهم في العلة اختلاف في الحكم.

وذهب أبو المكارم من المعاصرين مذهب الأَخْفَش في بناء الفعل مطلقاً، ورأى أن مذهب جمهور النحاة في اشتراط المباشرة لبناء الفعل في غاية التعسف والتكلف، وأنه مخالف للواقع اللغوي، لأن قولهم: تجلسان، وتجلسن، وتجلسين، لا تتغير رفعاً ونصباً وجزماً، فالتزامها حالة واحدة دليل على البناء، والقول بإعرابها تناقض بيّن<sup>715</sup>، ولكن للعلة دورها وأثرها في تقرير الحكم الإعرابي، فلولا علة التركيب لربما كان لجمهور النحاة حكم آخر، والله أعلم.

#### 4.2.5. علل فعل التعجب

##### 4.2.5.1. علة تنكير ما في صيغة التعجب ما أفعل

ذكر الباقولي اختلاف النحاة في (ما)، فسببونه فسرها بمعنى شيء<sup>716</sup>، أي نكرة وهو ما ذهب إليه صاحب اللّمع<sup>717</sup>، وأبو الحسن الأَخْفَش فسرها بمعنى الذي. والباقولي اختار قول سببونه معللاً اختياره بأن قول الأَخْفَش ليس بصحيح؛ لأن الذي معرفة، وما إذا كانت بمعناه كانت معرفة،

<sup>715</sup> أبو المكارم، إعراب الأفعال، ص 100-101.

<sup>716</sup> سببونه، الكتاب، 73/1. وفيه يقول سببونه: "وزعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله

معنى التعجب"

<sup>717</sup> ابن جني، اللّمع، ص 96.

ولا يكون التعجب إلا في شيء نكرة مستبدع لم يألفه الناس وغريب عنهم، لذا كان الأحسن والأليق به: شيء، ما أحسن زيداً، بمعنى: شيء أحسن زيداً، أو ما يقوم مقام شيء.

وذكر الباقولي قول المعترض على هذا التقدير بأنه لا يصلح في جميع المواضع، مثل قولهم: ما أعظم الله، على تقدير: شيء أعظم الله، فهو كفر.

وأجاب عنه: بأن تفسير ما بمعنى شيء إنما هو تقدير، وحقيقة معنى التركيب هو: هذا الشيء هو أو صفة فيه، فقولهم: ما أحسن زيداً فالتعجب من هذه صفة الحسن فيه وكمالها، وكذلك قولهم: ما أعظم الله، فالتعجب من كمال الله وعظمته، وليس المعنى أن زيداً أحسن شيئاً وأعجبه، ولا أن هناك شيئاً أعظمه الله، فذلك بعيد عن معنى المقصود من التعجب ومغاير له<sup>718</sup>.

وقد استند الباقولي في اختياره لقول سيبويه على أن التعجب شيء غريب عن الناس، ونكرة لم يألفه؛ وتفسير الأخفش لـ ما بمعنى الذي معرفة، فكان قول سيبويه أليق بطبيعة هذا الأسلوب من الأساليب العربية.

وقد اختلف النحاة في تفسير معنى (ما) التعجبية إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه والخليل وقد فسرا ما بمعنى (شيء) ووافقهما فيما ذهبوا إليه كل من المبرّد، وابن السراج، وابن الوراق، والرّماني، والرّمحشري، وأبو البركات الكوفي، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن الشجري<sup>719</sup>، وهو قول أكثر البصريين، والأخفش في أحد قوليه<sup>720</sup>، والأنباري اعتلّ لمذهب سيبويه بأنه غير محتاج إلى تقدير ويكون الكلام فيه مستقلاً ومستغنياً بنفسه، وعلى قول الآخرين مفنقر إلى تقدير شيء، ولا شك أن الكلام المستقل بنفسه أولى من

---

<sup>718</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 669.

<sup>719</sup> المبرّد، المُقتَضَب، 173/4، وابن السراج، الأصول، 99/1، و ابن الوراق، علل النّحو، ص 323، والرّماني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شيبه، 266، والرّمحشري، المفصل، ص 276، وأبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص 458. والأنباري، أسرار اللغة، ص 112، والعكبري، اللباب، ص 144، وابن يعيش، شرح المفصل، 421/4، وابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط 1، 1992م، 553/2.

<sup>720</sup> الرضي، شرح الكافية، 223/4.

الكلام الذي يحتاج إلى تقدير<sup>721</sup>، والعُكْبَرِيُّ اعْتَلَّ بما اعْتَلَّ به الباقولي في أن التعجب من مواضع الإبهام، وتفسير ما بالذي يوضح ولا يبهم بصلتها<sup>722</sup>، وقد سبقهما المُبْرَدُ إلى هذا المعنى<sup>723</sup>.

الثاني: ذهب الأَخْفَشُ-كما مرّ-وبعض البصريين إلى أنّ (ما) بمعنى الذي<sup>724</sup>، وهو ضعيف؛ لأنّ الخبر فيه محذوف وجوباً، دون وجود ما يقوم مقامه<sup>725</sup>، والذي يوضحها صلتها، والمقام مقام تنكير وإبهام؛ لأنهم قديماً قالوا: إذا عرف السبب بطل العجب.

والثالث: هو قول الفرّاء وابن دُرُسْتَوَيْه<sup>726</sup> فقد ذهبوا إلى أنّ (ما) بمعنى الاستفهام، وما بعدها خبرها، وقال عنه الرّضِي: "وهو قويّ من حيث المعنى"<sup>727</sup>، وعلل ذلك بأنه كالمجهول سببه، فاستفهم عنه، وقد يأخذ من الاستفهام معنى التعجب<sup>728</sup>.

ومما تقدّم يتبيّن أنّ الجميع متفقون على اسمية (ما)، وأنها مبتدأ، ولكن اختلفوا في تفسيرها، فسيبويه وجمهور النُّحَاة من بعده -وهو اختيار الباقولي أيضاً- على أنّ (ما) بمعنى شيء، ولا يمكن أن يحتمل معنى آخر، أمّا الأَخْفَشُ فقد ذهب مذهب الجمهور في أحد قوليه، وفي الآخر إلى أنّه بمعنى الذي، وما بعده صلتها، والخبر محذوف، والفرّاء وابن دُرُسْتَوَيْه قالوا باستفهامية (ما) في صيغة التعجب، والراجح فيما يبدو هو قول الجمهور لقوة أدلتهم، وضعف أدلة الآخرين، ولأنّ التعجب أسلوب يعتمد على الإبهام والتتكير، وتفسيرها بالذي ضعيف لأنه يتوضح بصلتها، والموضع موضع إبهام وتعجب، وتفسيرها بالاستفهامية لا يصح أيضاً لأنه إما أن يكون مجرداً للاستفهام، وإمّا أن يكون للاستفهام والتعجب، فالأول فاسد لأنّ الاستفهام لا يكون ممن يعلم إلى من لا يعلم، والثاني فاسد؛ لأنّ الاستفهام المشوب بالتعجب لا يكون بعده إلا الأسماء غالباً، وما هنا خاصة بالأفعال؛ ثم لو كان استفهاماً لكان بحاجة إلى جواب؛ لذا حكم ببطلان هذا القول، ولم يبق إلا قول الجمهور.

<sup>721</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص112-113.

<sup>722</sup> العُكْبَرِيُّ، اللباب، ص144.

<sup>723</sup> المُبْرَدُ، المُقْتَضَبُ، 173/4-175.

<sup>724</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص112. وابن مالك، شرح التسهيل، 31/3.

<sup>725</sup> الرضي، شرح الكافية، 223/4. وابن مالك، شرح التسهيل، 31/3.

<sup>726</sup> الرضي، شرح الكافية، 234/4، وابن مالك، شرح التسهيل، 31/3 وأبو حيان، التذييل والتكميل، 177/10.

<sup>727</sup> الرضي، شرح الكافية، 234/4.

<sup>728</sup> الرضي، شرح الكافية، 234/4.

ويظهر أثر الخلاف في المعنى، فعلى قول القائلين بالاستفهامية، يكون الأسلوب استفهاماً، وبحاجة إلى جواب، وعلى قول الذي اختاره الباقولي يكون الأسلوب خبرياً، والتعجب من الأساليب الإنشائية<sup>729</sup>.

#### 4.2.6. عِلْلُ فَعْلٍ حَبِّدَا

##### 4.2.6.1. علة عدم وجود نظير لـ حببدا من الأفعال

لقد علل الباقولي عدم مثيل له من الأفعال من وجهين:

الأول: لأنَّ فَعْلَ لازِمٍ، مثل: كَرُمَ، وقد جاء منه: محبوب، أي اسم المفعول الذي يجيء من الفعل المتعدي. وقد جعلوا محبوباً مؤولاً من مُحَبِّبٍ<sup>730</sup>.

والثاني: أنه جعل مع فاعله ذا بمنزلة فعل واحد، مثل: نعم في المدح، ومنهم من يرفعه مع فاعله (ذا) على الابتداء<sup>731</sup>. واختاره الباقولي معللاً ذلك بأنهما بمنزلة شيء واحد، وهو مركب من اسم وفعل، فغلب الاسم الفعل؛ لأنه أصل، والفعل فرع عليه، فكان الفعل تابعاً للاسم؛ لأن الفرع يتبع أصله، والدليل على أصالة الاسم، مجيئه مستقلاً عن الفعل، والفعل لا يستغني عنه؛ فسقط حكم الفعل منه، وإذا كان كذلك فقولهم: حببدا مرفوع بالابتداء صحيح<sup>732</sup>.

وقد استدلل ابن الوراق أيضاً على جعل حبب وذا اسماً واحداً بثلاث علل: الأولى في سبب تركيبهما، وهي علة الخفة، تخفيفاً على اللسان فديراً كلمة واحدة. والثانية في سبب تغليب الاسم على الفعلية: وهي علة النظير؛ فهناك في العربية أسماء مركبة من اسمين، لذا غلبت الاسم الفعل هنا، حملاً على النظير في الاسم، ولا نظير له في الفعل. والثالثة: قوة الاسم وضعف الفعل<sup>733</sup>.

<sup>729</sup> السامرائي، فاضل، ثمرة الخلاف النحوي وأثره، دار ابن كثير، دمشق-سورية، ط1، 2021م، ص70.

<sup>730</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص678.

<sup>731</sup> وقد قال به ابن جني في اللمع، ص99-100.

<sup>732</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص678.

<sup>733</sup> ابن الوراق، علل النحو، ص296-297.

وهذا هو مذهب القائلين بتغليب الاسم على الفعل وقد اختاره الباقولي وابن يعيش<sup>734</sup>، وهو مذهب المبرّد<sup>735</sup> وابن السراج<sup>736</sup> وقد ذهب إليه دون تعليل له.

والمذهب الآخر: وهو مذهب أبي علي الذي رفض أن يكون حبذا مبنياً على الاسم، ورفض ما اعتلوا به، وأنه لا يلزم من عدم جواز الفصل بين حبّ وذا أن يكون مبنياً معه وواقعاً موقع المبتدأ، وذلك لأنّ ذا هنا اسم شائع دال على كثرة؛ لهذا لا يجوز أن تقول حبّ زيد، كما أنه من غير الجائز: نِعَمَ زيد؛ "لأنه فعل يقتضي اسماً عاماً مثله، ووضعه للمدح كما وضع نِعَمَ له"<sup>737</sup>

ويرى أبو علي بأنّ احتياج فعل حبذا للممدوح لا يعني أنّه مبني مع الاسم، فكما أن قولهم: نعم الرجل لا يجوز حتى تتبع بالممدوح، مثل: زيد، وهو ليس بمبني مع الرجل، فكذلك حبّذا لا ينبغي أن يكون مبنياً مع الاسم، ولا يلزم من عدم الفصل بين حبّ وذا أن يكون مبنياً، كما لا يلزم عدم الفصل بين ما التعجبية والفعل الذي يليه، وهو خبر لـ ما، في مثل قولهم: ما أجمل محمداً<sup>738</sup>. وأبو علي بهذا يذهب مذهباً آخر في عدم تغليب أحدهما على الآخر، والعكبريّ ذكر المذاهب الثلاثة في حبذا واختار مذهب أبي علي في أن حبّذا غير مركب، فحبّ فعل، وذا فاعله، أي يجريان على ظاهرهما مجرى: نعم وبئس، ونعته بالمشهور<sup>739</sup>.

وتابعهما ابن مالك ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه<sup>740</sup>، وأنكر على القائلين باسمية حبذا من عدة أوجه، منها:

الأول: نهم أقرؤا بأنهما فعل وفاعل قبل التركيب، ولم يتغيرا بعد التركيب لفظاً ولا معنى؛ لذا القول ببقائهما على الفعلية والفاعلية واجب بعد التركيب حملاً على: لا غلام لك، فقد رُكِبَا وبقياً على أصلهما فلا حرف، وغلام اسم كما كانا قبل التركيب، فكذلك ههنا.

<sup>734</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 408/4.

<sup>735</sup> المبرّد، المُقْتَضَب، 143/2.

<sup>736</sup> ابن السراج، الأصول، 114/1-115.

<sup>737</sup> أبو علي الفارسي، المسائل المشكّلة، ص 65.

<sup>738</sup> أبو علي الفارسي، المسائل المشكّلة، ص 65-66.

<sup>739</sup> العكبريّ، اللباب، ص 138، وابن يعيش، شرح المفصل، 409/4.

<sup>740</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 23/3.

الثاني: أن حبذا لو كان مبتدأ لجاز دخول النواسخ عليه، كما تدخل على المبتدأ، وعدم دخولها على حبذا دليل على أن حبذا ليس بمبتدأ.

والثالث: لو كان مبتدأ للزم عند دخول لا عليه أن يعطف عليه اسم آخر منفي بلا؛ أي تكرار اللام لازم<sup>741</sup>.

والمذهب الثالث: وهو مذهب القائلين بتغليب الفعل على الاسم؛ لأن الجزء الأول منهما فعل وهو حب، والأول أقوى من الثاني، فيلغى ذا ويعرب ما بعده فاعلاً<sup>742</sup>، ونسبه أبو حيان إلى الأحفش وأبو بكر خطاب<sup>743</sup>.

وقد نسب الرضي إلى الربيعي القول بزيادة ذا حملاً على زيادة ذا في قولهم: ماذا صنعت؟ والمخصوص فاعل<sup>744</sup>، فكان قولاً رابعاً.

وقال سيبويه: "وزعم الخليل -رحمه الله- أن حبذا بمنزلة حب الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة، نحو: لولا، وهو اسم مرفوع..."<sup>745</sup> وقد اختلفوا في المراد من كلام سيبويه، فالقائلون بالتركيب أعادوا الضمير في قوله: "وهو اسم مرفوع" على قوله: "ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة، بمعنى: حبذا بمجموعه اسم مرفوع، والقائلين بعدم التركيب أعادوا الضمير إلى ذا وحده<sup>746</sup>.

يبدو أن القائلين باسمية حبذا ومنهم الباقولي أقرب إلى ظاهر كلام سيبويه لأن سيبويه يعود فيقول: "... ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبذه، لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك"<sup>747</sup> ففي كلامه هذا إشارة إلى أن الضمير هو عائد على مجموع حبذا، وليس على ذا وحده.

<sup>741</sup> المصدر نفسه، 24/3.

<sup>742</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص 109. وابن يعيش، شرح المفصل، 4-409، والرضي، شرح الكافية، 257/4

<sup>743</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 162/10.

<sup>744</sup> الرضي، شرح الكافية، 257/4.

<sup>745</sup> سيبويه، الكتاب، 180/2.

<sup>746</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 160-161/10.

<sup>747</sup> سيبويه، الكتاب، 180/2.

ولهذا كلّه لقد حق للباؤولي أن ينبّه على هذه اللطيفة، ويقرر بأنه فعل لا مثل له من الأفعال، فليس هناك فعل تتركب مع فاعله وأصبحت في منزلة المبتدأ، أمّا فيما ذهب إليه بأن أصله حَبَبٌ مثل كرم، وقد جاء منه صيغة محبوب، وهي لا تأتي إلا من المتعدي، وصيغة فَعَلَ لازم، وهذه الوجه يمكن تأويله بل هو نفسه قد أوّلّه بـ مُحَبَّبٍ<sup>748</sup>.

والذي يبدو فيما تقدم أنه لم يغلب الاسم الفعل، ولا الفعل الاسم في حبّذا، فكلاهما فقد خصائصهما، فلا إذا تتغير في المؤنث والجمع بتغير المخصوص، ولا حبّ يمكن تصريفه، ولا يتكرر معه (لا)، إن قلنا بغلبة الفعلية والفعل الماضي ينبغي فيه تكرار لا النافية، ولا يقبل دخول النواسخ عليه ليكون مبتدأ، ولا يجوز الفصل بينهما؛ ولذا يُعدُّ مذهب القائلين بعدم التركيب ولا تغليب لأحدهما على الآخر أكثر قبولاً من المذاهب الأخرى، ومجيئه في صيغة واحدة لجريانه مجرى الأمثال<sup>749</sup>.

---

<sup>748</sup> الباؤولي، شرح اللّمع، ص678.

<sup>749</sup> لقد اعتلّ ابن جَبِّي لمجيئه على صورة واحدة في المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث بجريانه مجرى الأمثال. اللّمع، ص100.

## 5. العِلل النَّحْوِيَّة فِي مَبَاحِثِ الْأَسْمَاءِ

سنتناول في هذا الفصل الحديث عن العلل النحوية في الأسماء بعد أن انتهينا من الحديث عن علل الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال، ويتضمن هذا الفصل مبحثين.

### 5.1. علل المرفوعات من الأسماء

تتقدم المرفوعات على قسيميه المنصوبات والمجرورات لأنها عمدة الكلام كالمبتدأ والخبر والفاعل، وما تبقى محمولة عليهما<sup>750</sup>؛ لذا كانت أولى منهما في البدء بها.

#### 5.1.1. علل المبتدأ

##### 5.1.1.1. علة رفع المبتدأ والخبر

جعل الباقولي لرفع المبتدأ عدّة شروط: منها التعرية من العوامل اللفظية، والتعرض لها، وجعله أولاً لثانٍ يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه<sup>751</sup>، نحو قولهم: زيد منطلق، فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء كونه خالياً من العوامل اللفظية، ومعرضاً لها؛ لأنه يمكنك القول: إنّ زيدا منطلقاً، وهو الأول ومخبر عنه؛ وعلل جواز أن يكون المعنى عاملاً بأنه يختص بالأسماء، كالعامل اللفظي إذا اختص بالفعل أو الاسم عمل فيه<sup>752</sup>. أي العلة عنده علة الابتداء.

وأما لرفع الخبر فقد اختار الباقولي علة سببويه بأن الخبر مرفوع بالابتداء فقط، فكما أن الابتداء عمل في المبتدأ، عمل في الخبر أيضاً؛ لأنه بمنزلة العامل اللفظي، فكما عمل ظنّ في كليهما النصب، وإنّ وأخواتها في الأول النصب وفي الآخر الرفع، فكذلك هاهنا<sup>753</sup>.

وبين بطلان قول المُبرِّد<sup>754</sup>، الذي يعلل رفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معاً، وذلك بجعلهما بمنزلة النار والقدر والماء، فالنار تحمي القدر، والقدر والنار معاً تحمي الماء، ونظيره في اللغة،

---

<sup>750</sup> الرضي، شرح الكافية.

<sup>751</sup> وقد نكر هذه العلة صاحب اللّمع.

<sup>752</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص272، 274.

<sup>753</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص286.

<sup>754</sup> المبرّد، المُقْتَضَب، 4/126.

قولهم: لم يضرب زيد، عمل لم الجزم وهو مع مجزومه عملاً الرفع، بيّن بطلانه بأن لم ليست من عوامل الأسماء. وإنما هي من عوامل الأفعال<sup>755</sup>.

واعترض المُبرّد بأنّه لو صح أن يكون الابتداء هو العامل لما جاز أن يدخل عليه عامل آخر مثل ظن وأخواتها، وإنّ وأخواتها، فبدخولها علم أنه ليس بعامل<sup>756</sup>.

فأجاب الباقولي: "هذا لا يصح من أبي العباس؛ لأنه سلّم أن الابتداء عامل. ولا يصح من غيره أيضاً؛ لأننا ذكرنا أن الابتداء عامل معنوي. فإذا جاء عامل لفظي، تسلّط عليه، وكانت الغلبة له فاعرفه. والله أعلم<sup>757</sup>".

ولكن أخطأ الباقولي فيما نسبه إلى سيبويه في رفعه الخبر بالابتداء، فسبّويه رفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الخبر بالمبتدأ، ويتضح ذلك من قوله: "فأما الذي يبنى عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"<sup>758</sup>.

وقد اتخذ جمهور البصريين<sup>759</sup> علة سبّويه في رفع المبتدأ، فقالوا بارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو اختيار الباقولي أيضاً، إلا الزّجاج فقد ذهب إلى أنّ المبتدأ مرفوع بما في نفس المتكلم من معنى الإخبار<sup>760</sup>، وذكر ابن الورّاق بالإضافة إلى علة الجمهور علة أخرى، وهي الحمل على الفاعل<sup>761</sup>.

واتخذ الرّمخسري من كون المبتدأ والخبر مجردين للإسناد رافعاً لهما، فقال: "وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنّه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً"<sup>762</sup>، ونظيرهما في العربية معنى التشبيه وهو معنى يفتقر إلى مشبه ومشبه به فكان عاملاً فيهما، كذلك الإسناد مفتقر إلى

<sup>755</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص286-287.

<sup>756</sup> المصدر نفسه، ص286-287.

<sup>757</sup> المصدر نفسه، ص287.

<sup>758</sup> سيبويه، الكتاب، 1/127.

<sup>759</sup> المُبرّد، المُقتَضَب، 4/126، وأبو علي، الإيضاح، ص29، وابن الورّاق، علل النّحو، ص263، والأنباري،

الإنصاف، ص42، أسرار العربية، ص67، والغُكْبَرِيّ، اللباب، ص97.

<sup>760</sup> ابن الورّاق، علل النّحو، ص264، وابن يعيش، شرح المفصل، 1/85.

<sup>761</sup> ابن الورّاق، علل النّحو، ص265.

<sup>762</sup> الرّمخسري، المفصل، ص48.

المسند والمسند إليه فكان التجرد لهما عاملاً فيهما<sup>763</sup>. وما ذهب إليه يؤول إلى قول جمهور البصريين، وقد عدّه الباقولي شرطاً من شروط رفع المبتدأ والخبر.

واختار ابن عُصْفُور التعري من العوامل اللفظية علة لرفع المبتدأ والخبر، مخالفاً بذلك البصريين والكوفيين بقوله: "وهو الصحيح عندي؛ لأن التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرّي قد رُكِبَ من وجه ما"<sup>764</sup>. واختياره هذا أيضاً لا يخرج على ما ذهب إليه جمهور البصريين، وقد اشترط النحاة -ومنهم الباقولي- التعري من العوامل اللفظية، بل وزاد على التعري من العوامل اللفظية بأن يكون قابلاً للتعرض لها وخالياً منها، وقد أوضحه الباقولي كما مرّ.

وأما علة رفع الخبر فقد خالف جماعة من البصريين ما ذهب إليه سيبويه في أن رافعه هو المبتدأ، وقالوا إن الرافع هو الابتداء وهو ما اختاره الباقولي.

وقد تابع ابن السّراج المُبرّد في أن الخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معاً<sup>765</sup>.

وبهذا يتبين لنا أن البصريين اختلفوا في علة رفع الخبر إلى ثلاثة أقوال:

الأول: أن الخبر مرفوع بالابتداء، وهو قول جمهور البصريين واختاره الباقولي.

الثاني: أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وهو قول سيبويه واختاره ابن مالك<sup>766</sup> وصححه لسلامته من موانع الصحة دون غيره، وعدّه ابن عقيل من أعدل المذاهب<sup>767</sup>.

الثالث: أن الخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معاً، وهو قول المُبرّد واختاره ابن السّراج.

---

<sup>763</sup> المصدر نفسه، ص48.

<sup>764</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 340/1-341.

<sup>765</sup> المُبرّد، المُفْتَضَّب، 49/2، وابن السّراج، الأصول، 58/1.

<sup>766</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 270/1.

<sup>767</sup> ابن عقيل، عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة-مصر،

ط20، 1980م، 201/1.

وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ؛ أي ترافعا لأن كل واحد منهما محتاج إلى الآخر، فعمل كل واحد في صاحبه الرفع<sup>768</sup>. وقد ردّ على الكوفيين بأن الفعل أقوى العوامل وليس له العمل في الرفعين، فأنتى لعامل ضعيف مثل المعنى أن يقوم بالعمل في شيئين الرفع<sup>769</sup>.

واختار أبو حيان قول الكوفيين وذلك لاقتضاء كل واحد منهما الآخر والمقتضي لشيء، وغير مستقل عنه يجب أن يعمل فيه<sup>770</sup>، واعتلّ له "بأنه جارٍ على القواعد، إذ أصل العمل إنما هو للفظ، ولم نجد إلا مبتدأ وخبراً، ووجدناهما مرفوعين"<sup>771</sup>، ومما اعتلّ به أيضاً أنّ العامل المعنوي لم يكن محل اتفاق بين النحاة في غير هذا الموضع ليحمل عليه فيما اختلفوا فيه هنا، وهذا صحيح، وقد ذكر النحاة بأن العامل المعنوي قد ورد في موضعين أحدهما مما نحن فيه، والثاني: وقوع الفعل المضارع موقع الاسم، وهو أيضاً موضع اختلاف بين النحاة.

غير أنّ الباقولي يرى أنّ العامل المعنوي هو أول العوامل فيقول: "إن العامل المعنوي أول العوامل؛ لأن المعنى تقرر قبل اللفظ، والرفع أول الحركات فما أليقه بالأول"<sup>772</sup>. فكان الأول للأول، فكما أن العامل المعنوي أول العوامل؛ لأن المعنى قبل اللفظ، فكذلك الرفع أول الحركات لأنه ليس هناك منصوب أو مجرور إلا وقد تقدمه رفع<sup>773</sup>، فهو بهذا يدعم مذهبه بأدلة أخرى ليدحض مذهب غيره.

ودفاعاً عن علته أبطل قول الكوفيين (الكسائي، والفرّاء) بأنهما يترافعان، أعني المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر بالمبتدأ، بقوله: "فلم كان يرتفع في قولك: زيد أبوه قائم. والعائد إليه من الجملة، ليس بمرفوع. فعلى هذا، الكلام يؤول إلى الفساد؛ لأن الشيء إذا كان مربوطاً بغيره، وغيره مربوط به كان من الدور، فيكون ساقطاً"<sup>774</sup>.

---

<sup>768</sup> الأنباري، الإنصاف، ص44، وأسرار العربية، ص75-76، وابن يعيش، شرح المفصل، 84/1، والأزهري، شرح التصريح، 196/1.

<sup>769</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 270/1.

<sup>770</sup> أبو حيان، التذليل والتكميل، 266/3.

<sup>771</sup> المصدر نفسه، 270/3.

<sup>772</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص278.

<sup>773</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص279.

<sup>774</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص282.

وذكر ادعاء الكوفيين بأن مذهبهم أولى؛ لأن العامل يقتضي المعمول، والعامل المعنوي لا يقتضي شيئاً، ليردّ عليهم بأن التشبث بهذا الادعاء يبطل قواعد العرب، فالقضية بين العامل والمعمول متبادلة فأحياناً العامل يقتضي المعمول، وأحياناً المعمول يقتضي العامل، فقولهم: ذهب زيد، فهنا العامل يقتضي المعمول وهو الفاعل، وقولهم: الأسد الأسد، أو رأسك والحائط ففي هذين المثالين يقتضي المعمولان العامل. والأمثلة عليها لا تحصى<sup>775</sup>.

ومن المعاصرين ذهب وليد الأنصاري إلى أن المبتدأ لا يحتاج إلى عامل لرفعه لأنه جار على أصله، إذ الأصل في الاسم الرفع، وذلك بأنه أصل الكلام، والفعل والحرف فرعان، والرفع كذلك في الحركات، فكان الأصل للأصل، وأن المبتدأ له الصدارة بين الأسماء، فهو الأول، كما أن الواحد أول العدد<sup>776</sup>، ويرد عليه بأن ما ذهب إليه صحيح لو لم ينقض ما بني عليه النحو ألا وهو نظرية العامل، فلا بد للمعمول من عامل.

ومما تقدّم يمكن ملاحظة كثرة العِلل وتضارب الآراء في هذه المسألة التي أخذت حيزاً كبيراً في المصنفات النحوية، ولم أجد علة سلمت من النقض، وإن كان لا بد من الترجيح فما ذهب إليه الباقولي في رفعهما بالابتداء، هو ما أميل إليه، لعدة أوجه:

الأول: حمل العامل المعنوي على العامل اللفظي فكما عمل ظن، وإن، وكان، فيهما، فكذلك العامل المعنوي.

الثاني: العامل المعنوي هو أول العوامل لأن المعنى قبل اللفظ، والرفع أول الحركات فكان الأول للأول.

الثالث: إجماع نحاة البصرة على رفع المبتدأ بالابتداء، أو ما يمكن تأويله بالابتداء.

الرابع: ضعف مذهب الكوفيين في هذه المسألة؛ لأن الشيء لا يكون عاملاً في شيء ومعمولاً له في الوقت نفسه.

---

<sup>775</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص284-285.

<sup>776</sup> الأنصاري، وليد عاطف، نظرية العامل في النحو عرضاً ونقداً، دار الكتاب الثقافي، عمان-الأردن، ط2، 2014م، ص66-67.

الخامس: قياساً على علة رفع الفعل المضارع عند الكوفيين، وهي التجرد من العوامل اللفظية، فكذاك التجرد من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر رافع لهما حملاً على نظيره هناك. ولا يقال بأن التجرد غير الابتداء لأنه لا تجرد بلا ابتداء، ولا ابتداء بلا تجرد، فأيهما كان عاملاً كان الآخر شرطاً فيه.

السادس: صحة عطف المفردات، فقد أجمع النحاة على جواز العطف على معمولي عامل واحد، ففي قولهم: زيد ذاهب وعمرو قادم، فإذا أخذنا بالابتداء رافعاً لهما جاز لنا عطف عمرو على زيد، وقادم على ذاهب، وعلى بقية الأقوال غير جائز لأنه يؤدي إلى جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين، وهو ممتنع عند جمهور النحاة<sup>777</sup>.

السابع: يلزم على قول الكوفيين أن لا ينصب المبتدأ بـ إن؛ لأن القول بالترافع يؤدي إلى أن يكون كل واحد منهما متقدماً ومتأخراً<sup>778</sup>.

بيد أنني أميل أكثر إلى أن الخلاف في هذه المسألة مما لا طائل فيه، وينبغي للنحاة ضرب الصفح عن ذكر الحجج والتعاليل لولا ما ذكره أبو حيان - كما مرّ معنا في الفصل الأول - بأن النحو لا يوصل إلى حقائقه إلا بالكلام عنه أكثر مما ينبغي، وقد جاء في المقاصد الشافية: "والخلاف فيها يرجع إلى تحقيق اصطلاحي لا ينبني عليه في التفرع فائدة، فالأولى فيها وفي أمثالها ترك الاشتغال بالرد والترجيح"<sup>779</sup>، وإليه ذهب صاحب النحو الوافي إذ رأى أنه لا فائدة في مسألة الابتداء، فالخير في إهمالها وعدم التطرق لها<sup>780</sup>.

---

<sup>777</sup> السامرائي، فاضل، ثمرة الخلاف النحوي وأثره، ص 35-36.

<sup>778</sup> المصدر نفسه، ص 36.

<sup>779</sup> الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن العثيمين، ومحمد البنا، وآخرون، من منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، 1/615.

<sup>780</sup> عباس حسن، النحو الوافي، 1/447.

## 5.1.2. علل الفاعل

### 5.1.2.1. المسألة الأولى: علة رفع الفاعل ونصب المفعول به

قال الباقولي: "وإنما يجب له الرفع بفعل مقدم عليه مسند إليه... وهو يجري من الفعل مجرى أحد حروفه"<sup>781</sup>، وعلّة رفعه هنا علة إسناد وتقديم، وهذا ما ذهب إليه ابن جنيّ في لمعه حين قال: "وحقيقة رفعه بفعل مسند إليه"<sup>782</sup>

لم يتعرض الباقولي لعلّة نصب المفعول به في باب الفاعل، ولا في باب المفعول به، وفي باب المفعول تابع ابن جنيّ الذي باشر بالكلام عن تعدي الفعل إلى المفعول بنفسه أو بحرف الجر، وأهملا الحديث عن المفعول به تعريفاً وعلّة؛ ولأن النُّحَاة يقرنون بينهما (الفاعل، المفعول) أثناء الحديث عن العلة-كما سنرى- لأنّ عاملهما واحد عند معظم النُّحَاة؛ لذلك ارتأيت أن أذكرهما معاً جرياً على عادة النُّحَاة، وإن خلا كتاب الباقولي عن علة المفعول به.

وأبو البركات الكوفي علّل لرفع الفاعل بقوله: "إنما ارتفع؛ لأنه لا بدّ في الكلام منه"<sup>783</sup>

وقد علل سيبويّه رفع الفاعل؛ لأنّ الفعل قد شغل به ونصب المفعول به؛ لأنّ الفعل تعدى إليه<sup>784</sup>.

وذهب المُبَرِّد في تعليل رفع الفاعل إلى أنّه استحق الرفع لحسن السكوت عليه مع فعله، وفيه فائدة للمخاطب، فهما بمنزلة المبتدأ والخبر. وأضاف علة أخرى وهي علة التفريق بين الفاعل والمفعول لذلك جاء الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً<sup>785</sup>.

وقد سار كثير من النُّحَاة -كأمثال الزجاج، وابن الورّاق، والأعلم، والعُكْبَرِيّ، وابن يعيش، والجامي<sup>786</sup>- على علة المُبَرِّد في اتخاذ الفرق بين الفاعل والمفعول علة لرفع الأول ونصب

<sup>781</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص313.

<sup>782</sup> ابن جني، اللّمع، ص33.

<sup>783</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص120.

<sup>784</sup> سيبويّه، الكتاب، 1/34.

<sup>785</sup> المُبَرِّد، المُفْتَضَّب، 1/146.

<sup>786</sup> ابن جنيّ، الخصائص، 1/48، وابن الورّاق، علل النُّحو، ص269، والعُكْبَرِيّ، اللباب، ص114-115،

وابن يعيش، شرح المفصل، 1/75، والجامي، الفوائد الضيائية، 1/197.

الثاني، ولكنهم سرعان ما استدركوا بأنهم لو عكسوا الأمر لحصل الفرق أيضاً، فبحثوا عن عللٍ لعلمهم الأولى تثبيتاً لها، وتأكيداً على صحتها، وقد ابتعدوا بذلك عن الواقع اللغوي وقد جمع الأنباري خمسة منها: الأولى: كثرة المفعولات والفاعل واحد. الثانية: تشبيه الفاعل بالمبتدأ فكان مثله مرفوعاً. والثالثة: الفاعل أقوى من المفعول، والرفع أقوى من بقية الحركات، فأعطي القوي للقوي. والرابعة: الفاعل يكون أولاً، والمفعول ثانياً، وكذلك الرفع والنصب، فكان الأول للأول. والخامسة: السؤال عن سبب اختصاص الفاعل بالرفع، والمفعول بالنصب، غير لازم، لأن الغرض كان الفرق، وقد حصل<sup>787</sup>، وأضيف والسادسة: التوقف عن التعليل بعد العلة الأولى.

وهذا ما ذهب إليه ابن جني أيضاً وقد سبق الأنباري في ذكر بعض تلك العلل على لسان الزجاج، ومنها قوله: "إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمّة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى"<sup>788</sup>، ثم أعقب على ذلك قائلاً: "فجرى ذلك في وجوبه ووضوح أمره، مجرى شكر المنعم، وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافها فيه، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه، لما يُعقبه من إنعامه وغفرانه"<sup>789</sup>، ويذكر هذا ليؤكد بأنّ علل النحاة أقرب إلى علل أهل الكلام من أهل الفقه في باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟<sup>790</sup>

لم يتوقف الأمر عند هؤلاء بل ذهب غيرهم إلى أن المشاكلة هي العلة، وذلك بأن الضمة أول الحركات لكونها من الشفة، والفاعل أول ما يقع من الكلام، فأعطي الأول للأول<sup>791</sup>.

أما ابن عصفور فقد رفض علة القائلين بأنّ الفاعل ارتفع للشبه بالمبتدأ؛ وذلك كلاهما مخبر عنهما، وبين رفضه بأن الشبه معنى، والمعاني لا يعمل في الأسماء، كما رفض علة من ذهب إلى أن الفاعل مرفوع بإسناد الفعل إليه مقدماً عليه؛ لأنه يُعدّ الإسناد إضافة في المعنى، والفعل أسند إلى كلا من الفاعل والمفعول، لو كان الإسناد علة رفع الفاعل لكان علة لرفع المفعول أيضاً<sup>792</sup>. وهو بهذا يرفض علة ابن جني والبقاوي، ولكن الفعل لا يسند إلى المفعول؛ لأنه هناك أفعال لازمة ليس لها مفعول، ولأن الجملة المكونة من الفعل والفاعل يحسن السكوت عليها، ثم

<sup>787</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص 78-79.

<sup>788</sup> ابن جني، الخصائص، 1/173.

<sup>789</sup> المصدر نفسه، 1/49.

<sup>790</sup> المصدر نفسه، 1/49.

<sup>791</sup> السُّبُوطِي، الأشباه والنظائر، 1/161.

<sup>792</sup> ابن عصفور، شرح الجمل، 1/103.

ذكر بأن الفاعل مرفوع لأن الفعل مسند إليه مفرغ له؛ أي مفترق له؛ لأنه لا فعل بلا فاعل، ثم قال: "فمن أخذ الإسناد بهذا المعنى كان مذهبه صحيحاً"<sup>793</sup>، وهذا ما ذهب إليه سيبويه وابن جني والباقولي، وتفريقه بين ما ذهب إليه ورضيه علة وبين علة الباقولي لا قيمة له لما تقدم.

إذن نستطيع القول بأن هناك قولين في رفع الفاعل: الأول: أن الفاعل مرفوع بإسناد الفعل إليه، واشتغاله به، وتقدمه عليه، وعليه سيبويه وابن جني والباقولي وابن عصفور، وابن مالك<sup>794</sup>.

والثاني: علة التفريق بين الفاعل والمفعول، وإليه ذهب كثير من النحاة. وهذان القولان رغم اختلافهما في التعليل إلا أنهما في اتجاه واحد وهو قبولهما المنهج التعليلي أساساً ومنطلقاً لبحث الظواهر النحوية. وفي مقابل هذا الاتجاه ظهر اتجاه آخر يرفض التعليلي ولا يقبله منهجاً في البحث النحوي، وخير من يمثل هذا الاتجاه ابن مضاء الذي رفض ما ذهب إليه النحاة من التعمق في تعليل الفاعل فقال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل السؤال السائل عن زيد، من قولنا: قام زيد، لم رُفِعَ؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"<sup>795</sup>.

فهو بهذا يرى أن الفاعل مرفوع لأن العرب هكذا نطقت به، أي لا يأخذ إلا بعلة السماع - إن صح التعبير - والحق أن ما ذهب إليه ابن مضاء كان نتيجة عاملين اثنين:

الأول: مذهبه الفقهي فقد كان ظاهري المذهب. الثاني: ردة الفعل على توغل النحاة في المنهج التعليلي فهذا العاملان ساعد كل منهما الآخر لظهور المدرسة الظاهرية أو الوصفية - إن جاز التعبير - في النحو العربي، وقد اندثر كنهظيره في الفقه الإسلامي، فأحياه المُحدَثون من النحاة العرب الذين نادوا بالمنهج الوصفي.

وخلاصة القول في هذه المسألة فيما يبدو أن ما ذهب إليه الباقولي وهو مذهب سيبويه أكثر رجحاناً من غيره لتوسطه بين ما ذهب إليه كثير من النحاة الذين قالوا بالتفريق علة، واحتاجوا إلى تعليلها بعلل أخرى ليبيّنوا صحتها، وبين ما ذهب إليه ابن مضاء في رفضه لتعليل رفع الفاعل

<sup>793</sup> المصدر نفسه، 103/1.

<sup>794</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 107/2.

<sup>795</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، ص151.

بأكثر من (هكذا نطقت به العرب)، ولأنه أيضاً قدّم تفسيراً لغوياً وهو الاقتران الدائم بين ظاهرتين وهما وجود الفعل ومجيء اسم مرفوع بعده فاعلاً له واشتغاله به عن غيره، وافتقاره إليه، وبهذا اختار الباقولي تعليلاً بسيطاً بعيداً عن التعلُّل في الجانب الفلسفي والعقلي والتسلسل في العِلل.

ولكنَّ التعلُّيل الذي ذهب إليه معظم النُّحاة أكثر فائدة في الجانب التعليمي لأن علة التفریق تترسخ في الذهن أكثر من غيرها، كما أنه تعليل لحكمين في علة واحدة، إلا أن التعمق فيها والبحث عن علة العلة، وعلة علة العلة أفقدها بساطتها وسهولتها وأوصلها لطريق مسدود؛ لذا من الأفضل أن نقطع هذه السلسلة من بعد العلة الأولى أو الثانية بـ هكذا نطقت به العرب، كما يراه ابن مضاء.

#### 5.1.2.2. المسألة الثانية: عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل

لقد علمنا أنّ الباقولي اشترط لرفع الفاعل وجهين: تقديم الفعل عليه، والثاني: أسناد الفعل إليه، فهو بهذا يشترط تقديم الفعل عليه ثم يقدم عشرة أدلة على أنه من الفعل بمنزلة حرف من حروفه فيقول: "وهو يجري من الفعل، مجرى أحد حروفه، بدلائل عشرة"<sup>796</sup>.

ومن تلك الأدلة: إسكان لام الفعل لأجل ضمير الفاعل، لكي لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة، نحو: كَتَبْتُ، فما كان بمنزلة جزء من الكلمة لا يتقدم عليها، ومن ذلك الإتيان بعلامة الرفع بعد الفاعل في قولهم: يذهبون، ويذهبان، ومنها أيضاً: تأنيث الفعل لأن الفاعل مؤنث، ومنها: استحسانهم عند العطف على ضمير الرفع المتصل ذكر ضميره المنفصل حتى لا يكون عطفاً للاسم على الفعل، ففيها دليل على أنه يعدون الفاعل بمنزلة حرف من الفعل<sup>797</sup>، "فتبين بهذه الأدلة أن الفاعل بمنزلة جزء من الفعل فينبغي أن لا يتقدم عليه"<sup>798</sup>، وقد ذكر الأنباري سبعة

---

<sup>796</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص313. ربما نقل الباقولي هذه الأدلة عن ابن جَبِّي إذ ذكر أربعة أدلة لأبي علي على شدة اتصال الفاعل بالفعل، وزاد عليها خمسة أدلة من عنده، وعدّها الباقولي عشرة. ينظر: سر صناعة الإعراب، ص220 وما بعدها.

<sup>797</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص316.

<sup>798</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص316.

منها<sup>799</sup>، ثم أعقب قائلاً: "وإذا ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل، لم يجز تقديمه عليه"<sup>800</sup>، وأبو البقاء العكبري أوصلها لاثنتي عشرة علة<sup>801</sup>.

واتخذ ابن السراج من الالتباس بالمبتدأ علة لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل<sup>802</sup>، وذهب الجرجاني إلى أن العلة هي كون الفاعل جزءاً من الفعل، وهذه علة الجمهور<sup>803</sup>، ومنع ابن مالك تقدم الفاعل؛ لأنه يتعرض لتسلط العوامل عليه، نحو قولهم: محمد ذهب، إن محمداً ذهب، فتأثر محمد ب(إن) يدل على أن الفعل شغل بفاعل مضمّر عنه<sup>804</sup>، وذهب الرضي إلى أن الفاعل يتأخر عن الفعل لأنه معموله، كما أنّ الخبر معمول المبتدأ<sup>805</sup>.

والكوفيون أجازوا تقديمه<sup>806</sup>، نحو: محمد ذهب، تمسكاً بما روي: ما للجمال مشيها وثيداً<sup>807</sup>. في رفع مشيها فاعلاً للحال وثيداً وهي صفة مشبهة، وإعرايه مبتدأ غير جائز لعدم وجود الخبر، ونحاة البصرة أعربوها مبتدأ والخبر محذوف بتقدير يكون<sup>808</sup>.

وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فالكوفيون يجيزون نحو قولهم: العمران قاما، والعمران قاموا، والبصريون يمنعون<sup>809</sup>.

وقد اتفق البصريون على منع تقدم الفاعل على الفعل، واختلفوا في علة ذلك:

- الأولى: كون الفاعل جزءاً من الفعل منعه من التقدم، وعليه الجمهور والبقولي.

---

799 الأنباري، أسرار العربية، ص79، وما بعدها.

800 الأنباري، أسرار العربية، ص83.

801 العكبري، اللباب، ص112-113.

802 ابن السراج، الأصول، 81/1.

803 الجرجاني، المقتصد، 348/1.

804 ابن مالك، شرح التسهيل، 107/2.

805 الرضي، شرح الكافية، 61/1.

806 السبوطي، همع الهوامع، 255/2.

807 البيت للزّباء، وعجزه: أجدلاً يحملن أم حديداً. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 443/3، وقد نسبه المبرد

إلى قصير صاحب جذيمة، ينظر: الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي،

القاهرة، ط3، 1997م، وهو من شواهد الأشموني، 169/1،

808 الصّبّان، حاشية الصّبّان، 66/65/2.

809 المصدر نفسه، 66/65/2.

- الثانية: منعاً لالتباس الفاعل بالمبتدأ وعليه ابن السَّرَّاج.
- الثالثة: كون الفاعل معمولاً للفعل، وعليه الرُّضِي.
- الرابعة: منعاً لتسلط العوامل عليه، فلو تقدم الفاعل لجاز دخول النواسخ عليه، وعليه ابن مالك.

والتي عليها الباقولي هي الأرجح؛ لأن ما كان بمنزلة الجزء لا يتقدم على الكل، وقد قدموا أدلة قوية عليها، وإن كان ما ذهب إليه كلُّ من ابن مالك وابن السَّرَّاج علة جيدة يمكن الأخذ بها، إلا أن علة الرُّضِي ينقض بأن المفعول معمول للفعل وقد جاز تقدمه على الفعل والفاعل، والمفعول أضعف قوة من الفاعل، فكان الفاعل أولى بالجواز منه.

### 5.1.3. علل التنازع

#### 5.1.3.1. علة إعمال العامل الأقرب إلى المعمول

ذهب الباقولي مذهب البصريين في إعطاء الأولوية للعامل الأقرب إلى المعمول فقال: "وقد عرف من قواعد العربية، أن العوامل إذا كانت شتى، وتعبها معمول واحد حمل على الأقرب... وهو مذهب صاحب الكتاب"<sup>810</sup> نحو قولهم: ضربني وضربتُ زيداً.

لقد اختار الباقولي مذهب سيبويه، وجمهور البصريين<sup>811</sup>، وعليه أبو علي<sup>812</sup> وقد اعتلوا لمذهبهم بعلّة القرب<sup>813</sup>، واعتمدوا على النقل والقياس:

أما النقل: نحو قوله تعالى: (أَتُونِي أفرغ عَلَيْهِ قَطْرًا)<sup>814</sup>، فأعمل الثاني وهو الفعل أفرغ، وإلا لقال أفرغه عليه، وقوله تعالى: (هاؤُمُ افرغُوا كِتَابِيَةَ)<sup>815</sup>، لو أعمل الأول لقال: اقرؤه، وذكروا غيرهما الكثير من الأحاديث والأبيات الشعرية.

---

<sup>810</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص486، وينظر: سيبويه، الكتاب، 74/1.

<sup>811</sup> سيبويه، الكتاب، 74/1، المُبَرَّد، المُقْتَضَب، 73/4، والأنباري، الإنصاف، ص80-83. والعُكْبَرِي، التبيين، ص251 وما بعدها. والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، 148/2. والذوقيدي، محمود، توضيح المسالك لألفية ابن مالك، تح: صهيب محمد، المكتبة الهاشمية، إسطنبول-تركيا، ط1، 2020، ص118.

<sup>812</sup> أبو علي، الإيضاح، ص65.

<sup>813</sup> سيبويه، الكتاب، 74/1، وفيه يقول: "وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وإنه لا ينقض معنى".

<sup>814</sup> سورة الكهف، 96.

<sup>815</sup> سورة الحاقة، 19.

أما القياس: فهو أن الأقرب أولى بالعمل من الأبعد، وقد استدلوا على ما يحمله القرب من التأثير بقولهم: "جُحِرَ ضَبُّ خَرِبٍ، فانجر خرب لقربه من ضب وهو صفة لجر<sup>816</sup>.

ولأنك لو أعملت الأول دون الثاني لفصلت بين العامل والمعمول بالأجنبي وعطفت عليه دون أن يتم إن كان المتنازع في الفاعلية<sup>817</sup>.

وأن العامل مع المعمول بمنزلة العلة العقلية مع المعلول؛ وذلك بألا يفصل بينهما كما لا يجوز الفصل بين العلة ومعلولها<sup>818</sup>.

والكوفيون خالفوا البصريين، وقالوا بأن الأول أولى بالعمل لسبقه، واتخذوا من النقل والقياس دليلاً:

أما النقل: فهناك نصوص كثيرة، منها قول امرئ القيس<sup>819</sup>:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلاً مِنَ الْمَالِ

فكان العمل للأول وإلا لنصب قليلاً، وهو ما لم يروه أحد.

أما القياس: قالوا إنه من الجائز عمل أي الفعلين شئت، ولكن الأول أولى من الثاني؛ لما للابتداء من قوة وعناية، ولهذا لم يجز إلغاء ظننت إذا تقدمت، بخلاف ما إذا تأخرت أو توسطت، وكذلك الأمر في كان. واستدلوا أيضاً لمذهبهم بأن الإضمار قبل الذكر غير جائز عند العرب<sup>820</sup>.

---

<sup>816</sup> الأنباري، الإنصاف، ص 80-83. والعُكْبَرِيُّ، التبيين، ص 251 وما بعدها.

<sup>817</sup> الرضي، شرح الكافية، 1/180.

<sup>818</sup> الأنباري، الإنصاف، ص 80-83. والعُكْبَرِيُّ، التبيين، ص 251 وما بعدها.

<sup>819</sup> امرؤ القيس، ديوانه، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 2004م، ص 139.

<sup>820</sup> الأنباري، الإنصاف، ص 79-80. والعُكْبَرِيُّ، التبيين، ص 251 وما بعدها. والمكودي، شرح الألفية، ص 112. والذوقيدي، توضيح المسالك لألفية ابن مالك، ص 118.

ورجح ابن مالك مذهب البصريين واعتلَّ لذلك بأن إعمال الفعل الثاني أكثر وروداً في الكلام من الأول، وترجيح الأكثر أولى من الأقل<sup>821</sup> نقلاً عن سيبويه<sup>822</sup>.

والكسائي: يرى أنّ الفعل إنّ حُذِفَ فاعله لم يضم له ضمير، لدلالة الظاهر عليه؛ لدلالة الفعل الثاني عليه، ومنعاً من الإضمار قبل الذكر<sup>823</sup>، وإليه ذهب كل من هشام والسهيلي<sup>824</sup>، وابن مضاء اعتلَّ له بأن النُّحَاة يقولون بعدم جواز الحذف لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فإن كان كذلك فلمَ أجازوا حذف الفعل وإثبات الفاعل، فبطل استدلالهم<sup>825</sup>، ورأى أن مذهب البصريين أظهر لسهولة، وحذف الضمائر لتكرارها في الثاني، وإضمارها إن كان فاعلاً<sup>826</sup>.

ويؤيد أبو حيان الكسائي في جواز حذف الفاعل فيقول: "والإنصاف في هذه المسألة أنّه يجوز حذف الفاعل، ويجوز إضماره؛ لثبوت الحذف في الأبيات التي استدلت بها الكسائي وقوفاً على الظاهر، ولثبوت الإضمار أيضاً قبل الذكر في لسان العرب"<sup>827</sup>.

والخلاف في هذه المسألة قديمة فهي عائدة إلى عهد سيبويه والكسائي، ولكن الذي حصل هو الإكثار من التعليل دفاعاً عن هذا المذهب أو ذاك، وقد نص سيبويه -كما مرّ- على علة القرب، وعدم انتقاض المعنى، وكل ما اعتلَّ به النُّحَاة من بعده تفسير وتوضيح لعلته.

ويتضح مما سبق أن هناك ثلاثة اتجاهات في باب التنازع -وهو من المواضع التي كثير الخلاف فيها بين النُّحَاة- وقد رجح الباقولي مذهب نحاة البصرة بل وعده من قواعد العربية المعروفة، وهو إعمال الفعل الثاني لعلة القرب، ودليلهم من النقل والقياس.

---

<sup>821</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 167/2.

<sup>822</sup> سيبويه، الكتاب، 79/1، وفيه يقول: "ولو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت: ضربتُ، وضربوني قومك، وإنما كلامهم: ضربتُ وضربتني قومك" 79/1.

<sup>823</sup> لعكبري، التبيين، ص 251 وما بعدها. والرضي، شرح الكافية، 180/1.

<sup>824</sup> ابن مضاء، الرد على النُّحَاة، ص 109، أبو حيان، التذييل والتكميل، 103/7، الأزهرى، شرح التصريح، 485/1.

<sup>825</sup> ابن مضاء، الرد على النُّحَاة، ص 109.

<sup>826</sup> ابن مضاء، الرد على النُّحَاة، ص 117.

<sup>827</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 106/7.

والاتجاه الثاني للكوفيين الذين أعطوا الأولوية للفعل الأول في العمل، مستدلين بالنقل والقياس، وكلا المذهبين متفقان على صحة عمل أي منهما، ولكن الخلاف في الأولى بالعمل منهما وبعد استدلال أصحاب الاتجاهين بالنقل والعقل يبحث نحاة البصرة عن مزايا القرب وقيمتها، وأهميته؛ ليبينوا صحة مذهبهم، ونحاة الكوفة يفتشون عن مزايا السبق والابتداء وفضله ليقولوا بأن ما ذهبوا إليه هو الصحيح، وبهذا يفقد التعليل مهمته الرئيسية التي وجدت من أجلها ألا وهي تفسير الظواهر اللغوية وتعيد القواعد النحوية ليبدأ مهمة جديدة وهي إثبات صحة مذهب وإبطال الآخر، والنحاة يسودون الصحائف ويبدلون ما لديهم من التأمل الفكري، والجهد الذهني ليستنبطوا تعليلاً يؤيدون به مذهبهم. فالخلاف بين المذهبين بلا ثمرة.

وإذا ما أردنا أن نسلط الضوء على الاتجاه الثالث وهو ما ذهب إليه الكسائي ومن تبعه، القائلون بأن الفاعل يحذف ولا يضم فراراً من الإضمار قبل الذكر، لرأينا أن ما ذهبوا إليه أكثر شناعة مما فرّوا منه، فحذف الفاعل أشنع من عود الضمير على الأقل رتبة ولفظاً<sup>828</sup>.

وثمره الخلاف مع الكسائي يظهر أثره في الجمع والتنثية، فعلى قول سيبويه والجمهور يقال: "ساعدوني وساعدت الطلاب، وساعداني وساعدت الطالبين، بظهور علامة الجمع والتنثية، لقولهم بالإضمار، وعلى مذهب الكسائي: ساعدني وساعدت الطلاب، وساعدني وساعدت الطالبين. بإفراد الفعل في جميع الأحوال، لقولهم بالحذف<sup>829</sup>.

والحق إن هذه المسألة بحاجة إلى الكلام عنها من ناحية أخرى لتتحقق منها الفائدة المرجوة وهي النظر إلى أهمية هذا الأسلوب في الكلام ومعناه، وقد أشار السامرائي إليه، وقال: "والراجح فيما نرى أنه ينبغي أن ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

1- ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره، لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير.

2- ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته<sup>830</sup>، فهو بهذا قد أشار إلى نقطة مهمة رغم معرفة النحاة بها، ولكن لم يسترع انتباههم؛ لأنهم وضعوا نظرية العامل في محور تعاملهم وتناولوا ما تبقى من القضايا والظواهر بقدر علاقتها بالعامل والتعرض لها تعرضاً ثانوياً، فلو

<sup>828</sup> الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، 150/2.

<sup>829</sup> السامرائي، فاضل، ثمرة الخلاف النحوي، وأثره، ص 98-99.

<sup>830</sup> السامرائي، فاضل، معاني النحو، 145/2-146.

ذكر النُّحاة جميع ما استدلوا به من النصوص والاشعار وفق ذينك الضابطين لعلنا أن إضمار معمول أحد العاملين وإظهار الثاني ليست لعلة القرب أو السبق، إنما الأمر متعلق بالمعنى، والاهتمام، فالذي أعملته أهم عندك من الآخر، فبهذا يمكن التوافق بين شواهد الطرفين، دون تأويل.

وقد هاجم المخزومي النُّحاة واتهمهم بوضع هذا الباب لمشكلة مفتعلة، وشغل به الدارسون رديحاً من الزمن، وما كان ليكون مشكلة لو انتهج النُّحاة نهجاً لغوياً في دراسته، فاللغة لا تمنع من اجتماع الفعلين أو أكثر إذا اقتضت الحاجة، ولا تمنع من تقديم الفاعل على الفعل لغرض لغوي، وليس الفعل إلا مسنداً كالخبر وقد تعدد الخبر، فهلا جاز ذلك في الفعل، ولكن معاملة النُّحاة للنُّحو بمنهج فلسفي بإنزال العامل منزلة العلة الحقيقية، ومعالجة قضية الفعل كما لو كان عاملاً حقيقية، فلا يكون للفعل أكثر من فاعل، ولا للفاعل أكثر من فعل، ولا يمكن أن يتقدم الفاعل على الفعل لأنه معمول الفعل، والمعمول بعد العامل رتبة<sup>831</sup>، "والأصل الذي بنوا عليه هذا الباب، أعني باب التنازع -باطل من أساسه، فليس الفعل عاملاً، وليس هو الذي يرفع أو ينصب... وإذا لم يكن الفعل عاملاً بطل كل ما بني على هذا من أحكام، ثم بطل هذا الباب..."<sup>832</sup>

ومن الجدير بالذكر أن موضوع التنازع واسع ومتشعب، وقد أهمله الباقولي ربما اقتداء بصاحب المتن، ولم يأت عليه إلا عرضاً في باب الاستثناء.

---

<sup>831</sup> المخزومي، في النُّحو العربي، ص 161-162.

<sup>832</sup> المخزومي، في النُّحو العربي، ص 162.

## 5.2. علل المنصوبات والمجرورات من الاسماء

قسم النحاة المنصوبات على ضربين:

الأول: المفعولات الخمسة.

الثاني: مشبه بالمفعول مثل: الحال، والتمييز، والاستثناء، والنداء<sup>833</sup>.

### 5.2.1. علل المفعول المطلق

وهذه التسمية جاءت احترازاً عن المفعول به<sup>834</sup>، أو لعدم تقيده بحرف جر<sup>835</sup>.

#### 5.2.1.1. علة جعل الفعل مشتقاً من المصدر

هناك اتفاق بين البصريين والكوفيين على أنّ المصدر والفعل أحدهما مشتق من الآخر<sup>836</sup>.

ذهب الباقولي إلى ما ذهب إليه البصريون بأنّ الفعل مشتق من المصدر، وخالف الكوفيين الذين قالوا بأشتقاق المصدر من الفعل. وإليه ذهب صاحب اللّمع، وأستاذه أبو علي<sup>837</sup> وقدّم الباقولي تعليل الكوفيين واعتلّ لمذهبهم بأوجه ثلاثة:

الأول: عمل الفعل في المصدر، نحو: ضربت ضرباً.

والثاني: تأكيد الفعل بالمصدر، نحو: ضربت ضرباً، والمؤكّد قبل المؤكّد.

والثالث: اعتلال المصدر لاعتلال الفعل، نحو: صمّت صيماً، وقمّت قياماً، فعلم بهذا

أنّ الفعل متبوع، والمصدر تابع<sup>838</sup>.

---

<sup>833</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص401، والرضي، شرح الكافية، 264/1.

<sup>834</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص402.

<sup>835</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص185.

<sup>836</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 178/2.

<sup>837</sup> أبو علي، المسائل العسكرية، ص75.

<sup>838</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص403.

وبعد أن ذكر علل الكوفيين قال: "والصحيح قول سيبويه<sup>839</sup>، حيث قال: وأما الفعل فأمثلة أخذت من المصادر"<sup>840</sup>، وقد اعتلّ لمذهب سيبويه الذي رآه صحيحاً بأنّ المصدر يدلّ على الحدث<sup>841</sup>، والفعل يدلّ على الحدث والزمان، ويختلف الزمان باختلاف الصيغة، نحو: ضرب، يضرب، الحدث واحد وهو الضرب، والزمان مختلف، فالمعنى الذي لا يختلف باختلاف الصيغ هو الحدث، وما يدلّ عليه هو الأصل (أي المصادر)، وما دلّ على الثابت والمتغير هو الفرع، وهو الفعل، هذا هو التعليل الأول، وهو تعليل وجيه. وهو علة الأصل والفرع.

ولم يكتف بعلة واحدة فقد ضرب مثلاً من الحس ليؤكد بأنّ لها نظيراً منه، ألا وهو الذهب والفضة فهما يدوران مع الصيغ المتخذة منهما، مثل: الخاتم والخلخال والقلادة، تختلف الصيغة، والمادة واحدة؛ لذا يقال بأنّ الخاتم والخلخال والقلادة تشتمل على صيغ مختلفة مع المادة المكونة منها، وهي الذهب؛ لهذا فالذهب أصل، والصيغ (الخاتم، والقلادة..) فروع<sup>842</sup>. وهذه علة النظر أو الشبه.

وذكر علة ثالثة وهي ما يمكن تسميتها بعلة التسمية فمن الاسم تبيّن أنّ المصدر أصل للفعل، وإلا لما أجمع العلماء على تسميته بالمصدر<sup>843</sup>. وهذه علة الإجماع.

وبعد هذا أبطل علل الكوفيين بأنّه ليس كل عامل أصل، ومعموله فرع؛ لأنّ هناك حروفاً يعملن في الأسماء والأفعال، ولا أحد يقدمها على الأسماء والأفعال لهذا. وأما مسألة الاعتلال فربما يحمل الأصل على الفرع أو العكس. أمّا مسألة التأكيد، فهناك أسماء تؤكد بها الأفعال،

---

<sup>839</sup> سيبويه، الكتاب، 12/1.

<sup>840</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص403. ولفظه في كتاب سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء،

12/1

<sup>841</sup> وقد اعترض على ابن جنّي الذي ذهب إلى أنّ المصدر يدلّ على الحدث والزمان المجهول، وعدّ قول ابن جنّي مخالفاً لما عليه جمهور البصريين، ورأى أنّ ذلك لا يختص به المصادر، فزيد مثلاً الضرب، فكما أنّ الضرب دلّ على الحدث والزمان المجهول، فخلق زيد في زمان، كما أنّ الضرب حدث في زمان، كما يلزم على ابن جنّي القول بالمكان الواقع فيه، فلكل فعل مكان يقع فيه. ينظر: الباقولي، شرح اللّمع، ص402.

<sup>842</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص403.

<sup>843</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص403.

وليست بمصادر، فلم تنزل مرتبة عن غيرها، بوقوعها مؤكداً للفعل، وقد ثبت بطلان قول الكوفيين ببطلان عللهم<sup>844</sup>.

وقد تابع الباقولي جمهور البصريين في القول بأن المصدر أصل والفعل فرع، معتلاً بما اعتلوا به<sup>845</sup>، وذكر علل الكوفيين وردّها.

واستدلّ ابن مالك على صحة مذهب البصريين بعدّة أوجه، منها:

الأول: المصدر واحد، والفعل ثلاثة، والاشتقاق من الثلاثة محال، لذا كان هو الأصل، ويمكن أن يعترض عليه بأن الاثنين منهما مشتق من الآخر، وبذلك يكون أصلاً يمكن أن يكون أصلاً للمصدر أيضاً.

الثاني: المصدر يدلّ على الحدث فقط، أي مفرد في معناه، والفعل يدلّ على الحدث والزمن، فهو مركب، وقد ذكره الباقولي.

الثالث: هناك العموم والخصوص بين المصدر والفعل، فالمصدر عام، والفعل خاص، والعام أحق بالإصالة من الخاص، وقد ذكره الباقولي، وضرب له مثلاً من الحسن.

الرابع: هناك مصادر لا أفعال لها، مثل: ويل، وويح، فدلّ على أن المصدر أصل، وإلا لبقيت هذه الكلمات فروعاً بلا أصول، وهو محال<sup>846</sup>.

وفي المسألة مذهب ثالث: وهو جعل الفعل والمصدر أصليين مستقلين، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر، وهو مذهب ابن طلحة<sup>847</sup>، وعلته هي أنّ هناك أفعالاً لا مصادر لها، ومصادر لا أفعال لها، فلو كان أحدهما أصلاً للآخر لما وجد الفرع دون الأصل؛ لذا ثبتت أصلية كلاهما<sup>848</sup>، وما لا أصل له قليل شاذ لا يُعتدُّ به.

---

<sup>844</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص403-405.

<sup>845</sup> ابن السّراج، الأصول، 40/1، الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، 56-57، وابن الورّاق، علل النّحو، ص305-306، والرّمّاني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شيبة، ص104، والأنباري، الأنصاف، ص192 وما بعدها، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 599/1.

<sup>846</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 179/2-180.

<sup>847</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 134/7.

<sup>848</sup> المصدر نفسه، 139/7.

ولبعض المعاصرين رأي آخر مثل إبراهيم السامرائي الذي ذهب إلى أن الذي بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة لا ينبغي أن تكون محل خلاف لأن الفعل والمصدر عبارة عن مادة واحدة، ألا وهي المادة الفعلية وفي المقابل هناك مادة أخرى وهي الاسم المنقطع للاسمية، فعلى النّحاة أن يبحثوا المادة الفعلية بالقياس إلى المادة الاسمية المجردة<sup>849</sup>. وهذا الذي ذهب إليه السامرائي صحيح وقد سمى سيبويه المصادر ألفاظ أحداث الأسماء، والأحداث أفعال، وهناك أسماء ذاتية جامدة لا تدخل في مسألة الاشتقاق، بيد أنه في غير محل الخلاف.

وأما المخزومي فيرى أنّ أصحاب المذهبين قد خرجوا باحتجاجهم عن الدرس اللغوي، وذهبوا بعيداً عنه، وأتته من الصعب الظفرُ بدليل قوي يرجح أحد المذهبين على الآخر؛ وهو لا يكون إلا بالاطلاع على تاريخ الفعل في اللغة العربية وما هو بالمقدور ولا المستطاع، فلم تبق إلا القرائن أمام الباحث وهي تؤيد مذهب الكوفيين في أن الفعل مصدر اشتقاق معظم الكلمات<sup>850</sup>. ومن القرائن التي استند عليها المخزومي نتائج الدرس المقارن التي ترى أن اللغات السامية تتميز عن اللغات الهندية الأوروبية في أن أغلب كلماتها يعود اشتقاقها إلى أصل ثلاثي، وهو الفعل، والذي ذهب إليه سيبويه وتابعه البصريون في اشتقاق الفعل من المصدر إنما تسرب إليهم من الفرس لأن أصل الاشتقاق عند الآريين هو مصدر اسمي<sup>851</sup>.

ويذهب تمام حسان مذهباً قريباً مما ذهب إليه المخزومي فيرى أن جذر الكلمات في اللغة العربية قائم على الأحرف الثلاثة الصحيحة، ومنها تتفرع الكلمات، وقد فطن إليها المعجميون، ويرى أنه يجب أن تقوم العلاقة بين الكلمات على أساس اشتراكها جميعاً في شيء معين، لا أن تكون على أساس الأصل والفرع، فهو بهذا يدعو إلى ترك البحث في هذه المسألة عن الأصل والفرع، وإنما التركيز على أن القدر المشترك الذي يشترك فيه كل مشتقات الكلمة الواحدة هو الجذر الثلاثي للكلمة، ولكن هذا يفضي ضمناً إلى أن كلّ ما اشتق من هذا الجذر الثلاثي تفرع منه، وفي ذلك تأكيد للمذهب الكوفي، فهو بهذا يدعو إلى تغيير أسلوب الدراسة والمناقشة ليكون على نمط الدراسات اللغوية الحديثة<sup>852</sup>.

<sup>849</sup> السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص52.

<sup>850</sup> المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص106.

<sup>851</sup> المخزومي، في لنحو العربي، ص105. وهو بهذا أيد ما ذهب إليه إسرائيل ولفنسون، ينظر: ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات السامية، مطبعة الاعتماد، القاهرة-مصر، ط1، 1929م، ص14.

<sup>852</sup> حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر، 1990م، ص182.

والحق في هذه المسألة أن مذهب نحاة البصرة، واختاره الباقولي، هو أكثر قبولاً لغة وعقلاً وحسّاً؛ لأنه استندوا إلى علل يصعب ردّها، أو نقضها، ولضعف أدلة الكوفيين، وقد ردّها الباقولي، ولكن يبدو أنّ الدراسات اللغوية الحديثة تميل إلى المذهب الكوفي، وهو الذي فطن إليه أصحاب المعاجم عندما قالوا بأن البحث عن أيّ كلمة ينبغي له أن يردّ إلى أصلها الثلاثي.

ومما يجدر بالذكر أنّ هذه المسألة مما لا طائل تحتها في الدرس التطبيقي، فلا تغير حكماً، ولا تزيد علماً؛ لذا من الخير أن نضرب صفحاً عن ذكرها، فلا نطيل في علل أكثرها إلى الفلسفة والمنطق أقرب منها إلى اللغة والنحو، والغاية منها التعصب لهذا المذهب أو ذاك، والدفاع عن هذا الرأي أو ذاك، بلا فائدة تُذكر، أو خلاف تُثمر.

## 5.2.2. علة ظرف الزمان

### 5.2.2.1. علة جواز إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال

كما هو معلوم امتناع إضافة الأسماء إلى الأفعال، ولعلّة ما شدّ أسماء الزمان عن القاعدة العامة<sup>853</sup>.

وقد استدلل الباقولي لجوازها بأنّ الأفعال دالة على الزمان فهو كإضافة بعض إلى كلّ، نحو قولهم: خاتم فضة، فقولك: هذا يوم يذهب زيد، فكلمة يوم مضافة إلى الفعل<sup>854</sup>.

وقد سبقه الزّجاجي وابن الورّاق إلى هذا التّعليل، إلى جانب علل أخرى، منها:

الأولى: أن الأفعال مع فاعلها جمل، وجازت إضافة أسماء الزمان إلى الجمل، نحو قولهم: قصدتك يوم مسافر أبوك، وزرت يوم سافرت<sup>855</sup>.

الثانية: وهي قول الفراء الذي ذهب إلى أن الإضافة في مثل قولهم: يوم يقوم زيد، وقعت على المصدر على تقدير أن<sup>856</sup>؛ أي إنّه يؤول ولا يقبل بالظاهر.

<sup>853</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 113.

<sup>854</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 539.

<sup>855</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 113-114.

<sup>856</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 113-114. الباقولي، شرح اللّمع، ص 539.

الثالثة: وهي قول الأَخْفَش إن الأزمنة ظروف للأفعال، والمصادر، والظروف ضعيفة وقد قويت بإضافتها إلى الأفعال<sup>857</sup>.

وذهب أبو علي إلى أن هذه الإضافة جائزة لوجهين:

الأول: تقدير إضافته إلى المصدر، لأنَّ كلَّ واحد من المصدر والفعل يدل على الآخر.

والثاني: اشتراك كل من الفعل وأسماء الزمان في الانقضاء، فكلاهما ينقضي مع مرور الأيام؛ لاشتراكهما في هذه الخصوصية جازت الإضافة<sup>858</sup>.

وأما المُبَرِّد فيفهم من كلامه أنه أجاز ذلك لأنه جملة من فعل وفاعل، ولأن ظرف الزمان شبيه بالفعل<sup>859</sup>.

وتابع ابنُ السَّرَّاج المُبَرِّد، فقال: "وخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأنَّ الزمان مضارع للفعل؛ لأنَّ الفعل له بني"<sup>860</sup>، وقد ذكر الأمثلة دون تعليل تحت "باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء"<sup>861</sup>. وهذا ما أجازته الكوفيون أيضاً<sup>862</sup>.

وممَّا سبق يتبيّن أنّ النُّحَاة قد استنتوا من امتناع الأسماء إلى الأفعال أسماء الزمان، وليس هناك خلاف بين النُّحَاة في الحكم، وإنمَّا اختلفوا في العلة وهو اختلاف ليس بكبير، ولكن الذي صرَّح به الباقولي وسبقه إليه بعض النُّحَاة تعليل وجيه لأن الفعل يدلّ على شيئين: الحدث والزمان، فكان إضافة أسماء الزمان إليه كإضافته إلى بعضه، وكذلك من اعتلَّ بجواز إضافة أسماء الزمان إلى الجمل، والفعل مع فاعله الذي لا يفارقه جملة فقد ذهب مذهباً حسناً؛ أي إنّه أضيف إلى الفعل لا لكونه فعلاً إنما أضيف إليه باعتباره مع فاعله جملة كاملة الأركان.

---

<sup>857</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النُّحو، ص113-114.

<sup>858</sup> أبو علي، المسائل المنثورة، ص181.

<sup>859</sup> المبرد، المُقْتَضَب، 3/176.

<sup>860</sup> ابن السَّرَّاج، الأصول، 2/11.

<sup>861</sup> سَيِّئُوهُ، الكتاب، 3/117.

<sup>862</sup> ابن السَّرَّاج، الأصول، 2/11.

### 5.2.3. علل ظرف المكان

#### 5.2.3.1. علة تعدي الفعل إلى ظرف المكان المبهم بدون حرف جر

ذهب الباقولي في تعليقه لهذه المسألة مذهب التشبيه فقد شبهه بظرف الزمان، فرأى أنّ الفعل يقتضي ظرف المكان المبهم (الجهات الست، وما شابهها) من جهة المعنى، كما يقتضي ظرف الزمان من جهة الصيغة، أمّا الظرف المختص فيحتاج إلى حرف جر؛ لأنّ ظرف الزمان المخصوص بمنزلة الأدميين من حيث إنّ لها صوراً وأشكالاً، نحو: مررت بزيد، وجلست في المسجد<sup>863</sup>؛ لذا إذا جاء الظرف المختص منصوباً على الظرفية، فهو بإضمار الجار عند سيبويه<sup>864</sup>.

وقد اعتلّ أبو علي لتعدي الفعل إلى المبهم بلا جار دون المختص، بأن الفعل لا بُدّ له من مكان يقع فيه، فقال: "فلا يتعدى إليها الأفعال إذا كانت مبهمّة؛ لأنها إن لم تكن مبهمّة فهي كسائر الأسماء فإذا وقع الإبهام تسلّط الفعل عليها؛ لأنه لا يفعل إلا في مكان..."<sup>865</sup>.

وأما ابن الورّاق فذهب إلى أن ظرف المكان المبهم شبيهه بظرف الزمان من حيث عدم وجود صورة شكلية حسية لهما، وإلى قريب من هذا ذهب الرّضي قائلاً: "نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل... ووجه المشابهة هو التغير والتبدل في نوعي المكان"<sup>866</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أن نصب ظرف المكان المبهم لا يكون إلا بعد مخصص، وصفاً كان أم إضافة، مثل قولهم: قعدت مكاناً صالحاً، جلست قدامك، وإلا فهو في تقدير الحال، مثلاً: وراء بمعنى متأخراً<sup>867</sup>.

وجملة القول في هذه المسألة أن الحكم لا خلاف فيه سوى ما اشترطه الكوفيون من تخصيص المبهم بالوصف أو الإضافة ليكون مفيداً، ولكن الخلاف وقع في تعليقه، ولا أظنه إلا خلافاً لفظياً؛ فكلّ التعليلات تدور حول الشبه بظرف المكان ودلالة الفعل على المكان دلالة عقلية، فكان المبهم من المكان أكثر قرباً من الزمان الذي انتصب؛ لأنّه مدلول الفعل لفظاً وصيغة؛

<sup>863</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص450.

<sup>864</sup> سيبويه، الكتاب، 403/1.

<sup>865</sup> أبو علي، المسائل المنثورة، ص21.

<sup>866</sup> الرضي، شرح الكافية، 14/2.

<sup>867</sup> السبّوطي، همع الهوامع، 152/3.

لعدم وجود صورة وشكل لهما، أمّا ظرف المكان المختص مثل المسجد، والسوق وغيرهما، فهذا النوع كان بمنزلة الإنسان من حيث وجود كيان حسيّ له، فكان جارياً مجراه في تعدي الفعل إليه بالجار، نحو قولهم: جلست في المسجد، ومررت بزيد.

#### 5.2.4. علة المفعول معه

##### 5.2.4.1. علة نصب مفعول معه بعد الواو

علّ الباقولي نصب مفعول معه بالفعل وبتقوية الواو، نحو قولهم: قمت وزيداً، عدت الواو الفعل إلى المفعول معه كما عدت (الباء، وإلا) فعليهما إلى الاسم الذي بعدهما، نحو: مررت بزيد، وقام القوم إلا زيداً. وهذه علة صاحب اللّمع أيضاً<sup>868</sup>. فالباقولي هنا يأخذ من الشبه علة لنصب الفعل للمفعول بتقوية الواو، ولا يزيد عليها في البيان، وهذا المقدار من التعليل حسن، حيث لم يترك المسألة بلا علة، كما لم يتكلف فيها.

وفي قولهم: قمت وزيداً، نصب زيد، ولم يرفع حملاً على التاء في قمت؛ لأنّه فاعل، وهو كجزء من الفعل، فلم يحسن عطف زيد عليه؛ لأنّه لو عطف عليه لما فهم منه معنى المصاحبة والقران؛ لأن العطف يدلّ على عموم المشاركة والجمع دون معنى القران<sup>869</sup>.

وقد تابع الباقولي سيبويه<sup>870</sup> في تعليقه كما تابعه جمهور البصريين<sup>871</sup>، واعتلّ ابن جنيّ له بأنّ الأفعال التي قبل (الواو وإلا) ضعيفة عن الوصول إلى ما بعدهما، كما هي حالها مع حروف الجر، فأوصلتها حروف الجر إلى مفعولها، والواو قد نصب بها الفعل المفعول به؛ لأنها جارية مجرى واو العطف؛ لأنها لا تستعمل إلا حيث جاز استعمال واو العاطفة<sup>872</sup>.

<sup>868</sup> ابن جنيّ، اللّمع، ص 51. وسر الصناعة، 126/1.

<sup>869</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 457-458.

<sup>870</sup> سيبويه، الكتاب، 297/1.

<sup>871</sup> ابن السّراج، الأصول في النّحو، 254/1، الأنباري، الإنصاف، 248/1، وأبو البركات الكوفي، البيان في

شرح اللّمع، ص 215، والغكبري، التبيين، ص 279، وابن يعيش، شرح المفصل، 439/1، والرضي، شرح

الكافية، 37/2. والسّيوطي، همع الهوامع، 237/3.

<sup>872</sup> ابن جنيّ، سر الصناعة، 126-127/1.

واعْتَلَّ الأنباري بأن هذه الأفعال وإن كانت غير متعدية إلا أنه قويت بالواو، فصارت متعدية كما عُدِّيت بالتضعيف والهمزة، وحرف الجر، ونظير الواو إلا التي عدَّت الفعل إلى ما بعدها<sup>873</sup>.

واعْتَلَّ العُكْبَرِيُّ بأن المفعول انتصب بالفعل بواسطة الواو؛ لأنه لولا الواو لفسد المعنى<sup>874</sup>.

وابن يعيش اعتلَّ له بأنَّ الواو أقيمت مقام مع؛ لأن الواو أخف لفظاً؛ ولأنهما متقاربان معنى، وقد عمل الفعل في (مع) النصب، ولأن الواو حرف قام مقام (مع) عمل الفعل فيما بعده النصب، كما عمل النصب فيما بعد إلا لكونها حرفاً، وفي غير -إذا أتى مستثنى- النصب لأنه اسم<sup>875</sup>، ثمَّ أُرِدَفَ قائلاً: "والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول؛ لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قُوِيَ بالواو...<sup>876</sup>".

والكوفيون ذهبوا إلى أنه منصوب على الخلاف. واستدلوا بأنه لا يمكن تكرير الفعل في قولهم: استوى الماء والخشبة، فلا يصح القول: استوى الماء، واستوى الخشبة لعدم اعوجاج الخشبة لتستوي؛ لذا جاء الثاني مخالفاً للأول، فانتصب على الخلاف، وأمَّا قولهم: ذهب زيد وعمرو، فقد جاز فيه تكرير الفعل، ومما استدلوا به أيضاً على صحة مذهبهم أنَّ هذين الفعلين (استوى، وذهب) لازمان لا ينصبان الأسماء<sup>877</sup>. ردَّ عليهم بأنَّ هناك خلافاً في نحو قولهم: ما قام أحمد لكنَّ زيداً، ولا نصب، فدلَّ على أن الخلاف ليس بعامل النصب في المفعول معه<sup>878</sup>، وأنَّ الخلاف معنى ولم يرد النصب بالمعاني المجردة<sup>879</sup>.

والزجاج من البصريين ذهب إلى أنه منصوب بعامل مقدر، نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، أي استوى الماء، ولا يبس الخشبة، واعتلَّ لمذهبه بعدم عمل الفعل في المفعول مع الفصل

---

<sup>873</sup> الأنباري، الإنصاف، ص 207-208.

<sup>874</sup> العُكْبَرِيُّ، التبيين، ص 380.

<sup>875</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 1/439.

<sup>876</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 1/440.

<sup>877</sup> الأنباري، الإنصاف، ص 207، العُكْبَرِيُّ، التبيين، ص 279، وابن يعيش، شرح المفصل، 2/49. والرضي،

شرح الكافية، 2/37، وابن مالك، شرح التسهيل، 2/248. والسُّيُوطِي، همع الهوامع، 3/237.

<sup>878</sup> العُكْبَرِيُّ، التبيين، ص 382.

<sup>879</sup> ابن مالك، التسهيل، ص 8.

بينهما بالواو<sup>880</sup>. ردّ عليه الباقولي وغيره بأن ما ذهب إليه يحتاج إلى تقدير، ومذهب جمهور البصريين لا يحتاج إلى تقدير، فكان مذهبهم أولى من مذهبه<sup>881</sup>.

والأخفش على أنه منصوب انتصاب الظرف، لأنّ الواو نائية مناب (مع) بعد حذفه، فانصببت انتصابه، نحو قولهم: ذهبت مع زيد، فحذف مع، ووضعت مكانه الواو، فلم يجر بالواو، لوقوعها موقع الظرف<sup>882</sup>، وقد نسب أبو حيان هذا القول إلى الأخفش ومعظم الكوفيين<sup>883</sup>. وردّ عليه بأن مع ظرف، والمفعول معه في نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، ليست بظرف، فبطل قوله<sup>884</sup>.

وذهب الجرجاني إلى أنه منصوب بالواو نفسها، وهو مردود، لعدم وجود نظير له في العربية؛ لتكون الواو عاملة ينبغي لها أن تشبه الفعل أو تشبه ما يشبه الفعل، كإن وأخواتها، ولو كانت ناصبة لكان اتصال الضمير بها واجباً، ولكانت ناصبة في مثل قولهم: كل رجل وضيعته، فكلّ هذا يدلّ على أنها معدية للمفعول معه لا ناصبة له<sup>885</sup>.

وقد اختار كل من ابن مالك، وأبي حيان، والسُّيوطي، مذهب سيبويه وجمهور البصريين<sup>886</sup>.

وذهب المخزومي من المعاصرين مذهب الكوفيين في نصب الاسم بالخلاف؛ ورأى فيها وسيلة من وسائل تيسير النحو الذي ينشده كثير من المحدثين، ورجح أن يكون مصدر هذا العامل المعنوي الذي أخذ به الكوفيون هو قول الخليل في نصب المستثنى بإلا، ولكنهم توسعوا فيه، واعتلوا به في مسائل أخرى<sup>887</sup>.

---

<sup>880</sup> الأنباري، الإنصاف، 206. العُكْبَرِيّ، التبيين، ص279. والرّضي، شرح الكافية، 37/2. والسُّيوطي، همع الهوامع، 237/3.

<sup>881</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص457، والأنباري، الإنصاف، ص209. والسُّيوطي، همع الهوامع، 237/3.

<sup>882</sup> ابن جني، سر الصناعة، 128/1. والأنباري، الإنصاف، 206.

<sup>883</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 106/8.

<sup>884</sup> الأنباري، الإنصاف، 209، العُكْبَرِيّ، التبيين، ص279.

<sup>885</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 250/2.

<sup>886</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 248//2، والسُّيوطي، همع الهوامع، 237/3.

<sup>887</sup> المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها، ص294-297.

ومما تقدم يتبين أن الحكم النَّحْوِي لا خلاف عليه حيث اتفق النَّحَاة على نصب ما بعد الواو التي بمعنى مع، ولكن اختلفوا في تعليقه وسبب انتصابه، وانقسموا إلى اتجاهين:

الأول: اعتمدوا على المعنى في تعليل نصبه، وهم الكوفيون أو أكثرهم، واستندوا إلى ما هو معروف عندهم بالخلاف.

والثاني: بحثوا عن سبب لفظي لنصب الاسم فاختلفوا فيما بينهم، فسَيَّبَوِيه والجمهور قالوا بانتصابه بالفعل بتقوية من الواو، والزَّجَّاج قَدَّرَ عاملاً لفظياً، والأخْفَش قال بانتصابه على الظرفية لقيامها مقام الظرف (مع).

ولا شك أن الاتجاه اللفظي أولى من الاتجاه المعنوي لأنه متفق عليه في العمل، والعامل المعنوي غير متفق عليه بين النَّحَاة؛ لذا ينبغي ألا يلتجأ إلى التَّعْلِيل بالعامل المعنوي إلا اضطراراً، وفي المفعول فيه ضرب الباقولي مثالين للشبه بهما فكما تعدى الفعل بحرف الجر إلى الاسم بعده، وكذلك في الاستثناء بإلا؛ فكان تعليلاً جيداً؛ لأن قياس الشبيه بالشبيه، والنظير على النظير مشهور عند العرب، فأصل الواو للعطف، ولكن لتدل على أكثر مما تدل عليه في الأصل (انتصب الاسم بعدها) فدل على المصاحبة والقران، لولا النصب لما فهم منه هذا المعنى. وإليه ذهب أكثر المتأخرين.

ومما يُقوي مذهب الجمهور هو أن مع ظرف منصوب، والواو قائمة مقامه، فلما أُمَّتَع نصب ما قام مقام (مع) لكونه حرفاً انتصب ما بعد الواو، فكما أن (مع) كان منصوباً بالفعل، فكذلك المنصوب ما بعد الواو لتعذر نصب الواو، وأمّا ما ذهب إليه الزَّجَّاج بتقدير عامل آخر فعندئذ يعرب ما بعد الواو مفعولاً به، وهو ما ياباه المعنى لتعذر معنى المصاحبة بتقدير فعل آخر لما بعد الواو، مثل قولهم: جنّت زيدا، فبتقدير لابست زيدا، لا يبقى للمصاحبة والقران معنى. وأمّا قول الأخْفَش بالنصب على الظرفية أي بتضمن في، فيفسد معنى الواو التي أتت بمعنى القران والمصاحبة.

## 5.2.5. علل الحال

### 5.2.5.1. المسألة الأولى: علة نصب الحال

ذهب الباقولي في تعليقه للحال إلى أنه يعود إلى الشبه الحاصل بينها وبين المفعول به، وذلك كلاهما يذكران بعد الفعل والفاعل، وهي فضلة كالمفعول، فكان التشابه بينهما من جهتين:

الرتبة والفضلة<sup>888</sup>. وذكر أيضاً بأن الحال تشبه الظرف لتضمنها معنى في، وتشبه التمييز؛ لأنها تبين وتزيل الإبهام<sup>889</sup>. وهذا ما ذكره أبو علي<sup>890</sup>.

وهذا ما يمكن فهمه من كلام سيبويه - وإن لم يصرح به - عندما قال: "وذلك قولك: هو ابن عمي دنيا، وهو جاري بيّت بيّت، فهذه أحوالٌ قد وقع في كل واحد منها شيء... وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم، حين قلت: عشرون درهماً<sup>891</sup> وقد ذكر هذا الكلام في باب سماه (هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو).

ويستنتج منه أنّ الحال تكون فضلة، وترد بعد تمام الكلام، كما هو الحال مع المفعول به والتمييز، فهو بهذا يريد أن يبين أنّ النواصب أسماء تأتي بعد أن تكتمل أركان الجملة الأساسية، فهو انتصب بعد تمام الكلام كالتمييز بعد عشرين وما أشبهه.

وهذا ما أكده ابن السراج عندما صرح بأنّ الحال قد انتصبت لشبهها بالمفعول به، حين قال: "الحال منتصب لشبهه بالمفعول؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله..."<sup>892</sup>، وإليه ذهب أبو علي وابن جني، وقد سمى الحال والتمييز والاستثناء المشبه بالمفعول<sup>893</sup>.

وذكر أبو حيان خلاف العلماء في نصب الحال من أي باب هو: أمن باب نصب المفعول به، أم من باب نصب الظرف، أم من باب الشبه بالمفعول به<sup>894</sup>.

واستدلّ القائل بنصبها على الظرفية بقول سيبويه: "لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل"<sup>895</sup>، ففيه دلالة على أن الحال يقع فيها الفعل؛ لذا وجب النصب على الظرفية<sup>896</sup>.

---

<sup>888</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 462.

<sup>889</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 463.

<sup>890</sup> أبو علي، الإيضاح، ص 199-200.

<sup>891</sup> سيبويه، الكتاب، 118/2.

<sup>892</sup> ابن السراج، الأصول، 258/1.

<sup>893</sup> أبو علي، الإيضاح، ص 199، ابن جني، اللمع، ص 54.

<sup>894</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 6/9.

<sup>895</sup> سيبويه، الكتاب، 44/1.

<sup>896</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 6/9.

واستدلّ القائلون بنصب الحال على التشبيه بالمفعول بقول سيبويه: "وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوتُ الثوب زيدا"<sup>897</sup>، فهذا يدلّ على أن الحال ليست بمفعول به بنص من سيبويه، ولا يمكن أن يكون منصوباً على الظرفية أيضاً "لأن الظرف أجنبي من الاسم، والحال هي الاسم الأول"<sup>898</sup>، وبهذا تعيّن القول بالنصب على الشبه بالمفعول به. والحال وإن كانت تشبه الظرف، فإنها بالمفعول أشبه، لذا القياس على الظرف في العمل فيها متقدماً ومتأخراً غير جائز<sup>899</sup>.

وقد بيّن الجرجاني أيضاً أن شبه الحال بالمفعول أقوى من شبهها بالظرف، ولكن لما كان هناك شبه بكليهما لم يجر مجرى هذا ولا ذلك، وإتّما اكتست من كل منهما بعض الأحكام فكانت "لها منزلة بين المنزلتين"<sup>900</sup>، وهذا المصطلح قد أخذه الجرجاني من علماء الكلام، وهو من مصطلحات المعتزلة، ويبيّن لنا مدى التأثير والتأثير بين العلوم، ولم يقتصر ذلك على الجانب التعليلي فقط.

وأما الكوفيون فيذهبون إلى أنّ الحال انتصبت على القطع؛ وذلك "لانقطاعها من إعراب ذي الحال لتخالفهما بالتنكير والتعريف، فلما لزمها خلاف صاحبها، ولم يمكن أن يعمل فيها العامل في ذي الحال لاشتغاله به عنها، نُصِبَتْ على القطع"<sup>901</sup>.

والحقّ أن الحال لها شبه بالمفعول به كما أن لها شبهاً بالظرف؛ لذا جاز أن يعمل فيها معنى الفعل، نحو قولهم: في الدار زيداً قائماً، والتمييز لإزالة الإبهام، وبيان الهيئة، وهو ما ذهب إليه الباقولي وأوضحه، وإنّ قدم الشبه بالمفعول به على الشبه بالظرف إلاّ أنّه ذكر بأنها تشبه الظرف لتضمنها في، ولكن المفعولية أصبحت علماً للنصب، فأبي منصوب إمّا أن يكون مفعولاً وإمّا أن يكون مشبهاً بالمفعول على عرف معظم النحاة، وهذا ما جعل ابن جنيّ يعقد باب المشبه بالمفعول، وبدأ فيه بالحال، سواء أكان منصوباً من جهة شبهه بالظرف أو المفعول به؛ لأن الحكم واحد، لا يطرأ عليه تغير.

<sup>897</sup> سيبويه، الكتاب، 44/1.

<sup>898</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 6/9.

<sup>899</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص466.

<sup>900</sup> الجرجاني، المقتصد، 673/1.

<sup>901</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 86/9.

## 5.2.5.2. المسألة الثانية: علة امتناع تقدم الحال على عاملها إذا كان بمعنى

### الفعل

يرى الباقولي في تعليقه لهذه المسألة أنّ قوة العامل في التصرف هو المعيار في جواز تقدم الحال عليه، فقال: "التصرف في المعمول على حسب التصرف في العامل، فإذا كان العامل قوياً بالتصرف فيه، كان التصرف في معموله أقوى منه إذا لم يكن العامل متصرفاً"<sup>902</sup>.

ولهذا جاز في كان وأخواتها التصرف في الخبر بالتقديم على الاسم، وفي إن وأخواتها لم يجز، وما ذلك إلا لأن كان متصرف، وإنّ غير متصرف، وكذلك في باب الحال، إذا كان العامل متصرفاً جاز تقديم الحال على صاحبها وعلى عاملها، وإلا فلا يتقدم على عاملها، نحو قولهم: هذا زيد مقبلاً، جاز القول: هذا مقبلاً زيد، ومنع القول: مقبلاً هذا زيد<sup>903</sup>.

وقد تابع الباقولي سيبويه في تعليقه هذا<sup>904</sup>، وهو ما قال به المبرّد وابن السراج، وابن الورّاق، وأبو البركات عمر الكوفي، وابن يعيش، وابن عُصفور، والرّضي<sup>905</sup>.

ويؤكد الباقولي مذهبه بأن الحال وإن كان يشبه الظرف، فإنه بالمفعول أشبه، لذا كان القياس على الظرف في العمل فيه متقدماً ومتأخراً غير جائز<sup>906</sup>.

وذهب أبو علي في إيضاحه إلى أن الحال نُصبت بغير الفعل للشبه الذي بينها وبين الظرف، ولكنها لا تكون كالظرف في جواز تقدمها على عاملها إن لم يكن فعلاً؛ لأنها مفعول صحيح، والمفعول لا يصح أن يعمل فيه غير الفعل<sup>907</sup>.

---

<sup>902</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص465.

<sup>903</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص465-466.

<sup>904</sup> سيبويه، الكتاب، 124/2.

<sup>905</sup> المبرّد، المُقْتَضَب، 170/4، وابن السراج، الأصول، 218/1-219، وابن الورّاق، علل النّحو، ص372، وأبو

البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص220، وابن يعيش، شرح المفصل، 57/2، وابن عُصفور، شرح

الجملة، 334-335، والرّضي، شرح الكافية، 64/2.

<sup>906</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص466.

<sup>907</sup> أبو علي، الإيضاح، ص199.

والكوفيون يمنعون تقدم الحال على العامل مع الاسم الظاهر؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمرة على المظهر فقولهم: مسرعاً جاء زيد، كان في مسرعاً ضمير عائد إلى زيد، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمرة على المظهر غير جائز، ويجيزون مع الضمير، نحو قولهم: ذهب مسرعاً<sup>908</sup>. وقد رُدَّ عليهم بالسمع فيما ورد عن العرب: شتَّى تَوُوبِ الحَلْبَةِ، وأنَّ الحال وإنَّ تقدمت إلا أنها في حكم التأخير؛ فهي متقدمة لفظاً، ومتأخرة رتبة<sup>909</sup>.

والبصريون قالوا بجواز التقديم إذا كان العامل فعلاً: لعنتين: السماع، والقياس، أما السماع فنحو قولهم: شتَّى تَوُوبِ الحَلْبَةِ، كلمة شتى حال، وقد تقدمت على العامل فيها<sup>910</sup>.

وأما القياس: فلأن الفعل عامل متصرف، وكان عمله متصرفاً أيضاً - كما مرَّ آنفاً - فجاز تقديم معموله عليه. وهو مذهب جمهور النحاة<sup>911</sup>.

وابن مالك أجاز تقديم الحال على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تشببه (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة) لأنها في قوة الفعل<sup>912</sup>.

والجدير بالذكر هو أن سيبويه رغم تعليقه لهذه المسألة أشار إلى مسألة مهمة حين أعقب على التعليل قائلاً: "فأجره كما أجرته العرب واستحسن<sup>913</sup>"، تابعه معظم النحاة في تعليقه، وتغافلوا عما أشار إليه بأن الأصل هو السماع، فإن أخذت به استغنيت عن التعليل، كأنه يريد أن يقرر بأنه من طبيعة اللغة هو جعل السماع أولاً، وأن التعليل لا ينبغي له أن يكون هو الأصل والمرجع، ولكن النحاة من بعده سلطوه على السماع مُصَحِّحاً، ومُقرِّراً، ومُعَدِّداً له.

والحق يتبين هنا مدى قوة ارتباط العلة والتعليل بنظرية العامل، ومدى قدم كلٍ منهما، حيث كيف عرض سيبويه لهذه الجزئية البسيطة وبهذا التعليل الدقيق! ويمكن تسمية ما ذهب إليه جمهور البصريين بعلّة قوة العامل وضعفه، أو ضعف الشبه بالعامل الأصلي، لقد وضع سيبويه بهذا قاعدة عامة، فسار النحاة عليها مختلفين فيما بينهم على جزئية بسيطة، بيد أن نحاة الكوفة

<sup>908</sup> الأنباري، الإنصاف، ص210.

<sup>909</sup> الأنباري، الإنصاف، ص211، وابن حيان، التذييل والتكميل، 89/9.

<sup>910</sup> المصدر نفسه، ص210.

<sup>911</sup> الأنباري، الإنصاف، ص210.

<sup>912</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 343/2.

<sup>913</sup> سيبويه، الكتاب، 124/2.

-كعادتهم-خالفوه في النظرة إلى المسألة فرأوا أن جواز تقديم الحال، ومنعه مرتبط بصاحبه لا بعامله، إن كان صاحب اسماً ظاهراً امتنع التقديم، وإن كان ضميراً جاز التقديم لئلا يتقدم الضمير على الاسم الظاهر.

ومما يبدو وفقاً للمذهب البصري أنّ العلة تكمن في ماهية الحال لا في العامل قوة وضعفاً، وإلى هذا أشار الباقولي حين رأى أنّ قياس الحال على الظرف في جواز تقدمها على العامل ممتنع؛ لأنها إلى المفعول أقرب منها إلى الظرف، والمفعول لا يعمل فيه معنى الفعل، فهنا تكمن العلة فلو كانت الحال إلى الظرف أشبه منه إلى المفعول لجاز تقدمها على العامل مطلقاً كالظرف، سواء أكان العامل فعلاً أو شبيهاً به أو ما في معناه، ولهذا وضع الجرجاني الحال في منزلة بين المنزلتين -كما مرّ معنا في المسألة السابقة- بمعنى أنها ليست بمفعول ولا بظرف بل في منزلة بين المفعول والظرف، فليسبب منزلتها هذه منعت من تقدمها على العامل، فالعلة هنا علة المنزلة بين المنزلتين.

ومما تقدم يلاحظ بأن ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة، واختاره الباقولي هو الراجح، لا لقوة علتهم بل لما علمنا أنه عاد إلى السماع ليأمر بإجرائه كما أجرته العرب، وليقرر بأن المستحسن هو الذي استحسنته العرب، كأنه بعد أن علّل حسب نظرية العامل؛ فكان للعامل القوي من التصرف في المعمول ما ليس للضعيف، أراد أن يؤكد على أهمية الأخذ بالسماع، وألا يتجاوز التعليل السماع بالتأويل والتقدير بل بالتفسير والتبيين.

### 5.2.6. علة التمييز

لقد اعتلّ الباقولي لنصب التمييز بما علّل به الحال، والعلة في الحالتين هي مشابهة المفعول في المجيء بعد الفعل والفاعل، وهو على ضربين: الأول بعد تمام الكلام، نحو قولهم: طاب زيدٌ نفساً. والثاني: بعد تمام الاسم نحو قولهم: لدي عشرون درهماً<sup>914</sup>.

#### 5.2.6.1. المسألة الأولى: علة تكبير التمييز

علّل الباقولي تكبير التمييز بقوله: "فالتمييز نكرة بمنزلة الحال، فكما أنّ الحال تكون نكرة، فكذا التمييز"<sup>915</sup>. وأمّا قولهم: أرسلها العراك، فالألف واللام زائدتان فيها، وليستا للتعريف، كما في

<sup>914</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص471.

<sup>915</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص472.

الآن، والذي. وتقديرها: أرسلها تعترك العراك، فيكون تعترك هو الحال<sup>916</sup>، فقد اعتلّ لوجوب مجيء التمييز نكرة بتشبيهه بالحال. فالعلة علة مشابهة.

وقد اعتلّ المُبرّد لوجوب مجيء التمييز نكرة بأن النكرة دالة على الشيع في نوعه، والتعريف تخصيص قائلاً: "ولم يجز أن يكون الواحد الدالّ على النوع معرفة؛ لأنّه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه"<sup>917</sup>. وابن السّراج ذهب إلى أنّ "التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس"<sup>918</sup>، أي فهو يبين أي جنس يقصده المتكلم، ويستشف من هذه العبارات تأثير المنطق في النّحو.

وذهب الأنباري والرّضي في علة ذلك مذهب الباقولي بأنّ التمييز نكرة لأنه كالحال في تبين ما قبله، ولما كان شبيهاً بالحال كان نكرة مثلها<sup>919</sup>.

واعتلّ ابن يعيش من ثلاثة أوجه:

الأول: أنّه واحد بمعنى الجمع، فقولهم: لدي عشرون درهماً، بمعنى عشرون من الدراهم. والثاني: الشبه بالحال؛ لأنّهما يذكران للبيان ورفع الإبهام، وهذا ما اعتلّ به الباقولي.

والثالث: المراد منه ما يبين النوع، فكان بالنكرة لأنّها أخف الأسماء، وبالفتحة لخفتها، وهذا الوجه مبني لما ورد لدى المُبرّد بأنه لبيان النوع، فزاد فيها بأن النكرة أولى بهذه الوظيفة لخفتها<sup>920</sup>.

---

<sup>916</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص473.

<sup>917</sup> المُبرّد، المُقتَضَب، 3/32.

<sup>918</sup> ابن السّراج، الأصول، 1/223.

<sup>919</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص199، والرّضي، شرح الكافية، 2/108.

<sup>920</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 2/36-37.

هذه جملة ما اعتلَّ به نحاة البصرة ومن تبعهم، وأما الكوفيون فأجازوا بوقوعه معرفة<sup>921</sup> مستدلين بقوله تعالى: (إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)<sup>922</sup>، وقد أولَّه البصريون بـ سفه في نفسه، وألم رأسه، وغبن رأيه<sup>923</sup>، وقوله تعالى: (بَطَّرَتْ مَعِيشَتَهَا)<sup>924</sup>.

ويقول الشاعر<sup>925</sup>: صَدَدَتْ وَطِبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو.

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه لا خلاف بين النحاة في أن التمييز نكرة، وقد ذهب الباقولي مذهب البصريين في عدم جواز مجيئه معرفة، واعتلَّ له بالشبه بالحال فلما كان المشبه بها وهو الحال نكرة كان المشبه أيضاً نكرة لأن كليهما جاء لرفع الإبهام، وهذه العلة التي ذكرها اعتمدها كثير من النحاة بعده، ويُعدُّ المُبرِّدُ أوَّلَ من قام بتعليل هذه المسألة بأنَّ المبين للنوع ينبغي أن يكون نكرة؛ ولكن ورد عن العرب ما يدلُّ على أن التمييز قد يكون معرفة؛ لذا احتاج نحاة البصرة إلى التأويل ليُطرد تعريفهم للتمييز بأنه نكرة، فقد أولوا ما استدلَّ به نحاة الكوفة على جواز ورود التمييز معرفة، ولم يتكلفوا التأويل وهم متفقون مع البصريين على أنَّ الأصل في التمييز التذكير. فالخلاف بينهم لم يقع في التعليل، إنَّما في التعامل مع النصوص عند تعارضها مع مصطلحاتهم.

#### 5.2.6.2. المسألة الثانية: علة مجيء التمييز بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين

##### مفرداً منصوباً

اعتلَّ الباقولي لمجيء التمييز بعد هذه الأعداد منصوباً تشبيهاً بالمفعول به بعد التتوين؛ لأنَّ قولك: أحد عشر تقديره: أحدٌ وعشرة بالتتوين، فكان كقولهم: هذا ضاربٌ زيداً، فزيد مفعول به

<sup>921</sup> الرضي، شرح الكافية، 108/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 1633/4، والشُّيوطي، همع الهوامع، 72/4. والأزهري، شرح التصريح، 616/1.

<sup>922</sup> سورة البقرة، 130.

<sup>923</sup> الرضي، شرح الكافية، 108/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 1633/4، والشُّيوطي، همع الهوامع، 72/4. والأزهري، شرح التصريح، 616/1.

<sup>924</sup> سورة القصص، 58.

<sup>925</sup> قاله راشد بن شهاب النشكري، ولم أعرث على ترجمة له، والبيت من البحر الطويل، وصدر البيت: رأيتك لما أن عرفتُ وجوهنا .....

والبيت من قصيدته في المفضليات. ينظر: الضبي، المفضل بن محمد، المفضليات، ت: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف-القاهرة، ط6، ص310.

بعد التتوين، فكذا هاهنا، وهذا تعليل في غاية الضعف والبعد، فقد قدر في أحد عشر تنويماً ليشبهه تنوين اسم الفاعل: هذا ضاربٌ زيداً، ثم يُعَلَّلُ بهذا التشابه نصب الاسم بعد هذه الأعداد<sup>926</sup>.

هذا بالنسبة للأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، وأما نصب الاسم تمييزاً بعد العشرين إلى تسعة وتسعين، فقد علَّله أيضاً بعلّة التشبيه بالمفعول الذي يأتي بعد النون من قولهم: هؤلاء الضاربون عمراً، فعمرو منصوب بعد النون؛ لأنه مفعول به، فكذلك قولهم: عشرون درهماً، فرهم منصوب على التمييز لوقوعه بعد النون، تشبيهاً بالمفعول الذي وقع بعد النون<sup>927</sup>.

والعلّة في مجيء التمييز مفرداً لا جمعاً بعد عشرين؛ لأن هذه الأعداد يبيّن مرادك من الجمع، فلا حاجة لك بصيغة الجمع؛ فجاء التمييز بعدها مفرداً، والجمع فيه غير جائز<sup>928</sup>.

وأما سِيَبُويّه فيرى أنّ المراد من عشرين درهماً، هو عشرون من الدراهم، وللخفة والاختصار، تُرِكَ الجمع والجار من التمييز؛ لعدم الحاجة إليه؛ لأن الألف واللام لا تفيدان في تعريف العشرين، كما أن جمع درهم على الدراهم يستغنى عنه بمفهوم العدد، والنون في عشرين أصبحت لازمة له، جرياً على لزوم ترك التتوين من الثلاثة إلى العشرة، وألزموا هذه الأسماء النصب لأنها أقلُّ درجة من اسم الفاعل والصفة المشبهة، فلم تقو قوتها، فقال: "وألزموها وجهاً واحداً لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل، ولا التي شُبِّهَتْ بها، فلم تقو تلك القوة"<sup>929</sup>، فسيَبُويّه بهذا يُجري عشرين وأمثالها مجرى اسم الفاعل، والصفة المشبهة في نصب ما بعدها، ولضعف منزلتها وبعدها عن الفعل مرتبة لم تعمل إلا النصب، لذا يُعدّ سِيَبُويّه هو أوّل من اعتلَّ بهذه العلة، وقد سار النُّحاة على تعليقه موضحين ومفسرين. والعلّة علة الشبه.

ثم يأتي المُبَرِّد معللاً نصب الأسماء بعد الأعداد بأن نون عشرين منعت من الإضافة كما منعت نون ضاربون زيداً من الإضافة، فانتصب الاسم، ولكن اسم الفاعل قد يضاف لقوة شبيهه بالفعل<sup>930</sup>. وكان الأولى ألا يجوز إضافة اسم الفاعل لشدة شبيهه بالفعل وقربه منه؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء، ولا شكّ لقربه من الفعل يكون أكثر استحقاقاً لأن يكتسب منه بعض

<sup>926</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص473.

<sup>927</sup> المصدر نفسه، ص473-474.

<sup>928</sup> المصدر نفسه، ص473-474.

<sup>929</sup> سِيَبُويّه، الكتاب، 1/203-207.

<sup>930</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضِب، 3/32-33.

خصائصه، مثل: التصرف في المعمول لأكثر من وجه، ولكن ليس على سبيل الإضافة فهذا التصرف يبعده عن الفعل.

ويحاول ابن الورّاق إيجاد علامة مشتركة بين النون في عشرين والفاعل، فرأى أنّ وجود الفاعل منع المفعول من الرفع، لو حذف الفاعل لقام المفعول به مقامه مرفوعاً، فكذاك النون فهي التي منعت الدرهم من الجر في قولهم: لدي عشرون درهماً، فلولا النون لأضيف الدرهم إلى عشرين. فكلاهما امتنعاً حكماً، فالنون صار كالفاعل مانعاً، والتمييز كالمفعول في أخذ حكم آخر، هذا ما ذهب إليه ابن الورّاق حين قال: "أعلم أنّ التمييز إنما وجب أن ينصب على التشبيه بالمفعول، لأن ما قبله تقدير الفاعل على طريق التشبيه، وذلك أنك إذا قلت: عندي عشرون درهماً، فالنون منعت الدرهم من الجر، كما منع الفاعل من الرفع، يعني من رفع المفعول، فصارت النون كالفاعل، وصار التمييز كالمفعول"<sup>931</sup>. فتأويله غير مقبول، وبعيد عن مراد سيئويّه، فالنون وإن كانت مانعة لجر الدرهم لا تشبه الفاعل؛ لأنّ الفاعل وإن كان وجوده مانعاً لرفع المفعول، إلا إن المفعول حين يصبح مرفوعاً يخرج عن أصله، وينوب عن الفاعل، بخلاف الدرهم، فالأصل فيه الجر، لولا ضعف عشرين في العمل.

وذهب الجرجاني إلى أنّ تشبيه عشرين بضارين هو الذي احتججه إلى مميّز منصوب، وتقدير التتوين في خمسة عشر هو الذي نصب المميّز<sup>932</sup>، وقد سبقه إليه سيئويّه وتبعه الباقولي.

وأبو البركات الكوفي يزيد هذه العلة إيضاحاً ببيان الشبه بين الضارين وعشرين من عدة

أوجه:

الأول: اقتضاء عشرين نوعاً يبين بها، واقتضاء الضارين مفعولاً فاشتبهها، وهذا الوجه

حسن.

الثاني: عند حذف النون منهما يجر ما بعدهما للإضافة، وهذا الوجه أيضاً حسن.

الثالث: قيام عشرين مقام اسم الفاعل في العمل في قولهم: عشرون درهماً، بتقدير: الدراهم توازن، أو تساوي عشرين، ويقوم اسم الفاعل مقام فعله فيكون: الدراهم موازنة عشرين، ثم يحذف

<sup>931</sup> ابن الورّاق، علل النحو، ص 392.

<sup>932</sup> الجرجاني، المقتصد، 731/2.

اسم الفاعل، وينوب عنه العشرون، والمنون منه منصوب بتمام الاسم<sup>933</sup>. وهذا الوجه بعيد، ولا حاجة إليه، بل ينافي الوجهين السابقين بجعل عشرين نائباً منابه لا مشبهاً به.

والأنباري يأتي ليخالفهم بأن عشرين عامل النصب لما بعده؛ لأنه مشبه بالصفة المشبهة ووجه الشبه أن كلاهما يوصف به<sup>934</sup>.

وأما الرّضي فذهب إلى أن ما بعد عشرين انتصب على التمييز لشبهه بالفعل؛ وذلك بأن عشرين قد تم بالنون فجاء ما بعده منصوباً، كما أن الفعل يتم بفاعله فيأتي المفعول به منصوباً، فكان التمييز كالمفعول لمجيئه بعد تمام الاسم كما جاء المفعول بعد تمام الكلام، فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملاً، لمشابهته الفعل التام بفاعله<sup>935</sup>. ولكن ليس كل اسم تام بحاجة إلى مميز، وتشبيه عشرين بالفعل، والنون فيه بالفاعل بعيد عن الصواب والسداد.

وأبو حيان ذكر بأن عشرين عمل فيما بعده النصب وإن كان جامداً، لأنه عمل عن طريق التشبيه، ورجح تشبيه عشرين بأفعل من؛ لأنه لا يعمل إلا في النكرة، والشبه بما هو أقرب أولى من الشبه بما ليس كذلك<sup>936</sup>، أي بالشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة.

وبتتبع آراء النحاة وعللهم في هذه المسألة رأينا أن سببونه هو الذي حاول أن يقدم تفسيراً لنصب ما بعد الأعداد فالتجأ إلى القياس الشكلي والتشابه الظاهري لإيجاد عامل يعمل النصب لما بعد الأعداد، وذلك بتشبيه الأعداد باسم الفاعل والصفة المشبهة في انتصاب الاسم بعدهما، ولما علم أن اسم الفاعل والصفة المشبهة قد يضافان إلى ما بعدهما دون هذه الأعداد ذهب إلى أن الأعداد ضعيفة، ولا تملك من القوة ما تساعدها على الجر؛ فالترمز وجهاً واحداً وهو النصب، ويمكن الوقوف على مدى التطور الحاصل لهذه العلة التي منشأها سببونه، فالمُبرّد ذهب إلى أن نون عشرين درهماً منعتة من الإضافة كما أن نون في ضاربين زيدا منعتة من إضافة زيد -مع أن سببونه يرى أن الجار والجمع قد حذفاً للخفة (درهماً أصله من الدراهم) - فهو بهذا عين وجه الشبه بمنع النون الإضافة في كل منهما، وابن الورق شبه النون في عشرين بالفاعل، والجرجاني على أن تشبيه عشرين بضاربين هو العامل النصب ما بعد الأعداد، وإليه ذهب الباقولي، والأنباري

<sup>933</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص 228-229.

<sup>934</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص 198.

<sup>935</sup> الرضي، شرح الرضي، 95/2.

<sup>936</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 222/9.

على أن عشرين مشبه بالصفة المشبهة؛ لأن كلاً منهما يوصف به، والرّضي على أن التمييز كالمفعول لمجيئه بعد تمام الاسم (عشرين) وقد تم بالنون، كما أن المفعول يأتي بعد تمام الكلام فقد شبه عشرين بالفعل، والنون فيه بالفاعل والتمييز بالمفعول، ويأتي أبو حيان ليقول إن عشرين مشبه بـ (أفعل من) لقرينه منهم فهو لا يعمل إلا في النكرة بخلاف اسم الفاعل والصفة المشبهة.

أما نصب التمييز بعد أحد عشر وأمثالها، فقد رأينا كيف أن الباقولي وغيره قدّروا التتوين ليشاكلوا به ضارباً، وذلك أن ضارباً ينصب ما بعده، كما يأتي ما بعد أحد عشر منصوباً، فالنُحاة حريصون على أطراد العلة في الأعداد التي انتصب التمييز بعدها، وإن اضطروا إلى التأويل والتقدير، وقد أنكر أبو حيان على النُحاة تقديرهم التتوين في أحد عشر بأن الذي منع منه الصرف منع التتوين منه، وهو جعله بمنزلة اسم واحد<sup>937</sup>، فهذا الاختلاف في تأويل علة اتفقوا عليها، وهي علة التشبيه، ولكن لم يتفقوا على الجهة التي يمكن أن يشبهوا بها، وعبارة سَيَوِيه بينت العلة إجمالاً، ولما أراد النُحاة تفسيرها اختلفوا، ويبدو أن مذهب القائلين بتشبيه عشرين بضاربين أكثر قبولاً للتشابه الشكلي بينهما، وهو اختيار الباقولي.

ولعل علة سَيَوِيه هي الأولى في الأخذ بها؛ لأنه بيّن أن الأصل فيه هو الجر والجمع، وطلباً للخفة على اللسان نصب على الفتح، وترك الجمع استغناء عنه بالعدد، فكان فيها بياناً للأصل، وبياناً للعدول عن الأصل إلى علة لا يكاد يشك فيها أحد، ولكن سَيَوِيه لم يتوقف عند هذا الحد، بل حاول إيجاد علة أخرى لهذا النصب؛ ففتح الباب على مصراعيه في هذه المسألة أمام التأويلات فانبثقت منها تعليقات كثيرة.

## 5.2.7. علل الاستثناء

### 5.2.7.1. المسألة الأولى: علة كون الفعل هو العامل للمستثنى، وعلة مجيئه

#### منصوباً

علل الباقولي جعل الناصب للمستثنى هو الفعل الذي قبله بتقوية إلا كما عدت الباء الفعل إلى زيد في قولهم: مررت بزيد. وأبطل قول المُبرّد<sup>938</sup> في أن يكون الناصب هو إلا بمعنى استثنى؛ لأنه أداة الاستثناء، لو صح هذا لصح أن يعمل ما بمعنى أنفي؛ لأنه للنفي، وهل بمعنى أستفهم؛

<sup>937</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 227/9.

<sup>938</sup> المبرد، المُقتَضَب، 390/4.

لأنه أداة الاستفهام، فلما لم يعمل هذه الحروف علم أن إلا كذلك غير عاملة، وعلّة نصبه هو التشبيه بالمفعول به<sup>939</sup>.

وأظهر فسادَ قول المُبرِّد بأن غير منصوبٍ في قولهم: جاء القوم غير زيد، وهذا يدل على أن الفعل هو العامل<sup>940</sup>. وقد رُذِّ عليه بأن غير منصوب على أنه حال، وفيه معنى الاستثناء<sup>941</sup>. ويمكن أن يرد عليه أيضاً بأن غير وإن كان يؤدي وظيفة إلا، ولكن بأسلوب آخر، وبكلمة أخرى، فله إعرابه وأحكامه، كما أن لـ إلا إعرابه وأحكامه، فلا ينبغي أن يخطب بينهما.

وقد اعتلَّ الخليل لنصب المستثنى بما نقل عنه سيبويه: "هذا باب لا يكون المستثنى إلا نصباً؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك... وكان العامل ما قبله من الكلام؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمولٍ على ما حُمِلت عليه، وعمل فيها"<sup>942</sup>، قصدت نقل علة سيبويه بنصه لإجماله فهو لم يعين العامل في الاستثناء، وكذلك فيما نقله عن الخليل غير منصوص على العامل، ولكن الذي يثير التساؤل هو تشبيههما الاستثناء بعشرين بأن ما قبل المستثنى عمل في المستثنى النصب كعمل العشرون النصب في الدرهم في نحو قولهم: عندي عشرون درهماً، ما الحاجة إلى هذا التشبيه؟ طالما أن العامل في المستثنى هو الفعل بواسطة إلا على التشبيه بالمفعول.

والذي ذهب إليه الباقولي هو مذهب جمهور البصريين كابن السراج، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن الوراق، وغيرهم من النحاة مثل: الأنباري، والعكبري، وابن يعيش، فمذهبهم أن العامل في المستثنى هو الفعل بتقوية إلا<sup>943</sup>.

---

<sup>939</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص481-483.

<sup>940</sup> المصدر نفسه، ص481-483.

<sup>941</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 2/278.

<sup>942</sup> سيبويه، الكتاب، 2/330-331.

<sup>943</sup> ابن السراج، الأصول، 1/281، والسيرافي، شرح الكتاب، 3/60، وأبو علي، الإيضاح العضدي، ص205، وابن جني، سر الصناعة، 1/128، وابن الوراق، علل النحو، ص396، والأنباري، الإنصاف، 1/225، والعكبري، التبيين، ص342، وابن يعيش، شرح المفصل، 2/76.

والقول الآخر في المسألة ما ذهب إليه المُبَرِّد، وبعض الكوفيين في أنّ عامل النصب في المستثنى هو (إلا) بمعنى استثنى<sup>944</sup>. وقد أبطل الأنباري هذا القول من خمسة أوجه<sup>945</sup>.

فيقول السيرافي: "والذي يوجب القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدا بالفعل الذي قبل إلا، وذلك: أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به"<sup>946</sup>

وردّ ابن جنيّ أيضاً على المُبَرِّد بقوله: "لما في ذلك من تدافع الأمرين: الإعمال المبقيّ حكم الفعل، والانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول"<sup>947</sup>.

وقد نسب العُكْبَرِيُّ إلى الكوفيين القول بتركيب إلا من إنَّ ولا فإن كان منصوباً فبان، وإن كان مرفوعاً فبلا<sup>948</sup>.

وقد ذهب ابن مالك إلى أن إلا هي الناصبة للمستثنى بنفسها لا بالفعل السابق عليها، وزعم أنه مذهب سيّويّه والمُبَرِّد والجُرْجَانِي، وأنه قد خُفي على شراح كتاب سيّويّه مذهبهِ واعتلّ بكلام طويل يفسر عبارة سيّويّه (وكان العامل ما قبله من الكلام) فيقف عند هذه العبارة ويرى بأن حمل (ما قبله) على إلا أولى من الفعل بعد أن بين بطلان حملها عليهما معاً بأن البناء فيه للتبعيض لدخوله على المعرف<sup>949</sup>. وحاول أن يجمع ما أجمله سيّويّه وما أضمره المُبَرِّد وما صرّح به بأن الناصب هو (إلا) نفسها، في قول واحد، وهو أشبه بجمع ما لا يمكن جمعه من المتناقضين في قول واحد.

وقد ردّ على ابن مالك بأن قول سيّويّه (ما قبله) محمول على الجملة لا على إلا وحدها<sup>950</sup>.

---

<sup>944</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، والأنباري، أسرار العربية، 203/201، والإنصاف، ص225 وما بعدها، وابن عُصْفُور، شرح الجمل، 2/ 252.

<sup>945</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص202

<sup>946</sup> السيرافي، شرح الكتاب، 3/ 60.

<sup>947</sup> ابن جنيّ، الخصائص، 2/ 276.

<sup>948</sup> العُكْبَرِيُّ، اللباب، ص208.

<sup>949</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 2/ 271 وما بعدها.

<sup>950</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 8/ 195.

ومن اعتراضات الكوفيين على البصريين بأن هناك نصب ولا فعل في نحو قولهم: القوم إخوانك إلا زيداً، ففيه دليل على أن الناصب شيء آخر غير الفعل<sup>951</sup>. وأجيب عنه بأنه منصوب بمعنى الفعل، وأن الحكم إذا تقرر بعلّة في مواضع، وجب إقراره في غيرها من المواضع، وإن كانت العلة مفقودة طرداً للباب<sup>952</sup>.

والمخزومي يستدل بقول الخليل الذي أورده سيبويه في كتابه وهو: "لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره" بأن المستثنى غير منصوب لعمل عامل، لأن الفتحة ليست إلا علامة على أن الكلمة ليست بمسند أو مضاف، لأن الفتحة هي حركة خفيفة إليها يلتجأ العرب طلباً للخفة ما أمكنهم، وينسب هذا الرأي للخليل في الاستثناء وغيرها من المنصوبات<sup>953</sup>. ورأيه هذا مردود عليه بإجماع النحاة إلا من شذ منهم كقطرب، فقد أحكم النحاة النحو بنظرية العامل، وفي سبيل إقرارها وتثبيتها اضطروا إلى اللجوء إلى التقدير والتأويل والحذف.

وقد تعددت الآراء وكثر الخلاف في تعيين عامل النصب في المستثنى، وقد أوصلها الشُّبُوطِي إلى سبعة أقوال، ثم قال: "ولم يترجح عندي قول منها، فلذا أرسلت الخلاف..."<sup>954</sup>، وأمّا أبو حيان فقد رأى أنه من المواضع التي لا جدوى من الخلاف فيها، لأنه خلاف لا يفيد في النطق ولا في المعنى<sup>955</sup>، ومن المعاصرين ذهب وليد الأنصاري إلى أنه من الخير ترك البحث في هذه المسألة؛ حيث لم يسلم أي مذهب من الخلل والنقد<sup>956</sup>، وهذا ما دفع عباس حسن إلى القول: "الخير في إغفاله"<sup>957</sup>، كثر الخلاف وانعدمت الفائدة.

وجملة الكلام في هذه المسألة أن سيبويه أجمل الكلام فيها، فاختلف النحاة من بعده في تفسير المراد من كلامه، فذهب جمهور النحاة ومنهم الباقولي إلى أن الفعل هو العامل بتقوية إلا، والمُبرِّد بفعل محذوف (استثني) وقد دل عليه إلا، وابن مالك بإلا نفسها، وترجيح أحد الأقوال في هذه المسألة ليس ببسيّر؛ ولكن الذي أميل إليه هو أن العامل هو (إلا) لأنه شبه المستثنى وعامله

---

<sup>951</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص201، والإنصاف، 1/225.

<sup>952</sup> العكبري، التبيين، ص345.

<sup>953</sup> المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص81-82.

<sup>954</sup> الشُّبُوطِي، همع الهوامع، 3/253.

<sup>955</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 8/196.

<sup>956</sup> الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً، ص107.

<sup>957</sup> حسن، النحو الوافي، 2/328.

بعشرين وتمييزها، وفيه إشارة إلى أن الفعل غير ناصب، وإلا لما احتاج هو والخليل إلى التشبيه بعشرين ومميزها في هذه المسألة، وقد صرح سيبويه بأن العشرين هو العامل في مميزها، والتزم النصب فقط لضعفها، ووجه الشبه بأن ما بعد إلا يجري مجرى ما بعد عشرين في عدم وجود علاقة إعرابية بينهما فكما عمل عشرون في مميزها النصب، عمل إلا فيما بعدها النصب، ولو كان الناصب هنا فعلاً لصرح به سيبويه، ولا تمتنع عن التشبيه بعشرين، ومما يمكن أن يعتل به لهذا المذهب أيضاً أنه لما جاز أن تتوب (يا) عن فعلها، جاز أن تكون (إلا) نائبة عن فعلها، جرياً عليها من حيث أن (إلا) تنصب ما بعدها كما تنصب (يا)، وكلاهما حرف.

#### 5.2.7.2. المسألة الثانية: علة فعلية حاشا

وقد حكى الباقولي عن سيبويه<sup>958</sup> القول بحرفية حاشا وجر ما بعده، ثم ذكر أنه قد ينصب ما بعده على فعليته<sup>959</sup>.

واستدلّ للقائلين بالفعلية بأنه حذف الألف منه في قوله تعالى: (وقلن حاش لله)<sup>960</sup>. والحذف بابه الأفعال والأسماء، وقليلاً ما يدخل الحرف. وفاعله في الآية حاش يوسف لله أي لخوف الله.

وحاش هنا لا يكون حرفاً لدخوله على الحرف، وربما يحمل اللام على الزيادة فيكون حاش حرفاً، وقد استدللّ لحرفية حاشا ببيت شعر:

حاشا أبي ثوبان إنَّ أبا ثوبانَ ليسَ بِبُكْمَةٍ قَدَمٍ<sup>961</sup>

كما استدللّ لفعليته، ببيت من الشعر:

ولا أرى فاعلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ<sup>962</sup>

<sup>958</sup> سيبويه، الكتاب، 377/1.

<sup>959</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص501.

<sup>960</sup> سورة يوسف، 31.

<sup>961</sup> قائله الجميح الأسدي، في المفضليات للضبي، ص367، والبيت من بحر الكامل.

<sup>962</sup> البيت من البسيط، لقائله النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، في ديوانه، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 2005م، ص34.

فأحاشي هنا فعل مضارع من حاشيت<sup>963</sup>.

ومما استدّلوا به أيضا على حرفيته بأنه لو كان فعلاً، مثل: عدا وخلا، لجاز فيه: ما حاشا، كما جاز: ما عدا وما خلا، فقال الباقولي: "ولم نرهم استعملوا ذلك"<sup>964</sup>.

فبعد أن استدللّ للقولين رجح قول سيبويه معللاً بعدم ورود حاشا مسبقاً بـ ما، كما ورد: ما عدا وما خلا. وتابعه الأنباري في الأخذ بقول سيبويه واعتلّ له بأنه لم يدخل عليه (ما) كما علّل الباقولي<sup>965</sup>.

وسبقهما ابن الورّاق في الأخذ بقول سيبويه في حرفية حاشا قائلاً: "وجميع ما ذكره أبو العباس يمكن تأويله، فإذا أمكن تأويله، كان ما حكى سيبويه أولى..."<sup>966</sup>.

والكوفيون قالوا بفعلية حاشا، وهو فعل ماض في الاستثناء، واعتلوا لمذهبهم بأنه قد ورد متصرفاً في الشعر، والتصرف من خصائص الأفعال<sup>967</sup>.

وذكر الأنباري علل الكوفيين، وهي ثلاث علل:

الأولى: التصرف، فهو متصرف. الثانية: تعلق لام الجر به حاشا لله. الثالثة: حذف منه حرف الالف والحذف من اختصاص الأفعال<sup>968</sup>.

والمبرّد ذهب إلى أنه يكون فعلاً تارة، وحرفاً تارة أخرى<sup>969</sup>، وتابعه ابن جني<sup>970</sup>.

وقد ذكر ابن ولاد بأن سيبويه لم ينكر أن يكون حاشا فعلاً في غير الاستثناء؛ وإنما زعم أنّ العرب تجر بإلا في الاستثناء، والأحرف هي التي تعمل الجر<sup>971</sup>.

---

<sup>963</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 501-502.

<sup>964</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 502.

<sup>965</sup> أسرار العربية، ص 207-208.

<sup>966</sup> ابن الورّاق، علل النّحو، 398.

<sup>967</sup> الأنباري، الإنصاف، ص 241 وما بعدها.

<sup>968</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص 208-209.

<sup>969</sup> المبرّد، الْمُفْتَضَّب، 391/4.

<sup>970</sup> ابن جني، اللّمع، ص 57.

<sup>971</sup> ابن ولاد، الانتصار لسيبويه، ص 170.

وذهب الرّضي إلى أنّ الأولى لحاشا أن يكون اسماً مع اللام، لمجيئه منوناً كقراءة أبي السمال: "حاشاً لله"، فكان مصدراً بمعنى: تنزيهاً لله، كقولهم: سبحان الله<sup>972</sup>، وتابعه ابن مالك<sup>973</sup>، وأمّا أبو حيان فلم يستبعد أن ترد حاشا فعلاً واسماً وحرفاً حسب ما يليها<sup>974</sup>.

وقد اعتلّ الباقولي في هذه المسألة للقائلين بالفعلية بأكثر من دليل، ومن ثم انتصر لسببويه بأن حاشا لم يرد مسبوقة بـ ما كما ورد ما عدا وما خلا؛ لذا فهو حرف؛ ولكن يبدو أن سببويه أراد من التنصيص على حرفيتها في الاستثناء دون سواها من المواضع -كما مرّ- وليس كما فهم ابن الوراق، والباقولي، والأنباري من قول سببويه، فلا يعارض سببويه فعلية حاشا في غير الاستثناء، وأدلة القائلين بالفعلية لا يمكن ردها بسهولة؛ لذا قد ترد هذه الكلمة حرفاً حيناً، وفعلاً حيناً، توفيقاً بين النصوص الواردة فيها، وبهذا يجمع بين القول القائلين بالحرفية فقط، والقائلين بأنها فعل فقط. وإذا أمكن التوفيق بين النصوص في حصرها بين الحرفية والفعلية فلا يحسن أن يتعدها إلى الاسمية.

## 5.2.8. علل النداء

### 5.2.8.1. المسألة الأولى: علة امتناع دخول المنادى على المعرف بالألف

#### واللام، وجواز دخولها على الاسم العلم

اعتلّ الباقولي لهذه المسألة أولاً بأنّ يا حرفٌ تعريفٍ، فقال: "والدليل على أن (يا) حرف تعريف، امتناعهم من الجمع بينها وبين اللام، في نحو: يا الرجل، ويا الغلام"<sup>975</sup>، ثم بدأ يستدلّ على امتناع الجمع بينهما بقوله: "واعلم أن كل اسم فيه الألف واللام لا يدخل عليه حرف النداء؛ لأن حرف النداء للتعريف والإشارة، والألف واللام للتعريف أيضاً، فلا يجتمعان"<sup>976</sup>.

ويلاحظ أنّ الباقولي أخذ يستدل على أن يا حرف تعريف بامتناع اجتماعها مع الألف واللام، ويستدلّ على امتناع الجمع بينهما بأنها حرف تعريف، فأصبح كل واحد منهما متوقفاً على الآخر، فهي حرف تعريف لامتناع الجمع، والجمع بينهما ممتنع؛ لأنها حرف تعريف. فهذا -كما

<sup>972</sup> الرضي، شرح الكافية، 153/2.

<sup>973</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 308/3.

<sup>974</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 310/8.

<sup>975</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص617.

<sup>976</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص621.

يسميه المناطقة-دور، والدور باطل. وأما صاحب اللّمع فقد علّل امتناع الجمع بينهما بقوله: "لأن الألف واللام للتعريف، ويا تحدث في الاسم ضرباً من التخصيص فلم يجتمعا لذلك"<sup>977</sup>.

وهذا هو مذهب سيبويه<sup>978</sup> وجمهور البصريين كأمثال: المبرّد، ابن السراج، والرّماني، وابن الوراق، والأنباري، والعكبري<sup>979</sup> في منع دخول أداة النداء على الاسم المعروف بالألف واللام. وأصل ما اعتلّ به الباقولي ونحاة البصرة هو قول سيبويه: "أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخل في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال يا رجل ويا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق وأيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام"<sup>980</sup>، فسيبويه بهذا قد صرح بأن أداة النداء معرفة، وعند دخولها على اسم لا يبقى حاجة لدخول الألف واللام، وعلّة تعريفها هي الإشارة والقصد حيث بالإشارة والقصد يتعين الشخص ويتميز عن غيره؛ لهذا وجد سيبويه أنه يُكتفى بالنداء عن لام التعريف؛ بمعنى إذا وُجِدَ أداتا تعريف في كلمة واحدة يُستغنى بأحدهما عن الأخرى إن أمكن. وتابعهم ابن مالك في المنع<sup>981</sup> وأجازه الشُّيوطي في الضرورة<sup>982</sup>.

وقد رجح ابن عُصفور مذهب البصريين بأن الجمع ممتنع بين الألف واللام، وأداة النداء لئلا يجتمع العوض والمعوض معاً؛ لأنها تتوب عن الألف واللام<sup>983</sup>. فهو بهذا يقدم تعليلاً مغايراً لتعليل سيبويه والجمهور؛ لأنّه يرى بأن النداء لا يُعرّف من حيث هو خطاب، نحو قولهم: أنت رجل قائم، فالرجل لا يعرف بخطابك له، فقولك: يا رجل، أصله يا أيها الرجل، فعُرفَ المنادى من حيث قيامها مقام الألف واللام، ولهذا لم يُجمع بينهما<sup>984</sup>.

<sup>977</sup> ابن جني، اللّمع، ص 82.

<sup>978</sup> سيبويه، الكتاب، ص 195/2.

<sup>979</sup> المبرّد، المُقتَضَب، 239/4، وابن السراج، الأصول، 331/1، والرّماني، شرح كتاب سيبويه، تح: المتولي الدميري، دار السعادة، القاهرة-مصر، ص 1672، ابن الوراق، علل النّحو، ص 341، الأنباري، أسرار العربية، ص 229، والعكبري، التبيين، ص 444.

<sup>980</sup> سيبويه، الكتاب، 197/2.

<sup>981</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 399/3.

<sup>982</sup> الشُّيوطي، همع الهوامع، 46/3.

<sup>983</sup> ابن عُصفور، شرح الجمل، 188/2.

<sup>984</sup> ابن عُصفور، شرح الجمل، 188/2.

والرّضي يعلل لمنع الجمع بينهما بأنه مستكره دخولها على الاطراد في المنادى المبني؛ لأنها يعاقب التنوين، والاسم قلماً يُبنى معها، كما استبعد إعرابها مع المنادى؛ لما ثبت أنه مبني لوقوعه موقع المبني<sup>985</sup>.

ويمكن ملاحظة تطور العلة البسيطة التي عليها سيبويّه وجمهور النّحاة واختاره الباقولي، عند ابن عُصْفُور والرّضي فقد اعتلا بما يمكن الاستغناء عنه، بأنهما للتعريف فاستغنى بالنداء عن ذكر الألف واللام، "وإنما يُدخلون الألف واللام ليعرّفوك شيئاً بعينه... فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعَنَوْه... فقد استغنوا عن الألف واللام. فمن ثم لم يُدخلوهما في هذا ولا النداء"<sup>986</sup>.

والكوفيون أجازوا دخول النداء على الاسم المعرف بالألف واللام، وقالوا جاء ذلك في كلام العرب، أي استدلوا بالسمع، كقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرّاً إياكما أن تُكسباني شراً<sup>987</sup>

وكذلك استدلّوا على صحة مذهبهم بإجماع النّحاة على جواز القول: يا الله<sup>988</sup>.

وفاضل السامرائي ذهب إلى أنّ المعرف بالألف واللام ينادى إمّا بـ أي، أو باسم الإشارة<sup>989</sup>، وهو بهذا اختار مذهب الجمهور.

والحق أنّ ما استدل به الكوفيون لا يمكن إنكاره وقد تأوله البصريون إمّا بالتقدير والحذف أو الاختصاص، فإن كان من الصعب القول بجوازه على الإطلاق كما يزعمه نحاة الكوفة لقلّة وروده، فلا أقل من أن يكون جائزاً على الضرورة كما ذهب إليه ابن مالك، فاللغة فيها سعة لولا قواعد النّحاة، ومما يؤيد المذهب الكوفي هنا هو نداء العلم، نحو قولهم: يا زيد، وهو معرف بالعلمية، وقد دخل عليه النداء، فقد رفض نحاة البصرة دخول النداء على المعرف بالألف واللام لئلا يجتمع تعريفان، ولتداخل هاتين المسألتين أدمجتهم في واحدة.

وقد اختلف النّحاة في نداء العلم، أبالنداء تعرّف أم بالعلمية؟ على قولين:

<sup>985</sup> الرضي، شرح الكافية، 338/1.

<sup>986</sup> سيبويّه، الكتاب، 198/2.

<sup>987</sup> البيت من الرجز، قائله مجهول، ذكره كل من: الأنباري، الإنصاف، ص288، والغُكْبَرِيّ، التبيين، ص445.

<sup>988</sup> الأنباري، الإنصاف، ص288، والغُكْبَرِيّ، التبيين، ص445.

<sup>989</sup> السامرائي، معاني النّحو، 331/4.

الأول: قول المُبَرِّد الذي ذهب إلى أن التعريف السابق يزول عن الاسم العلم مثل: (زيد)، ويتعرف بالنداء مجدداً<sup>990</sup>، واختاره الباقولي واعتلَّ له بأن يا حرف تعريف وعند دخولها الاسم وجب أن يزِيل التعريف السابق، ويحدث فيه تعريفاً آخر، مثل الاسم إذا تثنيته أضفت إليه الألف واللام، نحو: الزيدان، ومفرده معرفة، وبتثنيته سلبته التعريف، وعرفته بالألف واللام، كذلك أداة النداء (يا) في التعريف كاللام، "فكما لا يجتمع تعريف العلمية مع التعريف باللام فكذا لا يجتمع مع (يا)"<sup>991</sup>. فهو بهذا قاس أداة النداء على لام التعريف. وهذا تعليل وجيه لا يرد بسهولة.

وإليه ذهب ابن الوراق معللاً أن الاسم العلم معرفٌّ من جهة القصد، والنداء يعرف الاسم أيضاً من جهة القصد، فبدخول النداء عليه أصبح معرفاً به وزال تعريفه السابق<sup>992</sup>.

الثاني: قول ابن السراج الذي رفض أن يكون الاسم العلم معرفة بالنداء فقط، بل هو باق على ما كان عليه من المعرفة، لأن القول بأنه أصبح معرفة بالنداء، يلزم أن يُنكَّر فيعرفه النداء<sup>993</sup>، وتابعه ابن جني<sup>994</sup>.

وقد أجاب عن هذه المسألة العُكْبَرِيُّ بوجهين:

الأول: موافق للمبرد والباقولي لأنه قال بتكثير العلم فيدخل عليه النداء فيعرفه.

الثاني: وافق فيه ابن السراج، حيث قال ببقاء التعريف، وبدخول يا يزِيل الاشتراك في العلم<sup>995</sup>. وهذا منه حسن يمكن أن يزِيل الخلاف في المسألة، وهو تعليل جيد.

وقد ردَّ الرضِّي على المُبَرِّد والمازني في أنه لا مانع من الجمع بين العلمية والنداء قائلاً: "ولا حاجة إلى ما ارتكبا، إذ لا منع من كون الشيء المعين مواجهاً مقصوداً بالنداء، وأي محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين"<sup>996</sup>.

---

<sup>990</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 205/4.

<sup>991</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص 617

<sup>992</sup> ابن الوراق، علل النَّحْو، ص 341.

<sup>993</sup> ابن السراج، الأصول، 330/1.

<sup>994</sup> ابن جني، اللُّمَع، ص 79.

<sup>995</sup> العُكْبَرِيُّ، التبيين، ص 445.

<sup>996</sup> الرضِّي، شرح الكافية، 339/1.

ومن الجدير بالذكر أن النُّحَاة أحياناً يتعاملون مع اللغة كأنَّها كائنات حقيقية، فيفسرون ظواهرها تفسيراً عقلياً وحسياً بحثاً، ففي مسألتنا هذه يدافع الباقُولي عن مذهب المُبَرِّد في وجوب إزالة المعرفة عن الاسم العلم؛ فيتكرر ويتهيأ لدخول مُعَرِّفٍ آخر، وهو النداء؛ فيتعرف من جديد ويزيل عنه تنكره، ويُقَوِّي دليله هذا بأن العلم مثل: زيد لا يجوز أن يدخل عليه الألف واللام؛ لأنه معرفة بالعلمية؛ لهذا يبدو أن قول الرُّضِي أليق باللغة وأكثر قبولاً في منطقتها حيث رأى أنه لا مانع من وجودهما معاً في الاسم العلم، لأن النداء يزيل الاشتراك الموجود في العلم كما ذهب إليه العُكْبَرِيُّ في أحد قوليه. وبناء على هذا يمكن القول: أن مسألة جواز وجود معرفين في كلمة واحدة ينبغي أن يُدرَس على أساس من حصول الفائدة وزيادة في المعنى -فلكلّ نوع من أنواع المعارف وظيفة وماهية تختلف عن غيرها- لا على تصوير اللغة بصورة حسية عقلية بعدم قبول معرفين في كلمة واحدة، وهذا ما نستشفه من موقف سَبِيوَيْه عندما قال يُكْتَمَى بالنداء عن الألف واللام في نحو قولهم: يا رجل، لحصول الفائدة بأحدهما، واللغة دليل على المعاني، فلما جاز التعبير بأقل الكلمات كان أحسن عند أهلها.

لذا على النُّحَاة أمّا أن يلتزموا بالمنهج العقلي في كل المباحث، أو يدعوها وألا يكون هناك ازدواج في تعليلهم لظواهر النُّحُو، فإن لم يكن من الجائز النقاء مُعَرِّفَيْن في كلمة واحدة؛ لأنه مرفوض عقلاً لا لغة -وهذا قول عدد كبير من النُّحَاة وعلى رأسهم المُبَرِّد ودافع عنه الباقُولي- فَجَعَلُ كلمةٍ واحدةٍ مثل: حاشا حرفاً تارة، وفعلاً تارة -لدى معظم النُّحَاة، واسماً تارة أخرى لدى بعضهم الآخر- أولى بعدم الجواز عقلاً ومنطقاً، وكذلك جعل مذ ومنذ اسماً حيناً، وحرفاً حيناً آخر، فنراهم يسرفون في استخدام العقل والالتزام بقوانينه وتنفيذها بصرامة، فيرفضون ما رفضه العقل ويجيزون ما أجازته في بعض المواضع كما في مسألتنا هذه، وفي مواضع أخرى يغفلون عن قوانين العقل ومنطقه ويتسامحون في تجاوز بعض مبادئه كما في كلمة حاشا، فهذا التذبذب في تعاليلهم للظواهر النُّحوية دليل على أن للنُّحُو طبيعة خاصة غير خاضعة لسلطان العقل أو المنطق، وإن اتفق معهما في كثير من الأمور.

#### 5.2.8.2. المسألة الثانية: علة نصب المنادى

علل الباقُولي لنصب المنادى بأنه في الأصل مفعول به، وأداة النداء قائمة مقام الفعل - وهذا ما نص عليه صاحب اللُّمَع<sup>997</sup> - فقولك: يا زيد، كأنك قلت: أناديه، وأدعوه، والدليل على أنه

<sup>997</sup> ابن جَنِّي، اللُّمَع، ص 81.

نائب مناب الفعل ميلهم لـ يا، والأصل في الحروف ألا تمال، ولكن أميلت يا لقيامها مقام الفعل<sup>998</sup>.  
فالباقولي يعلل لهذه المسألة من وجهين:

الأول: نصب المنادى بـ (يا) لقيامها مقام الفعل المحذوف.

الثاني: إمالة حرف (يا) دليل على صحة نيابة (يا) مناب الفعل، لأن الحروف لا تمال.  
فهو تعليل للوجه الأول.

واختلف النحاة في عامل النصب في المنادى على قولين:

الأول: النصب بفعل مضمر وهو قول سيبويه والجمهور حيث ذهب إلى أنه منصوب  
بفعل مضمر متروك إظهاره إذا كان مضافاً، وأما المفرد فهو مرفوع في موضع اسم منصوب<sup>999</sup>.  
وتابعه المبرد<sup>1000</sup> والجرجاني وذهب إلى أن في مجيء (يا) دليلاً على الفعل المحذوف الذي  
نصب المنادى للاختصار ورفع اللبس؛ لأنه لو ظهر الفعل لفهم منه الخبر، والمنادى من الأساليب  
الإنشائية<sup>1001</sup>، وإليه ذهب ابن عصفور<sup>1002</sup>. ورد الرضي على القائلين بأن النداء إنشاء والفعل  
خبر بأن الفعل قد يقصد به الإنشاء، ولكن الأولى أن يقدر بالفعل الماضي، لأن الأفعال الإنشائية  
غالباً ما تكون بلفظه<sup>1003</sup>.

واختاره ابن مالك قائلاً: "وناصبه أنادي لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال،  
وقصد الإنشاء"<sup>1004</sup>، وعليه أبو حيان، والسُّيوطي ونسبه للجمهور<sup>1005</sup>.

---

<sup>998</sup> الباقولي، شرح المنع، ص 617-618.

<sup>999</sup> سيبويه، الكتاب، 2/182.

<sup>1000</sup> المبرد، المقتضب، 4/202.

<sup>1001</sup> الجرجاني، المقتصد، 2/753.

<sup>1002</sup> ابن عصفور، شرح الجمل، 2/178.

<sup>1003</sup> الرضي، شرح الكافية، 1/312.

<sup>1004</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 3/385.

<sup>1005</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 13/222، والسُّيوطي، همع الهوامع، 3/33.

الثاني: النصب بـ (يا) وهو قول ابن السَّرَّاجِ إذ اعتلَّ لنصب المنادى بـ (يا) لنيابتها عن الفعل<sup>1006</sup>، وأخذ به ابن جِنِّي في اللُّمَعِ، وتابعه الباقولي واعتلَّ له -كما مرَّ- والعُكْبَرِيُّ رجحه لعدة أوجه، وهي:

الأول: أنَّ الكلام يتم بها وبمنصوبها، وهذا شأن الأفعال لا الحروف. الثاني: أنها تُمال، والإمالة لا تكون للحروف، وقد سبقه إليه الباقولي. الثالث: تعليق الحرف بها في قولهم: يا لزيد. الرابع: نصب الحال بها في نحو قولهم: يا زيدُ جالساً<sup>1007</sup>.

وردَّ على هذا القول بأنَّه لو كان العامل في المنادى حرف النداء نيابة عن فعلها المحذوف لما جاز حذفها لعدم جواز الجمع بين العوض المحض والمعوض في الحذف<sup>1008</sup>.

وهناك قول آخر في المسألة -يُعدُّ قولاً ثالثاً- لابن جِنِّي عندما ذهب إلى أن يا تعمل بنفسها لا بنيابتها عن الفعل المحذوف، فقال معللاً: "إن (يا) نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال أَدْعُو وأنادي، في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول... ويا نفسها في المعنى كـ أَدْعُو"<sup>1009</sup>، ويؤكد ذلك بأنها تنصب ما بعدها كما ينصب الفعل المفعول؛ لذا لما صارت قوية الشبه بالفعل عملت النصب بنفسها<sup>1010</sup>. لقد بالغ ابن جِنِّي في أمر يا النداء، حتى أوصلها إلى مرتبة الفعل، ولكن رُدَّ عليه بأنه لو كانت عاملة كالفعل لجاؤ الضمير إذا نودي متصلاً بها لا منفصلاً، ولكن ما ورد عن العرب يناقض مذهب ابن جِنِّي فقد ورد: يا إياك، وليس: ياك، والضمير ينفصل حين يحذف العامل مثل: وأما أنت منطلقاً انطلقت<sup>1011</sup>.

وأضاف السهيلي قولاً آخر<sup>1012</sup> فرأى أن المنادى منصوب بالقصد إليه، ويستدل على أن يا ليست بعاملة، نصب الاسم بدونها كقوله تعالى: (يوسف أعرض)<sup>1013</sup>. وهذا الذي ذهب إليه

<sup>1006</sup> ابن السَّرَّاجِ، الأصول، 333/1.

<sup>1007</sup> العُكْبَرِيُّ، التبيين، ص 443.

<sup>1008</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 385/3. وأبو حيان، التذييل والتكميل، 222/13.

<sup>1009</sup> ابن جِنِّي، الخصائص، 277/2. وقد أطال في الدفاع عن هذا القول في أكثر من موضع من كتابه ينظر: الخصائص 186/1 وما بعدها، 177/2 وما بعدها.

<sup>1010</sup> ابن جِنِّي، الخصائص، 278/2.

<sup>1011</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 222/13.

<sup>1012</sup> السهيلي، نتائج الفكر، ص 61-62.

<sup>1013</sup> سورة يوسف، 29.

عامل معنوي يستغنى عنه بالعامل اللفظي، ويُردُّ عليه بأنَّ الاسم منصوب بفعل مقدر حسب قول الجمهور.

والمخزومي يذهب إلى أن النصب ليس أثراً لعامل، ويرى أنه ليس من الضروري أن يكون لكل حركة عامل، وأن العامل اللغوي ليس كالعلة والسبب الحقيقيين<sup>1014</sup>.

وخلاصة المسألة أنَّ الباقولي خالف سيبويه والجمهور في جعل يا ناصبة للمنادى لكونها قائمة مقام الفعل، وقد سبقه إليه ابن السراج، وهو القول الذي أميل إليه وذلك لأنَّ الفعل الذي أضمر، لا يجوز إظهاره، ولو ظهر لفسد المعنى الذي يفهم من (يا) فهي للإنشاء، وفعل أنادي، أو أدعو للخبر في الأصل، وقد أوله الجمهور فحملوا الفعل على الإنشائية لتصحيح مذهبهم بأنَّ العامل فعل محذوف، ومما يضعف قول الجمهور أنهم تركوا الظاهر (يا) إلى المضمر، وأخرجوا المضمر (الفعل) من أصله (الخبرية) ليكون مثل الظاهر (يا) دالاً على الإنشاء، وهذا المضمر، متروك إظهاره، بل ممنوع إظهاره، ولا يمكن أن يظهر؛ لذا ينبغي ألا يبقى هناك شك في أن (يا) هي العاملة النصب، وأما ردهم على هذا بامتناع الجمع بين العوض والمعوض فصحيح، لو جاز أن يظهر المعوض أحياناً، فعدم ظهوره أبداً دلَّ على أنه متروك أمره فلا يُعدَّ معوضاً حقيقياً، لأنه لو كان كذلك لظهر أحياناً، ثم أن عمل (يا) ليس بأضعف من عمل عامل غير جائز إظهاره، وما يدل عليه يا مخالف له في الوظيفة، فقويت (يا) لما أشبهت الفعل من عدة جهات كما ذكرها أصحاب القول الثاني، وهذا الشبه القوي بالفعل هو الذي دفع ابن جني إلى جعل (يا) عاملة بنفسها لما تحملها من معاني الفعل، وهو ليس ببعيد عن الصواب لولا ما أورده عليه الجمهور من الردود.

### 5.2.8.3. المسألة الثالثة: علة بناء المنادى المفرد، وعلة اختيار الضم

علَّ الباقولي لبناء المنادى المفرد العلم بقوله: "لكنه بني لوقوعه موقع المبني، ألا ترى: أنك إذا قلت: يا زيد، كأنك قلت: يا أنت. و(أنت) مبني، فكذا ما وقع موقعه، وجب أن يكون مبنيًا، وكان حقه السكون، لكنه حُرِّك، لأتَّه قبل النداء، كان معرباً"<sup>1015</sup>.

<sup>1014</sup> المخزومي، في النَّحو العربي نقد وتوجيه، ص 82.

<sup>1015</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص 618.

وهذا ما ذهب إليه المُبَرِّد، وابن السَّرَّاج، وأبو علي، والرُّمَّاني، وابن الورَّاق، وأبو البركات عمر الكوفي، والأنباري، والعُكْبَرِيُّ، وابن يعيش، وابن عُصْفُور، والرَّضِي<sup>1016</sup>.

ومنهم من اعتلَّ لبنائه بأنه مشابه لكاف الخطاب من أوجه ثلاثة: التعريف، والخطاب، والإفراد<sup>1017</sup>.

وأما سِيَبَوِيَّه فذهب إلى أن المنادى المفرد بني على الضم لما كثر استعماله فطلبوه للخفة تشبيهاً بالأصوات التي تنتهي الصوت عندها، فكذاك المفرد الذي يكون قصيراً فقال: "فأما المفرد إذا كان منادى، فكلَّ العرب ترفعه بغير تنوين وذلك؛ لأنَّه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حوب، وما أشبهه"<sup>1018</sup>.

وبين الباقولي بأنه حُرِّك - وإن كان الأصل في البناء السكون - لأنه كان معرباً قبل النداء، واختير الضم بعد أن صار إلى البناء؛ لأنَّه منصوب إذا كان نكرة، وعند إضافته إلى المتكلم وجب كسره لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، فلم يبقَ إلا الضم، بمعنى آخر: اختير الضم للاضطرار، وللتفريق بين ما كان عليه قبل البناء، ونظيره قبل وبعد بنيا على الضم للعلة نفسها<sup>1019</sup>، وهذا ما علل به ابن الورَّاق والأنباري<sup>1020</sup>.

وقد سبقهم الخليل من قبلُ عندما أشبهه بقبلُ وبعدُ في المفرد، وفي الإضافة بقبلكُ وبعدكُ، نحو: يا عبدَ الله، فهو شبيهه بقولهم: هو قبلكُ، ويا زيد ويا عمر، شبيهان بقوله تعالى: (لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ)<sup>1021</sup>، ويا رجلاً شبيهه بقولهم: قبلاً وبعداً<sup>1022</sup>، فقد أدرك الخليل هذا التطابق في

---

<sup>1016</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 204/4، وابن السَّرَّاج، الأُصُول، 333/1، وأبو علي، الإيضاح، ص229، والرُّمَّاني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شبية، ص120، وابن الورَّاق، علل النُّحو، ص334، وأبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللُّمع، ص364، الأنباري، الإنصاف، 277، والعُكْبَرِيُّ، اللباب، ص224، وابن يعيش، شرح المفصل، 321/1، وابن عُصْفُور، شرح الجمل، 183/2، والرَّضِي، شرح الكافية، 315/1.

<sup>1017</sup> الأنباري، الإنصاف، 277، وابن مالك، شرح التسهيل، 396/3.

<sup>1018</sup> سِيَبَوِيَّه، الكتاب، 185/2.

<sup>1019</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص618.

<sup>1020</sup> ابن الورَّاق، علل النُّحو، ص334، والأنباري، أسرار العربية، ص225.

<sup>1021</sup> سورة الروم، 4.

<sup>1022</sup> سِيَبَوِيَّه، الكتاب، 183/2.

هذه الحالات الثلاثة بين المنادى وقبل وبعد. وكثيراً ما يلتجأ النُّحاة في تحليل ظواهر النُّحو إلى حمل الشبيه على الشبيه، وهو القياس الشكلي.

وهذا مذهب البصريين والفراء من الكوفيين<sup>1023</sup>، اتفقوا على بناء المنادى المفرد العلم على الضم، وموضعه النصب. وقد نسبه أبو حيان إلى سائر الكوفيين والبصريين، مع اختلافهم في سبب البناء<sup>1024</sup>.

وأما الكوفيون فخالفوا البصريين وذهبوا إلى أن المنادى المفرد المعرفة معرب مرفوع بلا تنوين، واعتلوا لمذهبهم بأنهم رفعوه لتجرده عن العوامل الناصبة والرافعة والخافضة، فتجنبوا الخفض لكي لا يلتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وتجنبوا النصب لكي لا يلتبس بغير المنصرف، فبقي الرفع، فرفعوه بغير تنوين ليتميز عن المرفوع بعامل<sup>1025</sup>، فهو معرب إذ لا موجب لبنائه، وهذا التأويل يتنافى مع نظرية العامل، ولا نظير له في العربية حيث لا مُعَرَّب بلا مُعَرِّبٍ، فالنُّحاة عادة يتكفون ليكون تحليلهم موافقاً لتلك النظرية، وهؤلاء ابتعدوا بهذا عما أسس عليه النُّحاة نظريتهم، ويقال لهم أي عامل تقصدون، ولماذا تجرد هنا، ولم يتجرد في المنادى المنصوب؟ فإن كانت يا هي العاملة فهي موجودة، وإن كانت نائبة عن العامل فهي موجودة، فأى شيء تقصدون؟ أليس العامل واحداً في قولهم: يا زيد، ويا رجل، ويا رجلاً.

وقد رُدَّ بأنه لو كان مرفوعاً لما أجاز قولهم: يا تميم أجمعين، وأجمعون، جاز الوجهان، الأول على الموضع، والثاني على اللفظ، فبجوازه بطل ما ذهب إليه نحاة الكوفة<sup>1026</sup>.

وأما الفراء وإن وافق البصريين على بناء المفرد العلم إلا أنه خالفهم في العلة فذهب إلى أنه مبني؛ لأنه وقع بين صوتين مديدين: أصله يا زيدا، فالصوت الأول هو الياء في يا، والثاني هو الألف في آخر كلمة زيدا، فاستغنوا بأولهما (يا) عن ثانيهما، فبنوا على الضم بعد حذف الألف تشبيهاً بـ قبل، وبعد، لأنه مرادة بعد الحذف<sup>1027</sup>.

وفيما تقدم يتبين أن النُّحاة اختلفوا في تحليل هذه المسألة على قولين:

<sup>1023</sup> الأنباري، الإنصاف، ص275.

<sup>1024</sup> أبو حيان، التذيل والتكميل، 221/13.

<sup>1025</sup> الأنباري، الإنصاف، ص275.

<sup>1026</sup> أبو حيان، التذيل والتكميل، 221/13.

<sup>1027</sup> الأنباري، الإنصاف، ص275-276، والرضي، شرح الكافية، 314/1.

الأول: وهو قول جمهور البصريين القائلين ببناء المنادى المفرد العلم ووافقهم الفرء من الكوفيين، وقد اختلفوا فيما بينهم في تعليل بنائه. فسَيَبِّوِيَه ذهب إلى أنه مبني لشبهه بالأصوات، والفرء اعتلَّ بأنه وقع بين صوتين مديدين استغنى بالأول عن الثاني، فبني على الضم بعد أن نوي فيه الثاني تشبيهاً بقبل وبعد. وسائر الجمهور اعتلوا لبنائه بالشبه بالاسم المبني ووقعه موقعه.

الثاني: وهو قول الكوفيين القائلين بإعرابه واعتلوا لمذهبهم بأنهم لم يجدوا ما يوجب بناءه، أي لم يرضوا بالتعاليل السابقة.

والناظر في اعتلالاتهم يجد أنهم قد اضطربوا فيها، كما اضطربوا في ناصب المنادى، عندما صنفوا أسلوب النداء في المنصوبات وشبهوا المنادى بالمفعول؛ لأنه ورد منصوباً في النكرة غير المقصودة، والمضاف والشبيه بالمضاف، لم يظهر كبير خلاف بينهم إلا في الناصب، وفي المفرد حصل عندهم إشكال عندما وجدوا أن العرب ترفعه وهو من المنصوبات، لأن العامل عند بعضهم فعل مقدر، وعند الآخرين يا نائبة عن الفعل، والمنادى منصوب على الشبه بالمفعول، فاضطر معظم النحاة إلى القول ببناء المفرد لما وجدوه مخالفاً لقواعدهم، فكان لا بدّ من تقديم سبب لهذا الاستثناء، فالتجأ سائر النحاة إلى التشبيه لأنهم اعتلوا لمجيء الأسماء مبنية بالشبه بالحروف أو وقوعها موقعها، فكانت حاضرة في أذهانهم هذه العلة في بناء الأسماء؛ لأنها علة كثيرة الدوران على لسان النحاة، ولكن هنا القياس مع الفارق فقد شبهوا هنا الاسم بالاسم، ولم يشبهوا الاسم بالحرف، وهذا لا نظير له في غير هذه المسألة، ومما يضعف من علتهم هو أن هذه الأسماء تثنى وتجمع في النداء، لذلك قالوا: تبنى على ما ترفع به، وهذا أيضاً لا نظير له إلا في باب (لا) النافية للجنس، أي البناء على حركة أو حرف. وأما تعليل الفرء فقد جعل الندبة أصلاً للنداء، واعتلَّ باستغناء الالف الأول عن الثاني، ويرد عليه بأن المنادى غير المقصودة جاءت منصوبة نحو: يا رجلاً، فهلاً بنيت هنا أيضاً كما بنيت في نحو: يا زيد.

وأما تعليل سَيَبِّوِيَه فقد جعله بمنزلة الأصوات فكان حذف التنوين لكثرة الاستعمال، وقد بني لاختلاطه بالحرف الذي يُدعى به المنادى، ويرد عليه بأن النكرة غير المقصودة مفرد أيضاً ولكنه ورد منصوباً، بخلاف المقصودة والعلم.

وأما علة الكوفيين فقد بان فسادها لما اعتلوا بأنه معرب بلا عامل لفظي أو معنوي، وأن التنوين محذوف للفرق بين المعرب بعامل، والمعرب بلا عامل فهذا مما لا نظير له.

وقال أبو حيان: "وقد أطل النُّحويون بذكر هذه المذاهب والاستدلال لها، وإبطال ما يبطل منها في أوراق كثيرة، ولا طائل تحتها، ولا هو مما يحتاج إليه، إذ ليس خلافاً في كيفية نطقٍ، ولا في معنى كلامٍ" <sup>1028</sup>.

وكان للمحدثين آراء في هذه المسألة، ومنهم مصطفى إبراهيم صاحب إحياء النُّحو الذي أراد وضع قاعدة جديدة في هذه المسألة فقال: "متى أريد بالمنادى المنون معين، حُرِّم التنوين الذي هو علامة التنكير؛ ومتى حُرِّم التنوين ضم آخره فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم" <sup>1029</sup>، فهو يريد بهذا بأن الضم ليس إلا خوفاً من الالتباس بالمضاف إلى المتكلم - وهذا ما ذهب إليه النُّحاة القدامى - بعد أن حذف التنوين في المعين والمعرف من المنادى، لأن التنوين للتنكير، ووافق النُّحاة في جعل الضمة حركة بناء، لا إعراب <sup>1030</sup>، وأيده المخزومي فيما ذهب إليه <sup>1031</sup>.

وأما عبد الرحمن أيوب فقد تناول المسألة من منظور مختلف فقد ذهب إلى أنه لا يصح تحديد البناء والإعراب من الأسماء بناء على مواقعها الإعرابية، بل البناء والإعراب تعين بخصوصها لا بموقعها الإعرابي بمعنى أن الاسم المعرب لا يكون معرباً في موقع ومعرباً في موقع آخر، فكيف يكون زيدٌ في نحو قولهم: جاء زيدٌ فاعل مرفوع، وفي قولهم: يا زيدُ منادى مبني على الضم <sup>1032</sup>.

والذي دفع النُّحاة إلى القول ببناء المفرد هو مجيئه غير منوناً، والاسم المعرب ينون إلا إذا كان معرباً بالألف واللام، أو الإضافة، وفي المنادى خرج عن الحالتين فاضطروا إلى القول ببنائه، واختيار الضم كان اضطراراً من الالتباس كما مرَّ.

ربما لكي نصل إلى سبب وجيه في تعليل منادى المفرد العلم والنكرة المقصودة دون غيرهما، علينا أن نبحث عن نقطة اشتراك بينهما، بحيث لا يشاركهما فيها المنادى المضاف وشبيهه، ولا النكرة غير المقصودة، فإن قلنا: إنَّ السبب هو المعرفية لرأينا أن النكرة المقصودة

<sup>1028</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 247/13.

<sup>1029</sup> مصطفى إبراهيم، إحياء النُّحو، ص 63.

<sup>1030</sup> مصطفى إبراهيم، إحياء النُّحو، ص 62-63.

<sup>1031</sup> المخزومي، في النُّحو العربي، ص 306.

<sup>1032</sup> أيوب، دراسات نقدية في النُّحو العربي، ص 46-47.

ليست بمعرفة فبطلت المعرفية أن تكون علة، وإن قلنا: إن السبب هو الأفراد لوجدنا مشاركة النكرة المقصودة للنكرة غير المقصودة فيه؛ فبطل الأفراد أن يكون سبباً، وإن قلنا: إن السبب هو الشبه بالممكني في الأفراد والتعريف، والخطاب، كان باطلاً لأن الأفراد والتعريف بطلاً بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، وأما الخطاب فيشارك المضاف والنكرة غير المقصودة المفرد العلم فيه، فبطل أن يكون الخطاب علة، ولو كان الشبه بالأصوات سبباً لوجب أن تبنى النكرة غير المقصودة أيضاً، ولما امتاز النكرة المقصودة عن غير المقصودة، فبطل أن يكون الشبه بالأصوات علة، ولو كان الاستغناء بالألف الأول عن الثاني سبباً لوجب أن يبنى غيرهما من حالات المنادى أيضاً، ولو كان التعيين والقصد هما السبب لوجب أن يبنى المضاف أيضاً إلا أنه امتنع عن البناء لإضافته فبقي على النصب، ولهذا يغلب على الظن أن التعيين والقصد هما العلة.

### 5.2.9. علل حروف الجر

#### 5.2.9.1. المسألة الأولى: علة فتح اللام الجارة مع المضمّر، وكسرها مع

#### المُظْهَر

اعْتَلَّ الباقولي لهذين الموضعين بأن الأصل في اللام الجارة الفتح مثل قولهم: إن هذا لك؛ لأن الإضمار يردّ الشيء إلى أصله، وأما كسر اللام مع المُظْهَر فللفرق بين اللام الجارة واللام الابتداء. وقد ضربوا مثلاً للتوضيح فقالوا: إن هذا لزيد، إذا أردت أنه هو، وإنّ هذا لزيد، إذا أردت بأنه ملك له، والعلة هنا علة الفرق، وقد اعْتَلَّ بعلّة سِينِيَوِيَه<sup>1033</sup> كما تابعه غيره من النحاة<sup>1034</sup>.

وتأييداً لعلته عمّا يمكن أن يشكل عليها ردّ على من يعترض عليه بأن عمل الجر يكون فارقاً لهما، فإن اللام الجارة تجر الاسم بعدها بخلاف اللام الابتداء، فأجاب بأن هذا صحيح فيما يظهر فيه الإعراب، ولكن هناك أسماء لا تظهر عليها علامات الإعراب، مثل قولهم: إن هذا لموسى، إن هذا لموسى، فكان لا بد من كسر اللام للتفريق بين اللامين<sup>1035</sup>.

<sup>1033</sup> سِينِيَوِيَه، الكتاب، 376/2-377.

<sup>1034</sup> المُبْرَد، المُقْتَضَب، 4/ 254-255. ابن جَبِّي، سر الصناعة، 1/ 326، 328، وابن يعيش، شرح المفصل،

26/8، والرضي، شرح الكافية، 4/ 291.

<sup>1035</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 209.

وأما من ادعى بأنه لا اكثرات بفتح اللام وكسرها في مثل قولهم: إنَّ هذا لأنت، وإن هذا لك، ففي كليهما فتح اللام والمعنى واضح. فردّ عليه بقوله: "إنَّ المعنى الذي ذكرناه معنى صواب. وفي قولهم: المال لك، وإنك لأنت، وإن هذا لأنت، يتبين المعنى بشي آخر... فالمقصود، الفرق بين المعنيين. فمرة يتبين بفتح اللام، وكسرها، ومرة يتبين باختلاف المُضْمَرين بعده"<sup>1036</sup>.

وبهذا يتبين أن الباقولي وسائر النحاة اتخذوا مما نص عليه سيبويه علةً منعاً للبس ربما يغير الكلمة عن أصلها، وحفاظاً على سلامة المعنى من التحوير والتغير، وأن علة منع اللبس كثيراً ما يعلل بها النحاة الظواهر اللغوية.

### 5.2.9.2. المسألة الثانية: علة حرفية رَبّ

اعتلَّ الباقولي لحرفية ربّ بإبطال مذهب الكوفيين الذين قالوا إنه اسم لأنه نقيض كم، فكما أن كم للعدد والكثرة، كذلك رب للعدد والقلة، فكان اسماً جرياً على نقيضه، وقد أبطل الباقولي قولهم بأننا لم نقل باسمية كم لما ذكرتموه، وإن (كم) عندنا اسمٌ لدخول حرف الجر عليه، كقولهم: بكم ثمن الشاة؟ ولأنه يُخْبَرُ عنه، كقولهم: كم مالك؟ وليس في رب مما اعتلنا به لاسمية كم؛ لذا فهو عندنا حرف<sup>1037</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه الباقولي هو مذهب سيبويه<sup>1038</sup>، وجمهور البصريين وقد سبقه إلى هذا التعليل المُبرِّد، وابن السراج<sup>1039</sup>. واختاره ابن مالك وأبو حيان<sup>1040</sup>.

وأما الكوفيون فقد اعتلوا لمذهبهم بأربعة أوجه<sup>1041</sup>:

الأول: وقوعه في صدر الكلام، وليس من شأن حروف الجر المجيء في أول الكلام، وإنما مكانها وسط الكلام لكونها أداة ربط بين الفعل والاسم.

الثاني: حروف الجر تعمل في المعرفة والنكرة، وهذا لا تعمل إلا في النكرة.

<sup>1036</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص210.

<sup>1037</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص511.

<sup>1038</sup> سيبويه، الكتاب، 161/2.

<sup>1039</sup> المُبرِّد، المُقتَضَب، 65/3 ابن السراج، الأصول، 416/1.

<sup>1040</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 279/11.

<sup>1041</sup> الأنباري، الإنصاف، 320.

الثالث: اقتصار عمل رب على نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في الموصوفة وغير الموصوفة.

الرابع: عدم جواز إظهار الفعل المتعلق به رب. فكلّ ما تقدم دلّ على أنه ليس بحرف.

والرّضي رجّح مذهب الكوفيين؛ لأنه نقيض كم، ولأنه معنى قولهم: رَبّ رجل، أصله: قليل من هذا الجنس، كما يدلّ كم في أصله على كثير من هذا الجنس، وذهب إلى أنه مبتدأ أبداً، ولا خبر له<sup>1042</sup>.

أجاب الباقولي عن الوجه الأول: بأن رب استحق صدارة الكلام للشبه بحرف النفي، لتضمنه معنى التقليل، والتقليل يقارب النفي، وحرف النفي له صدر الكلام<sup>1043</sup>. وأجاب الأنباري عن الثاني بأن رَبّ للتقليل والنكرة دالة على الكثرة، فكان دخوله عليها للتقليل، وعن الثالث بأن رب اختص بالنكرة الموصوفة عوضاً عن الفعل الذي تعلق به. وعن الرابع بأنه حذف اختصاراً وإيجازاً<sup>1044</sup>.

والذي يبدو أنّ قول القائلين بالحرفية هو الراجح؛ لأنه لا يتميز بما يتميز به الأسماء من الصفات والخصائص، وما استدل به الكوفيون أجاب عنه نحاة البصرة، وهو لما فيه من خصائص يختص بها دون سائر الحروف، ولكنها لا تجعل منها اسماً.

---

<sup>1042</sup> الرضي، شرح الكافية، 297/4.

<sup>1043</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص512.

<sup>1044</sup> الأنباري، الإنصاف، ص320-321.

## 6. علل النواسخ والتوابع وموضوعات آخر

سنتناول في هذا الفصل الحديث عن علل النواسخ والتوابع والحروف والعدد بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة إلى علل الإعراب والبناء في الأفعال وعلل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات من الأسماء، وذلك في مبحثين.

### 6.1. علل النواسخ

ويشتمل علل النواسخ في هذا المبحث على علل كان وأخواتها، وإن وأخواتها، ولا النافية للجنس، وأفعال المقاربة وأفعال القلوب.

#### 6.1.1. علل كان وأخواتها

##### 6.1.1.1. المسألة الأولى: علة فعلية كان وأخواتها، وعلة تسميتها بالأفعال

###### الناقصة

علل الباقولي لأثبات فعلية كان وأخواتها من وجهين:

الأول: أن الضمائر تتصل بها كاتصالها بسائر الأفعال.

الثاني: أنها تتصرف، وفي تصرفها دليل فعليتها؛ لأن التصرف من خصائص الفعل<sup>1045</sup>.

وهذا ما ذهب إليه سيبويه<sup>1046</sup>، والمبرد<sup>1047</sup>، وابن السراج إذ يقول: "وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن زمان فقط، وما كان في معانها من لفظه لفظ الفعل، وتصاريفه تصاريف الفعل، نقول: كان، ويكون، وسيكون، وكائن، فشبهوها بالفعل لذلك، فأما مفارقتها للفعل الحقيقي فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان"<sup>1048</sup>. فهو بهذا يلخص العلتين: علة الفعلية وهي التصريف، وعلة تسميتها بالناقصة وهي الدلالة على الزمان فقط.

<sup>1045</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص333.

<sup>1046</sup> سيبويه، الكتاب، 1/45-46.

<sup>1047</sup> المبرد، المقتضب، 4/87.

<sup>1048</sup> ابن اسراج، الأصول في النحو، 1/82.

وتابعهم ابن الورّاق والعُكْبَرِيُّ فاعتلوا أيضاً بعلتين: التصرف، واتصال الضمير، ودلالاتها على الزمان<sup>1049</sup>، وتابعهم ابن يعيش، ورأى أنها أفعال العبارة واللفظ لدخول علامات الأفعال عليها مثل: السين وقد، وسوف، وتتصرف<sup>1050</sup>.

وقد نسب الأنباري القول بفعلية هذه الكلمات إلى جمهور النُّحَاة، وذكر بأن بعضاً منهم - دون أن يسميهم- ذهب إلى حرفية كان وأخواتها لعدم دلالتها على المصدر، ورجح قول الأكثرية بما اعتلَّ به من سبقه من النُّحَاة أي بالتصرف واتصال الضمير بها<sup>1051</sup>. وقد سبقه الباقولي إلى ذكر الخلاف في المسألة<sup>1052</sup> بيد أنه خلاف لا يكاد يذكر إلا خلافهم في ليس وهو ما سنتناوله في المسألة الآتية.

يبدو أنه لا خلاف على فعلية هذه الفئة، ولكن اختلفوا في سبب تسميتها بالأفعال الناقصة، وفي المسألة قولان:

وقد ذكر الباقولي أن مذهب ابن جني<sup>1053</sup> وأستاذه أبي علي<sup>1054</sup> في هذه المسألة -وهو الأظهر عنده- هو أنّ هذه الأفعال تدلّ على الزمان المجرد عن الحدث، وأخبارها تعويض عن الحدث المسلوب عنها، فقولهم: كان زيد قائماً، فالوقوف عند كان زيد دلّ على الزمان المجرد، وبذكر قائماً دلّ الفعل على الحدث أيضاً فكان عوضاً عن الحدث، ودكّر قول غيرهما أيضاً<sup>1055</sup>. فهو بهذا يعلل تسمية هذه الأفعال بالناقصة لأنها ناقصة الدلالة؛ أي اقتضت دلالتها على الزمان دون الحدث، والأخبار عوض عن الحدث.

---

<sup>1049</sup> ابن الورّاق، علل النُّحُو، ص245، والعُكْبَرِيُّ، اللباب، ص122.

<sup>1050</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 84/2.

<sup>1051</sup> ينظر: الأنباري، أسرار العربية، ص132-133.

<sup>1052</sup> ينظر: الباقولي، شرح اللُّمَع، ص333.

<sup>1053</sup> ينظر: ابن جني، اللُّمَع، ص36.

<sup>1054</sup> أبو علي، المسائل الحلبيات، ص222.

<sup>1055</sup> الباقولي، شرح اللُّمَع، ص333-334.

هذا هو القول الأول: وهو اقتصار دلالتها على الزمن، وهذا ما ذهب إليه ابن السَّرَّاج، وأبو علي، وابن جَنِّي وابن الورَّاق، والباقولي والأنباري، والسهيلي، وابن يعيش<sup>1056</sup>، فقال ابن يعيش: "كان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها، فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان"<sup>1057</sup>.

وقد رأى الأزهري أن معنى التمام والنقصان يعود إلى كون هذه الأفعال مجردة للزمان وسلب منها الدلالة على الحدث، ونسبه إلى سَبِيئِيَّهِ والأكثرين من النُّحَاة<sup>1058</sup>.

القول الثاني: هو احتياجها إلى الخبر لإفادة المعنى، وعدم الاكتفاء بالمرفوع، بخلاف الأفعال التامة، وإليه ذهب الرَّمْحَشْرِي<sup>1059</sup>، واعتلَّ به الرُّضِي، وابن مالك<sup>1060</sup>، واعتمده أبو حيان<sup>1061</sup>.

واحتج ابن مالك لما ذهب إليه بعشرة أوجه، منها: أنهم يسمونها أفعالاً، والفعلية ما دلت على الزمان والحدث معاً، فإن دلت على الحدث فقط فهي مصادر، وإن دلت على الزمان دون الحدث فهي اسم زمان<sup>1062</sup>، ونسبه إلى سَبِيئِيَّهِ، والمُزْدِد، وسبقه إليه ابن يعيش، واستدلَّ له بأنه يأتي منها الأمر (كن جالساً)، واسم الفاعل (كائن) فلو كانت للزمان المجرد عن الحدث لما أتى منها الأمر لعدم تصوره بالزمان، وكذلك اسم الفاعل لا يبني من الزمان، وأن الخبر عوض منه<sup>1063</sup>.

---

<sup>1056</sup> ابن اسراج، الأصول في النُّحُو، 82/1، وأبو علي، الإيضاح، ص95، وابن الورَّاق، علل النُّحُو، ص248، والأنباري، أسرار العربية، ص133-134، السهيلي، نتائج الفكر، ص263، وابن يعيش، شرح المفصل، 2/84، والأشموني، شرح الأشموني، 235/1.

<sup>1057</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 2/84

<sup>1058</sup> الأزهري، شرح التصريح، 249/1.

<sup>1059</sup> ينظر: الرَّمْحَشْرِي، المفصل في صنعة الإعراب، دار ومكتبة الهلال، بيروت-لبنان، ط1، 1993م، ص264.

<sup>1060</sup> ينظر: الرضي، شرح الكافية، 178/4، ابن مالك، شرح التسهيل، 338/1.

<sup>1061</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 133/4، وارتشاف الضرب، 1151/3.

<sup>1062</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 338/1.

<sup>1063</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 370/2.

وأيد عباس حسن أصحاب هذا القول فذهب إلى أنّها سميت ناقصة لعدم اكتمالها إلا بخبرها لا لتجردها للزمن<sup>1064</sup>.

ومما سبق يتضح أنّ النُّحَاة اختلفوا في المراد من معنى النقص في هذه الأفعال، اتجه الفريق الأول -ومنهم الباقولي- إلى أنّ هذه الأفعال اتصفت بالنقص لعدم دلالتها على الحدث، وإنّما تدلّ على الزمن فقط، وذهب الفريق الثاني -وعلى رأسهم ابن مالك- إلى أنّها سميت بالناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع عن المنصوب، ولكي يتم المعنى لا بدّ من ذكره، ونسب كل منهما مقولته إلى سيبويه الذي لم يذكر هذا المصطلح، بل صرح بأنه لا يجوز الاقتصار في هذا الباب على الاسم دون الخبر كما لم يكن جائزاً في باب ظننت الاقتصار على المفعول الأول؛ لإتمام المعنى بالثاني<sup>1065</sup>، وكذلك قال: "كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تُخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"<sup>1066</sup>؛ لذا ترى أن كلا الفريقين استنبط من كلام سيبويه ما يفهم منه أنه مذهبه في مصطلح استحدثوه بعده واعتلوا بكلامه فيما هو بريء منه، فهو لم يفرق بين كان وأخواتها وبين غيرها من الأفعال إلا لأن مرفوعها ومنصوبها واحد، وهذا ما لا يجوز في الأفعال الأخرى وقد أكّده المُبَرِّد، ويُعدّ ابن السَّرَّاج أوّل من صرح بأن هذه الأفعال أفعال في اللفظ، وتدلّ على الزمان فقط، والذي أراه أن أصحاب القولين متفقون على عدم استغناء هذه الأفعال عن المنصوب سواء أكان للدلالاتها على الزمان فقط كما ذهب إليه أصحاب القول الأول، أم لعدم اكتمال المعنى بدون المنصوب كما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، أو لأن الفاعل والمفعول واحد حسب تعبير سيبويه والمُبَرِّد، وهذا أصح مما ذهب إليه الفريقان، فهذه الأفعال تختص بما يكون الفاعل والمفعول واحداً.

وعند إمعان النظر في حجج أصحاب القولين وعللهم نميل إلى ما ذهب إليه القائلون بأن عدم الاكتفاء بالمرفوع هو سبب ما اصطلح عليه النُّحَاة بالأفعال الناقصة وذلك لما يلي: أنه ذكر مصادر لهذه الأفعال، مثل: الكون، الصيرورة، والإصباح، ووقع دام بعد ما المصدرية، وجاء منها اسم الفاعل واسم المفعول، والأمر، وكذلك لما بين هذه الأفعال من الفروقات في المعاني ففعل صار بمعنى التحول والانتقال، فدلالته على الحدث ظاهرة جداً، ويفسد المعنى إن استعمل كان

<sup>1064</sup> عباس حسن، النُّحُو الوافي، 545/1.

<sup>1065</sup> سيبويه، الكتاب، 45/1.

<sup>1066</sup> سيبويه، الكتاب، 45/1.

أو غيره مكانه، ولو صح اقتصار هذه الأفعال في الدلالة على الزمان كأسماء الزمان كما صرحوا به لجاز قولهم: أصبح السفر، كما يجوز مع اسم الزمان في قولهم: السفر غداً<sup>1067</sup>.

وقد اتفق البصريون على أن هذه الأفعال ترفع الاسم وتتصب الخبر، وأمّا الكوفيون فقد اضطرب أقوال النحاة في مذهبهم:

نسب الباقولي إلى الفراء القول بأن المنصوب بعد كان حالاً وليس بخبر لها<sup>1068</sup>، والأنباري نسبه إلى الكوفيين وذكر استدلالهم بأن (كان) فعل غير متعد<sup>1069</sup>، وردّ عليهم نحاة البصرة بأنه يقع معرفة، نحو قولهم: كان زيد أخاك، ويقع ضميراً، نحو قولهم: كناههم، وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟<sup>1070</sup> وتابعه الكعبري في نسبه إلى الكوفيين<sup>1071</sup>.

وأبو حيان ذكر أن المذهب الكوفي هو أن كان وأخواتها تتصب الخبر، وتترك الاسم مبتدأ كما كان عليه قبل دخولها عليه، ورجح قول البصريين بأنها ترفع الاسم وتتصب الخبر، وزعم أن الفراء يرفع الاسم تشبيهاً بالفاعل، وينصب الخبر تشبيهاً بالحال<sup>1072</sup>. والسُّيوطي نسب للكوفيين القول بنصب الخبر حالاً وعند الفراء مشبهاً به، ورفع ما بعدها على ما كان عليه<sup>1073</sup>.

ولكن ابن عُصْفُور ينقل عن الكوفيين ما يفهم منه أنهم يقولون بأن المنصوب خبر كان، والمرفوع اسمها<sup>1074</sup>.

وهذا اضطراب واضح في نقل آراء الكوفيين والفراء، وقد نفى فاضل السامرائي ما نقله القدماء عنهم وذهب إلى أن موقف الكوفيين لا يختلف عن البصريين من الأفعال الناقصة في رفع الاسم ونصب الخبر، وفي تقسيمها إلى تامة وناقصة، واستدلّ بما ذكره ابن عُصْفُور عنهم،

---

<sup>1067</sup> السامرائي، فاضل، *تحقيقات نحوية*، دار الفكر، عمان-الأردن، ط1، 2001م، ص76-77.

<sup>1068</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص334.

<sup>1069</sup> الأنباري، الإنصاف، ص129.

<sup>1070</sup> الأنباري، الإنصاف، ص131.

<sup>1071</sup> العُكْبَرِي، التبيين، ص295.

<sup>1072</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 114/4-115.

<sup>1073</sup> السُّيوطي، همع الهوامع، 63/2.

<sup>1074</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 379/1.

واستشهد بأقوال من معاني القرآن للفراء<sup>1075</sup>، ولكن يبدو أن للكوفيين أكثر من قول في هذه المسألة أو اختلفوا فيما بينهم.

والمخزومي ينفرد بما ذهب إليه في نصب ما بعدها على التمييز لإزالته الإبهام في نسبة الصيرورة إلى الفاعل في نحو قولهم: صار الطين إبريقاً<sup>1076</sup>.

وما ذهب إليه جمهور النحاة في رفع الاسم ونصب الخبر، أو رفع الفاعل ونصب المفعول حسب تعبير سيبويه هو الراجح لقوة أدلتهم ولاضطراب الأقوال في النصب على الحال، وقد ردّه الجمهور بأدلة قوية.

### 6.1.1.2. المسألة الثانية: علة فعلية ليس ومجيئها على صيغة واحدة

خالف الباقولي أبا علي، وتابع سيبويه فذهب إلى أن (ليس) فعل قائلًا: "وأما (ليس): فإن سيبويه<sup>1077</sup>، وأصحابه، زعموا أنه فعل. وأبو علي خالفهم، فزعم: أنه حرف"<sup>1078</sup>.

ردّ الباقولي مذهب أبي علي وذهب إلى أن ليس، أصله: ليس، وهو فعل على وزن عَلِمَ، ولما جاء على صيغة واحدة أسكن وسطه، ليكون دليلاً على جموده، ولو تصرف لكان لاس، هذا فيما يتعلق بأصله وبابه<sup>1079</sup>.

وأما اعتلاله على فعلية ليس فكان من أربعة أوجه<sup>1080</sup>:

الأول: قياسه على عسى، فهو فعل رغم جموده، فكذاك ليس.

الثاني: اتصال الضمائر به كاتصالها بالأفعال، مثل: كنت، كنت، فكذاك: لست، ليست، ولو كان حرفاً مثل (ما) لما اتصل به هذه الضمائر.

الثالث: أنه مفتوح الآخر فكان شبيهاً بالفعل الماضي.

<sup>1075</sup> السامرائي، تحقيقات نحوية، ص 69.

<sup>1076</sup> المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 179.

<sup>1077</sup> سيبويه، الكتاب، 46/1.

<sup>1078</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 335.

<sup>1079</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 335.

<sup>1080</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 338.

الرابع: أنه يجوز تقديم خبره عليه، وبذلك ثبتت فعليته.

وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة كأمثال المبرّد، وابن السراج، والزّمخشرى، وابن عُصفور، والرّضي، وابن مالك، والسّيوطي، والأزهري<sup>1081</sup>، واعتلّ ابن يعيش بما اعتلّ به الباقولي وعمامة النحاة وزاد علة أخرى وهي لحاق تاء التأنيث الساكنة وقفاً ووصلاً<sup>1082</sup>.

وهناك قول في المسألة -ذكره الباقولي وردّ عليه- وهو لأبي علي الفارسي، وعلل لمذهبه من عدة أوجه<sup>1083</sup>:

الأول: أنه غير متصرف، والأفعال متصرفة.

الثاني: أنه ليس في الأفعال ما هو على صيغته.

الثالث: دلالاته على النفي لا على الحدث والزمان، والأفعال قسمان عنده: ما يدلّ على زمان فقط، وما يدلّ على زمان وحدث، و(ليس) خارج عن القسمين.

وأبو البركات عمر الكوفي ذهب مذهب أبي علي، وقال بحرفية ليس، وأنه حرف ضد (كان)، وبه تنفى الحال، ويثبت بكان الماضي<sup>1084</sup>.

وخلاصة القول أنّ الباقولي ردّ قول أبي علي، ولم يرضَ بما اعتلّ به للاستدلال على حرفية ليس، بل وأنكر عليه قوله بحرفية ليس حين قال: "وكيف تزعم أن ليس حرف، وحين كان يُقرأ عليك الكتاب أو كنت تقرأه فبلغت إلى قوله: "وتقول زيدا لست مثله" أمرت غيرك إلحاق قولك بالحاشية هذا يدلّ على أنّ ليس فعل؛ لأنه صار كقولك: زيدا ضربت أخاه، فثبت أن ليس فعل يدلّ على نفي الحال، وألزم عينه الإسكان"<sup>1085</sup>، و بهذا تابع سيبويه وجمهور النحاة، واعتلّ بما اعتلّ به سائر النحاة، وما استدلّ به أبو علي يُردّ بأنه ليس الفعل الوحيد الذي لا يتصرف فعسى

---

<sup>1081</sup> المبرّد، المُقتَضِب، 87/4، ابن السراج، الأصول، 82/1-83، الزّمخشرى، المفصل، ص268، ابن عُصفور، شرح الجمل، 363/1، الرضي، شرح الكافية، 198/4، ابن مالك، شرح التسهيل، 353/1، السّيوطي، همع الهوامع، 79/2، الأزهري، شرح التصريح، 239/1.

<sup>1082</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 7/ 111-112.

<sup>1083</sup> أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ص210. والمسائل المنتورة، ص221.

<sup>1084</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص143.

<sup>1085</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص337.

مثله في جموده، وكذلك نعم وبئس، وأنه يدل على نفي الحال إلا إذا صرّفته قرينة عنه، وأمّا استدلاله بعدم نظير له في صيغته فذلك لأنه فارق أخواته في عدم تصرفه.

أمّا علة مجيئه على صيغة واحدة:

فقد علّل سيبويه ذلك بأنّه قد وضع موضعاً واحداً أي هكذا ورد جامداً غير متصرف<sup>1086</sup>، يلاحظ بأن سيبويه امتنع عن تعليل مجيئه على صيغة واحدة بأنه قد وضع من قبل أصحاب اللغة موضعاً واحداً كأنه لا يحبذ أن يُدخَلَ المنهج التعليلي في كل أمر، بل يترك ما يمكن تركه بلا تعليل، إلا أن النحاة من بعده ما تركوا صغيرة ولا كبيرة إلا وقد عللوها.

فهذا ابن السراج يعلل عدم تصرفه باستغنائه عن بقية الصيغ بالقرائن التي تبين الزمن المراد مثل: الآن، غداً، فحين جاز استعمال هذه القرائن معه دون غيره من الأفعال جاء على صيغة واحدة<sup>1087</sup>، وذهب الباقولي إلى أنّه جاء بصيغة الماضي لخفته ولعدم التباسه بشيء<sup>1088</sup>.

أمّا ابن الوراق فقد اعتلّ لجمود ليس بالشبه بما، وهو حرف، والحروف جامدة غير قابلة للتصرف، فلما شبه ما بدلالته على نفي الحال أمتنع من التصرف<sup>1089</sup>، وإليه ذهب الأنباري، وابن عُصفور<sup>1090</sup>.

والخلاصة أن سيبويه ترك الأمر بلا تعليل، وابن السراج استعمل علة الاستغناء، والباقولي علة الخفة وأمن اللبس، وابن الوراق ومن تبعه استعملوا علة الشبه بالحرف.

---

<sup>1086</sup> سيبويه، الكتاب، 46/1.

<sup>1087</sup> ابن السراج، الأصول، 83/1.

<sup>1088</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص338.

<sup>1089</sup> ابن الوراق، علل النّحو، ص246.

<sup>1090</sup> الأنباري، أسرار اللغة، ص133، وابن عُصفور، شرح الجمل، 368/1.

### 6.1.1.3. المسألة الثالثة: علة إعمال ما عند الحجازيين، وإهمالها عند بني

#### تميم

ذكر الباقولي أن علة الحجازيين في إعمال ما هي تشبيهم إياها بليس، فكلاهما لنفي الحال، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر، وعلى لغتهم نزل القرآن، نحو قوله تعالى: (ما هذا بشراً)<sup>1091</sup>.

أما علة بني تميم في إهمالها فهي دخولها على الأفعال والأسماء، فلم يختص بأحدهما فأهمل مثل: هل، وب، وإنما<sup>1092</sup>.

اعتلَّ الباقولي للإعمال - وهو قول الحجازيين - بعلّة الشبه بليس في نفيها للحال؛ لذا عمّلت عمل ليس برفع الاسم ونصب الخبر، واعتلَّ للإهمال وهو قول بني تميم بعلّة الاختصاص - وهي قاعدة وضعها النحاة عن طريق الاستقراء لكلام العرب - فكلُّ حرف دخل على الاسم والحرف أهمل مثل: (هل، وب)، وكلُّ حرف اختص بأحدهما عمل، لذا كانت لغة بني تميم على مقتضى القياس، ولكن الحجازيين - حسب زعم النحاة - مراعاةً لجانب شبه ما ب ليس، فضلوا الإعمال وتركوا القياس.

وهذه العلة علة سيبويه ورأى بأن لغة تميم هي القياس؛ لأن ما ليس بفعل<sup>1093</sup>، وتابعه ابن السراج، وأبو علي الفارسي، والرّماني، وابن جنّي، وتابعهم أبو البركات عمر الكوفي، والأنباري<sup>1094</sup>.

وقد أوصل ابن الورّاق أوجه الشبه إلى أربعة، وهي: الأول: النفي. الثاني: نفي ما في الحال. الثالث: دخول حرف الباء في خبرها. الرابع: دخولها على المبتدأ والخبر<sup>1095</sup>.

<sup>1091</sup> سورة يوسف، 31.

<sup>1092</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 360.

<sup>1093</sup> سيبويه، الكتاب، 57/1.

<sup>1094</sup> ابن السراج، الأصول في النّحو، 97/1، وأبو علي الفارسي، المسائل البصريّات، تح: محمد الشاطر أحمد، ط1، 1985م، ص 646. وأبو علي الفارسي، الإيضاح، ص 110، والرّماني، شرح كتاب سيبويه، تح: شبّية، 237، وابن جنّي، اللّمع، ص 39، وأبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص 154، الأنباري، أسرار العربية، ص 143.

<sup>1095</sup> ابن الورّاق، علل النّحو، ص 129.

ولكن الكوفيين رفضوا أن تعمل ما الحجازية في الخبر لأن الأصل ألا تعمل شيئاً؛ لأنها حرف مشترك بين الفعل والاسم، ولم تختص بأحدهما، ولا قيمة للشبه بليس لضعفه؛ لأن ليس فعل، وما حرف، فلم تقو على نصب الخبر ولا العمل فيه مثل ليس، وإنما نصب الخبر بحذف الخافض، فالأصل في قولهم: ما زيد قادماً، ما زيد بقادمٍ، واعتلوا لقولهم هذا بأن النصب ممتنع إذا تقدم الخبر<sup>1096</sup>.

وقد اضطربت أقوال النحاة فيما ذهب إليه نحاة الكوفة فالأنباري، وابن يعيش، والأزهري ذهبوا إلى أن الكوفيين يعملون ما في الاسم دون الخبر<sup>1097</sup>، والسُّيوطي قال: "وزعم الكوفيون أن ما لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين"<sup>1098</sup>، وسبقه ابن مالك بقوله: "وزعم الكوفيون أن ما لا عمل لها، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء"<sup>1099</sup>، والاسم المرفوع بعدها بقي على ما كان عليه قبل دخولها، والمنصوب بنزع الخافض.

وأجاب البصريون عن اعتلال الكوفيين بأن ما ذهبتم إليه يقتضي أن يكون حرف الجر أصلاً فيه، ولكن الأمر بخلافه، وأن الباء تحذف في مواضع ولا ينصب مجروره، كقوله تعالى: (وكفى بالله شهيداً)<sup>1100</sup>، فعند حذف الباء يرتفع الاسم بعدها رفعاً، لو صح ما ذهبتم إليه لوجب أن ينتصب الاسم في كل المواضع، وكما أن مذهبكم هذا يوجب العمل بالعدم<sup>1101</sup>، والعمل بما هو موجود أولى من العمل بالعدم.

وذهب ابن مالك إلى أن مذهب غير أهل الحجاز هو مقتضى القياس؛ لأنها لم تختص بأحد القبيلين، فلم تستحق عملاً، كما لا يستحقه حرف الاستفهام (هل)<sup>1102</sup>.

---

<sup>1096</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص143، والإنصاف، ص144، والأزهري، شرح التصريح، 261/1. والسُّيوطي، همع الهوامع، 109/2.

<sup>1097</sup> الأنباري، الإنصاف، ص144، وابن يعيش، شرح المفصل، 269/1، والأزهري، شرح التصريح، 261/1. <sup>1098</sup> السُّيوطي، همع الهوامع، 110/2.

<sup>1099</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 372/1.

<sup>1100</sup> سورة النساء، 79.

<sup>1101</sup> ابن الوراق، علل النحوي، ص129، والأنباري، أسرار العربية، ص144.

<sup>1102</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 369/1.

وقد ذهب المخزومي إلى أن هذا الخلاف عائد إلى ما بين اللغتين من تفاوت، وذلك أن لغة الحجازيين أكثر تطوراً من لغة التميميين، وأدق في التعبير عن المعاني<sup>1103</sup>.

وخلاصة القول أن الباقولي ذهب مذهب البصريين وألحق ما به ليس في رفع الاسم ونصب الخبر، وهو الرأي الراجح لوجود اضطراب فيما نقله النحاة عن الكوفيين؛ ولقوة تعليل البصريين، فشبه ما به ليس على لغة الحجازيين يقتضي أن تعمل (ما) بما يعمل به ليس من الرفع والنصب، وإلا فلا يبقى للشبه أثر، وإن عملت (ما) في الاسم الرفع، وكان الخبر منصوباً بنزع الخافض كانت أقوى من ليس لأنها اكتفت بالمرفوع، وليس من الجائز أن يكون المشبه أقوى من المشبه به، وإن كان مذهبهم أن (ما) لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين حسب ما نقله السُّيوطي عنهم استوت اللغتان، والأمر بخلافه وقد جاء التنزيل على لغة الحجازيين. ومما يرجح قول البصريين -وهو اختيار الباقولي- ضعف اعتلال الكوفيين لأن الاطراد مفقود فيما ذهبوا إليه بأن الخبر منصوب بنزع الخافض، لأنه أحياناً يحذف الخافض ويرتفع مجروره، فإذا فقدت العلة الاطراد ضعفت.

#### 6.1.1.4. المسألة الرابعة: علة إهمال ما إذا تقدم خبرها، أو نقض النفي

وقد استدلل الباقولي لإهمالها في هاتين الحالتين بأن العلة التي جعلتها تعمل عمل ليس كانت من جهتين وهما: اشتراكهما في النفي، واختصاصهما لنفي الحال، فأشبهت ليس من حيث المعنى، فعملت في حالة واحدة وأهملت في هاتين الحالتين لأنها فرع في العمل والفرع أقل رتبة ومنزلة من الأصل فأهملت مراعاة لهذه الجهة، ولا سيما أنها حرف، والأصل فعل، فبعملها عمَل الفعل أخذت حقَّ الشبه<sup>1104</sup>. وهذا تعليل عام صالح لكل حالة أهمل فيها ما، واعتلَّ لإهمالها في حالة نقضها بالنفي بأن الكلام قد تحول من النفي إلى الإثبات، فزال وجه الشبه بينها وبين ليس فأصبحت مهملة لا عمل لها<sup>1105</sup>.

وعند العودة إلى سيبويه نجده قد نص عليها في تعليقه لامتناع تقديم الخبر على الاسم، فقال: "لأنها ليس بفعل، وإنما جعلت بمنزلته"، وضرب مثلاً آخر بـإن وأخواتها في امتناع تصرفها

<sup>1103</sup> المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 249-250.

<sup>1104</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 363.

<sup>1105</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 361.

تصرف الأفعال، وهي مشبهة بالفعل، كما نرى أنه قد سبق الجميع بأن إلا تنقض معنى النفي فتزول العلة وبزوالها يبطل الحكم ويهمل<sup>1106</sup>.

وسار على تعليله معظم النحاة كأمثال: المُبَرِّد، والرَّجَّاجي، وابن السَّرَّاج، وأبو علي، وابن الورَّاق، والأنباري، والعُكْبَرِي، وابن يعيش، وابن مالك<sup>1107</sup>.

وزاد المُبَرِّد هذا التَّغْلِيلَ إيضاحاً بأنَّه لم يجز لها التصرف بمعمولها؛ لأنَّها غير متصرفة في نفسها؛ ولأنَّها مدخلة على غيرها<sup>1108</sup>. وفسرها ابن الورَّاق أكثر بأن (ما) لما أشبهت ليس من حيث المعنى عملت عمل الفعل برفع الأول ونصب الاسم، ولما خرجت عن أصلها بتقدم المنصوب على المرفوع بطل عملها<sup>1109</sup>.

وقد استدلَّ الكوفيون بامتناع ما عن العمل في هاتين الحالتين على صحة مذهبهم<sup>1110</sup>— كما مر في المسألة السابقة— بعدم عملها في المنصوب أو في المنصوب والمرفوع معاً على اختلاف بين النحاة في عرض آراء الكوفيين.

والحق أنَّ هذه المسألة متممة لما سبقتها وتُعدُّ جزءاً من كلِّ، ولكن عرضتها منفردة ليتبين الجانب التَّغْلِيلِي أكثر، فقد وجدنا كيف حاول الباقولي ومن سبقه من النحاة أن يوجهوا هاتين الحالتين توجيهاً يتماشى مع ما قرروه في المسألة السابقة، وكيف استغلها نحاة الكوفة ليؤيدوا بها ما ذهبوا إليه، فهذه تبين لنا جزءاً مهماً من المنهج التَّغْلِيلِي الذي يسلكه النحاة عندما تتعارض ظاهرة لغوية مع بعض تعليلاتهم، وفيها أيضاً يظهر جانب من تطور المنهج التَّغْلِيلِي، فعندما وجدوا أن (ما) لا تعمل إذا تقدم خبرها، أو انتقض خبرها بالنفي قدَّموا تفسيراً لها، وقد أجاد الباقولي—وهو يجيد هذا النوع من العِلَل— حين سلط الضوء على مسألة الشبه والمشبه به والأصل والفرع، فاحتج لإهمال ما إذا تقدم خبرها بأنَّها أقلُّ رتبة من ليس، لأنها فرع، و(ليس) أصل، وأن المشبه

<sup>1106</sup> سيوييه، الكتاب، 59/1.

<sup>1107</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضِب، 189/4-190، والزجاجي، الجمل، ص120، وابن السَّرَّاج، الأصول، 92/1-93، وأبو علي، المسائل المشكَّلة، ص241-242، وابن الورَّاق، علل النُّحو، 257، والأنباري، أسرار العربية، ص145، والعُكْبَرِي، اللباب، ص130، وابن يعيش، شرح المفصل، 268/1، وابن مالك، شرح التسهيل، 369/1.

<sup>1108</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضِب، 190/4.

<sup>1109</sup> ابن الورَّاق، علل النُّحو، ص257.

<sup>1110</sup> الأنباري، الإنصاف، ص145.

(ما) ليس من جنس المشبه به (ليس)، فالأول حرف، والثاني فعل، فعملت في حالة فأخذت حقها من الشبه، وأهملت في غيرها تأكيداً على أن الأصل أعلى مقاماً وأرفع مكانة من الفرع، فما أوضحه الباقولي وغيره من النحاة تفسير وتوضيح لما أبدعه سييويته إمام النحاة، وفي استعراض بعض ما أوضحه النحاة - وهو غيظ من فيض - بيان لما أصاب العلة من التطور والتوسع، فما كان إشارة وتلميحاً في بعض كلمات، أصبح علة واضحة المعالم وكاملة الأركان في عهد الباقولي. وأما نحاة الكوفة لمّا ذهبوا إلى أن (ما) لا تعمل في لغة الحجازيين اعتلوا بهاتين الحالتين تأكيداً لصواب مذهبهم فقالوا: لو كانت عاملة لعملت متقدمة ومتأخرة، ولكنهم قالوا: إنّ الخبر ينصب بنزع الخافض، فلا بدّ لهم من إيجاد علة، ولمّا وجدوا أنّ الخبر قد جاء مرفوعاً فذهبوا إلى أن الخبر يأتي منصوباً ليدل على أن حرف الباء كان موجوداً، وقد سقط؛ لأنه عند تقدم الخبر أو نفيه بإلا لا يدخله حرف الباء أصلاً، لذلك جاء مرفوعاً ليفرقوا بذلك بين الخبر في الحالتين فإن جاء منصوباً كانت الباء مقدرة، وإن جاء مرفوعاً لم تُقدّر الباء<sup>1111</sup>، وضعف تعليل الكوفيين ظاهر، وربما أريد به في هاتين المسألتين مخالفة البصريين، أو أنّ المذهب لم يصل إلينا كما تصوّره أصحابه؛ لأن هناك تبايناً كبيراً في نقل آراء الكوفيين، لهذا يغلب على الظن أن تعليل البصريين (الشبه) أكثر تماسكاً، وله نظير في العربية.

### 6.1.2. علة إن وأخواتها

إنّ العمل أصل في الفعل، وفرع في الاسم والحرف، لذا الأفعال كلها عاملة، والأسماء والحروف لا تعملان إلا ما كانت منهما شبيهة بالفعل، فلا يسأل عن علة عمل الفعل لأصالته، ويبحث عن علة عمل الحروف والأسماء لفرعيتها في العمل، فما خرج على أصله سنل عن ذلك، ومن تلك الحروف التي عملت إنّ وأخواتها<sup>1112</sup>، وهذا ما سنتناوله في هذه المسائل الآتية:

#### 6.1.2.1. المسألة الأولى: علة إعمال إن وأخواتها النصب في الاسم والرفع

##### في الخبر

اعتلّ الباقولي لعمل إن وأخواتها بأنها تشبه الأفعال من عدة أوجه، منها:

<sup>1111</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 263/4.

<sup>1112</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 415/1.

أنها تشبه الأفعال الماضية في بنائها على الفتح، واتصال الضمير بها، نحو: إنَّ وضرب، وإنني وضربني. وأنها تشبه الأفعال من حيث المعنى أيضاً فإنَّ للتأكيد كما أن الفعل يكون للتأكيد، نحو: إنَّ زيدا قادمٌ للتأكيد، كما أن: ضرب ضرباً للتأكيد.

وللتفريق بينها وبين باب كان وأخواتها أشبه الفعل الذي قدم مفعوله على فاعله؛ لأن كان وأخواتها أفعالٌ على الحقيقة، فهي أولى من إنَّ وأخواتها في أن تكون بمنزلة الفعل في حالته الأصلية، لا في حالة تقديم مفعوله على فاعله. والعلة هنا علة الشبه<sup>1113</sup>. وهذا ما علل به أبو البركات عمر الكوفي<sup>1114</sup>.

وبالعودة إلى سيبويه نجد أنه أشار إلى هذه العلة (الشبه) دون أن يصرح بها في سياق حديثه عن عمل هذه الأحرف حين قال: "هذه باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل..."<sup>1115</sup>.

وجاء المُبرِّد موضحاً لكلام سيبويه -وقد سماها بالأحرف المشبهة بالأفعال- بأن هذه الأحرف مشبهة بالفعل:

لفظاً: في بنائها على الفتح كالفعل الماضي<sup>1116</sup>.

ومعنى: في أن معانيها كمعاني الأفعال، وهي: التأكيد، والتشبيه، والترجي، والتمني، والاستدراك<sup>1117</sup>.

واختصاصاً: في دخولها على الأسماء فقط. وهي تشبه الأفعال التي قُدِّمَ مفعولها<sup>1118</sup>.

فما أجمله سيبويه في هذه المسألة فصله المُبرِّد، فقد أشار سيبويه إلى الشبه، والمُبرِّد بيّن ذلك الشبه من ثلاثة أوجه، وقد سار عليه جُلُّ النحاة من بعده كأمثال: ابن السراج، وابن جني،

<sup>1113</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص370.

<sup>1114</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللمع، ص157.

<sup>1115</sup> سيبويه، الكتاب، 2/131.

<sup>1116</sup> المُبرِّد، المُقتَضَب، 4/107-108.

<sup>1117</sup> المصدر نفسه، 4/107-108.

<sup>1118</sup> المصدر نفسه، 4/107-108.

وابن الوراق، والجرجاني، والزّمخشري، والباقولي، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن عُصفور، وابن مالك، والرّضي<sup>1119</sup>.

ويقول الزّمخشري: "لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح، فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل"<sup>1120</sup>.

وقد جمع الأنباري وجوه الشبه هذه بين الحروف والأفعال في خمسة<sup>1121</sup>:

الأول: الشبه من حيث البناء، جاءت هذه الأحرف مفتوحة الآخر فشابهت الفعل الماضي.

الثاني: الشبه من حيث الوزن، جاءت هذه الأحرف على ثلاثة أحرف، فكانت كالفعل الماضي الثلاثي.

الثالث: الشبه من حيث الاختصاص، فقد اختصت هذه الأحرف بالأسماء كالأفعال.

الرابع: الشبه من حيث دخول نون الوقاية عليها كما تدخل على الأفعال.

الخامس: الشبه من حيث المعنى، ففيها معاني الأفعال، مثل: التوكيد، والتشبيه، والترجي، والاستدراك.

ولكنه لم يذكر ممّا ورد لدى الباقولي في اتصال الضمائر بها كاتصالها بالأفعال.

فهؤلاء النحاة الذين اعتمدوا على هذه العلة في نصب المبتدأ ورفع الخبر بعد هذه الأحرف، اختلفوا في وجوه الشبه التي عملت بها العمل، فابن عُصفور لم يرض بما ذكره الباقولي وغيره من اتصال الضمائر بها، وأبطل هذا الوجه لأن الضمير اتصل بالفعل بعد العمل، وكذلك نون الوقاية، فهي ألحقت من أجل ضمير آخر وهو ياء المتكلم فكان اتصالاً بعد العمل، ولم ير أن مجيئها على ثلاثة أحرف وبناءها على الفتح موجباً للعمل لأنّ (تَمَّ) مثلها على ثلاثة أحرف ومفتوحة

---

<sup>1119</sup> ابن السّراج، الأصول، 230/1، والزجاجي، الجمل، ص65، وابن جني، سر الصناعة، 299/1، وابن الوراق، علل النحو، ص235-236، والجرجاني، المقتصد، 444/1، والزّمخشري، المفصل، ص48، والأنباري، أسرار العربية، ص92، والعكبري، اللباب، ص150، وابن عُصفور، شرح الجمل، 415/1، وابن مالك، شرح التسهيل، 390/1 والرّضي، شرح الكافية، 283/1.

<sup>1120</sup> الزّمخشري، المفصل، ص48.

<sup>1121</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص148-149.

الآخر، وأن معناها العطف، وهي مع ذلك مهملة لا تعمل عمل الفعل، ووجد في دخولها على الاسم والخبر وجهاً مشتركاً بين الاسم والفعل فارتضاه علة وموجباً للعمل<sup>1122</sup>.

والرّضي قال إن بناء هذه الأحرف على الفتح لا لمشايتها الفعل، بل للثقل الذي يسببه الشدة، إلا لبيت<sup>1123</sup>.

وأما السهيلي فقد سلك مسلكاً آخر في هذه المسألة وخالف النّحاة في تعليلهم وذهب إلى أنّ هذه الحروف (إن وأخواتها) كلمة يمكن الوقوف عليها لأنها مؤلفة من ثلاثة أحرف، وقد دخلت على الجملة لمعان تضيفها عليها فنصبت المبتدأ لتظهر أنها متشبهة بهذه الجملة ومتصلة بها، ولو عملت الرفع في المبتدأ لانتهى الغرض لأن المبتدأ مرفوع قبل دخولها عليه؛ واختص النصب من بين الحركات لأن معاني هذه الأحرف لو تلفظت بها لعملت النصب، مثل: التمني، والتوكيد، الترجي، مثلاً لو ظهرت هذه المعاني في قولهم: إن زيدا قائمٌ، أوكد قيام زيد، فهي معاني تؤكد الحديث أو تتمناه. ويقصر عملها على الأول وبقي الخبر مرفوعاً؛ لأنها ليست بأفعال لتعمل في كليهما، لأن الغرض منها إظهار تشبث هذه الأحرف بالجملة فتحققت بالعمل في الأول، ويستدل على أن الخبر بقي غير معمول فيه أنه لا يلي هذه الأحرف، لأن العامل لا يليها معمول غيره، وإنما أردوا إظهار تشبثها بالجملة فاكتفوا بتأثيرها في الاسم الأول<sup>1124</sup>.

ما ذهب إليه السهيلي كان إعمالاً لفكره لإيجاد علة جديدة لم يسبقه إليها أحد، فأخذ إظهار التشبث بالجملة علةً لنصب المبتدأ، واعتلّ بعله ثانية وهي أن هذه الأحرف متضمنة لمعاني لو ظهرت لعملت النصب، ولكن أشكل عليه رفع الخبر بعد هذه الأحرف، والخبر جزء من الجملة التي ارتبطت بها إن وأخواتها لتضيف عليها معاني جديدة، فكان يجب أن يعمل في الخبر أيضاً لأنها داخلة على الجملة لا على المبتدأ فقط، ولأنها مع المبتدأ لا تدل على شيء، إن لم تعمل في الخبر، ومما يضعف تعليله أيضاً أنه يذهب إلى أن العامل في الخبر هو العامل المعنوي (الابتداء) وقد نسخ بهذه الأحرف، فبقي الخبر بلا عامل.

<sup>1122</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 1/ 422-423.

<sup>1123</sup> الرضي، شرح الكافية، 4/ 346.

<sup>1124</sup> السهيلي، نتائج الفكر، ص 264.

والكوفيون قصرُوا عملَ إن وأخواتها على الاسم فقط، لأنها في الأصل ألا تعمل في الأسماء، ولكنها عملت لعلّة الشبه بالأفعال، فهي فرع على الأفعال لذا فهي أحط درجة وأقل تأثيراً في العمل فعملت في الاسم فقط مراعاةً لجانب الأصلية والفرعية حتى لا يستويا<sup>1125</sup>.

ويرد على الكوفيين بأن اسم الفاعل عمل الرفع والنصب وكانت علة عمله الشبه بالفعل فلم تمنعه فرعيته في العمل وشبهه بالفعل أن يعمل الرفع والنصب كما يعمل الفعل، ومراعاةً لمعنى الفرعية والأصلية عملت هذه الحروف في حالة واحدة وهي تقديم المنصوب على المرفوع<sup>1126</sup>.

ويرد عليهم أيضاً بأن اقتصار عمل هذه الحروف على الاسم يجعل الخبر مرفوعاً بلا عامل لأنكم تعملون المبتدأ في الخبر، والخبر في المبتدأ أي يترافعان، وقد أُزِيلَ هذا الترفعُ بدخول هذه النواسخ، ونَصِبُ المبتدأ زال العلة وبقي حكم الخبر، وهذا محالٌ<sup>1127</sup>.

وقد تعددت العِللُ في تقديم منصوب هذه الأحرف على مرفوعها، منها: ما اعتلَّ به ابن السَّرَّاج حين قال: "وكأنهم جعلوا ذلك فرقاً بين الحرف والفعل" أي عندما ضارعت هذه الأحرف الأفعال فعملت عملها، وتفریقاً بينهما فُدِّمَ المنصوب وأُخِرَ المرفوع، وكان هذا تخميناً من ابن السَّرَّاج فتابعه الباقولي وغيره من النحاة. وأما سِينِيَوِيَه والمُبَرِّد لم يقدموا تعليلاً لها. وابن السَّرَّاج ومن تبعه يفسرون هذه الظاهر بعلّة التفریق.

وأما ابن الورَّاق فقد قدم تفسيراً آخر بأنه لو رفع الأول لجرى مجرى الفاعل، وما جرى مجراه جاز إضماره، والحروف لا يجوز الإضمار فيها لعدم تصرفها، ولو أضمر لالتبس ضمير المتكلم مع (أَنْ) بضمير الرفع أنت. فهو يفسر هذه الظاهر بعلّة منع اللبس.

والسهيلي يذهب إلى أن هذه الأحرف عملت النصب إظهاراً لتشبيهاً بالجملة، وأنها على علاقة وثيقة بها لإضافة معاني جديدة عليها، بمعنى آخر يعلل بعلّة التشبيث.

وأما إبراهيم مصطفى فقد رأى أن نصب الاسم بعد إن وأخواتها كان على التوهم، واعتلَّ لرأيه بأن اسم إن عندما يرد ضميراً يجيء به ضميراً منصوباً لأن العرب يميلون إلى اتصال الضمير بالأداة، فاستبدلوا ضمير الرفع بضمير النصب، لأن ضمير الرفع لا يتصل إلا بالأفعال،

<sup>1125</sup> الأنباري، الإنصاف، ص153.

<sup>1126</sup> الأنباري، الإنصاف، ص155.

<sup>1127</sup> الأنباري، الإنصاف، ص156.

ولأن المتصل أكثر استعمالاً من المنفصل، أي إنَّه يرى أن نصب الاسم كان على توهم من النُّحَاة لما وجدوا أن العرب يستعملون مع إن وأخواتها الضمير المنصوب لا المرفوع، فعليه ليس هناك إشكال إلا عند ورود اسم إن وأخواتها ضميراً، فإن كان اسماً ظاهراً جاء مرفوعاً على أصله<sup>1128</sup>، فيقول: "وأما النوع الثاني وهو اسم إنَّ فإنه متحدث عنه، وحقه الرفع على أصلنا الذي قررناه، ولكنه منصوب. ولا نتحرج أن نقول: إن النُّحَاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه، ثم تجرأوا على تغليب العرب في بعض أحكامه. ورد اسم إن مرفوعاً في الشعر وفي القرآن الكريم، وفي الحديث"<sup>1129</sup>، فهو بهذا يحاول أن يبرهن على صحة ما ذهب إليه، وهو "أن كل مرفوع فهو مسند إليه متحدث عنه"<sup>1130</sup>. فهو يقيس على هذا ما ورد في باب لولا، وعسى فأحياناً يلحقهما ضمير النصب، والأصل ما بعدهما الرفع<sup>1131</sup>.

وهذه علة أخرى من إبراهيم مصطفى لتفسير مجيء اسم إن وأخواتها منصوباً، وهي علة التوهم، والذي دفعه إلى هذا التعليل هو اطراد حكم الرفع في كل ما هو مسند إليه ومتحدث عنه، أي جعل الرفع علم الفاعلية، وقد سبقه الزَّمَخْشَرِيُّ إلى هذا المصطلح في كتابه المفصل إذ قال: "الرفع علم الفاعلية... والنصب علم المفعولية... والجر علم الإضافة"<sup>1132</sup>، إلا أنه عدَّ خبر إن وأخواتها من المرفوعات لا اسمها، وتبعه المخزومي فذهب إلى أن رفع ما بعد إن وأخواتها أحق من نصبها لأنها مسند إليه وحق المسند إليه الرفع<sup>1133</sup>.

ويرد عليه بأنه لو كان الأصل بعد إن وأخواتها ضمير الرفع وناب عنه ضمير النصب لعله ما لوجب أن يرد على أصله ولو في مواضع قليلة، مثل: لولا أنت، ولولاك، واستحوذ، واستقام، فعدم الوجود يضعف ما ذهب إليه، وأما تعليقه على التوهم يرد بأن الإعراب على التوهم لا يغلب الإعراب على الأصل، فالأصل أن يأتي الإعراب على أصله في معظم المواضع، وعلى التوهم في بعض المواضع؛ لذا كان النصب هو الأصل لا على التوهم كما ذهب إليه<sup>1134</sup>.

<sup>1128</sup> مصطفى، إحياء النُّحُو، ص 68-69.

<sup>1129</sup> المصدر نفسه، ص 64.

<sup>1130</sup> المصدر نفسه، ص 71.

<sup>1131</sup> المصدر نفسه، ص 69.

<sup>1132</sup> الزَّمَخْشَرِيُّ، المفصل، ص 43-44.

<sup>1133</sup> المخزومي، في النُّحُو العربي، ص 84.

<sup>1134</sup> عرفة، النُّحُو والنُّحَاة بين الأزهر والجامعة، ص 129-130.

والحق أن ما ذهب إليه هو الغالب في المسند إليه ولكن ليس باطراد، فالذي دفعه إلى هذا هو إثبات اطراد القاعدة، وفي سبيل ذلك أراد أن يجعل الأكثر استثناءً، والأقل أصلاً في هذه المسألة، والتكلف في ذلك ظاهرٌ، فأولٌ وعللٌ، وهو لهما مكرهٌ، لأنه ينبذ التعليل والتأويل ويفرضهما.

وجملة القول في هذه المسألة أن الباقولي قد اختار مذهب سيبويه والجمهور، وكان هناك اتفاق على علة الشبه فيما اطلعت عليه من أمهات مصادر النحو، وظهر بعد عهد الباقولي بفترة ليست ببعيدة تعليل آخر على يد السهيلي الذي حاول أن يفسر هذه الظاهر (نصب ما بعد إن وأخواتها) ولكنه في الحقيقة حاول أن يقدم تعليل الجمهور بوجه آخر، وذلك بأن ما تضمنتها هذه الأحرف من المعاني تنصب الجملة، ومعاني هذه الأحرف هي أفعال، أي إنها تشبه الأفعال من حيث المعنى، ولكنه -كالكوفيين- أخطأ حين ترك الخبر بلا عامل، وما ذهب إليه إبراهيم مصطفى بين الفساد، فلم يبق إلا تعليل الجمهور يمكن الاعتماد عليه، ومبدعه هو سيبويه وموسعه المبرد، ومعتمده بقية النحاة ومنهم الباقولي، ومجمعه الأنباري، ومحققه ابن عصفور وابن مالك، ومغير معناه السهيلي، ومنكره مصطفى إبراهيم ومن تبعه من النحاة، ومن خلاله رأينا كيف كانت هذه العلة استنباطاً دقيقاً من سيبويه، وقد أثار معالم الطريق ليتوسع النحاة في استخراج أوجه الشبه، فكثرت العلة، ولكن الباقولي اعتمد على وجهين أو ثلاثة، وبعده بقرن تعرضت هذه الأوجه للتنقيح والتحقيق على يد ابن عصفور وابن مالك، وقد خلاصا إلى أن اختصاص هذه الأحرف بالاسم هو الوجه الذي يعتمد عليه في هذه العلة وهو الموجب لعملها، وهو ما نميل إليه، لأن بقية الأوجه يرد بأدنى تأمل، حيث يشاركها فيها غيرها من الأحرف، إلا أن مجموع هذه الأوجه يقوي بعضه بعضاً كما يذهب إليه أهل الحديث عندما يرفعون درجة الحديث بوروده بأكثر من طريقة، ربما لم تجتمع هذه الأوجه من الشبه بالفعل في كلمات أخرى.

ومما سبق تبين لنا الراجح من العلة، وموقف الباقولي منها، وكيفية تطورها، ورغم هذه الجهود الجبارة المبذولة في تعليل الظواهر اللغوية، وتقعيدها يظل باب الاجتهاد مفتوحاً، والإتيان بعلل جديدة ممكناً بمزيد من التأمل والتفكير والاطلاع على أمهات الكتب النحوية، والمناهج اللغوية الحديثة.

## 6.1.2.2. المسألة الثانية: علة جواز دخول إن المخففة على الفعل، ولزوم

### اللام لها

علل الباقولي ذلك بأنه لما كانت مثقلة كانت شبيهة بالفعل فمنعت من الدخول عليه؛ لأن الفعل لا يدخل على الفعل، فلما خففت زال الشبه، وبزوال الشبه زال المنع من الدخول على الفعل، ولكن للتفريق بينها وبين إن التي للنفي كان لا بُدَّ من أن تلزمها اللام؛ لأن إسقاطها يؤدي إلى اللبس والاشتباه، نحو قوله تعالى: (وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ)<sup>1135</sup>، وقوله: (وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ)<sup>1136</sup>، وفي قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ)<sup>1137</sup>. وهذا ما علل به أبو علي الفارسي<sup>1138</sup>.

فيلاحظ أن الباقولي يعلل لمسألتين:

الأولى: علة جواز دخولها على الأفعال وهي مختصة بالأسماء قبل التخفيف، فهو يعتمد تعليلاً وجيباً، وذلك بأن الشبه اللفظي الذي عدّه من أبرز أسباب الشبه بالفعل قد زال، فبزواله زال الحكم وبطل، حيث كانت شبيهة بالفعل وعملت عمل الفعل لذا امتنع الدخول على الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يدخل على الفعل، وبعد التخفيف عادت إلى أصلها حرف توكيدٍ وزال الشبه اللفظي بالفعل وهو بناؤها على ثلاثة أحرف، فصارت مبنية على حرفين (إن)، ولأنَّ الجملة الفعلية تحتاج إلى تأكيد كالجملة الأسمية؛ فدخلت عليها توكيداً لها.

وسببونه قد جعلها في حروف الابتداء التي تدخل على الجملتين ك: هل، وغيرها، أي أصبحت مشتركة بين الفعل والاسم، ومما قال أيضاً بأنها لما خففت أصبحت بمنزلة لكن حين خففها<sup>1139</sup>، أي فهو يشبهها بعدم عملها ب لكن.

الثانية: علة لزوم دخول اللام على خبرها، وقد فسر ذلك بما ذهب إليه سببونه، وعمامة النُحَاة - كما سنرى - وهي لئلا تلتبس بما التي للنفي، لأنهما متطابقتان لفظاً ومختلفتان معنىً، فلزمت اللام إن التي للتحقيق والتأكيد، للتفريق بينهما.

<sup>1135</sup> سورة الصافات، 164

<sup>1136</sup> سورة البقرة، 198.

<sup>1137</sup> سورة الأعراف، 194.

<sup>1138</sup> أبو علي الفارسي، المسائل المشكّلة، ص 53-54.

<sup>1139</sup> سببونه، الكتاب، 139/2.

وابن يعيش اعتلَّ لجواز دخولها على الأفعال لأنها صارت بمنزلة حروف الابتداء التي تدخل على الاسم والفعل، ولكن مراعاة لاختصاصها بالمبتدأ والخبر قبل التخفيف، لا يجوز وقوعها إلا على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنها في حكم الجملة الاسمية حسب تعبيره. وأما ما ورد من دخولها على أفعال أخرى فقد جعلها من باب الشاذ القليل<sup>1140</sup>.

وذهب ابن مالك في جواز دخولها على المبتدأ بأنها لما خففت وضعف شبهها بالفعل دخلت على الفعل، ومراعاة لما بقي من الشبه كانت الأفعال الواقعة بعدها أفعالاً ناسخة تشاركها في وقوعها على المبتدأ والخبر<sup>1141</sup>.

وعَلَّ سَيِّوِيَه لزوم اللام لها بقوله: "لئلا تلتبس بإن التي بمنزلة ما التي تنفي بها"<sup>1142</sup> وهو ما ذهب إليه أكثر النحاة من بعده كأمثال: المُبَرِّد، وابن السَّرَّاج، وابن الورَّاق، وابن يعيش، وابن عُصْفُور، وابن هشام، والأشْمُونِي، والسُّيُوطِي<sup>1143</sup>، فيقول ابن السَّرَّاج معللاً: "وإذا خففت لزمته اللام فتقول: إن زيدا لقائم، ولا بدَّ من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضاً ولئلا تلتبس النفي"<sup>1144</sup>.

والحاصل ممَّا سبق أن الناقولي قد اعتمد علة أبي علي الفارسي في تفسير وقوع إن المخففة على الأفعال، وقد أصاب في ذلك، لأنها كانت مختصة بالاسم، ولا يمكن إزالة الاختصاص إلا بإزالة علته، ولأن الشبه كان ضعيفاً فقد زال بأدنى تغير، فأصبحت حرف توكيد غير مشبهة بالفعل، فدخلت على الفعل لتوكيده، كما تؤكد الاسم، وإلى قريب من هذا التعليل ذهب ابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، إلا أنهم مراعاة لاختصاصها قبل التخفيف وما بقي من الشبه، اقتصروا جواز دخولها على الأفعال الناسخة، واضطروا إلى أن يصفوا وقوعها على

---

<sup>1140</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 548/4.

<sup>1141</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 37/2.

<sup>1142</sup> سَيِّوِيَه، الكتاب، 139/2.

<sup>1143</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 188/1، وابن السَّرَّاج، الأصول، 229/1، وابن الورَّاق، علل النَّحْو، 284/1-285،

ابن يعيش، شرح المفصل، 548/4، وابن عُصْفُور، 438/1، وابن هشام، مغني اللبيب، ص21، والأشْمُونِي،

شرح الأشْمُونِي، 506/1، والسُّيُوطِي، همع الهوامع، 181/2.

<sup>1144</sup> ابن السَّرَّاج، الأصول، 229/1.

الأفعال الأخرى بالشاذ القليل<sup>1145</sup>؛ ولهذا كان تعليل الذي اعتمده الباقولي أكثر قبولاً؛ لأنه لم يضطره إلى الحكم بالشاذ إن دخلت على غير النواسخ من الأفعال، والذي دفع ابن يعيش إلى حصرها بالدخول على النواسخ هو تعليله بمراعاة اختصاصها قبل التخفيف، وأمّا ابن عصفور فلأنها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة، وأمّا ابن مالك فتعليله بضعف الشبه لا بزواله بالتخفيف<sup>1146</sup>.

ونسب ابن عصفور جواز دخولها على الأفعال غير الناسخة إلى المذهب الكوفي<sup>1147</sup>، ولكن سيئويته ذكر قوله تعالى: (وإن وجدنا أكثرهم لفاسيقين)<sup>1148</sup> في معرض حديثه عن إن المخففة<sup>1149</sup>، دون أن يعلق عليه بأنه من باب الشاذ، فهذا إقرار منه بالجواز، على كل حال لست معنياً هنا في هذه المسألة بعرض المذهب الكوفي أو البصري في جواز دخوله على غير الناسخ أو عدم جوازه، وليس من صلب هذا البحث ترجيح مذهب على آخر، أو عرض آرائه إلا بقدر تعلقه بموضوع الدراسة.

فانعد إلى ما كنا عليه، هذا فيما يتعلق بعلّة دخولها على الفعل وبيان العلة التي اعتمدها الباقولي، وأمّا فيما يتعلق بعلّة لزوم اللام لها، فهم متفقون على أنّها للتفريق بين إنّ التي للتحقيق، وإنّ التي للنفي، فليس فيها خلاف إلا ما يتعلق بجنسية اللام هل هي لام الابتداء أم هي لام أخرى اجتلبت لغاية التفريق<sup>1150</sup>، وهو ما لا يهمنا في هذا البحث؛ لأنه سواء أكانت هي نفسها أو غيرها فالعلة واحدة فقد جاءت للتفريق.

---

<sup>1145</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 548/4، وابن عصفور، شرح الجمل، 439/1، وابن مالك، شرح التسهيل، 37/2.

<sup>1146</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 548/4، وابن عصفور، شرح الجمل، 439/1، وابن مالك، شرح التسهيل، 37/2.

<sup>1147</sup> المصدر نفسه، 439/1.

<sup>1148</sup> سورة الأعراف، 102.

<sup>1149</sup> سيئويته، الكتاب، 140/2.

<sup>1150</sup> أبو علي، المسائل المشكّلة، ص54، وأبو حيان، التذييل والتكميل، 138/5.

### 6.1.2.3. المسألة الثالثة: علة جواز العطف على الابتداء مع إن، أن، ولكن،

#### دون كأن وليت ولعل

علل الباقولي لعدم جواز العطف على موضع: كأن، وليت، ولعل؛ لإزالة معنى الابتداء معهن؛ لذا منع الحمل على الابتداء. ولبقاء معنى الابتداء مع: إن، وأن، ولكن، جاز العطف على موضعهن<sup>1151</sup>. وهذا تعليل صاحب اللمع أيضاً، وإليه ذهب أبو البركات عمر الكوفي<sup>1152</sup>.

وقد ذكر الباقولي بأن سيبويه أجاز العطف على موضع أن المفتوحة<sup>1153</sup>، وابن جني أجازها في التنبيه<sup>1154</sup>، وسكت عنه في اللمع<sup>1155</sup>، ثم أعقب قائلاً: "وهذا كله أعني الحمل على موضع (إن وأن، ولكن) إنما يجوز إذا كان المعطوف بعد ذكر الخبر"<sup>1156</sup>.

وكان تعليل ابن جني في التنبيه هو أن المفتوحة تتساوى مع إن المكسورة في المعنى وهو التحقيق والاعتلاء، كما أنهما متقاربتان في اللفظ فأصبحت مثل أختها؛ لهذا أجاز الحمل على موضعها، وإن لم تكن من مواضع الابتداء، أي لعلة الشبه بالمكسورة لفظاً ومعنى<sup>1157</sup>.

وإليه ذهب الرماني<sup>1158</sup>، وابن الوراق فقال: "والجواب في ذلك: أن (إن، ولكن) لا يغيران معنى الابتداء، وكأن وليت ولعل تحدث معاني من التشبيه والتمني والترجي، فيزول معنى الابتداء"<sup>1159</sup>، وأجازة الأنباري<sup>1160</sup> مقتصرًا على ذكر (إن، ولكن) مما يرجح أنه استغنى بـ إن المكسورة عن المفتوحة؛ لأن أحدهما أصل للآخر على خلاف بين العلماء في ذلك، والراجح أن

<sup>1151</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص385-386.

<sup>1152</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللمع، ص169.

<sup>1153</sup> سيبويه، الكتاب، 2/144.

<sup>1154</sup> ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تح: حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ط1، 2009م، ص33.

<sup>1155</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص385-386.

<sup>1156</sup> المصدر نفسه، ص389.

<sup>1157</sup> ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص34.

<sup>1158</sup> الرماني، شرح كتاب سيبويه، تح: الدميري، ص1515.

<sup>1159</sup> ابن الوراق، علل النحو، 240.

<sup>1160</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص151.

(إنَّ) المكسورة أصلٌ للمفتوحة<sup>1161</sup>، إليه ذهب ابن مالك قائلاً: "الثاني: العطف على معنى الابتداء، وهو مخصوص بإنَّ، ولكن<sup>1162</sup>، وقد نسب الأزهري الرفع بالعطف على موضع اسم (إن) وأن (ولكن) لبعض البصريين، ورأى أن المحققين منهم يرفعونه على أنه مبتدأ خبره محذوف<sup>1163</sup>.

وقد خالفهم السيرافي وأبو علي في جواز حمل العطف على الموضع، فقالا بالمنع إلا في إن المكسورة، لأن الابتداء قد زال بدخول سائر الأحرف<sup>1164</sup>، وهو ما رجحه العُكْبَرِيُّ، ونسبه إلى أكثر المحققين<sup>1165</sup>. وتابعهم الرُّضِيّ معللاً ذلك أن "ما في حيزها (أن المكسورة) في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور، كما ذكرنا، فاسمها كبعض حروف الكلمة"<sup>1166</sup>.

ورفض ابن هشام الرفع على الموضع مطلقاً، وذهب إلى أن الرفع بالعطف لا يكون على موضع اسم (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ) ولكن بالعطف على ضمير الخبر، أو على أنه مبتدأ محذوف خبره، لأن العامل الرفع وهو الابتداء قد زال بهذه النواسخ، وقد نسب هذا القول إلى المحققين<sup>1167</sup>، وإليه ذهب أبو حيان فقال بعدم جواز العطف على موضع اسم إن وأخواتها، ورجح الرفع على الابتداء<sup>1168</sup>.

ومما سبق تبين أن كل النُحَاة متفقون على عدم جواز رفع المعطوف حملاً على موضع كل من: كأنَّ، وليت، ولعل، واختلفوا في: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، على ثلاثة أقوال:

الأول: قول القائلين بجواز الحمل على مواضع هذه الأحرف الثلاثة؛ لأن معنى الابتداء لا تزول معهن، ولا تتأثر بهن، وقد اختار الباقولي جواز العطف على محل اسم إن وأن ولكن، بحجة عدم تغير معنى الابتداء مع هذه الأحرف.

الثاني: قول القائلين بجواز العطف على إن فقط دون غيرها، لأن معنى الابتداء يزول مع سائر الأحرف، وهو قول أبي علي الفارسي.

<sup>1161</sup> العُكْبَرِيُّ، اللباب، ص160-161.

<sup>1162</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 48/2.

<sup>1163</sup> الأزهري، شرح التصريح، 231/1.

<sup>1164</sup> السيرافي، شرح الكتاب، 474/2، وأبو علي، الإيضاح، ص116.

<sup>1165</sup> العُكْبَرِيُّ، اللباب، ص154.

<sup>1166</sup> الرضي، شرح الكافية، 367/4-368.

<sup>1167</sup> ابن هشام، أوضح المسالك، 358/1.

<sup>1168</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 184/5.

الثالث: قول القائلين بامتناع الرفع عطفاً على محل هذه الأحرف مطلقاً، وهو الصواب الذي ينبغي الاعتماد عليه، وذلك من عدة أوجه:

أولاً: لأنهم يجعلون واقعاً افتراضياً، بأن هذه الأسماء كانت مبتدأة قبل دخول هذه النواسخ، فجاز العطف على موضعها المرفوع قبل دخول هذه النواسخ، بحجة أنها لا تغير معنى الابتداء، ولكنها غير الإعراب، وأزال العامل المعنوي الذي رفع المبتدأ.

ثانياً: العطف على معمول عامل ضعيف ومزال لا ينبغي أن يصار إليه في غير ضرورة، وليس هناك ضرورة، فيمكن إعرابه على أنه مبتدأ وخبره محذوف.

ثالثاً: التعليل بما هو متفق عليه أفضل ممّا هو محل خلاف وجدال بين النحاة، ولا يستبعد أن يكون هذا مما دفع بالمتأخرين إلى رفض الرفع على الموضع كأمثال أبو حيان، وابن هشام كما مرّ آنفاً.

### 6.1.3. علة لا النافية للجنس

#### 6.1.3.1. علة بناء اسم لا النافية للجنس

ذهب الباقولي إلى أنّ لا مع اسمها مبنية بناء خمسة عشر؛ لأنها جواب مَنْ سأل: هل من رجل في الدار؟ فالجواب: لا رجل في الدار، ومن التي في السؤال لاستغراق الجنس وهي مع الاسم المجرور بمنزلة شيء واحد، لا يمكن الفصل بينهما، كذلك جواب السؤال، فلما كان في السؤال لاستغراق الجنس كان (لا) في الجواب أيضاً لاستغراق الجنس، فالمطابقة بين السؤال والجواب قاعدة عند العرب<sup>1169</sup>.

وعند إمعان النظر في كتاب سيبويه يلاحظ بأنه قد صرح بعدة أمور يفهم منها أنه يذهب إلى القول ببناء اسم لا، وهي:

ترك التنوين إذ يقول: "و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها بعدها كنصب إنَّ لما بعدها"<sup>1170</sup>، ولكن يمكن أن يفهم من قوله الإعراب أيضاً عندما يعبر بالنصب لا بالفتحة، وفيه إشارة إلى أنّ (لا) تنصب لمشابهتها ب(إن وأخواتها).

<sup>1169</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص391.

<sup>1170</sup> سيبويه، الكتاب، 2/274.

والأمر الثاني: التأكيد أن ترك التنوين في اسم لا لازم؛ لأنها واسمها بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسة عشر، أي أصبح مع اسمها اسماً واحداً، ويعلّل تشبيهاً بخمسة عشر من جهتين:

الأولى: من حيث التركيب فهي مع اسمها بمنزلة اسم واحد، كما أن خمسة عشر بمنزلة اسم واحد.

الثانية: لأنها تفارق أخواتها النواصب من الأفعال وما يجري مجراها؛ لأنها تعمل في النكرة فقط بخلاف الأفعال وما شابهها من حروف المشبهة بالفعل؛ فهي تعمل في النكرة والمعرفة، فلما خالفتها في العمل كما خالف خمسة عشر أخواتها في العمل، خالفنا أخواتها في اللفظ أيضاً<sup>1171</sup>.

ولكن سيبويه استدرك قائلاً: "فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ، وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: يا ابن أمّ، فهي مثلها في اللفظ، وفي أنّ الأول عاملاً في الآخر، وخولف بخمسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة"<sup>1172</sup>، ويلاحظ من قوله هذا أنه بعد أن شبه لا واسمها بخمسة عشر رجع وذكر الفرق بينهما من جهتين أيضاً:

الأولى: أنّ (لا) تعمل في اسمها، بخلاف خمسة عشر فالجزء الأول غير عامل في الثاني.

الثانية: أن أصل خمسة عشر هو خمسة وعشرة، ولا مع اسمها لم تتغيرا عن أصلهما.

لذلك شبه لا مع اسمها بـ يا ابن أمّ في عمل الجزء الأول في الثاني فكما أن ابن عمل في أمّ، فكذلك لا مع اسمها، وحذفت ياء المتكلم منها فأصبحت مثلها مفتوحاً.

وما استدلل به الباقولي على بناء اسم لا في أنه جواب من سأل: هل من رجل في الدار؟ فمن للاستغراق كم أن لا رجل للاستغراق أي للمطابقة بين الجواب والسؤال، هو استدلال سيبويه على أن (لا) لا تعمل إلا في النكرة، ولم يستدل به سيبويه على بناء اسم لا حين قال: "فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل -رحمه الله- في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة"<sup>1173</sup>.

<sup>1171</sup> سيبويه، الكتاب، 2/274.

<sup>1172</sup> سيبويه، الكتاب، 2/275.

<sup>1173</sup> سيبويه، الكتاب، 2/275.

وقد بينَّ الباقولي مذهب سيبويه بأنه أراد من تشبيهه لا مع اسمها بخمسة عشر بأنها لا تقارن اسمها كما أن خمسة لا تقارن عشر، وليس أن الحركة حركة بناء<sup>1174</sup>، ثم أعقب قائلاً: "والدليل عليه: لا غلام في الدار وجاريةً بالتونين، فثبات التونين في الثاني دليل على أن الأول معرب، وإذا كان معرباً جاز تثنيته"<sup>1175</sup>. وبهذا خالف الباقولي سيبويه عندما ذهب إلى أن لا مع اسمها مبني، وأن حركة اسم لا عند سيبويه هي حركة إعراب.

وإذا ما عدنا إلى المُبرِّد وجدنا أن الباقولي قد أخذ بقوله في بناء اسم لا واعتمد على تعليقه<sup>1176</sup>، وقد اختلف النُّحاة في اسم لا النافية للجنس إلى فريقين:

الفريق الأول: القائلون ببنائه وهو قول المُبرِّد واختاره الباقولي، وإليه ذهب جمهور البصريين، كأمثال: ابن السَّرَّاج، وأبو علي، وابن الورَّاق، وابن جَنِّي، والأنباري، وابن يعيش، وابن عُصْفُور، وابن مالك، والرُّضِي، وابن هشام، والجامي، والأشموني<sup>1177</sup>.

وقد ذكر ابن الورَّاق وجهاً آخر زيادة على ما ذكره الجمهور، وهو أن اسمها بني لضعفها؛ لأنها مشبهة بالأحرف المشبهة بالفعل فكان مشبهاً بالمشبه بالفعل، فضعف العمل ففرض عليها البناء علامة لهذا الضعف<sup>1178</sup>.

ولكن اختلف أصحاب القول الأول في موجب بنائه على قولين<sup>1179</sup>:

الأول: أنه بني لتضمنه معنى من.

الثاني: أنه بني لتركبه مع لا فصارا اسماً واحداً، مثل: خمسة عشر.

---

<sup>1174</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص 400-401. وقد ذكر السيرافي هذا القول عن الرَّجَّاج في شرحه للكتاب، 15/3.

<sup>1175</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص 401.

<sup>1176</sup> المُبرِّد، المُقْتَضِب، 360-359/4.

<sup>1177</sup> ابن السَّرَّاج، الأصول، 67/2، وأبو علي، الإيضاح، ص 239، وابن الورَّاق، علل النَّحو، ص 46، وابن

جَنِّي، الخصائص، 56/3، والأنباري، أسرار العربية، 246، وابن يعيش، شرح المفصل، 106-105/1،

وإبن عُصْفُور، شرح الجمل، 407/2، وابن مالك، شرح التسهيل، 58/2، والرُّضِي، شرح الكافية، 186/2،

ابن هشام، أوضح المسالك، 8/2، والجامي، الفوائد الضيائية، 438 / 1، والأشموني، شرح الأشموني، 1/

621.

<sup>1178</sup> ابن الورَّاق، علل النَّحو، ص 406.

<sup>1179</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 407/2.

وقد رجح ابن عُصْفُور القول الأول لأن الأسماء المبنية لتضمنها معنى الحرف أكثر مما بني لتركيبها مع الحرف<sup>1180</sup>، والأولى القول بهما معاً ليقوي جانب البناء على الإعراب، فاختلافهم هذا يضعف قولهم.

الفريق الثاني: القائلون بإعرابه وهم الكوفيون، والزَّجَّاج والسيرافي من البصريين<sup>1181</sup>.

واحتجوا لمذهبهم بأن (لا) عملت النصب لأنها نقيضة إن وأخواتها فالعرب يحملون النقيض على النقيض، فلا للنفي وإن للإثبات فعملت النصب حملاً على نقيضها، بلا تنوين لبيان أن الفرع ليس كالأصل في العمل قوة وتصرفاً<sup>1182</sup>.

ورأى الزَّجَّاج أن حذف التنوين للفرق بين الجوابين، فالذي يكون جواب: هل من رجل، بلا تنوين، والجواب عن السؤال: هل رجل؟ بالتنوين<sup>1183</sup>، واحتج السيرافي لإعراب اسم لا بقول سِيَّوِيَّه: "فتنصبه بغير تنوين...". وزعم أنه مذهب سِيَّوِيَّه<sup>1184</sup>، ومما استدلوا به أن حذف التنوين كان تخفيفاً لأن لا ركبت مع اسمها فطال الاسم<sup>1185</sup>. ورُدَّ عليهما بأنه لو كان التخفيف علة لحذف التنوين لكان من الأولى حذفه من النكرة المطولة؛ لأنها أولى من الاسم المفرد، فدلَّ وجوده في قولهم: لا خيراً من زيد، على بطلان علتها<sup>1186</sup>.

وقد رُدَّ عليهم بأن الفتحة لو كانت للإعراب لما جاز نعت الاسم على الموضع وعلى اللفظ، كما لم يجز في إن وأخواتها<sup>1187</sup>.

وقد ردَّ ابن مالك عليهما بقوله: "وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزماً مخالفة النظائر"<sup>1188</sup>، والرد على أصحاب هذا القول ليس بسهل كما يتصوره ابن مالك.

<sup>1180</sup> السيرافي، شرح الكتاب، 15/3، والأنباري، الإنصاف، ص310.

<sup>1181</sup> السيرافي، شرح الكتاب، 15/3، والأنباري، الإنصاف، ص310.

<sup>1182</sup> الأنباري، الإنصاف، ص311.

<sup>1183</sup> السيرافي، شرح الكتاب، 15/3.

<sup>1184</sup> السيرافي، شرح الكتاب، 16/3.

<sup>1185</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 407/2.

<sup>1186</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 249/5.

<sup>1187</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 407/2.

<sup>1188</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 58/2.

وقد أرجع الرّضي سبب اختلافهم إلى مجمل قول سيبويه، حين قال: "وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه"<sup>1189</sup> وقد سلك مسلك الجمهور في الحكم بالبناء والعلّة إذ يقول: "والحقّ أن تقول، إنّه مبنيّ لتضمّنه ل(من) الاستغراقية... وإنما بُنيت على ما تُنصب به، لكون البناء على حركة إستحققتها النكرة في الأصل قبل البناء"<sup>1190</sup>.

وقد جمع العُكْبَرِيُّ علل الفائلين بالإعراب في أربع<sup>1191</sup>:

الأولى: أن الاسم المعطوف معرب، نحو قولهم: لا رجل وامرأة في البيت، وحرف العطف نائبة عن لا.

الثانية: خبر لا معرب، والعامل واحد فوجب أن يكون اسمها معرباً أيضاً.

الثالثة: أن البناء لا يكون بعامل؛ والبناء إنما يكون لشبه التركيب، ولا بتركبها مع اسمها أصبحت اسماً واحداً، وعاملة فيه، فكان العامل والمعمول واحداً، وهذا مرفوض.

الرابع: لو كانت الحركة حركة بناء لاختلفت مع حركة الإعراب، كما في: قبلُ وبعُدُ.

وتناول عبد الرحمن أيوب هذا الموضوع ورأى أن المشكلة تكمن في أمرين:

الأول: التّعليل لبناء اسم لا، فلم يجدوا سوى علة التركيب.

الثاني: التسوية في الحكم الإعرابي بين اسم لا عند وروده مفرداً وغير مفرد. ورأى أن

الحل يكمن في الاكتفاء بمجرد الوصف والابتعاد عن التّعليل<sup>1192</sup>.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الباقولي قد اعتلّ لبناء اسم (لا) بما هو معتمد لدى معظم النّحاة، وهو علة تضمن معنى الحرف، وهو ما اعتمده سيبويه في اختصاص لا بالنكرة لا لبنائها، وهو على حقّ؛ لأنّ لا هي التي تتضمن النفي المطلق؛ لذا هي التي يفهم منها الاستغراق كما يفهم من حرف الجر (من)؛ لذا يطلق عليها لا النافية للجنس، ولو كان ما ذهب إليه النّحاة صحيحاً لتعين في التطابق بين السؤال والجواب ذكر من الجارة، ولقيل في الجواب: لا من رجلٍ في البيت، فهو تقدير عامل في السؤال، وبتقديره ينتصب الاسم بنزع الخافض، وأما التّعليل الآخر فهو التركيب وهو الذي صرح به سيبويه بأن لا مع اسمها أصبحت اسماً واحداً مثل: خمسة عشر،

<sup>1189</sup> الرضي، شرح الكافية، 2/185.

<sup>1190</sup> الرضي، شرح الكافية، 2/186.

<sup>1191</sup> العُكْبَرِيُّ، اللباب، ص164-165.

<sup>1192</sup> أيوب، دراسات نقدية في النّحو العربي، ص210.

وهذا التَّغْيِيلُ أيضاً لا يخلو من الإشكال، وذلك بأنه يجعل العامل يعمل في نفسه، فعمل (لا) في اسمها وهما بمنزلة اسم واحد، وكذلك التشبيه بخمسة عشر تشبيهه من دون وجه شبه، فخمسة عشر اسمان، وهنا اسم وحرف، وفي خمسة عشر لا يعمل الجزء الأول في الثاني، و(لا) تعمل في اسمها، وخمسة عشر تغير عن أصله، ولا مع اسمها لم تتغيرا، وخمسة عشر اختلف عن أخواته في الحركة، وحركة اسم لا في البناء هي نفسها حركة الإعراب، لذا ليس من السهل الحكم ببناء اسم (لا) من خلال هاتين العلتين؛ وأما القول بالإعراب فلا يخلو من الإشكال أيضاً، وهو ترك التنوين في اسم لا المفرد، "ولو وجدنا في كلامهم اسماً نكرة متمكناً ينصب بغير تنوين لقلنا أنه منصوب غير مبني"<sup>1193</sup>، أي لا يحذف التنوين من الاسم المتمكن إلا إن كان ممنوعاً من الصرف، أو ذا الألف واللام أو مضافاً أو علماً موصوفاً بابن، أو لالتقاء الساكنين أو للوقف، أو للبناء فلما لم يكن اسم لا المفرد من الحالات التي سبقت البناء، تعين البناء<sup>1194</sup>؛ لذا كان ترك التنوين هو أهم ما دفع النُّحَاة إلى القول ببناء اسم لا.

أرى أن النُّحَاة دخلوا في جدال فرعي وتركوا أصل المسألة، وهو ما هي العلة في ترك التنوين؟ فهم تركوا هذه العلة وبحثوا عن الفتحة إن كانت حركة بناء أم حركة إعراب؟ فالقائلون بالبناء بحثوا عن علة للبناء، والقائلون بالإعراب بحثوا عن علة للإعراب، فالذي قال بالبناء أخذ من ترك التنوين من اسم متصرف متمكن علة ظاهرة، ومن ثم بحث عن علة ترك التنوين عَرَضاً لتقوية علتة، والذي قال بالإعراب بحث عن مخالفة الظاهر لقوله فبدأ بالبحث عن علة ترك التنوين فقال للتخفيف.

والحق كان على النُّحَاة أن يبحثوا عن علة ترك التنوين قبل الدخول في جدال البناء والإعراب، والذي يبدو أن علة ترك التنوين هي أن سَبَبِيَّوِيَّه لما جعل نصب ما بعد لا كنصب ما بعد إن وأخواتها، رأى أنها لا تنصب كل اسم بل تختص بالنكرة بخلاف الأفعال والأحرف المشبهة بالفعل التي تنصب النكرة والمعرفة، لخصوصيتها هذه ميزتها عن النواصب الأخرى بحذف التنوين من اسمها المفرد، ولما حذف تنوينها صارت شبيهة بالمركب فأشبهتها بخمسة عشر، فبني مع اسمها بناء خمسة عشر، والأفضل من هذا هو الإرسال في هذه المسألة دون ترجيح.

<sup>1193</sup> ابن السَّرَّاج، الأصول، 66/2-67.

<sup>1194</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 58/2.

## 6.1.4. علل أفعال المقاربة

### 6.1.4.1. المسألة الأولى: علة عدم تصرف عسى

وقد علل الباقولي منع تصرف عسى لوجهين:

الأول: للشبه بـ لعل من حيث المعنى لا اللفظ، فهو للطمع والإشفاق، كما أن لعل لذلك، فشابه لعل، وهي حرف، فأخذ منها الجمود، وعدم التصرف؛ لأن الأصل في الحروف هو عدم التصرف، ثم أشار الباقولي إلى قاعدة مهمة حين رأى أن الحروف موضوعة للمعاني، والأفعال موضوعة لدلالاتها على الحدث والزمان، والأسماء موضوعة لدلالة على المسميات، فكل فعل أو اسم تضمن معنى يدل عليه الحرف فإنه مانع من التصرف<sup>1195</sup>. أي العلة هنا علة الشبه بالحرف.

الثاني: أن عسى بمعنى الطمع، وهذا المعنى لا يمكن أن يكون إلا في الاستقبال، فليس هناك طمع فيما مضى من الزمان، فلما تعين المعنى للاستقبال اختير له أخف الأزمنة وهو الفعل الماضي (فَعَلَ)، لأنه أقل الأزمنة حروفاً، واكتفوا بصيغة (أن يفعل) للدلالة على المستقبل، ولأن صيغة يُفَعَلُ تدل على الحال والاستقبال فلو أتى منه (يعسو) لدل على الحال والاستقبال، والطمع معنى خاص فيما يأتي من الزمان، لا للحال، ولهذا جاء على صيغة خفيفة دالة على زمن واحد وهو صيغة فَعَلَ<sup>1196</sup>. والعلة هنا علة الخفة. وقد فسّر سيبويه معنى كلمة عسى بالطمع والإشفاق<sup>1197</sup>.

وأما أبو علي فقد اعتلّ لجموده بأن معناه للمقاربة أي لا تكون إلا لفعل لم يقع بعد؛ لذا لم يأت منه بمضارع فاللفظ للماضي والمعنى للمستقبل، وليس للحاضر فيه نصيب<sup>1198</sup>. أي لعلة المقاربة والمعنى.

والأنباري تابع الباقولي في الوجه الأول وهو أن المانع من التصرف هو الشبه بالحرف، لمّا كان للطمع شابة لعل، وهي حرف والحرف لا يتصرف، فكذاك عسى<sup>1199</sup>.

<sup>1195</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص 682.

<sup>1196</sup> المصدر نفسه، ص 681-682.

<sup>1197</sup> سيبويه، الكتاب، 233/4.

<sup>1198</sup> أبو علي، المسائل المنثورة، ص 242.

<sup>1199</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص 126.

وأما العُكْبَرِيُّ فقد علل عدم تصرفه من وجهين:

أحدهما: هو ما ذهب إليه الباقولي في الوجه الأول.

والثاني: هو الشبه بالحروف من حيث أن معناه كان في غيره، وهو الدلالة على قرب الفعل الواقع بعده، والشبه بالحرف يمنع التصرف<sup>1200</sup>. ما ذهب إليه في هذا الوجه مردود بغيره من الأفعال مثل كاد، فهو أيضا يدل على معنى في غيره وهو قرب الفعل الذي بعده، فالعلة عنده للشبه بلعل في المعنى وهو الطمع، أو الشبه بالحروف لدلالته على معنى في غيره.

وذهب ابن يعيش إلى عدم تصرفه لثلاثة أوجه:

الأول: أنه يشبه ليس فأجروه مجراه، فكما أن ليس بصيغة الماضي، وهو لنفي الحال، فكذلك عسى بلفظ الماضي، والمعنى للمستقبل لأنه للرجاء وهي لا تكون إلا فيما لم يأتي.

الثاني: التشبه بـ لعل في أنها للترجي. وقد نقل ابن يعيش عن بعض النحاة تضعيفهم لهذا الوجه؛ لأن شبه الحرف في المعنى يُضَعِّف الاسم لا الفعل؛ لأن معاني الحروف مستفادة من الأفعال ومكتسبة منها، ولو صح هذا الوجه لوجب ألا يتصرف فعل (استنتى) وفعل (أنفي)؛ لأنهما بمعنى إلا وما.

الثالث: الدلالة على قرب الفعل الواقع في خبره، أي شابه الحروف في دلالتها على معنى في غيرها، والأفعال دالة على معنى في نفسها<sup>1201</sup>.

ومما عللوا به بأن عسى جاء على صيغة الماضي لأن معناه ماض وهو استقرار الرجاء في النفس لذلك الفعل الذي يأتي بعده، وأما عدم حدوث الفعل فهو عائد إلى المترجي، ولأن استقرار المعنى في النفس يكون للماضي والحاضر فاختر الماضي لخفته<sup>1202</sup>.

<sup>1200</sup> العُكْبَرِيُّ، اللباب، ص141.

<sup>1201</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 372/4-373.

<sup>1202</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 333/4.

وقال أبو حيان: "وهذه العِلل كلها تلفيقات لشيء وضعي، والوضعيات لا تُعلَّل، ولو قيل: إن عسى لما كانت مشاركةً ل لعل في الرجاء أُلزِمَتْ عدم التصرف لكان قولاً"<sup>1203</sup>، سبحان الله! يذم التعليلات ويصفها بالملفقة، ثم يعلل فيما سماها بالوضعيات التي ينبغي ألا تعلل.

وذهب المخزومي إلى أن عسى فعل جامد استعمل استعمال الحروف لأنه تخلى عن الدلالة على الحدث<sup>1204</sup>.

وعند استقراء العِلل التي أوردها النُّحاة في هذه المسألة نجدهم قد أوردوا ست علل:

الأولى: التشبه ب لعل لأن كلاهما بمعنى الطمع، وقد اعتمدها الباقولي، وغيره كما مر، ولكن مما يضعف هذه العلة أن المعاني التي تدل عليها الحروف مأخوذة من الأفعال، فكيف يكون سبباً في جمود الفعل، ولو افترضنا صحة ذلك لكان يجب أن يتمتع أفعال أخرى عن التصرف لوجود العلة المقتضية للجمود وهي التشبه بحرف من الحروف من حيث المعنى، مثل فعل استثنى فهو يشبه إلا من حيث المعنى، وكذلك أنفي، وغيرها من الأفعال، لذا تستبعد هذه العلة لوجود العلة وانتفاء الحكم في بعض المواضع، وهذا نقض للعلة، والسلامة من النقض مذهب جمهور النُّحاة<sup>1205</sup>.

الثانية: الخفة، ورد عسى بصيغة الماضي لخفته؛ لقلة حروفه، وقد ذكرها الباقولي.

الثالثة: علة المقاربة والمعنى، وهذا تعليل أبو علي. ويرد عليه بأن كاد أيضاً للمقاربة، وقد ورد بصيغة الحاضر، ولأن عسى لا يفهم منه إلا الطمع والرجاء مما في المستقبل، فلا يدل على قرب حدوث شيء، إنما على الطمع في حدوثه.

الرابعة: علة الشبه بالحرف من حيث الدلالة لا المعنى، فالحرف يدل على معنى في غيره، وكذلك عسى لا يفهم منه الحدث الذي يطمع في وقوعه إلا بخبره، وهذه إحدى علتَي العُكْبَرِيِّ. ويرد على أصحاب هذا القول بأن الأفعال الناقصة سلبت منها الحدث لدى بعض العلماء، ولم يمنع من التصرف، فقد ورد كان بجميع الصيغ.

<sup>1203</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 334/4.

<sup>1204</sup> المخزومي، النُّحو العربي، ص 196-197.

<sup>1205</sup> قواعد العلة في الفصل الأول من هذه الدراسة.

الخامس: علة الشبه بليس، فكلاهما بصيغة الماضي، ومعناها في غير الماضي، وهي من علل ابن يعيش. ويرد عليه بأن الشبه يكون بين الفعل والحرف، والاسم والحرف، وليس هناك شبه للفعل بالفعل يكون علة للجمود.

السادس: علة المعنى، أي أن عسى قد ورد بصيغة الماضي لأنها تدل معنى الرجاء التي استقرت في النفس، فعبر عنه بصيغة الماضي والخبر بصيغة أن ويفعل الدالة على المستقبل، وقد نسبه أبو حيان إلى ابن عُصْفُور<sup>1206</sup>، وهذه العلة باطلة من حيث أن جميع الأفعال يستقر معناها في نفوس أصحابها فيخبرون عنها؛ لو كانت صحيحة لوجب أن يتجمد جميع الأفعال.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أنّ العلة التي تفرد بها الباقولي في الوجه الثاني وهي علة الخفة قد سلمت من النقص؛ وذلك بأنّ عسى يدل على الطمع، وليس هناك طمع فيما مضى، إنما فيما يأتي، فالمعنى متعين للمستقبل، وقد دلّ عليه (أن ويفعل)، فمهما تعددت صيغ عسى فهو يخص المستقبل، فكان الأخذ بأخف الصيغ أولى، فمعلوم أن الماضي هو أخف صيغة لقلة عدد حروفه، ولأن صيغة فَعَلَ هي جذر معظم الأفعال، وقد زعم تمام حسان أنه أصل الاشتقاق لا المصدر؛ ولهذا أن الفعل إذا منع من التصرف جاء جامداً على صيغة الماضي.

#### 6.1.4.2. المسألة الثانية: علة مجيء خبر عسى على صيغة أن يفعل

علل الباقولي ذلك بأنه لما جاء عسى بصيغة الماضي للخفة، وهو للطمع، والطمع لا يكون إلا لما يأتي من الزمان، أتوا ب(أن يفعل) في خبره لتدل على أن معناه للمستقبل، وإن كان اللفظ ماضياً، إذن كان لا بد من أن في خبره؛ لأنه يدخل على الفعل المستقبل، وإن جاء خبره اسماً مفرداً فهو على الأصل المتروك، نحو قولهم: عسى الغُوَيْرُ أَبُوساً<sup>1207</sup>، وفيه دليل على أن خبره منصوب<sup>1208</sup>.

<sup>1206</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 333/4. وعند العودة إلى كتابيه(شرح الجمل، والمقرب لم أعثر على هذا القول، ولا على ما يخالفه بل سكت عن علة جمود عسى عند حديثه عن أفعال المقاربة. ينظر: ابن عُصْفُور، المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني-بغداد، ط1، 1971م، ص99، وشرح الجمل، 285/2.

<sup>1207</sup> الغوير تصغير غار، وأبوساً جمع بُوس، بمعنى الشدة، وهذا القول من الأمثال العربية، فهو بمعنى: لعل الشر يأتي من قبل الغار. ينظر: الميداني، أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 17/2.

<sup>1208</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص682-683.

وقد سبقه إلى هذا التعليل المُبرِّد حين فسر أن أقوم في قولهم: عيست أن أقوم، بأن (أن أقوم) هو مصدر لقيام لم يقع<sup>1209</sup>، وتابعه أبو علي عندما ذهب إلى أن المصدر لا يفهم منه زمان، وأن يفعل يدلان على المستقبل؛ لذلك جاء بهذه الصيغة<sup>1210</sup>. أي لعل المقاربة. وإليه ذهب أبو البركات الكوفي<sup>1211</sup>، والأنباري<sup>1212</sup>.

وأما سيبويه فقد تعرض لتعليل هذه المسألة معللاً إياها بعلّة الاستغناء، وذلك بأن العرب قد استغنوا بأن ويفعل عن المصدر؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء<sup>1213</sup>.

وعند النظر في هذه العلة واستقراءها وجدناها على نوعين:

الأول: علة الاستغناء، وهي التي صرح بها سيبويه.

الثاني: علة المناسبة، وأول من سبق إليها هو المُبرِّد، واختاره الباقولي، وجمهور النحاة كأمثال: أبو علي، والجرجاني، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن عُصْفُور، والرّضي<sup>1214</sup>.

والحق أن سيبويه لما رأى أنه من الجائز أن يأتي المصدر أحياناً، ولكن الغالب في خبر عسى هو (أن ويفعل) قال بعلّة الاستغناء، وإلا ليس هناك مانع من ورود المصدر، وإلى هذه العلة أشار الباقولي بأن مجيء الخبر اسماً مفرداً يكون على الأصل المتروك، أي إنّه قد استغنى عنه إلى هذه، والذي أراه أن علة سيبويه هو تعليل من النوع الأول أي علة تعليمية، والثانية تفسير للأولى، أي علة العلة، فسبويه اكتفى بعلّة الاستغناء وهي من العّلّ البسيطة، والتوسع فيها أكثر يؤدي إلى السؤال عن سبب هذا الاستغناء فيكون علة من النوع الثاني أي العلة القياسية.

---

<sup>1209</sup> المُبرِّد، المُقتَضِب، 69-68/3.

<sup>1210</sup> أبو علي، المسائل المنثورة، ص242.

<sup>1211</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللّمع، ص483.

<sup>1212</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص127.

<sup>1213</sup> سيبويه، الكتاب، 158/3.

<sup>1214</sup> أبو علي، المسائل المنثورة، ص242، الجرجاني، المقتصد، 1/356، والأنباري، أسرار العربية، ص127،

والعكبري، اللباب، ص142، وابن يعيش، شرح المفصل، 7/118، وابن عُصْفُور، المقرب، ص99،

والرّضي، شرح الكافية، 4/223.

فسيبويه يستنتج من خلال الاستقراء بأن العرب قد استغنوا بـ أن ويفعل عن المصدر، ويأتي النحاة بأن ذلك كان لدلالة على المستقبل؛ فالمصادر لا يفهم منها الزمان؛ إنما هي دالة على الأحداث، والفعل دال عليهما معاً.

### 6.1.5. علل أفعال القلوب

#### 6.1.5.1. علة عدم جواز الاقتصار على أحد مفعولي أفعال الشك واليقين

وقد ذهب الباقولي إلى أن علة عدم الجواز هو عدم استغناء أحدهما عن الآخر<sup>1215</sup>، نحو قولهم: ظنننتُ زيداً قائماً، وهذه العلة علة سيبويه إذ يقول: "وانما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين وهنا . أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينا كان أو شكاً..."<sup>1216</sup>.

وعبر عن هذه العلة المُبرِّد بأن المفعولين مبتدأ وخبر، فكما أن المبتدأ يطلب الخبر، فكذلك المفعول الأول يطلب الثاني<sup>1217</sup>، وعنه أخذ به ابن السراج<sup>1218</sup>، وتابعهما ابن عُصفور<sup>1219</sup>.

وقد سار على علة سيبويه أغلب النحاة من بعده كأمثال المُبرِّد، وابن السراج، وابن الوراق، والأنباري، وابن يعيش، وابن مالك<sup>1220</sup>، وغيرهم من النحاة<sup>1221</sup>.

وأضاف ابن يعيش علة الفائدة، كما أن الفائدة تكون في الخبر لا المبتدأ ولا بد منه، فكذلك المفعول الثاني<sup>1222</sup>.

---

<sup>1215</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص422.

<sup>1216</sup> سيبويه، الكتاب، 40/1.

<sup>1217</sup> المُبرِّد، المُقتَضِب، 95/3.

<sup>1218</sup> ابن السراج، الأصول في النحو، 181/1.

<sup>1219</sup> ابن عُصفور، شرح الجمل، 298/1.

<sup>1220</sup> المُبرِّد، المُقتَضِب، 95/3، وابن السراج، الأصول، 216/1، ابن الوراق، علل النحو، ص286، والأنباري،

أسرار العربية، ص9، وابن يعيش، شرح المفصل، 318/4؛ والرضي، شرح الكافية، 175/5، وابن مالك،

شرح التسهيل، 5/2.

<sup>1221</sup> الجامي، الفوائد الضيائية، 276-277، والأزهري، شرح التصريح، 378 / 1.

<sup>1222</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 318/4.

وعند تتبع هذ العلة عند النُّحَاة يلاحظ أن الألفاظ قد تعددت والمضمون واحد، فالْبَأْفُولِي  
اعْتَلَّ بعدم الاستغناء، والمُبْرَدُ بأنه شبيه بالمبتدأ والخبر، وابن يعيش للفائدة، لذا اختلفت الألفاظ  
والعلة واحدة.

ويلاحظ أيضاً بأن هذه من المواضع التي يكاد يتفق فيه النُّحَاة على مضمون العلة  
بتعبيرات متعددة، ويعود هذا الاتفاق إلى وضوح المعنى، وهي من العِلَل التي يمكن التوصل إليها  
ببسر وسهولة، لأن المعنى لا يتم إلا به، وقد نص عليها سَبِيئَوِيَّة، وتوسع فيه النُّحَاة، والبَأْفُولِي  
اقتصر فيها بعلة الاستغناء لشدة وضوحها، وهو المطلوب في الواضحات من العِلَل.

## 6.2. علل التوابع والمشتقات والحروف والعدد

ويشتمل هذا المبحث على علل النعت، والتوكيد من التوابع واسم الفاعل من المشتقات، وعلى علل الحروف، وعلل العدد.

### 6.2.1. علل النعت(الصفة)

#### 6.2.1.1. المسألة الأولى: علة عدم وصف النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة

علل الباقولي ذلك من وجهين:

الأول: "لأن الضدين لا يجتمعان"<sup>1223</sup>.

الثاني: لأن الصفة والموصوف كالاسم الواحد، والصفة جزء من الموصوف، والاسم الواحد لا يكون معرفة ونكرة في حالة واحدة<sup>1224</sup>، وهو تفسير للوجه الأول. وهذا ما عليه معظم النحاة وإن اختلفت العبارات<sup>1225</sup>.

وقال أبو البركات عمر الكوفي: "لأن الشيء لا يكون معرفاً مُتَكَرِّراً في حالٍ، هذا مُحَالٌ"<sup>1226</sup>.

لم ينص سيبويه على علة لهذه المسألة، فقط اكتفى بالتقرير أن المعرفة توصف بالمعرفة فقط، كما أن النكرة توصف بالنكرة فقط<sup>1227</sup>.

وأما أبو علي فقد سبق الباقولي بما اعتلَّ به، كما اعتلَّ بعله أخرى، وهي: أن النكرة دالة على الجنس أي يشمل كل فرد من أفرادها، فوصفُ النكرة بالمعرفة كأن تجعل الجمع واحداً، نحو

---

<sup>1223</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص545.

<sup>1224</sup> الباقولي، شرح اللُّمع، ص545.

<sup>1225</sup> الجُزْجاني، المقتصد، 900/2، والأنباري، أسرار العربية، ص294، والعُكْبَرِيُّ، اللباب، ص271، وابن

الحاجب، شرح المقدمة الكافية، 630/2.

<sup>1226</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللُّمع، ص273.

<sup>1227</sup> سيبويه، الكتاب، 6/2.

قولهم: ما رأيت أحداً<sup>1228</sup>، أي أن النكرة بمنزلة الجمع، والمعرفة بمنزلة الواحد، فكما أن الواحد لا يوصف بالجمع، والجمع لا يوصف بالواحد، فكذلك المعرفة والنكرة.

ولم يرض ابن خروف من أبي علي هذا التعليل وهو تشبيه المعرفة بالأحاد لخصوصها، والنكرة بالجمع لعمومها، لأنه يلزمه عليه عدم تبديل المعرفة بالنكرة أو النكرة بالمعرفة بدل الشيء من الشيء وكلاهما لعين واحدة، نحو قولهم: مررت برجلٍ محمدٍ، وبصديقك رجل صالح، وليس في هذا فرق بين النعت والبدل<sup>1229</sup>.

وقد أجاز بعض نحاة الكوفة وصف النكرة بالمعرفة، إن كان مدحاً أو ذماً، واستدلوا بقوله تعالى: "(ويلٌ لكل همزة لمزة الذي جمع مالا)"<sup>1230</sup>، وجمهور النحاة على أنه بدل<sup>1231</sup>.

والحاصل من هذه المسألة أن معظم النحاة اتفقوا على عدم جواز وصف النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة، وهذا التعليل لا لئس فيه، كأن تفسر أمراً ببنياً بمزيد من التفسير، فالصفة تطابق الموصوف في التعريف والتتكير؛ لأنها هي الموصوف في المعنى، هذا ما دفع سيبويه وكثيراً من النحاة إلى الإعراض عن تعليقه، ولكن الذي يلاحظ فيه أن الباقولي استخدم عبارة من عبارات المناطق وهي "أن الضدين لا يجتمعان"؛ فهذه العبارة تدل على تأثر النحاة بعلماء الكلام والمنطق في عرض الحجج والأدلة واستخدام بعض مصطلحاتهم، والباقولي قلماً يستخدم العبارات الفلسفية والمنطقية رغم تأثر النحو العربي بالمنطق منذ القرن الرابع الهجري.

#### 6.2.1.2. المسألة الثالثة: علة امتناع وصف الضمائر.

اعتلَّ الباقولي لهذا الامتناع بأن الضمائر لو احتاجت إلى الوصف لما أضمرت لكان إظهارها أولى، فهي غنية عن الوصف؛ لأنها في غاية الإيضاح<sup>1232</sup>، وهذا ما علل به صاحب

<sup>1228</sup> أبو علي، المسائل المنثورة، ص45.

<sup>1229</sup> ابن خروف، علي بن محمد، شرح الجمل، تح: سلوى محمد عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، جدة-السعودية، ط1، 1419هـ، 303/1-304.

<sup>1230</sup> سورة الهمزة، 1.

<sup>1231</sup> الرضي، شرح الكافية، 331/2.

<sup>1232</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص548-549.

اللُّمَعُ<sup>1233</sup>. فالعلة هنا علة الاستغناء، واكتفى الباقولي بعلة امتناع وصف المضمير دون علة امتناع الوصف به.

وما اعتلَّ به الباقولي يعود في أصله إلى سَيِّوِيَّه حين ذهب إلى أن الضمير لا يأتي موصوفاً؛ لأنه لو لم يكن معلوماً لدى المُحدِّث لما أُضْمِرَ، ولا يكون صفة؛ لأن الصفة إنما هي تحلية، مثل: القصير، أو قرابة، مثل: صاحبك، أو شبيهاً بذلك، أو اسماً مبهماً<sup>1234</sup>. وتابعه معظم النُّحاة كأمثال: المُبَرِّد، والجُرْجَانِي، والجزولي، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك، والرُّضِي، وأبو حيان<sup>1235</sup>.

وأما السُّهيلي فقد رأى أنَّ ما يعتل به الجمهور علة غير كافية، لأنَّ المضمير لا يستغني عن الصفة كما أنَّ بقية المعارف لا تستغني عنها، وليست الصفة بآلة تعريف، وقد تأتي الصفة: تحلية للمنعوت، أو تمييزاً بينه وبين غيره، أو رفعاً للالتباس، والضمير قد يحتاج إلى بعض منها، وقد أشار إلى أنه يبذل منه للبيان ويؤكد، وذهب إلى أن العلة المانعة هي أن الضمير إشارة إلى المذكور، والمشار إليه هو الذي يوصف<sup>1236</sup>.

وابن مالك ينقل إجماع العلماء على امتناع وصف الضمير والوصف به إلا إجازة الكسائي وصف الضمير الغائب، وقويَّ ابن مالك قوله فيما يخص المدح أو الذم أو الترحم، نحو قوله تعالى: (لا إله إلا هو العزيز الحكيم)<sup>1237</sup>، ونحو قولهم: صلى الله عليه الرؤوف الرحيم، وزيد غضب عليه المجرم الظالم، ومررت به المسكين، وغير الكسائي يرى هذا النوع بدلاً، لا صفة<sup>1238</sup>.

<sup>1233</sup> ابن جني، اللُّمَعُ، ص 65.

<sup>1234</sup> سَيِّوِيَّه، الكتاب، 11/2.

<sup>1235</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 284/4، والجُرْجَانِي، المُقْتَصِد، 920/2، والجزولي، عيسى بن عبد العزيز، المُقَدِّمَةُ الجزولية، تح: شعبان، عبد الوهاب محمد، ص 66، وابن يعيش، شرح المفصل، 247/2، وابن الحاجب، عثمان بن الحاجب، شرح الكافية، تح: جمال عبد العاطي أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-السعودية، ط1، 1997م، 633/2، وابن مالك، شرح التسهيل، 312/3، والرُّضِي، شرح الكافية، 333/2، وأبو حيان، التذييل والتكميل، 305/12.

<sup>1236</sup> السُّهيلي، نتائج الفكر، ص 168.

<sup>1237</sup> سورة آل عمران، 6.

<sup>1238</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 321/3.

ويوضح الرّضي علة سَيِّئِيهِ والجمهور بقوله: "اعلم أن المضمّر لا يوصف ولا يوصف به، أمّا أنه لا يوصف، فلأن المتكلم والمخاطب من أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل، وأمّا الوصف المفيد للمدح أو الذم، فلم يستعمل فيه؛ لأنّه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف"<sup>1239</sup>.

ويلاحظ أن الرّضي فصل الأمر، وفرق بين الضمائر فجعل ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف دون الغائب، ورأى أنّ الأصل في وصف المعارف هو الإيضاح؛ لذا لا حاجة لهذين الضميرين إليه لكونهما أعرف المعارف، ولا متناعه أن يأتي فيما هو أصل فيه (الإيضاح) فكان بالأولى ألاّ يأتي لما هو ليس بأصل، مثل: المدح والذم.

وأما الضمير الغائب فقد اعتلّ لعدم الوصف به لأحد الوجهين: إمّا حملاً على ضميري المتكلم والمخاطب لأنّه من جنسهما، وإمّا لأن الذي يفسره يكون لفظياً في الغالب فبه يكون واضحاً، فلا يحتاج إلى توضيح<sup>1240</sup>.

ومما اعتلوا به أيضاً أن الضمير لا يوصف لأنه:

إن كان للغائب فهو قائم مقام تكرار الاسم، فالاسم إذا تكرر لا يوصف بصفة فكذلك النائب منابه<sup>1241</sup>.

وإن كان للمتكلم أو المخاطب لا يوصف لعدم دخول اللبس عليهما، ولم يوصفا بمدح أو ذم أو ترحم؛ لأن باب هذا الوصف القطع<sup>1242</sup>.

أمّا الوصف به فلا يكون؛ لأن الصفة إمّا أن يكون مساوياً للموصوف في التعريف أو أقل، والضمير أعرف المعارف<sup>1243</sup>. ويُرَدُّ بأن النّحاة لم يتفقوا على كون الضمير أعرف المعارف<sup>1244</sup>؛ لذا بطل الاستدلال به.

---

<sup>1239</sup> الرضي، شرح الكافية، 333/2.

<sup>1240</sup> الرضي، شرح الكافية، 333/2.

<sup>1241</sup> الرضي، شرح الكافية، 333/2، وأبو حيان، التذييل والتكميل، 305/12.

<sup>1242</sup> المصدر نفسه، 333/2، والمصدر نفسه، 305/12.

<sup>1243</sup> المصدر نفسه، 333/2، والمصدر نفسه، 305/12.

<sup>1244</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 246/2-247، والرضي، شرح الكافية، 335/2.

فالعِلُّ في هذه المسألة ثلاثة:

الأولى: للجمهور، وهي التي اعتمد عليها الباقولي، وهي أن الضمائر استغنت عن الوصف لشدة وضوحه وعدم اللبس فيه، فكان علة الاستغناء.

الثانية: للسهيلي، وهي كون الضمير إشارة إلى المذكور، فلا توصف الإشارة، وإنما المشار إليه هو الذي يوصف.

الثالثة: وقد ذكرها الرضي وأبو حيان وهي علة التكرار، فالضمير بمنزلة تكرار الاسم، فالاسم المكرر لا يوصف، فكذا ما قام مقامه من الضمائر.

وقد تعددت العلة والحكم واحد، فالعلماء اتفقوا على عدم وصف ضميري المتكلم والمخاطب، وفي الغائب خلاف بين الجمهور والكسائي فيما يخص المدح والذم والترحم، وقد رجح ابن مالك قول الكسائي القائل بجواز وصف ضمير الغائب، وفيما استدل به الكسائي على جوازه عدّه الجمهور من باب البديل، والحقيقة أنّ البديل والصفة يشتركان في الإيضاح والتخصيص، إلا أن الجمهور حفاظاً على اطراد قاعدتهم في أن الضمير لا يوصف جعلوه بدلاً، والكسائي لم يجد حرجاً في تخصيص القاعدة، ويبدو أن الكسائي كان محقاً في ذلك لأن ضمير الغائب ليس مثل ضميري المتكلم والحاضر تعريفاً وتوضيحاً كما بيّنه الرضي، فجاز فيه ما لم يجز في مثليه، ولأن البديل كالصفة في التوضيح والتعريف وقد أجازوه، ولما أورده السهيلي في اعتراضه على علة الجمهور بأن الوصف ليس آلة تعريف، فله أغراض أخرى.

## 6.2.2. علة التوكيد

### 6.2.2.1. علة امتناع توكيد النكرة

اعتلّ الباقولي لعدم جواز توكيد النكرة بقوله: "لأنّ النكرة لم تثبت لها عين، فتؤكد، ولأنّ الأسماء المؤكّدة بها معارف، فلا تجري على النكرات"<sup>1245</sup>. ويفهم من قوله أنّه اعتلّ من وجهين:

الأول: أنّ النكرة دالة على العموم وليست بشيء معين ليؤكد، فدلالة النكرة على الجنس، وليس على فرد معين جعل توكيدها بلا فائدة.

---

<sup>1245</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص558.

الثاني: ولأن ألفاظ التوكيد معارف فلا يؤكد بها إلا ما كان معرفة، فالنكرة تؤكد بالنكرة، والمعرفة بالمعرفة، وإليه ذهب ابن الوراق<sup>1246</sup>، والأنباري أيضا منع لأن ألفاظ التوكيد معرفة، فلا يؤكد بها النكرة لعدم التطابق، حملاً على الصفة في عدم وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة<sup>1247</sup>، وهذا ما اعتلَّ به جُلُّ النُّحَاة كأمثال: العُكْبَرِيّ، وابن يعيش، وابن عُصْفُور، وأبي حيان<sup>1248</sup>.

وقد أكّد الوجه الثاني معاصره أبو البركات عمر الكوفي أنّ التأكيد كالصفة في التطابق بين المؤكد والمؤكد به في التعريف والتتكير<sup>1249</sup>. فقد شبه التأكيد بالصفة في وجوب التطابق بينهما. وهذه العلة علة الشبه.

وأما الرُّمَّاني فكان تعليله من حيث أنّ ألفاظ التوكيد معرفة، فلا تؤكد بها النكرة، وأن التأكيد بمنزلة التكرير، فلا تُعرَّفُ النكرة بتكريرها، كذلك المعرفة لا تُنكَّرُ بتكريرها<sup>1250</sup>. ويرد عليه بأن التوكيد عبارة عن نوعين نوع هو تكرير للفظ، والثاني بألفاظ معينة للتوكيد، والقسم الأخير لا يكون بمنزلة تكرار، وإلا لما كان هناك داع إليه وكان بالإمكان الاستغناء عنه بالقسم الأول.

واعتلَّ الرُّضِيّ للمنع بأن التأكيد هو لرفع الاحتمال عن النسبة، والنكرة ما زالت مجهولة العين، فالأولى هو رفع الاحتمال عن الذات؛ أي وصف النكرة لتمييز عن غيرها أولى من توكيدها<sup>1251</sup>. فهنا يعلل الرُّضِيّ بأنّ النكرة ما زالت مجهولة الهوية، فالأولى بها أن نتعرف عن ماهيتها لتكون هناك فائدة من توكيدها، وهذه العلة تفسير وتوضيح لما اعتلَّ به الباقولي.

---

<sup>1246</sup> ابن الوراق، علل النُّحُو، ص 387.

<sup>1247</sup> الأنباري، أسرار العربية، ص 289-290، والإنصاف، ص 363-364.

<sup>1248</sup> العُكْبَرِيّ، اللباب، ص 265، ابن يعيش، شرح المفصل، 277/2، وابن عُصْفُور، شرح الجمل، 238/1، أبو حيان، التذييل والتكميل، 205/12.

<sup>1249</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللُّمَع، ص 280.

<sup>1250</sup> الرُّمَّاني، شرح كتاب سيبويه، تح: المتولي الدميري، ص 945.

<sup>1251</sup> الرضي، شرح الكافية، 391/2.

وأما نحاة الكوفة فقد أجازوا تأكيد النكرة بالمعنى إذا كانت مؤقتة محدودة متبعضة، مثل: يوم، شهر، ميل، ضربية، فرسخ، وأن يكون التوكيد بلفظ كلّ وما في معناها، دون التوكيد بالنفس والعين لعدم الفائدة منهما في النكرة، نحو قولهم: قعدت يوماً كلّه، واحتجوا بالنقل والقياس<sup>1252</sup>.

وأما القياس فإن اليوم مؤقت فيجوز أن يسير في بعضه، وكذلك الليلة والشهر وغيرهما، فلو قلت سرت يوماً كلّه، وقعدت أسبوعاً كلّه، لجاز معنى التوكيد؛ لذا صح ما ذهب إليه.

وأما النقل فقد احتجوا ببعض الأبيات الشعرية، مثل:

رَحَرْتُ بِهَا لَيْلَةً كُلَّهَا فَجِئْتُ بِهَا مُؤَيِّدًا حَنْفَقِيًّا<sup>1253</sup>

والمانعون من توكيد النكرة حملوا ما استدل به المجيزون على النعت أو البدل، أو الضرورة<sup>1254</sup>.

وقد وافق ابن خروف وابن مالك وابن هشام الكوفيين في مذهبهم هذا في اشتراط تحقق الفائدة<sup>1255</sup>، فيقول ابن مالك: "قمن حكم بالجواز مطلقاً، أو بالمنع مطلقاً، فليس بمصيب، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب"<sup>1256</sup>.

والرّضي لا يستبعد صحة مذهب الكوفيين في جواز تأكيد النكرة "لاحتتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت"<sup>1257</sup>.

وقد اعتمد الكوفيون ومن وافقهم في هذه المسألة على ثلاثة أمور:

الأول: أنهم اتخذوا من تحقق الفائدة سبباً لجواز التوكيد المعنوي.

---

<sup>1252</sup> الأنباري، الإنصاف، ص362، وابن يعيش، شرح المفصل، 227/2-228، وابن عُصْفُور، شرح الجمل، 236/1.

<sup>1253</sup> البيت من المتقارب، لقائله شبيب بن خويلد، أورده ابن منظور في لسان العرب، دار صادر، بيروت-لبنان، ط3، 1414هـ، 82/10. وفسر قوله مؤيداً حنفقياً: ناقصاً مُقَصِّراً.

<sup>1254</sup> السُّيُوطِي، همع الهوامع، 205/5.

<sup>1255</sup> ابن خروف، شرح الجمل، 340/1، وابن مالك، شرح التسهيل، 196/3، وابن هشام، أوضح المسالك، 332/3.

<sup>1256</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 297/3.

<sup>1257</sup> الرضي، شرح الكافية، 392/2.

والثاني: جوازهم توكيد النكرة بألفاظ الإحاطة، دون غيرها، مثل: النفس والعين.

والثالث: استثناءهم النكرة المحدودة المؤقتة دون غيرها من مطلق المنع<sup>1258</sup>.

والحاصل من هذه المسألة أن ما اعتلَّ به الباقولي هو تعليل جمهور البصريين في امتناع توكيد النكرة توكيداً معنوياً، وإن اختلفت عبارات النحاة في التعبير عنه إلا أن مضمون العلة كان واحداً، أما اللفظي فلا خلاف في جوازه<sup>1259</sup>، وقد سبق الباقولي إليه ابن الوراق واعتمده غيره من النحاة، وكان استنادهم على عدة أمور:

الأول: عمومية النكرة، وعدم دلالتها على عين محددة.

الثاني: عدم التطابق بين المؤكِّد والمؤكِّد في التعريف والتكثير.

الثالث: حمل التوكيد على الصفة في مسألة التطابق.

ويبدو أن هذه الأمور الثلاثة عائدة إلى مسألة قياس التوكيد على الصفة في عدم التغير بينهما في التعريف والتكثير؛ لأنهم اتفقوا على جواز توكيد النكرة بالمؤكِّدات اللفظية؛ لأنها تكرر للمؤكِّد فكان متطابقاً له في التكثير، واختلفوا في التوكيد المعنوي، والمؤكِّدات المعنوية معرفة عندهم فاقترضوا جواز التوكيد بها على المعارف، ولما كان من شروط الصفة التطابق حملوا التوكيد عليه، ومما يؤخذ عليهم بأن التوكيد وإن كان من التوابع إلا أنها ليست لتوضيح ذات المؤكِّد بقدر إزالة رفع الاحتمال عن نسبة الفعل إلى المؤكِّد لرفع المجاز في المسألة أو إزالة توهم السامع في وقوع المخبر عنه، وأما الصفة فهي تختص بذات الموصوف لا بالنسبة، لذا افتراقاً في هذه المسألة؛ لهذا يبدو أن الكوفيين، ومن تبعهم كانوا أكثر دقة من جمهور البصريين في جوازهم توكيد النكرة بشرط تحقق الفائدة، فأجازوا توكيد النكرة المحددة المؤقتة دون غيرها، فقولهم: أكلت رغيفاً كلَّه، وقمت ليلة كلَّها، يقطع احتمال المجاز، ويرفع الشكَّ الذي لدى السامع، فمثل هذا لا يخلو من الفائدة؛ وهذا ما ينبغي أن يكون عليه مدار الحكم في المنع أو الجواز لأن الكلام قائم على الفائدة.

<sup>1258</sup> القرشي، صالح بن مطلق، التَّغْلِيلُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ الرُّمَّانِيِّ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ سَيَبَوَيْهِ دِرَاسَةٌ وَصَفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ،

كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنور، 1439هـ. رسالة الدكتوراه.

<sup>1259</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 2/227.

### 6.2.3. علل اسم الفاعل

#### 6.2.3.1. علة إعمال اسم الفاعل بمعنى الحاضر والمستقبل وعلة إهماله

##### بمعنى الماضي

علل الباقولي ذلك بقوله: "والعلة في امتناع إعمال (فاعل) إذا كان ماضياً، وجوازه إذا كان مستقبلاً، أو حالاً: علة معلومة، وهو: أن الفعل لما أشبه الفاعل أُعرب. فالفاعل أيضاً أعمل، إذا كان بمعنى المضارع. وهذا المعنى معدوم في الماضي ولأن يضرب وضارباً سيان في الحركات، والسكنات. فجاز إعماله، كما جاز إعراب يضرب"<sup>1260</sup>.

فهو يعتل بأكثر من وجه:

الأول: يتخذ من علة إعراب الفعل المضارع تعليلاً في الحكم على اسم الفاعل بالعمل إن كان بمعنى المضارع، فلما أعرب المضارع تشبيهاً باسم الفاعل أُعْمِلَ اسم الفاعل تشبيهاً بالفعل المضارع الذي سمي بهذا لمضارعه لاسم الفاعل، فكأن المضارع مدين له في مسألة الإعراب فرده إليه في مسألة العمل. فحين كان تشابه المضارع للاسم سبباً في إعرابه لأن أصل الإعراب هو للأسماء، كان تشابه اسم الفاعل للفعل المضارع سبباً في إعماله، لأن أصل العمل هو للأفعال.

الثاني: يتخذ من التشابه الشكلي بينهما علة إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال أو المستقبل.

الثالث: فلما كانت العلة هي التشابه الحاصل بين الفعل المضارع واسم الفاعل، امتنع اسم الفاعل عن العمل إذا جاء بمعنى الماضي لفقدان العلة، وهذه العلة التي وصفها الباقولي بالمعلومة هي علة الشبه؛ لأنها قد عُلمت من قبل في مسألة إعراب الفعل المضارع.

وما اعتلَّ به الباقولي نص عليه سيبويه عند حديثه عن اسم الفاعل قائلاً: " فإذا أُخْبِرَ أن الفعل قد وقع، وانقضى فهو بغير تتوين البتة، لأنه أُجْرِي مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه..."<sup>1261</sup>، إلا إنَّ سيبويه لم يذكر التشابه من حيث الحركات والسكنات، إنَّما اكتفى بالشبه المعنوي، وقد تبعه المُبرِّد، وابن السَّرَّاج،

<sup>1260</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص532-533.

<sup>1261</sup> سيبويه، الكتاب، 1/171.

والزَّجَّاجِي، وأبو علي، وابن الورَّاق، والرُّمَّانِي، وابن جِنِّي والجُرْجَانِي، وابن خروف، وابن عُصْفُور<sup>1262</sup>.

وأوصل الجُرْجَانِي أوجه الشبه بينهما إلى ثلاثة: الأول والثاني ذكرهما الباقولي، والثالث: بأنه يثني ويجمع، كما أن الفعل يثني ويجمع، فضاربان يشبه يضريان، وضاربون يشبه يضربون، ولكن هذا الوجه غير مقتصر على اسم الفاعل فيشاركه في التثنية كل اسم معرب، وليس للتثنية صيغة أخرى، وفي الجمع يشاركه أصناف أخرى من الأسماء.

وأما العُكْبَرِيُّ فقد تابع الباقولي في إعمال اسم الفاعل لوجهين فقط، وهما الشبه المعنوي، والشبه الشكلي، وعليهما اعتمد ابن يعيش، وابن مالك، والرَّضِي<sup>1263</sup>.

وقد ذهب آخرون إلى أن اسم الفاعل قد عمل للشبه بالفعل إجمالاً دون تمييز بين فعل وآخر؛ لذا فهو عامل مطلقاً سواء أكان بمعنى الحاضر أو المستقبل أو الماضي، لقد نسب العُكْبَرِيُّ هذا القول إلى بعض الكوفيين<sup>1264</sup>، ونسبه ابن عُصْفُور إلى الكسائي فقط<sup>1265</sup>، وعزاه أبو حيان إلى الكسائي وهشام وابن مضاء<sup>1266</sup>.

واعتّلوا لمذهبهم بقوله تعالى: (وكلبهم باسطً ذراعيه بالوسيط)<sup>1267</sup>، فباسط بمعنى بسط؛ لأنه إخبار عن الماضي، أي العلة عندهم علة السماع والنقل، وسببونه والبصريون على أنه حكاية الحال الماضية بدليل واو الحالية (وكلبهم...) وتقديره: وكلبهم يبسط<sup>1268</sup>.

---

<sup>1262</sup> المَبْرِد، المُفْتَضَّب، 148/4، ابن السَّرَّاج، الأصول في النُّحُو، 123/1، والزجاجي، الإيضاح في علل النُّحُو، 135، وأبو علي، الإيضاح، ص 141، وابن الورَّاق، علل النُّحُو، ص 301، والرُّمَّانِي، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد شبَّية، ص 364، وابن جِنِّي، سر صناعة الإعراب، 643/2، والجُرْجَانِي، المقتصد، 506/1، وابن خروف، شرح الجمل، 532/1، ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 3/2.

<sup>1263</sup> العُكْبَرِيُّ، اللباب، ص 289، وابن يعيش، شرح المفصل، 84/4، وابن مالك، شرح التسهيل، 75/3، والرَّضِي، شرح الكافية، 485/3.

<sup>1264</sup> العُكْبَرِيُّ، اللباب، ص 289.

<sup>1265</sup> ابن عُصْفُور، شرح الجمل، 3/2-4.

<sup>1266</sup> أبو حيان، التذيل والتكميل، 324/10.

<sup>1267</sup> سورة الكهف، 18.

<sup>1268</sup> العُكْبَرِيُّ، اللباب، ص 289، وابن عُصْفُور، شرح الجمل، 3/2-4.

ومما اعتلّوا به أيضاً بأن اسم الفاعل يعمل بمعنى المضي أيضاً لأنه في معنى الفعل ومشتق منه، "ولأنه يطلب ما يطلب الفعل، والفعل إنما عمل لكونه يطلب في المعنى، وكذلك هذا، فليعمل، ولا يتخصص به ماضٍ من مستقبل"<sup>1269</sup>.

كما استدلوا بقوله تعالى: (وجاعلُ الليل سكناً)<sup>1270</sup>، بنصب سكناً باسم الفاعل، وهو بمعنى الماضي، ويردُّ عليه بأن اسم الفاعل أضيف إلى المفعول الأول، فنصب الثاني ضرورة لعدم إمكان الإضافة إليه، أو نُصِبَ على إضمار فعل دلَّ عليه اسم الفاعل<sup>1271</sup>.

وهناك من اقتصر علة الشبه بالفعل من حيث الحركات والسكنات وعدد الحروف ذكره ابن عُصْفُورٍ دون أن يُسمِّي أصحابه<sup>1272</sup>، ولم أجد أحداً من النُّحَاة قبله ولا بعده قد اقتصر على هذا الوجه من الشبه.

ويرد عليهم بأن اسم المفعول يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل على الرغم من عدم جريانه مجرى حركاته وسكناته؛ لذلك بين فساد قولهم<sup>1273</sup>، لوجود الحكم مع انتفاء العلة.

وابن مالك وافق سيبويه والجمهور على اقتصار عمل اسم الفاعل العاري من الألف واللام إذا كان بمعنى الحاضر أو المستقبل، وضعف مذهب الكسائي معللاً ذلك بأن شبه اسم الفاعل بالفعل الماضي مقتصر على المعنى فقط، وأما شبهه بالمضارع من وجهين: المعنى واللفظ، لذا لا يمكن التسوية بينهما، فاسم الفاعل يشبه الماضي من وجه والمضارع من وجهين، كما أنه لم يمنع الاسم من الصرف لعله واحدة، بل احتاج إلى علتين ليمنع، فكذاك ها هنا<sup>1274</sup>.

ويُردُّ على ابن مالك بأنه يذكّرنا بمسألة الممنوع من الصرف الذي تحتاج إلى علتين للمنع، ليؤكد صحة مذهبه، وما هو بمؤكد لها بهذا؛ لأن الغالب في هذه العلة علة الشبه الاكتفاء بوجه واحد ليكتسب المشبّه من المشبّه به صفة من صفاته، وأمثلة بناء الأسماء للشبه بالأحرف كثيرة، تناسى ابن مالك هذه الأمثلة الكثيرة التي لا تحتاج إلا إلى وجه واحد، واستحضر باب الممنوع

---

<sup>1269</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 324/10.

<sup>1270</sup> سورة الأنعام، 96.

<sup>1271</sup> الرضي، شرح الكافية، 487/3.

<sup>1272</sup> عُصْفُورٍ، شرح الجمل، 4-3/2، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 106/2.

<sup>1273</sup> ابن عُصْفُورٍ، شرح الجمل، 4/2.

<sup>1274</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 75/3.

من الصرف الذي يحتاج إلى وجهين، وإذا فرضنا صحة ذلك فهلا امتنع اسم الفاعل عن الصرف إذا كان بمعنى الحاضر أو المستقبل لأنه قد تحقق فيه شرط الممنوع من الصرف لشبهه بالفعل من جهتين، كما امتنع الاسم الأعجمي، والمركب المزجي، وغيرهما لشبهها بالفعل من جهتين، ليس الاسم الذي يشبه الفعل من وجهين ويعمل عمله بأن يكتسب من الفعل أهم صفاته وهو البناء أولى من الاسم الذي اقتصر على الشبه دون العمل.

ومن المحدثين من وافق جمهور النحاة على امتناع إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي مثل: عباس حسن وأعتلّ بعلتهم في أنه يشبه الماضي من جهة المعنى فقط؛ لذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة، بل يجب الإضافة<sup>1275</sup>، وكذلك فاضل السامرائي<sup>1276</sup>، وعلي أبو المكارم<sup>1277</sup>.

وأما أحمد عبد الستار الجواري فقد ذهب إلى أن معنى الحدث هو العلة في إعمال اسم الفاعل؛ لأن الحدث يقتضي وجود المُحْدِث والمُحْدَث، أي الفعل يقتضي وجود الفاعل والمفعول لدى النحاة، وليس كما يزعم النحاة بالشبه بالمضارع من جهتين لانتقائه في اسم المفعول الثلاثي وهو أيضاً عامل، وكذلك الصفة المشبهة<sup>1278</sup>، حين يقول: "وأما ما زعم النحاة بأن اسم الفاعل يعمل لأنه يحمل على الفعل المضارع من جهة اللفظ والمعنى فمتهافت لا يقوم للاحتجاج؛ لأن الموازنة المدعاة غير قائمة في اسم المفعول الثلاثي وهو أيضاً مستحق للعمل، وكذلك الصفة المشبهة..."<sup>1279</sup>، ومما رد به على النحاة أيضاً الآيات القرآنية التي استدلت بها الكسائي، مثل قوله تعالى: (وكلبهم بأسط ذراعيه بالوسيط)<sup>1280</sup>، وغيرها من الآيات، مثل قوله تعالى: (وجاعل الليل سكناً)<sup>1281</sup>، بنصب المفعول الثاني. وتعليله هذا يعود إلى ما علل به الكسائي ومن وافقه من النحاة بأنه يطلب ما يطلبه الفعل، وهو بمعنى الفعل ومشتق منه، فليكن عمله مطلقاً.

<sup>1275</sup> حسن، عباس، النحو الوافي، 248/3.

<sup>1276</sup> السامرائي، معاني النحو، 172/3.

<sup>1277</sup> أبو المكارم، علي، التراكيب الإسنادية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط1، 2007م، ص99.

<sup>1278</sup> الجواري، أحمد عبد الستار، نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد-العراق، 1974م، ص76-77.

<sup>1279</sup> الجواري، نحو القرآن، ص76-77.

<sup>1280</sup> سورة الكهف، 18.

<sup>1281</sup> سورة الأنعام، 96.

فالبأقولي باتباعه سَبِيئُوِيَه وجمهور البصريين سلك مسلّكهم ورفض عمل اسم الفاعل بمعنى المضي لعله شبهه بالفعل المضارع، ويرد عليهم من عدة أوجه:

الأول: أن اسم المفعول والأمثلة والصفة المشبه تعمل عمل الفعل من حيث الشبه بالمعنى، فلا شبه بينها وبين الفعل المضارع من حيث اللفظ، إنما اقتصر الشبه على الجانب المعنوي، فإذا كان كذلك وجب أن يعمل اسمُ الفاعل إذا كان بمعنى المضي مكتفياً بالوجه المعنوي.

الثاني: عمِل اسم الفاعل وهو بمعنى الماضي النصب في المفعول الثاني في قوله تعالى: (وجاعلُ الليل سكناً)<sup>1282</sup>، وقد اختلف البصريون في الناصب، فبعضهم على أنه اسم الفاعل، وآخرون على إضمار فعل دلّ عليه اسم الفاعل<sup>1283</sup>، وقد عمل النصب في المفعول الثاني مع فقدان العلة، وهذا ما دفع بعض البصريين إلى رفضه، وإضمار العامل فعلاً، والفصل بينهما.

الثالث: كما أن سَبِيئُوِيَه جعل اسم الفاعل ناصباً للمعطوف على معموله المضاف، نحو قولهم: هذا ضارب زيد وعمراً، أجاز ذلك على إضمار فعل، أي وضرب عمراً، "لأن معنى الحديث في قولك هذا ضاربُ زيدٍ: هذا ضَرَبَ زيداً، وإن كان لا يَعْمَلُ عمله، فحُمِلَ على المعنى..."<sup>1284</sup>.

الرابع: الاضطرار إلى التأويل لتصحيح العلة يضعف العلة، والأخذ بالتالي لا تحتاج إلى التأويل أولى.

الخامس: لو أمعنا النظر لرأينا أن حالات عمل اسم الفاعل بمعنى المضي أكثر من حالات منعه العمل، فإنه يعمل في الثاني مطلقاً، كما أنه يعمل في الأول والثاني مع الألف واللام، ويعمل في الأول أيضاً إذا كان حكاية عن الحال كما يزعمه البصريون، كل هذه الاستثناءات جعلت المسألة محصورة في صورة واحدة وهي في مثل قولهم: هذا ضاربُ زيدٍ أمس.

وهذا الخلاف بين النحاة في اسم الفاعل المجرد من الألف واللام الموصولة، وأما غير المجرد منها فيعمل سواء أكان بمعنى الحاضر أو المستقبل أو الماضي، كما أنه خلاف بالنسبة إلى المفعول به، فإما رفعه للفاعل فمسألة أخرى.

<sup>1282</sup> سورة الأنعام، 96.

<sup>1283</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 328/10.

<sup>1284</sup> سَبِيئُوِيَه، الكتاب، 171/1-172.

والحق أن التعليل في هذه المسألة مبني على تعليل مسألة أخرى، فسَيَبِيْهِ ومن وافقه ومنهم الباقولي حين أعربوا الفعل المضارع للشبه باسم الفاعل من عدة أوجه استحضروا تلك العلة هنا، وهي علة الشبه وهي كثيرة الدوران على لسان النحاة، فبناء عليها أهمل هذا الاسم من العمل إن كان بمعنى الماضي، واشتروطوا أن يكون بمعنى الحال أو المستقبل، وأما الكوفيون فلما لم يعربوا المضارع لعل الشبه وإنما بالأصالة كالاسم، قالوا بإعمال اسم الفاعل مطلقاً في الأزمنة الثلاثة واحتجوا لمذهبهم بأنه يشبه الفعل في طلبه ما يطلب الفعل؛ لأن الفعل يعمل لطلبه في المعنى، وهذا ليس خاصاً بفعل دون آخر، ويغلب على الظن أن رأي الكوفيين هو أقرب إلى الصواب لأنه يعتمد على النقل والسماع من القرآن وفصيح كلام العرب بلا تأويل ولأن اسم المفعول والأمثلة والصفة المشبهة تعملن عمل الفعل وهن لا تشبهن الفعل المضارع.

وإن افترضنا صحة حكمهم بإهمال اسم الفاعل بمعنى الماضي؛ لا أرى أن علة سَيَبِيْهِ المعتمدة من قبل الباقولي ومعظم النحاة هي التي منعت اسم الفاعل من العمل في هذه الصورة، وإنما التي منعت هي علة المعنى لا علة الشبه، ففي حالة الإضافة المحضة يريد المتكلم أن يركز على الذات أكثر من الحدث؛ فيترجح جانب الاسم على جانب الفعلية في اسم الفاعل الذي هو أصله، فيلزمه الإضافة لا غير، وفي حالة التتوين والإضافة غير المحضة يريد المتكلم التركيز على الحدث أكثر من الذات، فيترجح جانب الفعلية على جانب الاسم فيعمل عمل الفعل، ولهذا يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي في المفعول الثاني.

#### 6.2.4. علل الحروف

##### 6.2.4.1. علة إلحاق نون الوقاية أو العماد بالفعل، وإن، وقد، وعن، ومن

علل الباقولي لهذه المسألة بأنهم كرهوا كسر الفعل مع ياء المتكلم؛ لأنه يكسر ما قبلها، نحو قولهم: ضربني، وتجنباً له ألحق بالفعل نون الوقاية أو العماد؛ لأن الكسر في الفعل ممتنع، وعلة إلحاقه بإن لأنه شبيه بالفعل، وفي قدني وعني ومني لسلامة أواخرها من التغيير كما أرادوا سلامة آخر الفعل<sup>1285</sup>. أي اعتلّ لما ذهب إليه بثلاث علل، وهي:

الأولى: علة الكراهة؛ أي كراهة كسر آخر حرف من الفعل لأنه من خصائص الاسم، الثانية: علة التشبيه بالفعل، وهي علة إلحاقها بإن وأخواتها.

<sup>1285</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 603.

الثالثة: علة الحفاظ على بنائها على السكون وهي علة إلحاقها بـ قد، وعن، ومن، كراهة أن تشبه ببعض الأسماء مثل يد.

وأصل هذه العلة التي اعتلَّ به الباقولي هي علة سَيِّوِيَه<sup>1286</sup> إذ يقول: "إنما قالوا في الفعل: صَرَبِي، ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر..."<sup>1287</sup>، وقد اعتمدها المُبَرِّد وغيره من النحاة من بعده<sup>1288</sup>.

أما ابن مالك فقد خالف جمهور النحاة وذهب إلى أن هذه النون تلحق الفعل على سبيل اللزوم، سواء أكان ماضياً نحو: أكرمني، أو مضارعاً نحو: يكرمني، أو أمراً، نحو: أكرمني، وهي في فعل الأمر أحق بها من نظيره، لعلتين: لئلا تلتبس ياء المتكلم بياء المخاطبة، ولئلا يلتبس أمر المذكر بأمر المؤنثة، فلهذا سُمِّيت بنون الوقاية لا لوقايتها الفعل من الكسر، فلما كان مجيئها على سبيل الوجوب في فعل الأمر مع ياء المخاطبة فرضت على نظيره الماضي والمضارع واسم الفعل ليدل على نصب الياء، وأما دخولها على إن وأخواتها جوازاً لا وجوباً لشبهها بالفعل، فالعلة عنده علة أمن اللبس في الأمر، وفي المضارع والماضي العلة علة النظير، لحملها على الأمر، وفي إن وأخواتها العلة علة الشبه. فهو يستخدم ثلاث علل لحكم نون الوقاية، ويضيف علة أخرى بأنه يمكن جعلها أصلاً في المضارع لعلتين:

الأول: صيانة المضارع من خفاء الإعراب.

الثاني: وإبعاده عن توهم البناء. فكانت النون احترازاً من ذلك<sup>1289</sup>.

وقد قارن بين علته وعلة الجمهور بأن علة الجمهور وإن كانت فيها فرقاً حسناً؛ لأنها تميز بين ياء المتكلم في الموضعين، وتحمي الفعل من الكسر، وأما كسر ما قبل ياء المخاطبة

<sup>1286</sup> سَيِّوِيَه، الكتاب، 375-369/2.

<sup>1287</sup> سَيِّوِيَه، الكتاب، 369/2.

<sup>1288</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضَب، 384/1، وابن السَّرَّاج، الأُصُول فِي النُّحُو، 117/2، وأبو علي، المسائل الشيرازيات،

تح: حسن هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط1، 2004م، ص216، وابن جَبِّي،

سر صناعة الإعراب، 550/2، وابن يعيش، شرح المفصل، 89/3، والرضي، شرح الكافية، 53/3،

والأشموني، شرح الأشموني، 115/1.

<sup>1289</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 135/1.

فهو خاص بالفعل، فلا حاجة إلى وقاية الفعل منه، إلا أن علته مرتبة على ما له أثر في المعنى فهي تصون الفعل من الخل واللبس -كما مر آنفاً- فكان الأخذ بها أولى<sup>1290</sup>.

أرى أن ابن مالك بمقارنته هذه قد رجَّح علة الجمهور وهو يظن أنه ينقضها؛ لأنه لو كانت نون الوقاية أصلاً في الأمر -كما يزعم- لثلا تلتبس ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنثة، لاقتصرت على الأمر لأنها ضرورة والضرورة تقدر بقدرها، وإلحاقها بالماضي والمضارع كان حملاً على الأمر لأنهما أفعالاً من جنسه، لو اقتصر الأمر على هذا الحد لكان ما ذهب إليه أولى، ولكنَّ أمر هذه النون لمَّا تعدى إلى إن وأخواتها، وبعض أحرف الجر أضعف علته، ثم إن كانت هذه النون لمنع الالتباس بين كسر ياء المخاطبة -وهو كسر خاص بالفعل- وكسر ياء المتكلم في فعل الأمر لما جاز أن تلتحق الأحرف لعدم وجود العلة التي وجدت لأجلها في الأمر، وتعليقه وإن كان فيه فرق حسن، إلا أن التكلف فيه ظاهرٌ، وتعليل سببويه وهو ما اختاره الباقولي وجل النحاة أكثر اطراداً وانسجاماً مع سائر المواضع.

## 6.2.5. علل العدد

### 6.2.5.1. المسألة الأولى: علة تأنيث العدد من الثلاثة إلى العشرة مع المذكر

#### وتذكيره مع المؤنث

اعتلَّ الباقولي لهذه المسألة بقوله: "لأن الثلاثة جمع، فلما قلت: ثلاثة رجال احتجت إلى علامة التأنيث، فأدخلت الهاء أولاً، في المذكر، وابتدأت به؛ لأنه هو الأصل. فإذا جئت إلى المؤنث، لم يبق علامة التأنيث، فلم يدخل عليه العلامة، وجعلت ترك العلامة، علامة للتأنيث"<sup>1291</sup>. فالباقولي اعتلَّ للتذكير بعلة الأصل؛ لتأنيث العدد مع المذكر، فالمذكر أصل للمؤنث، والعدد الأصل فيه التأنيث، فكان الأصل للأصل، والأول للأول، ولتأنيث العدد اعتلَّ بترك العلامة علامة لها. أي بعلة المخالفة، فحذفوا علامة التأنيث من العدد للتفريق بينهما.

وعند المُبَرِّد علامة التأنيث للمبالغة مثل: عالم، وعلامة، وليست للتأنيث، وتذكير العدد مع المؤنث؛ لأن المعدود مؤنث بالبنية، مثل تأنيث: عناق، وشمس<sup>1292</sup>.

<sup>1290</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 135/1.

<sup>1291</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص710.

<sup>1292</sup> المُبَرِّد، المُقْتَضِب، 155/2.

وأبو علي اعتلَّ بأن الأصل في العدد هو بالهاء أي علامة التأنيث، والمذكر أصل للمؤنث، فكان الأصل للأصل مشاكلة، وانتزع علامة التأنيث من المؤنث حملاً على الأسماء المؤنثة ولا علامة تأنيث فيها، مثل: عَنَاق، عَقَاب<sup>1293</sup>. وتعليل الباقولي في شقه الأول منتزع من علة أبي علي، وتعليل أبو علي في شقه الثاني نص عليه المُبَرِّد قبله.

وأما ابن الوراق فقد اعتلَّ لوجهين:

الأول: أن الجمع من الواحد إلى العشرة مؤنث في المعنى، والمؤنث نوعان: بعلامة، مثل: مسلمة، وقائمة، وبغير علامة، مثل: عناق، وعقرب، فكان العدد كذلك مؤنثاً بعلامة، مثل: خمسة، وثلاثة، وبغير علامة، مثل: خمس، وثلاث، فاستعمل مع المذكر ما كان بعلامة، نحو: ثلاثة رجال، ومع المؤنث بغير علامة، نحو: ثلاث نسوة، للفرق بينهما، ولأن المذكر أخف من الثقل فكان أقوى على حمل علامة التأنيث<sup>1294</sup>، تابعه أبو البركات عمر الكوفي<sup>1295</sup>.

والأنباري جمع العِلِّ من أربعة أوجه: الأول: علة الأصل، وهي أن الأصل في العدد التأنيث، وعلامته الأصلية الهاء، والمذكر أصل أيضاً فكان الأصل للأصل، وهذا ما سبقه إليه أبو علي، والباقولي، وإليه ذهب ابن يعيش، والشلوبين<sup>1296</sup>.

الثاني: علة الخفة، حيث كان المذكر أخف من المؤنث لذلك كان أكثر تحملاً للزيادة. الثالث: علة الأفضلية، وهي أن الهاء هنا زائدة للمبالغة كما كانت زائدة في: نسابة وعلامة، فألحقت بالمذكر فهو أولى بزيادتها، لأنه أفضل من المؤنث، وأصل هذه العلة للمبرد.

الرابع: علة المعنى، أي إن العدد بمعنى الجمع، فالعرب يجمعون المذكر إن كان على وزن فُعَال بعلامة التأنيث، نحو: غراب وأغربة، ويجمعون المؤنث بغير علامة التأنيث، مثل: عَقَاب، وأَعْقَب<sup>1297</sup>، فجاء العدد مع المعدود المذكر حملاً على القسم الأول. ومع المؤنث حملاً على القسم الثاني.

---

<sup>1293</sup> أبو علي، التكملة، تح: كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط2، 1999م، ص274.

<sup>1294</sup> ابن الوراق، علل النحو، ص491.

<sup>1295</sup> أبو البركات الكوفي، البيان في شرح اللمع، ص539.

<sup>1296</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، 6/4، والشلوبين، شرح المقدمة الجزولية، 927/3.

<sup>1297</sup> الأنباري، أسرار العربية، 218-219.

وابن عُصْفُورُ أضاف علة جديدة وهي علة رفع الوهم؛ لما كان العدد مؤنثاً، وأضيف إلى مذكر رفعاً للوهم لكي لا يفهم أنه مذكر كالمضاف إليه، جعلوا العدد مؤنثاً بذكر الهاء (التاء المربوطة) لذلك. وفي الإضافة إلى معدود مؤنث لم يجدوا حاجة إلى تأنيثه<sup>1298</sup>.

وابن مالك يرى أن "الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة، وأمة، وفرقة، وعُصبة، وضُحبة... فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته"<sup>1299</sup>، فالعلة عند ابن مالك هي علة استصحاب الأصل في المذكر؛ لأنه أصل فتقدم على المؤنث، وتأنيث هذه الأعداد ليست لأنها وضعت للتأنيث.

والرّضي ذهب مذهب جمهور النُّحاة في أن العدد ما بعد الاثنين موضوع للتأنيث فقال: "وعلى ذلك بوجه، والأقرب عندي أن يقال: إن ما فوق الاثنين من العدد، موضوع على التأنيث في أصل وضعه..."<sup>1300</sup>.

وأما أبو حيان فقد ذهب إلى أنه من الوضعيات التي لا تعلل، ولكن وفقاً للنُّحاة ذكر بعضاً من علله<sup>1301</sup>.

ومجموع هذه العلل هي: علة الأصل، وعلة الخفة، وعلة المبالغة، وعلة رفع الوهم، ورفض التعليل؛ لأن الوضعيات لا تعلل، ويبدو أن الأقرب إلى الصواب هي علة الأصل، فعندما يكون المعدود مذكراً يؤنث العدد مراعاة لأصله، وحين يؤنث المعدود لا تكون هناك حاجة للتذكير بأصل العدد لأن العدد هو المعدود في المعنى، ولأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التذكير والتأنيث، لذا لم يكن بُدُّ من تأنيث العدد في المعدود المذكر رفعاً للوهم، ولأن المذكر خفيف فيكون ملائماً ليتحمل الزيادة، وبهذا تكاد تكون تلك العلل متقاربة في المعنى إلا ما علل به المُبرِّد الذي يفهم من كلامه أنه أنث العدد مع المذكر للمبالغة والتعظيم لأنه الأول وهو مستبعد لأن المقام ليس مقام التعظيم، وأما رفض أبي حيان للتعليل في هذه المسألة فما هو إلا ترجيح لمذهب ابن مضاء في التعليل، وآثاره يظهر جلياً بين الحين والآخر لدى أبي حيان، ولكن هذا لا يخرج من النُّحاة

<sup>1298</sup> ابن عُصْفُورُ، شرح الجمل، 123/2.

<sup>1299</sup> ابن مالك، شرح التسهيل، 298/2.

<sup>1300</sup> الرضي، شرح الكافية، 361/3.

<sup>1301</sup> أبو حيان، التذييل والتكميل، 296/9.

الذين اتخذوا من التَّغْلِيلِ منهجاً في النَّحْوِ فهو يعلل لأغلب المسائل، بل يُعَدُّ جامعاً للعلل ومجيداً لها.

#### 6.2.5.2. المسألة الثانية: علة بناء خمسة عشر وأخواتها

علل الباقولي المسألة بقوله: "وإنما بني (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)؛ لأنه تضمن معنى الواو، فلما تضمن الحرف الذي هو واو العطف، بني على الفتح"<sup>1302</sup>، فالعلة عنده علة تضمن الحرف، وهي من العِلَلِ التي تجعل الاسم مبنياً.

وهذه العلة منتزعة مما نص عليه سيبويه في أن أصل خمسة عشر خمسة عشر وعشرة حين قال: "وأما خمسة عشر وأخواتها، وحادي عشر وأخواتها، فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً، وإنما أصل خمسة عشر: خمسة وعشرة..."<sup>1303</sup>، وأخذ بها المبرّد، وأبو علي، والجرجاني، والأنباري، وابن خروف، وابن يعيش، وأبو حيان<sup>1304</sup>.

والحاصل أن جُلَّ النُّحَاة ساروا على علة سيبويه تقريراً لها وتوسيعاً وتوضيحاً، وهي من العِلَلِ التي لم تدر حولها خلاف يذكر.

---

<sup>1302</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص715.

<sup>1303</sup> سيبويه، الكتاب، 3/298.

<sup>1304</sup> المبرّد، المُقتَضِب، 2/159، وأبو علي، المسائل المنثورة، ص256، الجرجاني، المقتصد، 2/735، والأنباري، أسرار العربية، ص220، ابن خروف، شرح الجمل، 2/632، وابن يعيش، شرح المفصل، 4/16، أبو حيان، التذييل والتكميل، 9/313.

## 7. منهج الباقولي في التعليل النحوي

سنتناول في هذا الفصل الحديث عن منهج الباقولي وكيفية تناوله للعلل، وذلك بالتطرق إلى أنواع العلل لديه، وأهم خصائص منهجه وعرض أهم القواعد النحوية التي ذكرها الباقولي، في بحثين.

### 7.1. أنواع العِلل عند الباقولي

تنوعت العِلل وتعددت لدى الباقولي، وكان أكثرها دوراناً على لسانه وفي كتابه علة الشبه التي تفرعت فروعاً كثيرة، وفي كل فرع مسائل عدّة، وقد أحصيت معظم تلك العِلل الواردة في كتابه، وكانت على الشكل الآتي:

#### 1- علة الاستقراء.

- وردت عند حديثه عن التقسيم الثلاثي للكلمة حين قال: "فما من معنى يمكن أن يعبر عنه بكلمة إلا رجعت تلك الكلمة إلى هذه الثلاثة، وهذا معقول"<sup>1305</sup>.

#### 2- علة الأُولَى.

وردت في المسائل الآتية:

- في مسألة عدم جواز مجيء ضمير المنفصل مع إمكانية ضمير المتصل، فقال الباقولي: "واعلم أنه مهما أمكنك الإتيان بالمتصل، لم تأت بالمنفصل"<sup>1306</sup>.

- في مسألة حمل النصب على الجر في التثنية والجمع، فلما كان الجر مختصاً بالاسم كان حمل النصب عليه أولى<sup>1307</sup>.

- في مسألة كسر نون التثنية، فقد اعتلّ لكسرها لأنها أولى من الفتح بعد الألف<sup>1308</sup>.

#### 3- علة عدم الحاجة.

- علّل لهذه المسألة بأنّه وضع أنا للمذكر والمؤنث؛ لأنه لا حاجة إلى التفريق بينهما؛ لأن المتكلم يعرف بكلامه<sup>1309</sup>.

#### 4- علة السماع.

---

<sup>1305</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص185.

<sup>1306</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص604.

<sup>1307</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص248-249.

<sup>1308</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص260.

<sup>1309</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص595.

## وردت في المسائل الآتية:

- في مسألة جعل نحن لكليهما أي للتثنية والجمع؛ لأن الاثنين جمع، واستدل على جمع الاثنين، بالسماع والإجماع، في قوله تعالى: (فإن كان له إخوة فلأمه السدس)<sup>1310</sup>، فقال: "والإجماع منعقد على أن الاثنين منهم، يحجبان الأم من الثلث إلى السدس"<sup>1311</sup>.

- في مسألة تقسيم الأفعال إلى ثلاثة أقسام، وذلك استدلالاً بقوله تعالى: (لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِيْنَا وَمَا خَلْفُنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ)<sup>1312</sup>، وبأن العرب تقول: قبل للماضي، وبعد للمستقبل، والآن للحال<sup>1313</sup>.

## 5- علة عدم المشاهدة.

- اتخذ من هذه العلة دليلاً لترجيح قول الأخفش في جعل إياي وإياك وإياه اسماً مضمرّاً والأحرف الثلاثة (الياء والكاف والهاء) لا محل لها من الإعراب، فقال: "والصحيح من هذه الأقاويل، قول أبي الحسن: إنّ (إيا) اسم مُضْمَر. فإذا كان مُضْمَرًا، لم يضاف إلى هذه الحروف؛ لأن إضافة المُضْمَر غير مشاهد، وما جاء عنهم في ذلك شيء"<sup>1314</sup>.

6- علة الفرق.

## وردت في المسائل الآتية:

- في مسألة مجيء الضمائر (أنا وأنت وهو) بين المبتدأ والخبر؛ تفريقاً بين الخبر والصفة<sup>1315</sup>.

- في مسألة فتح ما قبل ياء التثنية، وكسر ما قبل ياء الجمع، وقد علل الباقولي بقوله: "ففتح ما قبلها في التثنية وكسر ما قبلها في الجمع للفرق بين الحالتين"<sup>1316</sup>.

- في مسألة كسر لام الأمر، علل ذلك للفرق بينها وبين لام التأكيد<sup>1317</sup>.

<sup>1310</sup> سورة النساء، 11.

<sup>1311</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 596-597.

<sup>1312</sup> سورة مريم، 64.

<sup>1313</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 270.

<sup>1314</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 600.

<sup>1315</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 601-602.

<sup>1316</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 248.

<sup>1317</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 652.

## 7- علة الرتبة.

- وردت في مسألة ضمير اسم الفاعل واسم المفعول وعدم وجود صيغة ظاهرة لهما، فهو مقدر دائماً معللاً ذلك بأن ضميريهما أقل رتبة من ضمائر الفعل، لأن الفعل مع ضميره جملة مستقلة بخلاف اسمي الفاعل والمفعول مع ضمائرهما<sup>1318</sup>.

8- علة الشبه.

وللشبه أنواع كثيرة، وهي العلة الأكثر دوراناً، واستعمالاً في المسائل النحوية، وأثناء استقرائي لها لدى الباقولي في كتابه هذا لاحظت أنها كثيرة التشعب والفروع، وأنه من الأفضل تصنيفها حسب اختلاف جهة المشبه أو المشبه به بين الحرف والفعل والاسم في الغالب، فكانت ثلاثة عشر قسمًا.

## أولاً: علة شبه الاسم بالحرف.

وهي من العِلل التي تكثر على ألسن النحاة، وذكرها الباقولي في المسائل الآتية:

- في مسألة بناء الذي؛ رأى أن الحرف لا يتم معناه إلا بما بعده كذلك الاسم الموصول لا يتم إلا بصلته، كأنه بعض الاسم وبعض الاسم لا يستحق الإعراب، فبني لهذا المعنى<sup>1319</sup>.
- في مسألة بناء مَنْ الاستفهامية والشرطية. وهذه العلة هي الأصل في بناء الأسماء فيقرر الباقولي هذه العلة العامة لكثير من الجزئيات بقوله: "فما بني منها فلأنه يشابه الحرف، وحقيقة هذا الكلام أن الأسماء المبنية منها ما بني لتضمنه معنى الحرف...ومنها ما بني لمشابهته الحرف"<sup>1320</sup>.
- في مسألة بناء كم الاستفهامية، حين اعتلَّ بناءها لتضمنها معنى همزة الاستفهام<sup>1321</sup>.

---

<sup>1318</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 602-603.

<sup>1319</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 746.

<sup>1320</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 193.

<sup>1321</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 212. وفي موضع آخر من الكتاب: ص 685.

• في مسألة بناء أين، وقد علل الباقولي بناءه لتضمنه معنى همزة الاستفهام، وقولك: أين زيد؟ يتضمن معنى الهمزة فكأنك قلت: أفي الدار، أم في السوق، أم في المدرسة أم في غيرها من الأمكنة؟<sup>1322</sup>.

• في مسألة بناء أمس؛ وذلك لتضمنه لام التعريف، وإلا فكيف يكون معرفة وهو ليس بمضمّر ولا مبهم، ولا اسم إشارة ولا علم، ولا مضاف؟ إلا أن يكون متضمناً للام التعريف<sup>1323</sup>.

• في مسألة منع نعم وبئس من التصرف، حين اعتلّ الباقولي بقوله: "أنهما لما تضمنتا معاني؛ وتلك المعاني لا تستفاد إلا من الحروف، ولا توجد إلا في الحروف، منعا التصرف، كالحروف، وهو دلالتها على المدح، والذم، تشبيهاً بالحروف، فمنعا التصرف"<sup>1324</sup>.

ثانياً: علة شبه الاسم ببعض الاسم.

وردت في المسائل الآتية:

• في مسألة الصلة والموصول، علل الباقولي امتناع تقديم الصلة على الموصول بأن الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد، كما لا يجوز أن تتقدم أجزاء من الاسم عليه، فكذلك لا يجوز أن تتقدم الصلة على الموصول، نحو: قام أبوه الذي، وللعلة ذاتها لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي. ولا تعمل الصلة في الموصول للعلة ذاتها؛ أي لا يعمل بعض الاسم في بعضه<sup>1325</sup>.

• في مسألة بناء مَنْ الموصولية؛ فهي كبعض الاسم لا تستحق الإعراب، وإذا كانت موصوفة فهي مبنية أيضاً لاحتياجها إلى الوصف لتوضيحها<sup>1326</sup>.

• في مسألة بناء (قبل وبعد وحيث) حين علل الباقولي وجوب بناء هذه الأسماء لمشابتها بعض الاسم، وكان حقها الإعراب<sup>1327</sup>.

<sup>1322</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص204.

<sup>1323</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص206.

<sup>1324</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص676.

<sup>1325</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص750-751.

<sup>1326</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص213. وفي باب الاستفهام أيضاً تناول هذه العلة: ص797-798.

<sup>1327</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص201.

• في مسألة بناء مذ ومنذ، حين علل الباقولي بناءها تشبيهاً بقبل وبعد في حالة بنائهما بقوله: "وأما إذا كان منذ اسماً فإنما بني تشبيهاً بقبل وبعد؛ لأن الإضافة فيه ممتعة وهو يتضمن أمد ذلك، وغاية ذلك؛ لأن معنى منذ إذا كان اسماً: أمد"<sup>1328</sup>.

ثالثاً: علة شبه الفعل بالفعل.

وردت في المسائل الآتية:

• في مسألة بناء الفعل الماضي على الحركة، وذلك للشبه بالمضارع المشبه بالاسم، المبني حقه البناء، وما بني منه على حركة كان لعله، والماضي بني على الحركة لمشابهته المضارع<sup>1329</sup>.

• في مسألة بناء الفعل المضارع إذا ألحقت به نون النسوة، علل الباقولي بنائه على السكون بقول سيبويه: "لأنهم حملوه على الفعل الماضي، حيث قالوا: قعدن، وخرجن. فأسكنوا الأخيرة في الماضي، لأن هذا فعل، كما أن ذاك فعل..."<sup>1330</sup>.

رابعاً: علة شبه الفعل بالاسم.

• وردت في مسألة إعراب الفعل المضارع، وما سُميَ بالمضارع إلا لمضارعتة للاسم كما أنه أعرب للشبه بالاسم، وقال الباقولي: "إنما سمي مضارعاً؛ لأنه يشبه الاسم من ثلاثة أوجه"<sup>1331</sup>.

خامساً: علة شبه الحرف بالفعل والاسم معاً.

• وردت في مسألة جعل إن فقط هي الجازمة لجواب الشرط، وقد علل ذلك بأن الجازم للشرط جازم لجوابه مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر، ومثل إن في نصب الاسم ورفع الخبر، فكلاهما يعملان في الاسم والخبر، فكذلك حرف الشرط<sup>1332</sup>.

<sup>1328</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص203.

<sup>1329</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص204-205. وفي موضع آخر من الكتاب: ص636.

<sup>1330</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص641. سيبويه، الكتاب، 1/20.

<sup>1331</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص194.

<sup>1332</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص664.

سادساً: علة تشبيه الجملة الاسمية بالجملة الفعلية.

وردت في مسألة جعل الأصل في الخبر الأفراد، حين علل الباقولي ذلك بتشبيه الجملة الاسمية بالجملة الفعلية فكما أن الفعلية مؤلفة من جزأين الفعل والفاعل، كان المبتدأ والخبر أيضاً جزئيين؛ لأنهما نظيرتان<sup>1333</sup>.

سابعاً: علة شبه الظرف بالفعل.

• وردت في مسألة رفع ما بعد الظرف حملاً عليه دون الابتداء، والرفع بعده ليس على إطلاقه بل إذا وقع في بعض الأوجه كأن يكون خبراً لمبتدأ، أو حالاً لذي حال...علل ذلك بأن الظرف في هذه الأوجه صار أكثر شبيهاً بالفعل فرفع ما بعده، بخلاف ما لم يكن الظرف واقعاً فيها، كان له شبه بالفعل وبوقوعه في هذه الأوجه صارت شبهة أخرى فاجتماعهما رفع ما بعده، مثل باب ما لا ينصرف إلا بسببين<sup>1334</sup>.

ثامناً: علة شبه الاسم بالاسم.

وردت في مسائل كثيرة، منها:

• مسألة نصب الحال، ذهب الباقولي في تعليقه لنصب الحال إلى أنه يعود إلى الشبه الحاصل بينها وبين المفعول به، وذلك كلاهما يذكران بعد الفعل والفاعل، وهي فضلة كالمفعول، فكان التشابه بينهما من جهتين: الرتبة والفضلة<sup>1335</sup>.

• مسألة نصب تمييز، فقد نصب التمييز لمشابهته المفعول في المجيء بعد الفعل والفاعل<sup>1336</sup>.

• مسألة مجيء التمييز بعد أحد عشر وتسعة وتسعين وأخواتهما، مفرداً منصوباً، فقد علل أحد عشر وأخواتها بقولهم: ضاربٌ زيداً، وتسعة وتسعين وأخواتها ب الضاربون زيداً، أي تشبيهاً بالمفعول به الذي يأتي بعد التتوين والنون في اسم الفاعل<sup>1337</sup>.

---

1333 الباقولي، شرح اللمع، ص288.

1334 الباقولي، شرح اللمع، ص309.

1335 الباقولي، شرح اللمع، ص462.

1336 الباقولي، شرح اللمع، ص471.

1337 الباقولي، شرح اللمع، ص473-474.

• مسألة بناء المنادى المفرد، علل الباقولي لذلك بقوله: "لكنه بني لوقوعه موقع المبني. ألا ترى: أنك إذا قلت: يا زيد، كأنك قلت: يا أنت، و(أنت) مبني، فكذا ما وقع موقعه، وجب أن يكون مبنيًا...<sup>1338</sup>.

• مسألة جعل إضافة الصفة المشبهة غير محضة، علل الباقولي بأن الصفة المشبهة إضافتها غير محضة؛ لأنها مشبهة باسم الفاعل، فكما أن اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال إضافته غير محضة، فكذلك هاهنا<sup>1339</sup>.

تاسعاً: علة التشبيه بأشياء من المحسوسات.

• وردت في مسألة جعل الفعل مشتقاً من المصدر، فقد ضرب مثلاً من الحس ليؤكد بأن له نظيراً من الحس، هو الذهب والفضة فهما يدوران مع الصيغ المتخذة منهما مثل: الخاتم والخلخال والقلادة، تختلف الصيغة، والمادة واحدة؛ لذا يقال إن الخاتم والخلخال والقلادة تشتمل على الصيغ المختلفة مع المادة المكونة منها وهي الذهب؛ لهذا فالذهب أصل، والصيغ فروع<sup>1340</sup>.

عاشراً: علة شبه الحرف بالحرف.

• وردت في مسألة عدم جواز عمل ما بعد إلا فيما قبله إذا كان تاماً، فقال معللاً: "فكما لا يعمل ما بعد النفي فيما قبله، نحو: زيداً ما ضربت، فكذا لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبله، ولا ما قبله فيما بعده إذا كان تاماً"<sup>1341</sup>.

• وردت في مسألة عدم جواز أن يتقدم ما في حيز لا عليها، حين اعتلّ لذلك بأن (لا) تشبه إن فلما لم يكن من الجائز أن يتقدم ما في حيز إن عليها، كذلك ما يشبهها. أما الشبه بينهما؛ فلأن كليهما ينصبان الاسم ويرفعان الخبر<sup>1342</sup>.

حادي عشر: علة الشبه بالأعداد.

<sup>1338</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 618.

<sup>1339</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 533.

<sup>1340</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 403-404.

<sup>1341</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 493.

<sup>1342</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 392.

• ذكر الباقولي هذه العلة في مسألة نصب ما بعد كم الاستفهامية بأنه نصب ما بعدها تنزيلاً لها منزلة ما بعد الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين؛ أي نُصِبَ ما بعد كم؛ تشبيهاً لها بالأعداد؛ لأنها سؤال عن الأعداد، فجرى مجراها، فنصب ما بعدها على التمييز كما يعرب ما بعد الأعداد<sup>1343</sup>.

ثاني عشر: علة شبه الحرف بالفعل.

وردت في المسائل الآتية:

• في مسألة إعمال ما عند الحجازيين، ذكر الباقولي أن علة الحجازيين في إعمال ما هي تشبيهم إياها بليس، فكلاهما لنفي الحال، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر<sup>1344</sup>.  
• في مسألة إعمال إن وأخواتها، اعتلَّ الباقولي لعمل إن وأخواتها بأنها تشبه الأفعال من عدة أوجه<sup>1345</sup>.

ثالث عشر: علة شبه الفعل بالحرف.

• وردت في مسألة عدم تصرف عسى، حين قال الباقولي: "وإنما قلنا: غير متصرف؛ لأنه للطمع، والإشفاق، فأشبهه (لعلّ). و(لعلّ) لم يتصرف؛ لأنه للطمع ولأنه حرف. فكذلك ما يشبهه، وجب أن لا يكون متصرفاً"<sup>1346</sup>.

رابع عشر: علة شبه الاسم بالفعل.

• وردت في مسألة إعمال اسم الفاعل فقال: "إن الفعل لما أشبهه الفاعل أعرب، (الفاعل) أيضاً أعمل، إذا كان بمعنى المضارع"<sup>1347</sup>.  
9- علة الفائدة.

ذكرها الباقولي في مسائل كثيرة، منها:

<sup>1343</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 685-686.

<sup>1344</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 360.

<sup>1345</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 370.

<sup>1346</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 681.

<sup>1347</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 532.

• مسألة وجوب ضمير عائد إلى الموصول معللاً ذلك بأنه حتى تكون الجملة مفيدة لا بدّ من وجود ضمير عائد إلى الموصول في الجملة، وما لا فائدة فيه لا حاجة إليه<sup>1348</sup>.

• ومسألة علة جواز بناء الفعل اللازم للمجهول مع وجود المصدر أو حرف جر، حين علل ذلك بأن الكلام مبني على الفائدة، وما لا فائدة فيه غير جائز، فلا يجوز أن تقول في جلس زيد، جلس، لعدم الفائدة، أما قولك: جلس جلوساً حسنّاً؛ لأنه أفاد<sup>1349</sup>.  
• ومسألة وجوب مجيء صاحب الحال معرفة، فاعتلّ بأن الكلام مبني على الفائدة، والذي لا فائدة فيه غير جائز، ومجيئه نكرة في أغلب أحواله غير مفيد<sup>1350</sup>.  
10- علة مراعاة الأصول.

• اعتلّ الباقولي لاسمية صه في أثناء حديثه عن التقسيم الثلاثي للكلام، وهذه العلة هي علة مراعاة لما قرره النحاة بأن الكلمة مكونة من ثلاثة أقسام لا رابع لها؛ لذا كان لا بدّ من مراعاة هذا الأصل؛ فالباقولي يحتج بما لديه من الحجج ليبرهن على أن هذه الألفاظ أسماء<sup>1351</sup>؛ وما ذلك إلا مراعاة للتقسيم الثلاثي الذي اتفق عليه سواد النحاة، وكان اختياره للاسم دون الفعل؛ لأنه إلى الاسم أقرب منه إلى الفعل؛ لقبوله لكثير من علامات الاسم.

11- علة حمل النقيض على النقيض.

• ذكرها في مسألة بناء كم الخبرية حملاً على رب، فقد علل بناءها حملاً على نقيضها وهي (رب) التي للتقليل، وكم للتكثير، والعرب يحملون النقيض على النقيض<sup>1352</sup>، وقد استعملها في أكثر من موضع.

• كما استعملها في مسألة جر ما بعد كم الخبرية؛ فكما علل بناء كم حملاً لها على رب، حمل النقيض على النقيض، علل جر ما بعدها حملاً على جر ما بعد نقيضها<sup>1353</sup>.

<sup>1348</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص750.

<sup>1349</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص328.

<sup>1350</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص465.

<sup>1351</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص185.

<sup>1352</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص212. وفي موضع آخر من الكتاب: ص685.

<sup>1353</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص686-687.

## 12- علة أمن اللبس.

وردت في المسائل الآتية:

- في بناء قبل وبعد على الضم، فعلة بناء قبل وبعد علة شبه، وعلة اختيار الضم دون الفتح والنصب علة أمن اللبس<sup>1354</sup>.
- في مسألة جعل حرف الإعراب في آخر الكلمة، حين قال معللاً: "ولم يكن أوله ولا ثانيه؛ لأننا لو قلنا: مثلاً في عَمَرُو: عَمْرُو أو عَمْرُو أو عَمَرٌ أو عَمْرُو أو عَمْرُو اشتبهت الأوزان ولا يعرفُ فَعَلٌ من فِعَلٍ ولا فَعُلٌ من فَعِلٍ"<sup>1355</sup>.
- في مسألة بناء الفعل المضارع على الفتح مع النونين، علل الباقولي بقوله: "وبني (الفعل) على الفتح لئلا يشتبه بالجمع؛ لأنه في الجمع مضموم..."<sup>1356</sup>.
- في مسألة وجوب تأنيث الفعل مع المؤنث الحقيقي، وذلك بوجوب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً وليس فيه علامة تأنيث، ولم يفصل بينهما فاصل، علل لأمن اللبس والاشتباه<sup>1357</sup>.

## 13- علة المجاورة.

- وردت في مسألة بناء مُنْذُ على الضم ذهب الباقولي إلى أنه إذا كانت منذ حرفاً جازاً فلا يُسأل عن علة بنائها لورودها على أصلها، فالأصل في الحروف البناء، أما علة البناء على الضم للمجاورة، فلما كان الميم مضمومة اختير الضم، ولا اعتداد بالنون الساكنة فهي حاجز غير حصين<sup>1358</sup>.

## 14- علة الخفة.

وردت في مسائل كثيرة، منها:

---

1354 الباقولي، شرح اللمع، ص201.  
1355 الباقولي، شرح اللمع، ص197.  
1356 الباقولي، شرح اللمع، ص773.  
1357 الباقولي، شرح اللمع، ص320.  
1358 الباقولي، شرح اللمع، ص203.

• مسألة بناء أين على الفتح، واختير الحركة لالتقاء الساكنين، وكانت فتحة لختها<sup>1359</sup>.

• مسألة فتح نون الجمع، اعتلّ لتحركها بالفتحة للخفة بعد الواو<sup>1360</sup>.  
• مسألة بناء الفعل الماضي على الفتح، واعتلّ لاختيار بنائه على الفتح للخفة<sup>1361</sup>.

• مسألة مجيء ليس على صيغة الماضي دون غيرها، فاعتلّ لمجيئه على صيغة الماضي دون غيره؛ لأنه جامد غير متصرف، وهو يدل على الحال؛ فاختير له أخف الصيغ<sup>1362</sup>.

#### 15- علة التمييز بين المعاني.

• في مسألة جعل الأصل في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال البناء، قال: "لأن الأسماء هي التي يُتصور كونها فاعلة، أو مفعولة، أو مضافاً إليها ومضافة، دون الأفعال والحروف فيجب أن يكون مخصوصاً بالأسماء"<sup>1363</sup>.  
16- علة العوض.

#### وردت في المسائل الآتية:

• في مسألة تخصيص الجزم بالأفعال والجر بالأسماء، فحين أعطي الاسم الجر لأصالته وحرّم منه الفعل لفرعيته، ولقوة الشبه بين الأصل والفعل كان لا بدّ من تعويض الفرع بعلامة أخرى حفاظاً على التوازن الذي بينهما، فكان اختصاص الفعل بالجزم عند الباقولي علة عوض<sup>1364</sup>.

• في مسألة مجيء جمع لُغة وثُبة وُقلة بالواو النون، حين اعتلّ لهذه المسألة بأن هذه الكلمات قد حذفت اللام منها، فجاءت بهذه الصيغة جيراناً لما حذف، وعوضاً عنه، فالعرب تعوض الشيء من الشيء.

---

<sup>1359</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص204.

<sup>1360</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص260.

<sup>1361</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص204-205. وفي موضع آخر من الكتاب: ص636.

<sup>1362</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص338.

<sup>1363</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص188-192.

<sup>1364</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص199.

## 17- علة التكمين والأكملنية.

وردت في المسائل الآتية:

• في مسألة دخول التنوين الاسم المنصرف، فقال الباقولي معللاً: "إن التنوين دخل عليه، ليعلمك أنّ هذا الاسم، اسم خفيف متمكن أمكن عند العرب، نحو: زيد، وعمرو"1365.

• في مسألة جعل الأصل في الأسماء الصرف، فقال الباقولي: "اعلم أنّ الأصل في الأسماء: الصرف؛ وذلك؛ لأنها متمكنة. فلتمكنها استحقت الصرف"1366.

• في مسألة تصرف بعض ظروف المكان والإخبار عنها والابتداء بها، فقال معللاً: "واعلم أنّ ظروف المكان، منها ما هو متمكن متصرف، يخبر عنه، ويرفع بالابتداء. تقول: خلّفك واسع. بالابتداء، والخبر؛ لأنه متمكن"1367.

## 18- علة التضاد.

• وردت في مسألة علة حذف التنوين من الاسم المضاف، فقال: "فلا يجمع بين ما هو كحرف من حروفه، وبين ما هو منه له، دال على كماله"1368.

• كما وردت في مسألة عدم وصف النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة، علل ذلك بقوله: "لأنّ الضدين لا يجتمعان"1369.

## 19- علة المصدرية.

• وردت في مسألة جعل الأصل في الكلام للأسماء، والأفعال فروع عليها حين جعل الأسماء أصلاً في الكلام لشيئين: "الأول: أنّ الفعل يصدر من الاسم، فلا بد من أن يكون الاسم أصلاً، والفعل فرع عليه"1370.

## 20- علة الاستغناء.

---

1365 الباقولي، شرح اللمع، ص217.

1366 الباقولي، شرح اللمع، ص690.

1367 الباقولي، شرح اللمع، ص452.

1368 الباقولي، شرح اللمع، ص220.

1369 الباقولي، شرح اللمع، ص273.

1370 الباقولي، شرح اللمع، ص221.

• وردت في مسألة جعل الأصل في الكلام للأسماء، والأفعال فروع عليها، وذلك باستغناء الاسم عن الفعل في تكوين الجملة، نحو: الله ربنا، ومحمد نبينا. فهاتان الجملتان مفيدتان، ولا فعل فيها، وطرفا الإسناد فيهما أسماء، فاستدل الباقولي بها على أن الاسم أصل والفعل فرع<sup>1371</sup>.

• كما وردت في امتناع وصف الضمائر، معللاً ذلك بأنه لو احتاجت إلى الوصف لما أضمرت لكان إظهارها أولى، فهي غني عن الوصف؛ لأنها في غاية الإيضاح<sup>1372</sup>.

• ووردت أيضاً في امتناع تثنية أجمع، واستغنى عنه بكلا<sup>1373</sup>.

• وكذلك استغنوا بترك، عن: ودع<sup>1374</sup>.

• وكذلك استغنى باثنين عن تثنية الواحد<sup>1375</sup>.

21- علة التبعية.

وردت في المسائل الآتية:

• في مسألة دخول الجر في ما لا ينصرف عند الإضافة أو دخول الألف واللام، علل الباقولي ذلك بتبعية الجر للتونين فيما لا ينصرف من الأسماء؛ لأن المقصود هو التونين لا الجر، فهو الفارق بين الاسمين المتمكن وغير المتمكن، وليس الجر، فلما أمن التونين من الدخول في هذين عاد الجر إلى أصله، وهو من خصائص الأسماء<sup>1376</sup>.

• في مسألة كسر تاء جمع المؤنث السالم في موضع النصب، حين اعتلّ كسر التاء في جمع المؤنث السالم بأنه لما كان المؤنث فرعاً على المذكر، وكانت علامة النصب والجر في المذكر السالم واحدة، وهو الأصل، كان الفرع تبعاً له فاستوى نصبه وجره بكسر التاء في النصب<sup>1377</sup>.

22- علة التوطئة.

---

<sup>1371</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 221.

<sup>1372</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 548-549.

<sup>1373</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 561.

<sup>1374</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 561.

<sup>1375</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 709.

<sup>1376</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 222.

<sup>1377</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 262.

• وردت في مسألة علة إعراب الأسماء الخمسة بالحركات، فقال معللاً: "إنهم أرادوا لهذا المعنى توطئة ما أرادوه في التثنية، والجمع"<sup>1378</sup>.

23- علة الحفاظ على بنية الكلمة.

• وردت في مسألة عدم جواز إفراد ذي عن الإضافة، علل الباقولي ذلك بأنه في الإفراد تُنَوَّنُ، والتتوين يوجب حذفَ الواو، فلا يبقى سوى حرف واحد، وهذا ممتنع في الأسماء<sup>1379</sup>.

24- علة اضطرار.

وردت في المسائل الآتية:

• في مسألة إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالحروف فقال معللاً: "قلما جاؤوا إلى التثنية، والجمع، على حدها، وعجزوا عن استعمال الحركات، لاستيفاء الأحاد إياها، لجؤوا إلى أصول هذه الحركات التي هي: الضمة، والفتحة، والكسرة"<sup>1380</sup>.

• في مسألة حمل النصب على الجر في التثنية والجمع، حين اعتلَّ الباقولي بأنه بعد أن استوفى الرفع والجر الأحرف لم يكن بدّ من حمل النصب إمّا على الرفع وإمّا على الجر، فكان إلى الجر أقرب منه إلى الرفع؛ لأن الجر يختص بالأسماء، والرفع مشترك بين الاسم والفعل<sup>1381</sup>.

• في مسألة إثبات النون علامة لرفع الفعل المضارع، حين اعتلَّ لهذه المسألة بأن الأفعال الأحاد الصحيحة استغرقت الحركات الثلاثة، والمعتلة استغرقت الحروف، وعند إسناد الفعل إلى ألف التثنية، وواو الجماعة، وياء المؤنث المخاطبة احتاجت إلى حرف آخر فكانت النون<sup>1382</sup>.

25- علة الإنابة.

---

<sup>1378</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 238.

<sup>1379</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 242.

<sup>1380</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 248.

<sup>1381</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 248-249.

<sup>1382</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 641.

- وردت في مسألة سقوط النون عند الإضافة في التثنية والجمع، وثبوتها عند الألف واللام، علل الباقولي سقوط النون بأنه يقوم مقام التنوين، والإضافة والتنوين لا يجتمعان، فكذا ما قام مقامه لا يجتمع مع الإضافة<sup>1383</sup>.
  - ووردت أيضاً في مسألة نصب المنادى بأداة النداء علل الباقولي لنصب المنادى بأنه في الأصل مفعول به، وأداة النداء قائم مقام الفعل<sup>1384</sup>.
- 26- علة مراعاة الجانب.

وردت في المسائل الآتية:

- في مسألة سقوط النون عند الإضافة في التثنية والجمع، وثبوتها عند الألف واللام، حين رأى أنه لما كانت النون قائمة مقام التنوين والحركة بقيت مرة مراعاة للحركة عند الألف واللام، وحذفت مرة مراعاة للتنوين<sup>1385</sup>.
  - في مسألة تخصيص الجزم بالأفعال والجر بالأسماء، وذلك بإعطاء الجر للاسم لأصالة الإعراب فيه، وحرّم منه الفعل؛ لأنه فرع في الإعراب، ثم قال الباقولي: "فهذه هي العلة المعتمدة في تخصيص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال"<sup>1386</sup>. والعلة هنا علة مراعاة جانب الأصل والفرع.
- 27- علة النقاء الساكنين.

- وردت في مسائل كثيرة، يصعب حصرها، وهي إلى العِلل الصرفية أقرب منها إلى العِلل النحوية؛ ومن أمثلتها: مسألة فتح نون الجمع وكسر نون التثنية، فكلاهما تحرك منعاً لالتقاء الساكنين<sup>1387</sup>.
- 28- علة منع اجتماع العلامتين.

وردت في المسائل الآتية:

---

1383 الباقولي، شرح اللمع، ص255.  
 1384 الباقولي، شرح اللمع، ص617-618.  
 1385 الباقولي، شرح اللمع، ص255.  
 1386 الباقولي، شرح اللمع، ص199.  
 1387 الباقولي، شرح اللمع، ص260.

• في مسألة حذف تاء مسلمة في مسلمات، وذلك منعاً لاجتماع علامتين للتأنيث في الاسم الواحد تاء المفرد، وتاء الجمع<sup>1388</sup>. والعلة هنا علة منع علامتين من نوع واحد.

• في مسألة جمع طلحة وحمزة على طلحات وحمزات، فقال معللاً: "كي لا يجمع على الاسم الواحد علامة التذكير، وعلامة التأنيث. فلا نقول: طلحتون"<sup>1389</sup>. والعلة هنا علة منع علامتين من نوعين مختلفين.

• في مسألة امتناع دخول أداة النداء على المعرف بالألف واللام، فعمل بقوله: "لأن حرف النداء للتعريف والإشارة، والألف واللام للتعريف أيضاً، فلا يجتمعان"<sup>1390</sup>.  
29- علة التأثر.

• وردت في مسألة تأنيث فعل أسند إلى جمع السلامة في قولهم: لم تستبح إيلي بنو اللقيطة<sup>1391</sup>، فاعتلّ لذلك بأن قولهم: بنو اللقيطة، اكتسى المضاف من المضاف إليه التأنيث<sup>1392</sup>.

30- علة الحمل على المعنى.

وردت في مسائل كثيرة:

• منها مسألة تأنيث فعل أسند إلى جمع السلامة في قولهم: لم تستبح إيلي بنو اللقيطة، اعتلّ بأنه محمول على القبيلة، فكان التأنيث حملاً على المعنى<sup>1393</sup>، وهو باب واسع.

---

<sup>1388</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص261، وقد ذكرها صاحب اللمع في المتن.

<sup>1389</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص726.

<sup>1390</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص621.

<sup>1391</sup> البيت لقائله فُرَيْطُ بنِ أُثَيْفٍ، وتَمَامُ البَيْتِ: لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِيْلِي...بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذَهْلِ بَنِ شَيْبَانَ. التبريزي، يحيى بن علي، شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت-لبنان، 4/1.

<sup>1392</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص267-268.

<sup>1393</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص267-268.

• ومنها مسألة جواز التذكير والتأنيث في جمع التكسير ، علل ذلك بأنه يحمل مرة على لفظ الجمع فيذكر ، نحو قوله تعالى: (وقال نسوة)<sup>1394</sup> ، ومرة على لفظ الجماعة فيؤنث<sup>1395</sup> ، نحو قوله تعالى: (قالت الأعراب)<sup>1396</sup> .

31- علة الأصل.

وردت في مسائل كثيرة:

• منها مسألة بناء الفعل الماضي لأن الأصل في الأفعال البناء ، فلا يسأل عن بناء الماضي فقد جاء على أصله ولم يحصل له تشابه بالأسماء حتى يعرب مثل المضارع<sup>1397</sup> . وكذلك في بناء فعل الأمر .  
• ومنها في جواز تذكير وتأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً بغير علامة ، لأن أصل الأشياء شيء ، وهو مذكر ، ويعبر به عن كل الموجودات<sup>1398</sup> .

32- علة التركيب.

وردت في المسائل الآتية:

• في مسألة بناء الفعل المضارع عند دخول نون التوكيد عليه ، علل الباقولي بقوله: "قلما دخل الحرف عليه الذي هو (النون) بني لإدخال الحرف عليه وإنما بني؛ لأنه لا يفصل بين الفعل وبين هذه النون"<sup>1399</sup> .  
• في مسألة جواز أن يقع حبذا موقع المبتدأ ، حين يقول معللاً: "إنّ هذا الفعل لمّا جعل مع (ذا) بمنزلة شيء واحد و(ذا) اسم تبع الفعل الاسم ، فسقط حكم الفعل منه ، وكان الحكم ل (ذا) وهو اسم... وإذا كان كذلك صح أن قوله: حبذا: مرفوع بالابتداء"<sup>1400</sup> .

33- علة الاشتراك.

---

1394 سورة يوسف ، 30 .

1395 الباقولي ، شرح اللمع ، ص 326 .

1396 سورة الحجرات ، 14 .

1397 الباقولي ، شرح اللمع ، ص 204-205 . وفي موضع آخر من الكتاب: ص 636 .

1398 الباقولي ، شرح اللمع ، ص 322 .

1399 الباقولي ، شرح اللمع ، ص 773 .

1400 الباقولي ، شرح اللمع ، ص 678 .

• وردت في مسألة امتناع أن تكون الفاء هي العامل النصب في الفعل المضارع، حين علّل الباقولي امتناع الفاء ناصباً للفعل بأنه تدخل على الاسم والفعل، وتأتي للعطف لذا لا يمكن أن يكون عاملاً لنصب الفعل، والناصب هو أن المضمر<sup>1401</sup>.

• وفي مسألة إهمال ما عند بني تميم، وعلّة إهماله عنده هي دخولها على الأفعال والأسماء، فلم يختص بأحدهما فأهمل مثل: هل، ويل، وإنما<sup>1402</sup>.

34- علة الاختصاص.

• وردت في مسألة جزم المضارع بلم، علل ذلك بأنه مختص بالفعل ولا يدخل في الأسماء<sup>1403</sup>، وهذه العلة شرط من شروط إعمال الحروف.

35- علة القبح.

وردت في مسألة جزم المضارع بلم، وعدم جواز الفصل بينها وبين الفعل، لعلّة القبح<sup>1404</sup>.

36- علة الابتداء (العامل المعنوي).

• وردت في مسألة رفع المبتدأ والخبر، حين اختار الباقولي علة رفع الخبر بالابتداء فقط، فكما أن الابتداء عمل في المبتدأ، عمل في الخبر أيضاً<sup>1405</sup>.

37- علة عدم الفائدة.

• وردت في مسألة عدم جواز وقوع ظروف الزمان خبراً عن الجثة، حين علل ذلك بأنه عديم الفائدة فقولك: زيد يوم الخميس، فتخصيصه بيوم الخميس لا يعود بفائدة أو مزية عما سواه من الأيام، فهو بمنزلة غيره من الأيام<sup>1406</sup>.

38- علة الإسناد والتقديم.

• وردت في مسألة رفع الفاعل، حين قال: "وإنما يجب له الرفع بفعل مقدم عليه مسند إليه... وهو يجري من الفعل مجرى أحد حروفه"<sup>1407</sup>.

---

<sup>1401</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 649.

<sup>1402</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 360.

<sup>1403</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 651.

<sup>1404</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 651.

<sup>1405</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 286-287.

<sup>1406</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 305، وهذا ما نص عليه صاحب اللمع.

<sup>1407</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 313.

### 39- علة القرب.

• وردت في مسألة إعمال العامل الأقرب إلى المعمول، إذ يقول: "وقد عرف من قواعد العربية، أن العوامل إذا كانت شتى، وتعقبها معمول واحد، حمل على الأقرب إليه... وهو مذهب صاحب الكتاب"<sup>1408</sup>.

### 40- علة الاحتراز.

• وردت في مسألة تسمية المصدر بالمفعول المطلق، وذلك علل الباقولي بأن هذه التسمية جاءت احترازاً عن المفعول به<sup>1409</sup>.

### 41- علة الفضليّة.

• وردت في مسألة انتصاب المصدر، فالعلة عنده هي كونه فضلة؛ لأنك تقول: ضُربَ ضربٌ شديدٌ، ارتفع؛ لأنه صار عمدة بعد أن كان فضلة<sup>1410</sup>.

### 42- علة الاقتضاء.

• وردت في مسألة تعدي الفعل إلى ظرف المكان المبهم دون حرف جر، فقال: "لأنه يقتضيه، كما يقتضي الزمان من جهة الصيغة، يقتضي المكان من جهة المعنى"<sup>1411</sup>.

### 43- علة كثرة الاستعمال.

وهي من العِلل التي يكثر استعمالها لدى النحاة، وردت في مواضع كثيرة، منها:

• مسألة إضمار كان في نحو قولهم: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً؟ علل ذلك بكثرة الاستعمال فقال: "فكثر استعمال كان هناك فأضمره، والتقدير: ما كنت وزيداً، وكيف كنت وزيداً"<sup>1412</sup>.

• مسألة حذف أداة النداء، علل حذف أداة النداء في قوله تعالى: (يوسف أعرض عن هذا)<sup>1413</sup>، لكثرة الاستعمال؛ ولأن الكلام دليل عليه<sup>1414</sup>.

<sup>1408</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص486. وانظر: سيبويه، الكتاب، 1-74.

<sup>1409</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص402.

<sup>1410</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص405.

<sup>1411</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص450.

<sup>1412</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص459.

<sup>1413</sup> سورة يوسف، 29.

<sup>1414</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص620.

#### 44- علة قوة العامل.

- وردت في مسألة عدم جواز تقدم الحال على عاملها إذا كان بمعنى الفعل، حين قال: "التصرف في المعمول على حسب التصرف في العامل، فإذا كان العامل قوياً بالتصرف فيه، كان التصرف في معموله أقوى منه إذا لم يكن العامل متصرفاً"<sup>1415</sup>.
- #### 45- علة الفصل.

- وردت في مسألة النصب على التمييز، نحو قولهم: هو أكثر الناس مالاً، وأنظف منك ثوباً، فقال معللاً: "فتنصب هذا كله على التمييز، للفصل بين الاسم الأول، والثاني بـ(منك)، و بـ(المضاف إليه)"<sup>1416</sup>.
- #### 46- علة طول الكلام.

وهي من العلل التي يكثر ذكرها على ألسن النحاة، ومن تلك المواضع:

- مسألة نصب المنادى المضاف والشبيه بالمضاف، حيث علل نضبه لعله طوله<sup>1417</sup>.
  - مسألة استغناء أفعال الشك واليقين عن مفعولها الثاني بإن مع اسمها وخبرها، فقال معللاً: "لأن طول الكلام، في كثير من المواضع، يغني عن أشياء يجب ذكرها، لو لم يطل الكلام. منه باب: (لولا)"<sup>1418</sup>.
- #### 47- علة الخصوصية.
- وردت في مسألة جواز دخول حرف النداء على لفظ الجلال الله، معللاً بقوله: "إنّ العرب، قد خصت لفظة (الله) بخمسة أشياء: الأول: أن يجوز الجمع فيه بين (يا) وبين الألف واللام، بخلاف سائر الأسماء"<sup>1419</sup>.
- #### 48- علة الموافقة والمطابقة.

---

<sup>1415</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص465.

<sup>1416</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص475.

<sup>1417</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص619.

<sup>1418</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص436-437.

<sup>1419</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص623.

• وردت في مسألة كسر الباء الجارة خلافاً لأخواتها، علل بأنها جاءت مبنية على الكسر-خلافاً لأصلها-موافقة ومطابقة لمجروورها، بمعنى حرك العامل بالكسر وفقاً لمعموله<sup>1420</sup>.

• كما وردت في مسألة بناء اسم لا النافية للجنس، حين اعتلَّ بأن لا مع اسمها مبنيان بناء خمسة عشر؛ لأنه جواب مَنْ سأل: هل من رجل في الدار؟ فالجواب: لا رجل في الدار، فلما كان في السؤال لاستغراق الجنس كان لا في الجواب أيضاً لاستغراق الجنس، فرأى أن المطابقة بين السؤال والجواب قاعدة عند العرب<sup>1421</sup>.

49- علة الاعتناء.

• وردت في مسألة جعل رب في صدارة الكلام واعتلَّ بقوله: "لأن (رب) للتقليل، والتقليل كالنفي. وللنفي والاستفهام، صدر الكلام، اعتناءً بهما"<sup>1422</sup>.

50- علة عدم الاستغناء.

• وردت في مسألة عدم جواز الاقتصار على أحد مفعولي أفعال الشك واليقين، اعتلَّ لعدم استغناء أحدهما عن الآخر<sup>1423</sup>.

51- علة حصول عارض

• وردت في مسألة تعليق أفعال الشك واليقين عن العمل، وذلك في بعض المواضع، نحو قولهم: علمت لعبد الله قائم، وعلمت أزيد في الدار أم عمرو؟ ففي هاتين الجملتين علق الفعل عن العمل؛ لأن الهمزة واللام تقتضيان صدارة الكلام، والجمله قامت مقام المفعولين، وبهذا عمل الفعل معنى دون اللفظ، لعارض<sup>1424</sup>.

52- علة الرتبة.

• وردت في مسألة امتناع إعمال صيغة أفعل في الظاهر، علل الباقولي لهذه المسألة بأن صيغة أفعل ليس له تصرف، وتأتي في المرتبة الرابعة في التشبيه بالفعل،

<sup>1420</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 208-209.

<sup>1421</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 391.

<sup>1422</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 685.

<sup>1423</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 422.

<sup>1424</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 425.

فالأصل في العمل: للأفعال، ثم لاسم الفاعل، ثم للصفة المشبهة، ثم لصيغة أفضل، لهذا لم يجر أن يعمل في الظاهر، وإنما اقتصر عمله في الضمائر؛ لضعف رتبته<sup>1425</sup>.  
53- علة الوقاية.

• وردت حيث كانت نون الوقاية في: الفعل أو إن، أو عن ومن وغيرها، علل الباقولي لهذه المسألة بأنهم كرهوا كسر الفعل مع الياء المتكلم؛ لأنه يكسر ما قبله، نحو قولهم: ضربني، وتجنباً له ألحق بالفعل نون الوقاية وقاية له من الكسر<sup>1426</sup>.  
54- علة الكراهة.

• وردت في مسألة تثنية الأسماء حين قال: "كرهوا تكرار اسمين، فضموا أحدهما إلى صاحبه، فحذفوا، وأقاموا الألف، والياء مقامه"<sup>1427</sup>.  
55- علة الاستحالة.

• وردت في مسألة وجوب نصب المستثنى إذا تقدم، حين قال: "قلما تقدم لم يكن البديل جائزاً، لاستحالة تقدم المبدل، على المبدل منه"<sup>1428</sup>.  
56- علة التوسع في الكلام.

• وردت في مسألة جواز استثناء الاسم بغير والصفة بإلا، والعكس هو الأصل، إذ يقول: "فقالوا: قام القوم غير زيد. وقالوا: جاءني زيد إلا الظريف، توسعاً في الكلام، وتفناً"<sup>1429</sup>.

---

<sup>1425</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 552.

<sup>1426</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 603.

<sup>1427</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 247.

<sup>1428</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 491.

<sup>1429</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 497.

## 7.2. منهج الباقولي(الخصائص، التقويم، القواعد النحوية)

### 7.2.1. خصائص الباقولي في التعليل النحوي

#### 1- التعليل بأكثر من علة لبعض المسائل

ومن الأمثلة على ذلك مسألة جعل الفعل مشتقاً من المصدر، وقد استدل على مذهبه بثلاث علل:

- الأولى: هي أنّ المصدر دالّ على الحدث فقط، والفعل على الحدث والزمان، فالمصدر يدلّ على شيء واحد، والفعل على شيئين، والواحد أصل للثنتين.
- الثانية: ضربه مثلاً من الحس، وهو أن الذهب الذي هو الأصل، والخاتم والقلادة فرعان عليه؛ لأنهما تشتملان على الأصل مع الصيغة، فالذهب أصل ومصدر للخاتم والقلادة، فكذلك المصدر والفعل.
- الثالثة: وهي علة التسمية حيث أجمع العلماء على تسميته بالمصدر، فمن هذه التسمية تبين أنه أصل<sup>1430</sup>.

ومنها مسألة تأنيث فعل أسند إلى جمع السلامة في قولهم: لم تَسْتَبِخْ إبلي بنو اللقيطة.

قال الباقولي: "فأسند: تستبج، إلى جمع السلامة، فأنت؟!"

فهناك: ثلاثة أجوبة:

الأول: أن قوله: بنو اللقيطة، الاسم مضاف إلى المؤنث، والمضاف يكتسي من المضاف إليه التأنيث... "أي علة التأثر والتأثير.

الثاني: أنه حمل (بنو اللقيطة)، على القبيلة، فأنثها حملاً على المعنى. أي علة الحمل على المعنى.

الثالث: أن قوله: بنو اللقيطة، ليس: بنون، جمع: ابن على حده، لأن جمعه على لفظه: أبنون. فلما غير عن لفظ الواحد، جرى مجرى جمع التكسير، فأنت فعله<sup>1431</sup>. أي علة التغير.

<sup>1430</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص403-405.

<sup>1431</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص267-268.

## 2- يبدأ بعرض علل المخالفين، ويُثني بعرض علله أحياناً.

ومنها مسألة اشتقاق الفعل من المصدر، فيقول: "وعند الكوفيين، الضرب مشتق، من ضَرَبَ. قالوا: لأننا نقول: ضربت ضرباً، فنعمل ضربت في المصدر، والعامل قبل المعمول..."  
والصحيح، قول سيبويه... وذلك، لأن الضرب: يدل على الحدث. وضرب: يدل على الحدث، والزمان جميعاً..."<sup>1432</sup>، فقد قدّم قول الكوفيين وتعليقهم ثم صَحَّح قول سيبويه واعتلّ له.

## 3- التعرض لبعض العِلل بإيجاز.

ففي مسألة وجوب رفع الفاعل لم يزد الباقولي على أنه يجب "بفعل مقدم عليه مسند إليه"<sup>1433</sup>. ورفع الفاعل من العِلل التي توسع العلماء فيها على خلاف ما نجده لدى الباقولي فقد اقتضب اقتضاباً شديداً، رغم ولعه بالإطالة بعرض العِلل بأسلوب الفنقلة في بعض المسائل، مثل مسألة رفع المبتدأ.

فقد تعرض لمسألة التقسيم الثلاثي للكلمة بقول موجز فقال: "فما من معنى يمكن أن يعبر عنه بكلمة إلا رجعت تلك الكلمة إلى هذه الثلاثة وهذا معقول"<sup>1434</sup>.

## 4- موافقة سيبويه في كثير من تعليقاته وأحكامه.

وقد كان موافقاً لسيبويه في كثير من المسائل حكماً وعلّة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- مسألة نصب ما بعد كم الاستفهامية<sup>1435</sup>.
- مسألة إعراب الفعل المضارع<sup>1436</sup>.
- مسألة حذف الحروف من الفعل المعتل المجزوم<sup>1437</sup>.

---

<sup>1432</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص403.

<sup>1433</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص313.

<sup>1434</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص185.

<sup>1435</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص685-686.

<sup>1436</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص194.

<sup>1437</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص639-640.

• مسألة بناء الفعل الماضي<sup>1438</sup>.

• مسألة بناء الفعل المضارع إذا ألحقت به نون النسوة<sup>1439</sup>.

#### 5- يُصَرِّحُ بلفظ العلة أحياناً.

صَرَّحَ بها بأكثر من موضع، منها مسألة تخصيص الجزم بالأفعال والجر بالأسماء، بعد أن عرض تعليقه قال: "هذه هي العلة المعتمدة في تخصيص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال"<sup>1440</sup>.

ومنها قوله: "فإن قيل: فلم لم يقولوا: قدر، وقدر، فإن هذا كأرض!؟"

قلت: إنا نتكلم فيما تكلموا به، ونعل ما نطقوا به، فلو نطقوا بقدرين، لكانت هذه علة<sup>1441</sup>.

ومنها قوله: "والعلة في امتناع إعمال (فاعل) إذا كان ماضياً، وجوازه إذا كان مستقبلاً، أو حالاً: علة معلومة، وهو: أن الفعل لما أشبه..."<sup>1442</sup>.

#### 6- التوقف عند السماع.

ومما يدل على أن الباقرلي يتوقف عند السماع أحياناً، ولا يتجاوزه، قوله: "وزعم المبرد، أنه لا يجوز: لا غلامين، بالتثنية. قال: لأن الواحد مبني، فلا يصح فيه التثنية، لأن الياء حرف إعراب. وقد ذكرنا أن يونس حكى عنهم: لا يدي بها، لك. أي: لا طاقة بها لك. والسماع لا يُرَدُّ، ولا سيما القياس يعتمده"<sup>1443</sup>. فالسماع عنده أقوى من التعليل، وإن كان مخالفاً لأصل من أصول النحو.

ومما يدل على ذلك أيضاً مسألة مجيء جمع لُغَةٌ وثُبَّةٌ وقُلَّةٌ بالواو والنون، حين قال: "فإن قلت: فقد قالوا: لغة، ولغون، وثبة، وثبون، وقلة، وقلون. فجمعوا هذه الأسماء بالواو، والنون. وهذا الجمع عندك لأولي العلم، وهذه الأشياء خارجة عنهم!؟"<sup>1444</sup>

<sup>1438</sup> الباقرلي، شرح اللمع، ص206.

<sup>1439</sup> الباقرلي، شرح اللمع، ص641.

<sup>1440</sup> الباقرلي، شرح اللمع، ص199.

<sup>1441</sup> الباقرلي، شرح اللمع، ص257.

<sup>1442</sup> الباقرلي، شرح اللمع، ص532-533.

<sup>1443</sup> الباقرلي، شرح اللمع، ص400.

<sup>1444</sup> الباقرلي، شرح اللمع، ص256.

"فإن قيل: فلم لم يقولوا: قدر، وقدرت، فإن هذا كأرض! قلت: إنا نتكلم فيما تكلموا به، ونعل ما نطقوا به، فلو نطقوا بقدرين، لكانت هذه علته"<sup>1445</sup>.

ومنها مسألة فعلية حاشا حيث يقول: "لو كان (حاشى) فعلا، ك(خلا) و(عدا) لجاز: ما حاشى زيدا، كما جاز: ما خلا زيدا. ولم نرهم استعملوا ذلك"<sup>1446</sup>.

#### 7- استخدام جميع أنواع العِلل.

ولا أظن أن أي كتاب نحوي يخلو من هذه الأنواع الثلاثة من العِلل (التعليمية، والقياسية، والجدلية) فالباقولي استعمل العلة التعليمية في كثير من المواضع منها: في بناء إن وثم على الحركة، وهي التقاء الساكنين، حين قال: "جاءت (إنّ) و(ثمّ) على الأصل من البناء؛ لأن أصل الحروف، البناء. وحرك لالتقاء الساكنين"<sup>1447</sup>.

وأما العِلل القياسية والجدلية فكثيرة أيضاً، منها: تعليل رفع المبتدأ<sup>1448</sup>، ومن المعلوم أن التوسع في التعليل هو نكر أكثر من علة، وغالباً ما يكون العلة الأولى بسيطة وسهلة التداول والفهم، وهي ما يمكن تسميته بالعلة الأولى أو التعليمية، والثانية تتسم بالصعوبة ولا تستدرك في الوهلة الأولى، بل تحتاج إلى تأمل أكثر، والثالثة أو الجدلية تكون أكثر تعقيداً وصعوبة من الأولى والثانية، ولا يخلو أسلوب الباقولي عن هذه الأنواع الثلاثة مجتمعة أو مفترقة.

#### 8- الرد على عِلل المخالفين.

وهناك أمثلة كثيرة في الرد على من خالفه في العلة أو الحكم، منها رده علة الاخفش<sup>1449</sup> في منع دخول الجر على الفعل؛ لأن الفعل مع فاعله جملة فليس بإمكانها القيام مقام التنوين وكما رد علة سيبويه: "وليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التنوين"<sup>1450</sup>، في تخصيص الجزم

<sup>1445</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص257.

<sup>1446</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص501.

<sup>1447</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص206.

<sup>1448</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص272-285.

<sup>1449</sup> الزجاجي، الإيضاح في عِلل النحو، 110-111. للوقوف على علة الاخفش.

<sup>1450</sup> سيبويه، الكتاب، 1/14.

بالأفعال، وما ذهب إليه سيبويه هو المعتمد لدى جمهور النحاة، ولكن الباقولي ردها واعتمد علة أخرى وهي علة الأصلية والفرعية وعلة العوض<sup>1451</sup>، ويغلب على الظن أنها من عنده.

## 9- استخدام أسلوب الفنقلة في الرد على الاعتراضات.

يتكرر هذا الأسلوب في مواضع كثيرة، منها:

مسألة رفع المبتدأ، حيث يعتل للرفع بقوله: "قُلْتُ: شرط في هذا شروطاً، أعني في رفع المبتدأ، وهو: تعرية الاسم من العوامل اللفظية، وتعريضك له...."

"فإن قُلْتُ: إن تعرية الاسم من العوامل اللفظية شيء معدوم، وهو عدم العامل. فكيف عمل هذا المعنى، وعدم الشيء لا يؤثر في شيء؟!"

"قُلْتُ: لو اقتصرنا على هذا القدر، لكان ما قُلْتُ. ولكننا ضمنا إلى هذا أشياء أخر..."

"فإن قُلْتُ: فلم كان هذا المعنى موجبا عملاً، وحق العامل أن يكون ملفوظاً به، وهذا غير ملفوظ به؟!". "قُلْتُ: إن العوامل على ضربين: لفظي، ومعنوي. وهذا من جملة المعنوي. وجاز أن يكون هذا المعنى عاملاً، لأنه معنى يختص بالأسماء...". "فإن قُلْتُ: فهذا المعنى الذي ادعيتموه، ليس مخصوصاً بالاسم، بل هو موجود في الفعل أيضاً، فلم عمل فيه، وكل عامل يشمل القبيلين، لم يعمل في واحد منهما، وذلك قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه..."

"قُلْتُ: إن قولهم: تسمع بالمعيدي، لم يوجد فيه إحدى الشرائط، وذلك، لأنه وإن كان معرى من العوامل اللفظية، فهو غير معرّض لها..."

"فإن قُلْتُ: إذا أثبتتم أن هذا المعنى عامل، فلم عمل الرفع دون النصب، والجر؟" قُلْتُ: إن العامل المعنوي، أول العوامل، لأن المعنى تقرر قبل اللفظ، والرفع أول الحركات، فما أليقه بالأول!

"فإن قُلْتُ: وما الدليل على أن الرفع أول الحركات؟! قُلْتُ: لأنه لا يجيء منصوب، ولا مجرور إلا تقدمه مرفوع، نحو قولهم: ضرب زيد عمرا. وضرب زيد غلام بكر.

---

<sup>1451</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 199.

"فإن قُلْتُ: فأنتم تقولون: إن زيدا قائم، والمنصوب هنا قبل المرفوع. "قُلْتُ: هذا كلام جاء مشبهاً بفعل مقدم مفعوله على فاعله، وليس كلامنا في امتناع ذا، وإنما كلامنا في الأصول..."

"فإن قُلْتُ: ما أنكرتم أن يكون المبتدأ مرفوعاً بغير ما ذكرتم، ولكن بما ذكره: الكسائي، والقرءاء، وهو: أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ، فهما يترافعان..."

قُلْتُ: إن هذا قول ساقط، وذلك؛ لأنك إذا قلت: زيد قائم، وزعمت أنهما يترافعان فَلِمَ كان يرتفع في قولك: زيد أبوه قائم، والعائد إليه من الجملة، ليس بمرفوع. فعلى هذا، الكلام يؤول إلى الفساد؛ لأن الشيء إذا كان مربوطاً بغيره، وغيره مربوط به كان من الدور، فيكون ساقطاً."

"فإن قُلْتُ: فإن الذي ذكرناه أولى مما ذكرتموه؛ لأنكم تدعون معنى يرفع المبتدأ وذلك المعنى يزول، فلا يصلح أن يكون عاملاً؛ لأن العامل يقتضي المعمول، كقولنا: ذهب زيد، ذهب يقتضي الفاعل وتعريه الاسم، لا يقتضي شيئاً، والمبتدأ يقتضي الخبر، والخبر يقتضي المبتدأ، فقولنا أولى."

قُلْتُ: إنك لو تشبثت بهذا لأبطلت قواعد العرب، وذلك لأنه يكون الأمر مرة محمولاً على اقتضاء العامل معموله، ومرة محمولاً على اقتضاء المعمول عامله. ألا ترى قولهم: الأسد الأسود، وقولهم: إياك وزيداً، وقولهم: رأسك والحائط... وذلك أكثر من أن أحصيه لك، أعني اقتضاء المعمول العامل، ولعله في كلامهم أكثر من اقتضاء العامل المعمول<sup>1452</sup>.

ففي هذه المسألة الجامعة لمعظم مزايا منهج الباقولي في التعليل يظهر تمكن الباقولي من هذا الفن من خلال عرض الحجج والأدلة لنصرة مذهبه، وقدرته على ردّ اعتراضات الخصوم، وفيها يستحضر من القواعد والأصول النحوية التي وضعها النحاة تأييداً لعلته، ويظهر أيضاً شغفه بالجدال والحجج والاستطالة في ذكر الاعتراضات والرد عليها، فلا شك أنه من المجودين والمحققين في هذا الفن، كما وصفه معاصروه، وليس لأي نحوي أن يغوص في كنه العِلل ويستخرج منها ما يؤيد مذهبه؛ فهذا يحتاج إلى ذاكرة قوية، وحفظ رصين، وعلم غفير، وعمق دقيق، ومكانة كبيرة، وتجربة طويلة، لهذا كلّه ذكرت كلامه بنصه هنا رغم طوله؛ لنحكم معاً على جانب من خصائصه في التعليل.

## 10- تفرد به بعض العِلل.

<sup>1452</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 272-285.

وتفرده ببعض العِلل لا يمكن القطع به إلا على الظن الغالب؛ لأنّ اليقين فيه من الصعب الوصول إليه؛ لتعذر استقراء علل العلماء الذين سبقوه، ولا سيما أعلام النحو وجهابذته كأمثال: سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والسيّراني، وأبي علي، والرّماني، وابن الورّاق، وابن جنيّ والجرجاني، وقد رأيت بعض الباحثين ممّن ادعوا لبعض النحاة التفرد في بعض العِلل من خلال دراستهم لعلهم، ولكن وقعت على من سبقهم إليها من النحاة؛ وتجنباً للوقوع في هذا الإشكال، تجنبت القول به إلا مرة مع تقييده بغلبة الظن، وإن كنت لا أستبعد أن يكون له فضل السبق إلى بعض علل أخرى في جزئيات صغيرة، وقد أشرت إليها في موضعين.

ومن العِلل التي يغلب على الظن أنه أول من قال بها، هي علة تخصيص الجر بالاسم والجزم بالفعل وهما: علتان الأصلية والفرعية، والعض، حيث ذكر علة الأخفش، وعلة سيبويه وجمهور النحاة كأمثال السيراني وأبي علي والرّماني وغيرهم، ولم يرض باعتلالهم، فاعتلّ بما اقتنع به، ثم فقال: "هذه هي العلة المعتمدة في تخصيص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال"<sup>1453</sup>، ويستفاد منها أنه قد يستقل برأيه ولا يأبه بما اعتمده جمهور النحاة، ويجتهد في الوصول إلى علل جديدة وفق الأصول والقواعد التي اتفق عليها النحاة.

## 11- وقوع الدور في بعض العِلل.

وذلك في موضعين:

الأول: في مسألة بناء (حيث) حين يقول في تعليقه: "لأن حيث يجب أن يكون مضافاً، فلما لم يكن وكان مراداً فيه، كان بعض الاسم فاستحق البناء... ولا يجوز بنة إضافة حيث إلى المفرد؛ لأن الإضافة إلى المفرد توجب إعرابه، و(حيث) مبني غير معرب"<sup>1454</sup>.

والثاني: في مسألة امتناع دخول المنادى على المعرف بالألف واللام حين قال: "والدليل على أن (يا) حرف تعريف، امتناعهم من الجمع بينها وبين اللام، في نحو: يا الرجل، ويا الغلام"<sup>1455</sup>، ثم بدأ يستدلّ على امتناع الجمع بينهما بقوله: "واعلم أن كل اسم فيه الألف واللام

<sup>1453</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص199.

<sup>1454</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص201.

<sup>1455</sup> الباقولي، شرح اللّمع، ص617.

لا يدخل عليه حرف النداء؛ لأن حرف النداء للتعريف والإشارة، والألف واللام للتعريف أيضاً، فلا يجتمعان<sup>1456</sup>.

## 12- الإكثار من علة الشبه.

ويظهر ذلك جلياً للناظر في كتابه بأنها أكثر العِلل استعمالاً لديه حيث تفرعت عنها أربع عشرة علة ويتضمن كل واحدة منها أمثلة كثيرة، وهي العلة لا تدانيها علة من العِلل لدى الباقولي؛ ويلخص لنا ذلك بعبارة واحدة حين قال في مسألة ها التنبيه في أيها: "فما بال أبي إسحاق يزعم هذا، وليس له نظير!"<sup>1457</sup>، وذلك في رده على أبي إسحاق الذي ذهب إلى أن ها في أيها عوض عن المضاف إليه، وهي عنده -كما عند الجمهور- للتنبيه<sup>1458</sup>.

## 13- نُذرة ورود المصطلحات المنطقية في تعليقاته.

لقد وردت في مسألة عدم وصف النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة حيث قال: "ومن المحال أن يكون الاسم الواحد في حالة واحدة: معرفة ونكرة؛ لأن الضدين لا يجتمعان"<sup>1459</sup>.

وكذلك عند الرد على علة الكوفيين في أن المبتدأ والخبر يترفعان فقال: "لأن الشيء إذا كان مربوطاً بغيره، وغيره مربوط به كان من الدور، فيكون ساقطاً"<sup>1460</sup>.

## 14- كثرة الاحتجاج بالآيات القرآنية.

وكان استشهاده بالآيات القرآنية يتجاوز ثلاثمئة مرة رُبماً يصل إلى خمسمئة في كتابه شرح اللمع، فهذا ليس بغريب عنه، إذا علمنا أنه صاحب جواهر القرآن ونتائج الصناعة، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات في علل القرآن، فهو ممن اهتموا بالقراءات وعللها، وأجادوا فيها تأليفاً وتصنيفاً، بل يُعدّ كتابه جواهر القرآن ونتائج الصناعة فريداً في بابيه قديماً وحديثاً، فهو مرتب على تسعين باباً من أبواب اللغة.

---

<sup>1456</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 621.

<sup>1457</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 622.

<sup>1458</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 621-622.

<sup>1459</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 545.

<sup>1460</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 282.

## 15- ظهور أثر الفقه في تعليلاته.

وذلك باستدلاله بإجماع الفقهاء في مسألة من مسائل الميراث، وهي: أن أخوين اثنين يحجبان الأم من الثلث من الميراث إلى السدس، وفي هذا تفسيرٌ على أن لفظ إخوة وضعت للثنتين وما فوق، وهو جمع فاتخذة دليلاً على أن نحن وضعت للثنتين فصاعداً<sup>1461</sup>.

### 7.2.2. تقويم منهج الباقولي في التعليل النحوي

أولاً: إيجابيات

ومن أهم إيجابيات منهجه:

- 1- وضع في بداية الكتاب في باب الإعراب والبناء القاعدة الأساسية التي لا يصح الجهل بها، وعليها الاعتماد في المسائل الرئيسية، ولست أبالغ إن قلت: إنها العماد الذي بني عليه النحو وعلله، فيذكرنا الباقولي بها قائلاً: "قلت: الأصل في البناء الأفعال والحروف، والأصل في الإعراب الأسماء، فإذا جاء الاسم معرباً فعلى أصله، وإذا جاء الاسم مبنياً فاطلب العلة في ذلك، وإذا جاءت الأفعال مبنية فعلى أصلها جاءت، وإذا جاء الفعل معرباً فاطلب العلة..."<sup>1462</sup>، فهذه الجملة الجامعة لخص لنا المبدأ الذي ينبغي للنحوي الالتزام به، ولكنه علل الأصل الذي أقرّ بأنه لا ينبغي طلب علته، فعلل الأصل في كثير من المواضع، وقد كرّر في هذه الجملة لفظ العلة أربع مرات.
- 2- تعاليله سهلة العبارة، واضحة المعنى في معظمها.
- 3- يتميز ببدء التعليل لمخالفه، ثم يذكر تعليله، في بعض المسائل.
- 4- يذكر أهم العِلل في المسألة ويرجح ما يراها مناسبة.
- 5- تتسجم عله مع بعضها البعض، ومع ما يذهب إليه من الأحكام، إلا ما ندر، والنادر لا حكم له.
- 6- يأخذ بآراء سيبويه وعلله كثيراً.
- 7- يعلل غالباً بأسلوب الفنقلة في الرد على الاعتراضات التي يمكن أن ترد على علته.

<sup>1461</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 596-597.

<sup>1462</sup> الباقولي، شرح اللمع، ص 200.

- 8- التوقف عند السماع، والاعتلال به، والاعتماد عليه أحياناً.
- 9- يذكر أكثر من علة في بعض المواضع.
- 10- وأحياناً يذكر آراء النحاة مع علمهم، دون ترجيح لإحداها، ربما لعدم ترجح إحداها على الأخرى لديه.
- 11- عدم تطرقه لتعليل مسألة النزاع إلا عرضاً في باب المستثنى، وبيان مذهبه وعلته بإيجاز شديد، لعله يراها قليلة الفائدة، ومعدومة الجدوى، ووضعت في الإيجابيات لأنه باب كثر الخلاف فيه وقلت الفائدة منه.
- ثانياً: سلبيات.

- 1- عدم تطرقه لتعليل مسائل في غاية الأهمية مثل علة نصب مفعول به.
- 2- الاستطراد في الرد على المخالفين بأسلوب الفنقلة في كثير من المواضع، وأبرزها موضع رفع المبتدأ.
- 3- الإيجاز الشديد في عرض بعض العلل والإحالة إلى بعض كتبه الأخرى كالخلاف، والاختلاف بين النحاة. ويغلب على الظن أنهما كتاب واحد.

### 7.2.3. القواعد والأصول النحوية في شرح اللمع

وهذه القواعد والأصول توصل إليها النحاة بعد استقراء الظواهر اللغوية، والتأمل فيها، وتعليلها بحمل الشبيه على الشبيه والنظير على النظير، وهي شبيهة ما لدى الفقهاء من القواعد الفقهية المستنبطة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وإليك بيان أهم ما ذكرها الباقر في ضمن تعليقاته للأحكام النحوية بنصها:

- 1- "الأصل في البناء الأفعال والحروف"<sup>1463</sup>.
- 2- "الأصل في الإعراب الأسماء"<sup>1464</sup>.
- 3- المبنى أصل بنائه على السكون<sup>1465</sup>.
- 4- "عدم الشيء لا يؤثر في شيء"<sup>1466</sup>.

<sup>1463</sup> الباقر، شرح اللمع، ص200.

<sup>1464</sup> الباقر، شرح اللمع، ص200.

<sup>1465</sup> المصدر نفسه، ص200.

<sup>1466</sup> المصدر نفسه، ص284.

- 5- "كُلُّ عامل يشمل القبيلين، لم يعمل في واحد منهما"<sup>1467</sup>
- 6- قد يقتضي العامل المعمول، وقد يقتضي المعمول العامل<sup>1468</sup>.
- 7- "المضمر أعرف المعارف"<sup>1469</sup>.
- 8- "المظهر يبذل من المضمر"<sup>1470</sup>.
- 9- العرب يبنون الكلام على الفائدة<sup>1471</sup>.
- 10- النفي كالأستفهام في عدم جواز أن يتقدم ما في حيزه عليه<sup>1472</sup>.
- 11- "الوصف كالجزء من الموصوف"<sup>1473</sup>.
- 12- العرب يطابقون بين السؤال والجواب<sup>1474</sup>.
- 13- عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور باطل<sup>1475</sup>.
- 14- يجب الإقتصار على ما جاء ولا يتعدى<sup>1476</sup>.
- 15- "لا يعطف على الموصول وقد بقي من صلته شيء"<sup>1477</sup>.
- 16- "التصرف في المعمول على حسب التصرف في العامل"<sup>1478</sup>.
- 17- "المشبه بالشيء لا يجري مجرى المشبه به"<sup>1479</sup>.
- 18- "لا يجوز أن يعمل في معمول واحد عوامل شتى"<sup>1480</sup>.
- 19- الحمل على العامل الأقرب من القواعد العربية المعروفة<sup>1481</sup>.

- 
- 1467 المصدر نفسه، ص 284.
- 1468 المصدر نفسه، ص 285.
- 1469 المصدر نفسه، ص 293.
- 1470 المصدر نفسه، ص 317.
- 1471 المصدر نفسه، ص 330.
- 1472 المصدر نفسه، ص 342.
- 1473 المصدر نفسه، ص 379.
- 1474 المصدر نفسه، ص 391.
- 1475 المصدر نفسه، ص 459.
- 1476 المصدر نفسه، ص 461.
- 1477 المصدر نفسه، ص 460.
- 1478 المصدر نفسه، ص 466.
- 1479 المصدر نفسه، ص 477.
- 1480 المصدر نفسه، ص 485.
- 1481 المصدر نفسه، ص 486.

- 20- لا يتقدم المبدل على المبدل منه<sup>1482</sup>.
- 21- المضاف قد يكتسي من المضاف إليه حكمه<sup>1483</sup>.
- 22- "الضدان لا يجتمعان"<sup>1484</sup>.
- 23- "كل موضع يوجد فيه الفاء فمعنى التبعية فيه موجود"<sup>1485</sup>.
- 24- "المضمر لا يوصف ولا يوصف به"<sup>1486</sup>.
- 25- "الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء"<sup>1487</sup>.
- 26- "الاسم إذا تضمن معنى الحرف يبني"<sup>1488</sup>.
- 27- من عادة العرب حمل النقيض على النقيض، والنظير على النظير<sup>1489</sup>.
- 28- "الفصل بين الجار والمجرور قبيح"<sup>1490</sup>.
- 29- "الشبهية بالأفعال لا توجب البناء، وإنما تمنع الصرف، والشبهية بالحروف توجب البناء"<sup>1491</sup>.
- 30- "حكم الجمع كحكم الأحاد"<sup>1492</sup>.
- 31- "المفرد يوصف بالمفرد، والجمع يوصف بالجمع"<sup>1493</sup>.
- 32- "وهم مما يغيرون الشيء عن أصله لكثرة الاستعمال"<sup>1494</sup>.

- 
- 1482 المصدر نفسه، ص492.
- 1483 المصدر نفسه، ص540.
- 1484 المصدر نفسه، ص545.
- 1485 المصدر نفسه، ص576.
- 1486 المصدر نفسه، ص609.
- 1487 المصدر نفسه، ص636.
- 1488 المصدر نفسه، ص685.
- 1489 المصدر نفسه، ص685.
- 1490 المصدر نفسه، ص687.
- 1491 المصدر نفسه، ص691.
- 1492 المصدر نفسه، ص702.
- 1493 المصدر نفسه، ص780.
- 1494 المصدر نفسه، ص204.

## الخاتمة والتوصيات

وفي ختام هذه الدراسة التي بذلت فيها من الوقت والجهد غاية ما أملك منهما كان لا بدّ أن ألخّص أهم ما تمخّص عنها من النتائج والتوصيات.

## النتائج

وأبرز تلك النتائج كان كالآتي:

- 1- إن ظاهرة التعليل من أبرز الظواهر اللغوية التي لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها في درس النحوي، وما النحو إلا علل تبين القواعد وتفسر الظواهر وتربط بين أجزائها، فالتعليل ما هو إلا دراسة لما وراء النحو.
- 2- أظهرت الدراسة أن العلة ظهرت في مرحلة النشوء وهي قديمة قدم النحو نفسه، وقد طرأت عليها تغيرات كثيرة خلال مراحلها المتعددة.
- 3- بينت الدراسة أن هناك مرحلة خامسة تتمثل في آراء كثير من الباحثين المعاصرين من العلة وظهور دعوات إلى إلغاء العِلل إغناء كلياً أو جزئياً.
- 4- كان القرن السادس نهاية مرحلة الازدهار والنضوج للعلة؛ لتبدأ مرحلة الاستقرار والمراجعة، وفي النصف الأخير منه ظهر اتجاهان متناقضان، اتجاه يدافع عن العلة ويجمعها ويحللها متمثلاً في شخصية الأنباري (577هـ)، والآخر يهاجمها ويدعو إلى إلغائها من درس النحوي متمثلاً في شخصية ابن مضاء (592هـ).
- 5- استهل الباقولي كتابه بذكر أهم قاعدة من القواعد النحوية التي تُعدّ أس العِلل وأساسها فلخص بجملة جامعة أن الإعراب أصل في الأسماء وإن بنيت فابحث عن العلة، والأفعال والحروف مبنية في الأصل فإن أعرب الفعل فابحث عن العلة، وأصل البناء السكون، فإن تحرك فابحث عن العلة، وجاء تصريحه بلفظ العلة في أكثر من موضع.
- 6- برع الباقولي في عرض العِلل واختيار ما يناسب مذهبه، ولم يكن مجرد ناقل، بل كان يحلل ويناقش ويرد ويرجح، وقد يأتي بعِلل لم يسبقه إليها أحد من النحاة.
- 7- استطرد كثيراً في عرض بعض العِلل والرد على المخالفين.
- 8- في سبيل الدفاع عن عِلته وتثبيتها استخدم أسلوب الفنقلة في كثير من المواضع وأطال فيها إذ يأتي بسلسلة طويلة من التساؤلات والاعتراضات الافتراضية التي يمكن أن يشكل على عِلته، ويجيب عنها واحدة تلو الأخرى.

- 9- قلماً يستعمل المصطلحات المنطقية في تعليلاته مثل: الدور، والتناقض، فهذا مما يفسر لنا أنه كان من اتباع مدرسة أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني.
- 10- أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية في عله، وكان اعتناؤه بالسماع والقياس ظاهراً في تعليلاته.
- 11- أخذ بعلل البصريين وسيبويه في كثير من الأحيان، وخالفهم في قليل من المواضع.
- 12- وافق البصريين في حكمهم النحوي في بعض المسائل وخالفهم في العلة.
- 13- العلة النحوية سلاح ذو حدين، قد يصعب النحو وينفر منه، وقد يسهل من تعلمه وفهمه.
- 14- تماسك العِلل وترابطها مع بعضها البعض ترابطاً وثيقاً في بعض المسائل واختيار حكم نحوي بناء على علة معينة اضطره إلى اختيار حكم معين وعلّة معينة.
- 15- بيّنت الدراسة أن الباقولي قد يأتي بأكثر من علة في بعض المسائل لبيان الحكم النحوي الواحد.
- 16- استعمل الباقولي أنواع العِلل شتى في البحث النحوي، وقد أحصيت أكثر من ست وخمسين علةً، وكان أكثرها استعمالاً علة الشبه حيث شملت معظم أبواب النحو وأحكامه فكانت علة لإعراب الفعل وبناء الأحرف وبناء الفعل وعمل الحرف وجمود الفعل... الخ.
- 17- أتى في بعض الجزئيات الصغيرة بأكثر من علة دون ترجيح بينها، وإنما ترك المسألة مرسلة. وفي المسائل الرئيسة يحاول جاهداً التعليل لمذهبه بكل ما أوتي من اجتهاد وبسطة في العلم، وقد يخالف سيبويه وجمهور النحاة الكوفيين والبصريين ويرد عليهم تعليلاتهم، ويأتي بعلة جديدة.
- 18- اختلاف النحاة في العلة لا يوجب اختلافهم في الحكم النحوي، فهذا قد يبين لنا جانباً مهماً من جوانب العلة وكنهها

### التوصيات

ومن أبرز تلك التوصيات:

- تسليط الضوء على العلة النحوية عند غيره من النحاة.
- العمل على تنقيح النحو من العِلل التي تزيد من صعوبته.
- كتابة النحو العربي وفق العِلل البسيطة والقريبة من اللغة والحس، والابتعاد عن العِلل المتناقضة.

- الوقوف على تصنيفات النحاة للعلة وتسليط الضوء عليها والعمل على إيجاد تصنيف جديد أكثر فاعلية وتأثيراً في دراسة النحو العربي.  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## المصادر والمراجع.

### القرآن الكريم.

- إبراهيم، أنيس، *من أسرار العربية*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر، ط6، 1987م.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله، *شرح التصريح على التوضيح*، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2000م.
- الأشموني، علي بن محمد، *منهج السالك إلى ألفية ابن مالك*، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1955م.
- الأفغاني، سعيد، *في أصول النحو*، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1957م.
- إلياس، منى، *القياس في النحو*، دار الفكر، ط1، 1985م.
- امرؤ القيس، *ديوان امرئ القيس*، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 2004م.
- أمين، أحمد، *ضحى الإسلام*، مكتبة الأسرة، د. ط، 1998م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، *أسرار العربية*، تح: محمد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د. ط، 1957م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، *الإغراب في جدل الإعراب ولعم الأدلة*، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د. ط، 1956م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين*، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط1، 2002م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، ط3، 1985م.
- الأنصاري، وليد عاطف، *نظرية العامل في النحو عرضاً ونقداً*، دار الكتاب الثقافي، عمان-الأردن، ط2، 2014م.
- أيوب، عبد الرحمن، *دراسات نقدية في النحو العربي*، مؤسسة الصباح، الكويت، د. ط، د. ت.
- الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين، *شرح اللمع*، تح: إبراهيم أبو عباة، منشورات جامعة الإمام سعود، السعودية، د. ط، 1990م.

- الباقولي، علي بن الحسين، *جواهر القرآن ونتائج الصنعة للباقولي*، تح: أحمد الدالي، ط1، دار القلم-دمشق، 2019م.
- التبريزي، يحيى بن علي، *شرح ديوان الحماسة*، دار القلم، بيروت-لبنان، د. ط، د.ت.
- الجامي، عبد الرحمن بن أحمد، *الفوائد الضيائية*، تح: أحمد عزو عناية، وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 2009م.
- الجُرْجَانِي، عبد القاهر بن عبد الرحمن، *المقصد في شرح الإيضاح*، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام-الجمهورية العراقية، د. ط، 1982م.
- الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، *المقدمة الجزولية*، تح: شعبان، عبد الوهاب محمد، د. ط، د. ت.
- ابن جِنِّي، *التنبيه على شرح مشكلات الحماسة*، تح: حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ط1، 2009م.
- ابن جِنِّي، عثمان، *اللّمع*، تح: سميح، أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان-الأردن، د. ط، 1988م.
- ابن جِنِّي، عثمان، *سر صناعة الإعراب*، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق-سورية، ط2، 1993م.
- ابن جني، عثمان، *الخصائص*، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د. ط، د. ت.
- الجواري، أحمد عبد الستار، *نحو التيسير دراسة ونقد منهجي*، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، د. ط، 1984م.
- الجواري، أحمد عبد الستار، *نحو القرآن*، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد-العراق، د. ت، 1974م.
- الجوهرى، جمال بن حماد، *الصاح*، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م.
- ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب، *شرح الكافية*، تح: جمال عبد العاطي أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-السعودية، ط1، 1997م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، مكتبة المثني، بغداد، د. ط، 1941م.

- حامد، أحمد عبد الباسط، *من قضايا أصول النُّحو عند علماء أصول الفقه*، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مجلة الوعي الإسلامي (الإصدار الحادي والثمانون)، الكويت، ط1، 2014م.
- أبو حامد الغزالي، محمد بن محمد، *معيير العلم في فن المنطق*، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، د. ط، 1961م.
- الحديثي، خديجة، *الشاهد وأصول النُّحو في كتاب سيبويه*، مطبوعات جامعة الكويت، د. ط، د. ت.
- ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد، *رسائل ابن حزم*، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، ط1، 1983م.
- حسان، تمام، *الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة)*، عالم الكتب، القاهرة-مصر، د. ط، 2000م.
- حسان، تمام، *اللغة بين المعيارية والوصفية*، عالم الكتب-القاهرة، ط4، 2001م.
- حسان، تمام، *اللغة العربية معناها ومبناها*، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، د. ط، 1994م.
- حسان، تمام، *مناهج البحث في اللغة*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر، د. ط، 1990م.
- حسن، عباس، *النُّحو الوافي*، دار المعارف، مصر، ط3، د. ت.
- حسن، عباس، *اللغة والنُّحو بين القديم والحديث*، دار المعارف، مصر، د. ط، د. ت.
- الحلواني، محمد خير، *أصول النُّحو العربي*، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء-مغرب، ط2، د. ت.
- الحموي، ياقوت، *معجم الأدباء*، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط1، 1998م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تح: حسن هنداوي، د. ط، د. ت.
- ابن خروف، علي بن محمد، *شرح الجمل*، تح: سلوى محمد عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، جدة-السعودية، ط1، 1419هـ.

- الخضري، محمد، *أصول الفقه*، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط6، 1969م.
- الخطيب، محمد عبد الفتاح، *ضوابط الفكر النحوي*، دار البصائر، القاهرة-مصر، د.ط، 2006م.
- الخولي، أمين، *مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب*، مكتبة الأسرة، د. ط، 2003م.
- الدارقطني، علي بن عمر، *المؤتلف والمختلف*، تح: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1986م.
- درويش أحمد، *التعليق اللغوي عند البغداديين في ضوء الدرس اللساني الحديث*، رسالة الدكتوراه، جامعة وهران، كلية الآداب واللغات 2013/2012م.
- دمشقية، عفيف، *تجديد النحو العربي*، معهد الإنماء العربي، طرابلس-لبنان، د. ط، 1981م.
- دي سوسور، فردينان، *علم اللغة العام*، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد-العراق، د. ط، د. ت.
- الذوقيدي، محمود، *توضيح المسالك لألفية ابن مالك*، تح: صهيب محمد، المكتبة الهاشمية، استنبول-تركيا، ط1، 2020م.
- الراجحي، عبده، *النحو العربي والدرس الحديث*، دار النهضة، بيروت-لبنان، د. ط، 1979م.
- الرّضي الإستراباذي، محمد بن الحسن، *شرح كافية ابن الحاجب*، ضع حواشيه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998م.
- الرّمّاني، *شرح الكتاب*، تح: المتولي الدميري، دار السعادة، القاهرة-مصر، د. ط، د. ت.
- الرّمّاني، *شرح الكتاب*، تح: محمد إبراهيم شيبه، رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، 1415هـ.
- الرّمّاني، علي بن عيسى، *رسالة الحدود*، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د. ط، د. ت.
- الزبيدي، سعيد جاسم، *القياس النحوي نشأته وتطوره*، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 1997م.

- الزجاج، إبراهيم بن السري، *معاني القرآن وإعرابه*، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط1، 1988م.
- الزجاج، *الجمال في النحو*، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1984م.
- الزّجّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، *الإيضاح في علل النّحو*، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت-لبنان، ط3، 1979م.
- الزّمخشرّي، *المفصل في صناعة الإعراب*، دار ومكتبة الهلال، بيروت-لبنان، ط1، 1993م.
- أبو زهرة، محمد، *أصول الفقه*، دار الفكر العربي، د. ط، د. ت.
- السامرائي، إبراهيم، *الفعل زمانه وأبنيته*، مطبعة العاني، بغداد، د. ط، 1966م.
- السامرائي، إبراهيم، *النّحو العربي في مواجهة العصر*، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، 1995م.
- السامرائي، فاضل، *تحقيقات نحوية*، دار الفكر، عمان-الأردن، ط1، 2001م.
- السامرائي، فاضل، *ثمرة الخلاف النّحوي وأثره*، دار ابن كثير، دمشق-سورية، ط1، 2021م.
- السامرائي، فاضل، *معاني النّحو*، دار الفكر، عمان-الأردن، ط1، 2000م.
- ابن السّراج، محمد بن سهل، *الأصول في النّحو*، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط3، 1996م.
- سعيد الملقح، حسن خميس، *نظرية التّغليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين*، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 2000م.
- ابن سلام الجمحي، محمد، *طبقات فحول الشعراء*، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د. ط، د. ت.
- السلايمة، أحمد هلال، *العلّة النّحوية بين الاطراد والاضطراب دراسة في كتب العِلل*، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية وآدابها، الأردن، 2018م.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، *نتائج الفكر في النحو*، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1992م.

- سَيِّوِيَه، عمرو بن عثمان، *الكتاب*، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط3، 1988م.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، *أخبار النُّحويين البصريين*، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر، ط1، 1955م.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، *شرح كتاب سيبويه*، تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2008م.
- السُّيُوطِي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، د. ط، د. ت.
- السُّيُوطِي، عبد الرحمن بن أبي بكر، *الأشباه والنظائر في النحو*، تح: غازي مختار طليعات، وإبراهيم محمد عبد الله، وغيرهما، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ط، 1987م.
- السُّيُوطِي، عبد الرحمن بن أبي بكر، *الاقتراح في أصول النُّحو*، ضبطه: عبد الحكيم عطية، دار البيروتية، ط2، 2006م.
- السُّيُوطِي، عبد الرحمن بن أبي بكر، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، د. ط، 1992م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، تح: عبد الرحمن العثيمين، ومحمد البنا، وآخرون، من منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، د. ط، د. ت.
- الشاوي، يحيى بن محمد، *ارتقاء السيادة في علم أصول النُّحو*، تح: عبد الرزاق الرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق-بغداد، ط1، 1990م.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي، *أمالي ابن الشجري*، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط1، 1992م.
- الشريف الجُرْجَانِي، *التعريفات*، ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ.
- الشريف الكوفي، عمر بن إبراهيم، *البيان في شرح اللَّمَع*، تح: علاء الدين حموية، دار عمار، عمان-الأردن، ط1، 2002م.
- الشلوبين، عمر بن محمد أبو علي، *شرح المقدمة الجزولية الكبير*، تح: تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط1، 1993م.

- الصَّبَّان، محمد بن علي، *حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة-مصر، د. ط، د. ت.
- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، *مراتب النُحويين*، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت-لبنان، ط2، 2009م.
- الضبي، المفضل بن محمد، *المفضليات*، ت: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف-القاهرة، ط6، د. ت.
- طالب الإبراهيمي، خولة، *مبادئ في اللسانيات*، دار القصة، الجزائر، ط2، 2006م.
- الطبرسي، الفضل بن الحسن، *مجمع البيان في تفسير القرآن*، ت: الحاج هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، د. ط، د. ت.
- عبد التواب، رمضان، *المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي*، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط3، 1997م.
- عبد الحميد حسن، *القواعد النحوية مادتها وطريقتها*، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1952م.
- العبيدي، شعبان عوض، *التعليق اللغوي في كتاب سيبويه*، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، ط1، 1999م.
- ابن عُصْفُور، *المقرب*، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني-بغداد، ط1، 1971م.
- ابن عُصْفُور، علي بن مؤمن، *شرح جمل الزَّجَاجي*، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عقيل، *شرح ابن عقيل*، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة-مصر، ط20، 1980م.
- العُكْبَرِيُّ، عبد الله بن الحسين، *اللباب في علل البناء والإعراب*، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة-مصر، ط1، 2009.
- العكلي، حسن منديل، *الفكر النحوي في ضوء المنطق الأرسطي*، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية-العدد الرابع: ديسمبر/ كانون أول 2014م.
- ابن علان، محمد، *داعي الفلاح لمخبرات الاقتراح*، تح: أويس ياسين ويسبي، رسالة ماجستير، جامعة البعث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، 2011م.

- أبو علي الفارسي، *الإغفال*، تح: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، د. ط، 2003م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، *التعليقة على كتاب سيبويه*، تح: عوض بن حمد القوزي، ط1، 1991م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، *المسائل العسكرية في النحو العربي*، تح: علي جابر المنصوري، من مطبوعات جامعة بغداد-كية الشريعة، ط1، 1982م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، *المسائل البصريات*، تح: محمد الشاطر أحمد، ط1، 1985م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، *المسائل الحلييات*، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق-سورية، ط1، 1987م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، *المسائل المشكّلة*، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2003م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، *الإيضاح*، تح: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، *التكملة*، تح: كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط2، 1999م.
- أبو علي، الحسن بن أحمد، *المسائل المنثورة*، تح: شريف النجار، دار عمار، عمان-الأردن، ط1، 2004م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، *المسائل الشييرازيات*، تح: حسن هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط1، 2004م.
- عمایرة، خليل أحمد، *العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي*، دار الفكر، د. ط، 1987م.
- عمر خزعل جاسم، *كتب العلة النحوية التراثية دراسة موازنة*، رسالة ماجستير، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، العراق، د. ط، 2013م.
- عيد، محمد، *أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)*، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط4، 1989م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس، *معجم مقاييس اللغة*، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، د، ط، 1979م.

- قباوة، فخر الدين، *إشكاليات في البحث والنقد النحويين*، دار الملتقى-حلب، ط1، 2004م.
- القرشي، صالح بن مطلق، *التَّغْلِيلُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ الرَّمَّانِيِّ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ سَيْنَوْنِيَّةِ دِرَاسَةِ وَصْفِيَّةِ تَحْلِيلِيَّةِ*، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنور، 1439هـ. رسالة الدكتوراه.
- ابن القفطي، علي بن يوسف، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1982م.
- كحالة، عمر رضا، *معجم المؤلفين في تراجم مصنفي الكتب العربية*، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1993م.
- الكندي، خالد بن سليمان مهنا، *التَّغْلِيلُ النَّحْوِيُّ فِي الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ*، دار المسيرة، عمان-الأردن، ط1، 2007م.
- الكيشي، محمد بن أحمد، *الإرشاد إلى علم الإعراب*، تح: عبد الله البركات، ومحسن العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى-السعودية، د. ط، د. ت.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، *شرح التسهيل*، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1990م.
- المبارك، مازن، *النَّحْوُ الْعَرَبِيُّ الْعِلْمُ النَّحْوِيُّ نَشَأَتُهَا وَتَطَوُّرُهَا*، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط3، 1981م.
- المبرد، *الكامل في اللغة والأدب*، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م.
- المُبَرِّدُ، محمد بن يزيد، *المُفْتَضِّلُ*، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، مصر-القاهرة، ط3، 1994م.
- مبروك سعيد، عبد الوارث، *في إصلاح النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ*، دار القلم-كويت، ط1، 1985م.
- محمد، صهيب، *مفهوم العلة النَّحْوِيَّةِ عِنْدَ الوَصْفِيِّينَ الْعَرَبِ بَيْنَ الْقَبُولِ الرَّفْضِ*، مقالة، مجلة كلية الإلهيات بجامعة دجلة، العدد 2/2020. رقم النشر: 57. دياربكر/تركيا.
- محي الدين عبد الحميد، *عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك* (وهذه حاشية على أوضاع المسالك لابن هشام) مطبوعة مع الكتاب بتحقيق صاحب الحاشية.
- مختار عمر، أحمد، *البحث اللغوي عند العرب*، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط6، 1988م.

- المخزومي، مهدي، *في النُّحو العربي نقد وتوجيه*، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1986م.
- المخزومي، مهدي، *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1958م.
- مصطفى جمال الدين، *رأي في أصول النُّحو*، مقالة، مجلة تراثا، العدد الثاني، (15)، السنة الرابعة، 1409هـ بيروت، الناشر، مؤسسة آل البيت-لإحياء التراث.
- مصطفى، إبراهيم، *إحياء النُّحو*، ط2، مصر، 1992م.
- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، *الرد على النُّحاة*، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، ط1، 1947م.
- أبو المكارم، علي، *أصول التفكير النُّحوي*، دار غريب، القاهرة-مصر، ط1، 2006م.
- أبو المكارم، علي، *إعراب الأفعال*، دار غريب، القاهرة-مصر، د. ط، 2010م.
- أبو المكارم، علي، *التركيب الإسنادية*، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط1، 2007م.
- أبو المكارم، علي، *مدخل إلى تاريخ النُّحو العربي*، دار غريب، القاهرة، د. ط، 2008م.
- ابن منظور، جمال الدين بن محمد، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، ط1، د. ت.
- المهيري، عبد القادر، *نظرات في التراث اللغوي العربي*، ص118، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
- الميداني، أحمد بن محمد، *مجمع الأمثال*، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.
- النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، *ديوان النابغة*، اعتنى به: حمّو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 2005م.
- ناصيف، علي النجدي، *سبويه إمام النُّحاة*، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979م.
- نحلة، محمود، *أصول النُّحو العربي*، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط1، 1987م.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق، *الفهرست*، المطبعة الرحمانية بمصر، د. ط، د. ت.
- ابن الورّاق، محمد بن عبد الله، *علل النُّحو*، تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط1، 1999م.
- ولفنسون، إسرائيل، *تاريخ اللغات السامية*، مطبعة الاعتماد، القاهرة-مصر، ط1، 1929م.

- ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيد-بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.
- ابن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعراب*، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفتوى الآداب التراث العربي، الكويت، ط1، 2000م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، *شرح المفصل للزَّمَخْشَرِي*، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2001م.
- ÇIKAR, Mehmet Şirin, *Nahivciler ile Mantıkçılar arasındaki tartışmalar*, isam, -istanbul, 2009.



VAN YÜZÜNCÜ YIL ÜNİVERSİTESİ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ

LİSANSÜSTÜ TEZ ORJİNALLİK RAPORU

26/04/2022

Tez Başlığı: **EI-BAKÛLÎ'YE GÖRE NAHİV İLLETLERİ- ŞERHU'I-LUMA' ESERİ BAĞLAMINDA-**

Yukarıda başlığı belirlenen tez çalışmamın Kapak sayfası, Giriş, Ana bölümler ve Sonuç bölümlerinden oluşan toplam 350 sayfalık kısmına ilişkin, 26/04/2022 tarihinde şahsım/tez danışmanım tarafından Turitin intihal tespit programından aşağıda belirtilen filtreleme uygulanarak alınmış olan orijinallik raporuna göre, tezimin benzerlik oranı % 7 (Yüzde Yedi) dir.

**Uygulanan Filtreler Aşağıda Verilmiştir:**

- Kabul ve onay sayfası hariç,
- Teşekkür hariç,
- İçindekiler hariç,
- Simge ve kısaltmalar hariç,
- Gereç ve yöntemler hariç,
- Kaynakça hariç,
- Alıntılar hariç,
- Tezden çıkan yayınlar hariç,
- 7 kelimedenden daha az örtüşme içeren metin kısımları hariç (Limit match size to 7 words)

Van Yüzüncü Yıl Üniversitesi Lisansüstü Tez Orijinallik Raporu Alınması ve Kullanılmasına İlişkin Yönergeyi İnceledim ve bu yönergede belirtilen azami benzerlik oranlarına göre tez çalışmamın herhangi bir intihal içermediğini; aksinin tespit edileceği muhtemel durumda doğabilecek her türlü hukuki sorumluluğu kabul ettiğimi ve yukarıda vermiş olduğum bilgilerin doğru olduğunu beyan ederim.

Gereğini bilgilerinize arz ederim.

26/04/2022

Suheyb MUHAMMEDOĞLU

**Adı Soyadı** : Suheyb MUHAMMEDOĞLU

**Öğrenci No** :18920003060

**Anabilim Dalı** : Temel İslam Bilimleri/Arap Dili ve Belağatı

**Programı** : Doktora

**Statüsü** : Y. Lisans  Doktora

**DANIŞMAN**

Prof. Dr. Mehmet Şirin ÇINAR

25/04/2022

**ENSTİTÜ ONAYI**

U Y G U N D U R

...../...../2022

**Prof. Dr. Bekir KOÇLAR**

**Enstitü Müdürü**

# ÖZGEÇMİŞ

## Kişisel Bilgiler

Soyadı,Adı : MUHAMMEDOĞLU Suheyb  
Uyruğu : Türkiye/Suriye  
ORCID :

## Eğitim

Derece	Eğitim Birimi	Mezuniyet Tarihi
Yüksek Lisans	Arap Dili ve Balagatı- Dicle Üni.	23.08.2017
Lisans	İlahiyat Fak. - Şam Üni.	20.11.2012

## İş Deneyimi

Yıl	Yer	Görev
2014-2019	Milli Eğitim (GEM)	Din kültür Öğretmeni
2018-2021	Dicle Üniversitesi	Ücretli Öğretim Görevlisi
2019-2022	Milli Eğitim (İHO)	Arapça Eğitmeni

Yabancı Dil İngilizce

## Yayınlar

### Kitaplar:

1- تحقيق كتاب توضيح المسالك لألفية ابن مالك للشيخ محمود الذوقيدي، المكتبة الهاشمية، استنبول- تركيا، ط1، 2020م.

### Makaleler:

1-" Betimleyici Arap Dilcilerin Nahiv İletlerine Yaklaşımları" , Dicle İlahiyat dergisi, (Diyarbakır, Cilt: XXIII, Sayı:2, 2020), s.223 -245. Arapça.

### Bildiriler:

- "المَدَارِسُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْأَهْلِيَّةُ (الكَتَاتِيْب) فِي شَرْقِ تَرْكِيَا وَدَوْرُهَا فِي تَعْلِيمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لغير الناطقين بها مَدْرَسَةٌ" Yuvacık أَنْمُوذَجًا

Karadeniz 7.Uluslararası Sosyal Bilimler Kongresi, (Ordu, 28-29 Ağstus 2021). S.393- 405.

### Hobiler:

Yeni bir dil öğrenmek, Spor yapmak, Balık tutmak.

## İÇİNDEKİLER

<b>ÖZET</b> .....	iii
<b>ABSTRACT</b> .....	v
<b>İÇİNDEKİLER</b> .....	ix
<b>SİMGELER VE KISALTMALAR</b> .....	v
<b>ÖNSÖZ</b> .....	vii
<b>1. GİRİŞ</b> .....	1
1.1. İbn Cinni ve kitabı El-Luma.....	1
1.2. Şerh El-Luma .....	2
1.3. Ebu'l-Hasan El-Bakuli ve kitabı Şerhul-Lumâ .....	4
<b>2. Nahivdeki İlet Kavramı, Tarihçesi ve Aşamalar</b> .....	11
2.1. İlet Kavramı, Tarihçesi ve Gelişim aşamaları.....	11
2.2. Nahivdeki İlet Türleri .....	30
2.3. Nahiv İletlerinin Mantık İletlerine Etkisi.....	49
<b>3. İsimlerde İrab ve Mebni İletleri</b> .....	67
3.1. İsimlerde İrab ve Bina İletleri .....	67
3.2. İsimlerde Mebni İletler .....	101
<b>4. Fiillerde İrab ve Bina İletleri</b> .....	127
4.1. Fiillerde Mebni İletler.....	127
4.2. Fiillerde Bina İletleri.....	148
<b>5. İsimlerde Nahiv İletleri</b> .....	166
5.1. İsimlerin Merfuat İletleri.....	166
5.2. İsimlerde Mensubat ve Mecrurat İletleri .....	182
<b>6. Nevasih, Tevabi ve Geri Kalanların İletleri</b> .....	224
6.1. Nevasihlerin İletleri.....	224
6.2. Nevasih, Harf, Sayı ve Tevabi'lerin illetle...ri.....	261
<b>7. Bakuli'nin Nahiv Talilindeki Metodu</b> .....	280
7.1. El Bakuli'ye Göre İletlerin Çeşitleri.....	280

7.2. Bakuli'nin Hasais, Takvim ve Nahiv Talilindeki Metodu .....	302
<b>SONUÇ</b> .....	314
<b>KAYNAKÇA</b> .....	317
<b>ÖZGEÇMİŞ</b>	
<b>TEZ ORJİNALIK RAPORU</b>	

رسالة الدكتوراه

صهيب محمد أوغلو

جامعة وان يوزنجوييل

معهد العلوم الاجتماعية

2022-أيار

العلة النحوية عند الباقولي في كتابه شرح اللمع

دراسة وصفية تحليلية

الملخص

العلة النحوية من أبرز الموضوعات التي أخذت حظاً كبيراً من جهود النحاة قديماً وحديثاً، حتى كاد النحو يكون تعليلاً، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي سلّطت فيها الضوء على العلة النحوية عند الباقولي باستقراء العلل الواردة في كتابه الموسوم بـ (شرح اللمع)، وذلك بانتقاء أهم ما فيه من العلل وعرضها في أبوابها النحوية، وتعهّد كل واحدة منها بالدراسة والمناقشة، وإيراد علل المتقدمين والمتأخرين؛ للوقوف على منهجه التعليلي، وبيان ما له وما عليه.

نقدت تلك العلل نقداً علمياً من خلال الموروث النحوي في كثير من المسائل، وترجيح أقربها إلى درس اللغوي وطبيعته، وطرح علل جديدة أحياناً، وتوصلت إلى أن الباقولي كان يتفرد ببعضها أحياناً، ويرجح بعضها الآخر عن علم وبيّنة بأدلة قوية وعقل متقدّم. ومن الملاحظ أن علة الشبه كانت أكثر دوراناً في كتابه من العلل الأخرى التي تجاوزت خمسة وخمسين نوعاً من العلل التي رصدتها في كتابه.

جاءت الدراسة على ستة فصول وفق المخطط الآتي:

تناول الأول مفهوم العلة النحوية وتاريخها ومراحلها وأنواعها وموقف المحدثين عنها، والثاني علل الإعراب والبناء في الأسماء، والثالث علل الإعراب والبناء في الأفعال، والرابع العلل النحوية في مباحث الأسماء، والخامس علل النواسخ والتوابع والحروف والعدد، والسادس منهج الباقولي في التعليل النحوي.

وختمت الدراسة بخاتمة حوت بعض المقترحات والتوصيات، وأبرز النتائج التي أفضت إليها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النحو، الباقولي، العلة، شرح اللمع، علة الشبه.

عدد الصفحات: 327+ xiii

المشرف: أ. د. محمد شيرين جنار

Finally, I concluded the research with a conclusion about some of the suggestions and recommendations, and the most outstanding results that the study led to.

**Key Words:** Grammar, al-Baqouli, defects, Sharh al-Lama, resemblance defect.

**Pages:**xiii+327

**Supervisor:** Professor Mehmet Şirin ÇINAR

**Ph.D Thesis**

Sohaib MUHAMMED OĞLU  
VAN YÜZÜNCÜ YIL UNIVERSITY  
INSTITUT OF SOCIAL SCIENCES

JUNE, 2022

**The grammatical defect of al-Baqouli in his book "Sharh al-Lama"  
An Analytical Descriptive Study**

**Abstract**

The grammatical defect is one of the most outstanding topics that took a large part of the grammarians' efforts in the past and present. Until the grammar was almost an explanation, hence the importance of this study in which I highlighted on the grammatical defect of al-Baqouli by extrapolating the defects mentioned in his book entitled "Sharh al-Lama" by selecting the most important defects for it and presenting them in its grammatical chapters, and undertaking each one of them for studying, discussion, and mentioning the defects of the earlier and the late grammarians; To find out its explanatory approach, and to explain what it has and what it has to have.

I criticized these defects scientifically through the grammatical inheritance in many issues and preferring the closest to the linguistic lesson and its nature, and sometimes proposed new defects. And I found out that al-Baqouli used to single out some of them sometimes, and make others more probable, knowingly and clearly, with strong evidence and cleverly. And it is noticeable that the resemblance defect was more mentioned in his book than the other defects that exceeded fifty-five types of defects that I monitored in his book.

My research is divided into seven chapters:

The first dealt with the concept of the grammatical defect, its history and stages. The second is the defects of syntax and nouns construction. The third is the defects of syntax and verbs construction. The fourth is the grammatical defects in the issues of names. The fifth is the defects of transcribers and subordinates, letters and numbers. The sixth is the al-Baqouli approach to grammatical reasoning.

Dördüncü Bölüm: İsimler konusundaki nahiv illetleri,  
Beşinci Bölüm, Nevasih, harf, sayı ve tevabi'lerin illetleri,  
Altıncı Bölüm: Bakuli'nin nahiv talilindeki metodu ele alınmıştır.

Araştırmanın sonucunda bazı öneri ve tavsiyeler ve araştırmada ulaştığım en belirgin hususlar yer almaktadır.

**Anahtar Kelimeler:** Nahiv, Nahiv İletleri, Bakuli, Şerhu'l-Lüma', Ta'lil, İleti Şibih.

Sayfa Sayısı: xiii+327

Tez Danışmanı: Prof. Dr. Mehmet Şirin ÇINAR

**Doktora Tezi**  
**Suheyb MUHAMMEDOĞLU**  
**VAN YÜZÜNCÜ YIL ÜNİVERSİTESİ**  
**SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ**  
HAZİRAN, 2022  
**EI-BAKÛLÎ'YE GÖRE NAHİV İLLETLERİ- ŞERHU'İ-LUMA' ESERİ**  
**BAĞLAMINDA-**  
**ÖZET**

Nahiv illetleri, klasik ve modern nahivcilerin çalışmalarının büyük bir bölümünü kapsayan en belirgin konulardandır. Neredeyse nahiv ta'lilden ibaret olarak görünmeye başlanmıştır. Bu konunun önemi sebebiyle, bu araştırmada el-Bâkûlî Şerhu'l Lûma' adlı eserinde geçen nahiv illetlerini gün yüzüne çıkarmaya çalıştım. Araştırmamızda kitapta yer alan nahiv illetlerinden en önemlilerini seçerek nahivin ilgili bölümlerinde sundum. Her birini ayrı ayrı araştırıp tartışmaya yöneldim. Bakulî'nin ta'lil metoduna vakıf olabilmek için mutekaddimin ve müteahhirin alimlerinin nahiv illetlerini ortaya koyarak onun lehinde ve aleyhinde olan görüşleri açıkladım.

Nahiv ilminin çoğu konulardaki zengin birikimi vasıtasıyla nahiv illetlerini bilimsel bir şekilde tenkit ettim. Dil bilgisi dersine ve dilin doğasına en yakın olanı tercih ettim. Bazen da yeni illetleri ortaya koydum. Araştırmada Bakulî'nin bazı illetleri açıklarken yalnız kaldığı, diğer bir kısmını tercih ederken de bilimsel ve güçlü delillere dayanarak başka görüş tercih ettiği sonucuna vardım.

Bakulî'nin kitabında sayısını elli beş olarak tespit ettiğim illetler arasında en çok Şibih (benzerlik) illetine yer verdiğini gördüm.

Bu Aştırmamız altı fasıldan oluşmaktadır

Birinci Bölüm: Nahivdeki illet kavramı, tarihçesi ve aşamaları,

İkinci Bölüm: İsimlerde irab ve bina illetleri,

Üçüncü Bölüm: Fiillerde irab ve bina illetler

## ETİK BEYAN SAYFASI

Van Yüzüncü Yıl Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü

**Tez Yazım Kurallarına uygun olarak hazırladığım bu tez çalışmada;**

- Tez içinde sunduğum verileri, bilgileri ve dokümanları akademik ve etik kurallar çerçevesinde elde ettiğimi,
- Tüm bilgi, belge, değerlendirme ve sonuçları bilimsel etik ve ahlak kurallarına uygun olarak sunduğumu,
- Tez çalışmada yararlandığım eserlerin tümüne uygun atıfta bulunarak kaynak gösterdiğimi,
- Kullanılan verilerde herhangi bir değişiklik yapmadığımı,
- Bu tezde sunduğum çalışmanın özgün olduğunu

**bildirir, aksi bir durumda aleyhime doğabilecek tüm hak kayıplarını kabullendiğimi beyan ederim. (15/04/2022)**

SUHEYB MUHAMMEDOĞLU

## KABUL VE ONAY SAYFASI

**Suheyb MUHAMMEDOĞLU** tarafından hazırlanan “**EI-BAKÛLÎ'YE GÖRE NAHİV İLLETLERİ- ŞERHU'I-LUMA' ESERİ BAĞLAMINDA-**” adlı tez çalışması aşağıdaki jüri tarafından OY BİRLİĞİ ile Van Yüzüncü Yıl Üniversitesi Temel İslam Bilimleri/Arap Dili ve Belağatı Anabilim Dalında Anabilim Dalında DOKTORA TEZİ olarak kabul edilmiştir.

**Danışman:** Prof. Dr. Mehmet Şirin ÇINAR  
Arap Dili ve Belağatı, Temel İslam Bilimleri, İlahiyat Fakültesi, Van Yüzüncü Yıl Üniversitesi, Bu tezin, kapsam ve kalite olarak Doktora Tezi olduğunu onaylıyorum.

.....

**Üye:** Prof. Dr. Mehmet Cevat ERGİN  
Arap Dili ve Belağatı, Temel İslam Bilimleri, İlahiyat Fakültesi, Dicle Üniversitesi, Bu tezin, kapsam ve kalite olarak Doktora Tezi olduğunu onaylıyorum

.....

**Üye Dr. Öğretim Üyesi** Sehil DERŞEVİ  
Arap Dili ve Belağatı, Temel İslam Bilimleri, İlahiyat Fakültesi, Karabük Üniversitesi, Bu tezin, kapsam ve kalite olarak Doktora Tezi olduğunu onaylıyorum/onaylamıyorum

.....

**Üye Dr. Öğretim Üyesi** Rifat AKBAŞ  
Arap Dili ve Belağatı, Temel İslam Bilimleri, İlahiyat Fakültesi, Van Yüzüncü Yıl Üniversitesi, Bu tezin, kapsam ve kalite olarak Doktora Tezi olduğunu onaylıyorum

.....

**Üye: Dr. Öğretim Üyesi** Mustafa ÖKSÜZ  
İslam Tarihi, İslam Tarihi ve Sanatları, İlahiyat Fakültesi, Van Yüzüncü Yıl Üniversitesi, Bu tezin, kapsam ve kalite olarak Doktora Tezi olduğunu onaylıyorum.

.....

Tez Savunma Tarihi:

02/06/2022

Jüri tarafından kabul edilen bu tezin Doktora Tezi olması için gerekli şartları yerine getirdiğini onaylıyorum.

.....  
Prof. Dr. Bekir KOÇLAR  
Sosyal Bilimler Enstitüsü Müdürü

**T.C**  
**VAN YÜZÜNCÜ YIL ÜNİVERSİTESİ**  
**SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ**  
**TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANA BİLİM DALI**

**EI-BAKÛLÎ'YE GÖRE NAHİV İLLETLERİ- ŞERHU'I-LUMA' ESERİ**  
**BAĞLAMINDA-**

**DOKTORA TEZİ**

**HAZIRLAYAN**  
**SUHEYB MUHAMMEDOĞLU**

**DANIŞMAN**  
**PROF.DR. MEHMET ŞİRİN ÇINAR**

**VAN-2022**